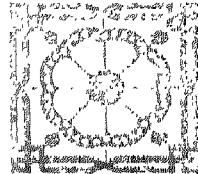
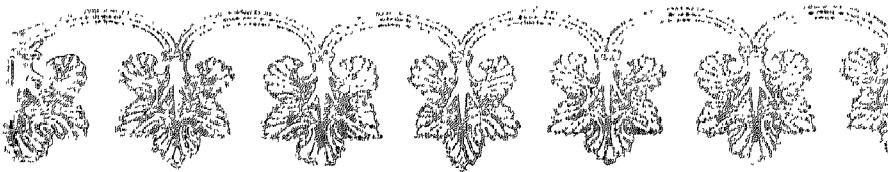


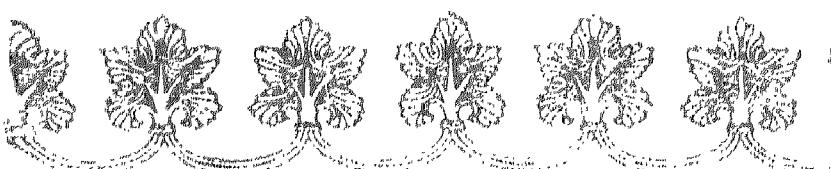
كتاب

كتاب المختار



من بحث البلاغة واللغة
بيان

ابن الأثير والعلوي



كتاب المختار

0128100



Bibliotheca Alexandrina

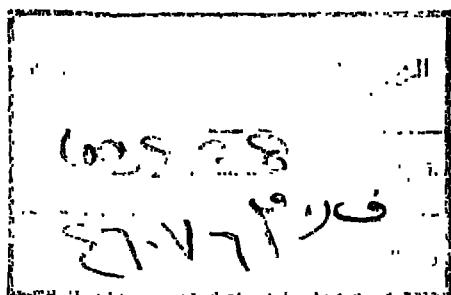
كتاب المختار
٢٠١٧

١٦٧٦٩

٤٣٢٠٣٩٣

دكتور

نزهة عبر الحمير فراع



مِنْ مَبَاحِثِ الْبَلَاغَةِ وَالنُّصُدِ
بِيَنْ

ابن الأثير والعلوي

« دراسة في التأثير والتاثير وتجاوزات الفهم »

يطلب من

مكتبة وهبة

شارع الجمهورية، عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

جميع الحقوق محفوظة

«إِذَا تَعَاطَى الشَّيْءُ غَيْرُ أَهْلِهِ، وَتَوَلَّى الْأَمْرَ غَيْرُ الْبَصِيرِ بِهِ،
أَعْضَلَ الدَّاءُ، وَاشْتَدَّ الْبَلَاءُ»

عبد القاهر الجرجاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ضياء الدين بن الأثير ذو شخصية متميزة في الأدب والنقد والبلاغة ، وكان واسع الثقافة والمعرفة ، مجيداً وملماً بشتى صنوف المعرفة الشائعة في عصره ، وللهذا كان موضع تقدير كل من كتبوا عنه قدماء ومحدثين ، إلا ابن أبي الحديد صاحب : (الفلك الدائر على المثل السائر) .

وكتابه « المثل السائر » درة بين كتب البلاغة والنقد ، وقد أحدث حركة كبيرة في علم البيان ، وأفاد منه من جاء بعده من النقاد والبلغيين ، وكان له حضور واضح في مؤلفاتهم ، وليس هناك كتاب في البلاغة إلا وللمثل السائر تأثير فيه ، وما زال تأثير هذا الكتاب العظيم متداً إلى يومنا هذا ، فهو مرجع أصيل من مراجع النقد والبلاغة ، لا يعني عن قراءته والنظر فيه كتاب آخر في هذا الفن .

وقد كان لهذا الكتاب النفيس تأثير كبير على الإمام العلوى ، فهو أحد الكتب الأربعية التي اعتمد عليها الإمام يحيى بن حمزة العلوى في تأليف كتابه « الطرار » المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، وكان رجوعه إلى « المثل السائر » والأخذ منه أكثر من الكتب الثلاثة الأخرى ، فقد نقل منه مباحث كاملة كثيرة ، وكان نقله لهذه المباحث نقلًا حرفيًا ويرته .

كما كان أكثر ما أفاده الإمام العلوى من بلاغة « الكشاف » إنما هو عن طريق ضياء الدين بن الأثير في كتابه « المثل السائر » .

* * *

وإذا كان مما يحدد القيمة الحقيقة لآية دراسة علمية هو نوع الأسئلة التي تجيب عنها ، فقد أجبت هذه الدراسة وهي : (من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوى : دراسة في التأثير والتاثير وتجاوزات الفهم ؟ عن أسئلة كثيرة أهمها هذا السؤال :

لماذا نرى البلاغيين قد أفادوا من كتاب « المثل السائر » وانتفعوا بكثير من مباحثه ،

وكان مرجعياً أساسياً لهم في كتابهم التي صنفوها ، ونرى موقفهم من « الطراز » على العكس من موقفهم من « المثل السائر » حيث إننا لم نجد أحداً من البلاغيين الذين أتوا بعد الإمام العلوي قد أشار إليه ، بل تجاهلوه تجاهلاً تاماً ، ولم يرد له ذكر في مؤلفاتهم ؟ .

وللإجابة عن هذا السؤال أقول: لو أن ابن أبي الإصبع المصري ، قدر له أن يأتي بعد الإمام العلوي ، ويطلع على كتابه « الطراز » ويقف على ما فيه من الخطط ، والفساد ، والتناقض ، وسوء الفهم ، وضعف المعرفة بقواعد وأصول وقوانيين البلاغة والنقد ، وعدم إدراك الفروق والحدود الفاصلة بين فنون البلاغة المختلفة ، والذي ترتب عليه وضع أشياء في غير مواضعها التي ينبغي أن توضع فيها ، والخلط بين أمور لا يجوز الخلط بينها ، لقال فيه ما قاله في كتاب « البديع في نقد الشعر » لاسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ) ، وهو : « وإذا وصلت إلى بديع ابن منقذ ووصلت إلى الخطط والفساد العظيم ، والجمع من أشتات الخطأ وأنواعه من التوارد والتداخل ، وضم غير البديع والمحاسن إلى البديع ، كأنواع من العيوب ، وأصناف من السرقات ، ومخالفة الشواهد للترجم ، وفنون من الزلل والخلل يعرف صحتها من رقف على كتابه ، والغم النظر فيه ، لا جرم أنى لم أعتد بكتابه في عدة من وقفت عليه من ذلك » .

وأحسب أن البلاغيين الذين اطلعوا على كتاب « الطراز » قد قالوا ببيان الحال ، ما قاله ابن أبي الإصبع في بديع ابن منقذ ببيان المقال .

* * *

هذه الدعوى دليل صحتها هو ما جاء في تلك الدراسة ، لأننا لو حاولنا ضرب الأمثلة لما ذكرناه ، لاحتاج ذلك إلى صفحات وصفحات ، وتفصيل ما أوجزنا القول . فيه وأمثاله في تلك الدراسة ، التي أرجو أن تكون قد وفقت في عرض وتناول ما اشتملت عليه من مباحث بلاغية ونقدية ، كما أرجو أيضاً أن تكون تلك الدراسة قد

صحيحت وقومت المخلل والأخطاء وتجاوزات الفهم التي شابت دراسة هذه المباحث في «المثل السائر» و«الطراز» جمیعاً.

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل : «ربنا عليك توكلنا وإليك أبنا وإليك المصير» ، «ربنا لا تؤاخذنا إن سينَا أو أخطئنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واغفر عنا واغفر لنا وارحمتنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين» .

نزيه عبد الحميد فراج

مكة المكرمة في : شهر جمادى الاولى ١٤١٧ هـ

الموافق : شهر سبتمبر ١٩٩٦ م

* * *

تمهيد

أردت من هذا التمهيد أن أعرض تعريفاً موجزاً بمؤلفي «المثل السائر» و«الطراز» وهما : ضياء الدين بن الأثير ، والإمام يحيى بن حمزة العلوى .
ابن الأثير : هو ضياء الدين بن الأثير أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير .
والجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر ، وهي بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام .

والاثير في اللغة : الخلص المكرم ، وكان هذا لقب والده وهو : محمد ابن محمد بن عبد الكريم . كانت ولادة ضياء الدين في العشرين من شعبان سنة ٥٥٨ هـ .
بجزيرة ابن عمر ، وبها نشا ، ثم انتقل مع والده إلى الموصل ، وبها اشتغل بطلب
العلم ، وحفظ الكتاب الكريم ، ودرس الأدب وال نحو واللغة وعلم البيان ، وحفظا
كثيراً من الأحاديث النبوية ، كما حدث عن نفسه في كتابه المسنن باللوشى المرقوم
قال : وكتت حفظت من الأشعار القديمة والمحدثة ما لا يحصى كثرة ، ثم اقتصرت
بعد ذلك على شعر الطائين : أبي قاتم والبحترى وشعر المتنبى ، فحفظت هذه
الدواين الثلاثة ، وكنت أكرر علينا بالدرس مدة سنين ، حتى تمكنت من صوغ
المعانى .

وبعد أن حصل قدرأ طيباً من هذه العلوم قصد إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي
ملك مصر سنة ٥٨٧ هـ ، فصار من كتاب الديوان الذي كان براسه الفاضل
الفاضل ، ثم استوزره ولده الملك الأفضل نور الدين بملكه دمشق ، ثم انتقل
بخدمة أخيه الملك الظاهر غارى صاحب حلب ، ولكن لم يطل مقامه عنده ، فعاد
إلى الموصل ، وصار كاتباً لصاحبها ناصر الدين محمود بن الملك القاهر عز الدين
مسعود بن نور الدين أرسلان .

وتوفي نصر الله بن الأثير يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر دبيع الآخر سنة

سبعين وثلاثين وستمائة ببغداد ، وكان قد توجه برسالة من صاحب الموصى ، ودفن بمقابر قريش في البانب الغربي بشهادة موسى بن جعفر . رحمة الله تعالى رحمة واسعة .

توليفه :

له .. رحمة الله - من المؤلفات الدالة على سعة باعه وحذقه في شتى صنوف المعرفة الشائعة في عصره .

أشهرها وأجلها قدرًا « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » ، قال ابن خلkan ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله ، وتحقيق نبله كتابه الذي سماه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) وهو في مجلدين ، جمع فيه فاووعى ، ولم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره .

كما له أيضاً من المؤلفات : كتاب السرقات الشعرية ، والوشى المرقوم في حل المنظوم ، والمرصع في الأديبات ، والمعانى المختربة في صناعة الإنشاء ، له مجموع اختار فيه شعر أبي تمام ، وديك الجن والتنبى وهو في مجلد واحد كبير ، وله كتاب مؤنس الوحدة ، وقد جمع فيه مختارات من الشعر ، وكتاب الأخبار النبوية ، وغير ذلك .

* * *

الإمام العلوى : هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن على بن ابراهيم العلوى اليمنى ، ينتهي نسبه إلى الحسين بن على بن أبي طالب - رضى الله عنهم .

ولد بمدينة صنعاء في السابع والعشرين من شهر صفر سنة تسع وستين وستمائة (٦٦٩ هـ) واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي ، فأخذ في جميع أنواعها على أكابر علماء الديار اليمنية ، وتبصر في جميع العلوم ، وفاق أقرانه .

وهو من أكابر الأئمة الزيدية بالديار اليمنية ، وله ميل إلى الإنفاق مع طهارة لسان ، وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل .

وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصنونة - رضى الله عنهم .

وقد تقلد باليمن إمارة المؤمنين سنة تسع وعشرين وسبعمائة (٧٢٩ هـ) ، وتوفي رحمة الله تعالى سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩ هـ) .

وقد صنف - رحمة الله تعالى - تصانيف جيدة منها :

الشامل ، ونهاية الوصول إلى علم الأصول ، والتمهيد لعلوم العدل والتوحيد ، والمعالم ، وكلها في أصول الدين .

وله في أصول الفقه : الحاوي . وفي النحو : الاقتصاد ، والحاصر في مقدمة طاهر ، والمحصل في شرح أسرار المفصل .

وله في الفقه : الانتصار ، والاختيارات .

وفي علم المعاني والبيان : الطرار المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، وله أيضًا : الإيجاز .

وله غير ذلك من المصنفات الكثيرة ، التي قيل : إنها بلغت مائة مجلد .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• مدخل إلى الدراسة :

والصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد...

ففي « العراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز » للإمام يحيى بن حمزة العلوى ، كثير من المباحث البلاغية التي أفادها العلوى من ضياء الدين ابن الأثير في كتابه « المثل السائر » .

وما مستتناوله بالبحث في هذه الدراسة هو بعض هذه المباحث ، لأنها من الكثرة بحيث لا يتسعى لدراسة تحليلية ناقلة ، تعرض النص الماخوذ والمأخوذ منه ، وتقابل بينهما ، وتتطرق في مدى تأثر الاخذ بالماخوذ منه ، مثل هذه الدراسة ، أن تنهض به وحدها .

وقد نظرت في الفنون البلاغية التي تأثر فيها العلوى بابن الأثير وكان مرجعه فيها هو « المثل السائر » دون غيره ، فاختارت منها ما كان تأثير ابن الأثير ، ومتابعة العلوى له فيها وأضحتا ، والأخذ ظاهراً ، حتى يكاد بعضها يكون منقولاً بكماله من « المثل السائر » .

وقبل البدء، في هذه الدراسة أشير إلى أن العلوى كان يحاول جاهداً أن يخفى ما يأخذ ، فهو لا ينسب إلى صاحبه ، بل يجد ويجهد في أن يطمس كل اثر يدل على صاحب الكلام الماخوذ ، ومثله في هذا مثل من يأخذ منه وهو ابن الأثير ، فإنه يسكت عن صاحب الفكرة ويرضىها وكأنها له ، ولكنه يختلف عن ابن الأثير في أنه يحاول دائماً تغيير العبارة ، ويجهد في ذلك ، وإن أدى به هذا الصنيع إلى أن يأتي بعبارة ، دوبي ، الفاظ متبدلة ، وتركيب ركيك غير فصيح ، وابن الأثير قلما حاول هذا ، وهو من الكثرة بحيث يتعدد إعصاره ، ولكننا نشير إلى مثال واحد لذلك ، فعنى سمعت « السرفات الشعرية » ذكر ابن الأثير رأياً له في أحد ضروب

«السلخ» فتوهم العلوى أنه لو ذكره منسوباً إليه ربما يكتشف أمره، ويدل ذلك على سرقته هذا البحث من «المثل السائر» فينسبه إلى «بعض الخلاق»، وذكر ابن الأثير أيضاً بيئين من الشعر، مصريحاً بأنه هو قاتلها، آخذنا أحدهما من بيت للعنبي، والأخر من بيت لأبي تمام، فيأتي العلوى وينسبهما إلى «بعض الشعراء»، ولكن كل هذا لا يخرج العلوى عن كونه ناطقاً بلسان ابن الأثير، ومردداً لما يقول، ومتابعاً له متابعة الأعمى لل بصير الذي يقوده.

وقد كشفت هذه الدراسة عن حقائق كثيرة، أشير إلى أهمها موجزاً لها فيما يلى:

١ - العلوى يقف دائمًا عند الذي يقوله ويقرره ابن الأثير، لا يتجاوزه مطلقاً، وكان كلامه هو الكلام الفصل الذي لا كلام بعده، وإذا تجاوز ما يقوله - وهو قليل - فإنه يقع في الخطأ غالباً.

٢ - ينقل من «المثل السائر» الغث والسمين، والصواب والخطأ، دون تمييز لاحدهما من الآخر، ودون مناقشة منه لابن الأثير، وبين أبي الحديد الذي جاء قبله بنحو قرنين من الزمان يستدرك عليه ما وقع فيه من أخطاء ويناقشه فيها، ولم يحدث هذا من العلوى إلا مرة واحدة.

٣ - العلوى يرد ويناقش ويرفض ويعرض ويحكم على كلام الغير بالفساد فقط إذا انتهكت حرمة الحدود التي يجدها، وقد كان في كثير من مناقشاته هذه متجرئاً متعسفاً، ولم يكن على صواب فيما ذهب إليه، أما في غير الحدود فلا قدرة له على المناقشة.

٤ - المفاهيم والأصول والقوانين البلاغية مشوشة مضطربة في ذهن العلوى، الدليل على ذلك أنه كثيراً ما ينافق نفسه، مما يقرره في موضع، ينقضه في موضع آخر.

كما أن معرفته بالحدود والفوائل التي تفصل بين الفنون البلاغية تكاد تكون ملوبة، وقد تجلى ذلك في مباحث علم البيان وفي بعض الفنون الأخرى.

٥ - خلطه بين أشياء لا ينبغي أن يخلط بينها ، ووضعه لأشياء في غير موضعها الذي يجب أن توضع فيه ، وهذا ناشئ عن ضعفه في هذا العلم ، وأنه ليس من أهل هذه الصناعة ، وقد تمثل ذلك في وضعه مباحث بلاغية ونقدية في موضع غير لائق بها ، وذلك مثل «الإيجار» الذي فرق بيته وبين الإطناب ، فوضع «الإيجار» في باب والإطناب في باب آخر ، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه ، وكذلك وضعه مباحث بلاغية هي من صميم علم البديع ومباحث نقدية خالصة في باب «مراجعة أحوال التأليف» مثل الإصداد ، وما سماه الامتحان ، والمبادئ والافتتاحات ، والتخالص والاقتضاب ، وأشنع من كل هذا ما صنعه عندما اطلق على «المفضلة اللغوية» ، و«المنافرة بين الألفاظ» اسم البديع ، ودرسهما في «الفصاحة اللغوية» أى البديع اللغطي .

٦ - قد يكون هناك وجهان بلاغيان في آية من القرآن الكريم قال بهما الزمخشري ، أو ابن الأثير ، أو لهما هو الصحيح أو البلغ ، فباتى العلوى فيقدم أحدهما على الآخر ، رغبة منه في إخفاء الآخر ، أو ظنا منه أن الذي قدمه هو الصحيح أو البلغ ، والصواب هو العكس .

هذا قليل من كثير ، وفي الدراسة حفائق كثيرة أخرى لم نشر إليها ، وما أشرنا إليه وما لم نشر يدل على منزلة هذا الرجل ، وكتابه «الطرار» بين علماء البلاغة وكتبها .

* * *

الفصل الأول

من مباحث البلاغة
«المعانى»

• الأحرف الجارة ودلالتها اللغوية والبلاغية :

بدأ العلوى حديثه عن « الأحرف الجارة » بذكر معنى الحرف فقال : « إن الحرف وضع للدلالة على معنى في غيره » ، ولهذا فإنه لا يستقل بنفسه في الدلالة (١) .

هذا التعريف للحرف قريب مما ذكره النحويون في معناه حيث قالوا : « الحرف : كلمة دلت على معنى في غيرها » ، وهذا المدل للحرف يميزه عن قسيمه : الاسم والفعل ، إذ معنى الفعل والاسم في أنفسهما ، ومعنى الحرف في غيره (٢) . أما ما قاله العلوى بعد ذلك بخصوص حروف الجر ، ومعنى « الباء » و « في » و « من » فبعضه صحيح والأخر غير صحيح .

قال : فاما وضع حروف الجر فلما هو لاتصال معانى الأفعال بالأسماء ، ويختلف ذلك الاتصال باختلاف معانيها ، وتحتها أسرار ولطائف ، فالباء للإلصاق ، و « في » للوعاء ، و « من » لبيان الجنس ، إلى غير ذلك من المعانى (٣) .

هذه الحروف تسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخصيصها ، وتسمى حروف الإضافة أيضاً ، لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وقد يسميها الكوفيون « حروف الصفات » لأنها تقع صفات لما قبلها من التكراط .

* * *

قول العلوى : « فاما وضع حروف الجر فلما هو لاتصال معانى الأفعال بالأسماء قول غير دقيق ولا معنى له ، فهو وضعت لإيصال - لا لاتصال - معانى الأفعال إلى الأسماء .

قال ابن يعيش في شرح قول الزمخشري : « سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء ، وهي فوضى في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه

(١) الطراز (٢/٥٣).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢).

الإفضاء ١ : وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل المفهض ، وإن اختلفت معانيها في نفسها ، ولذلك قال : هي فوضى في ذلك ، أي متساوية ، يقال قوم فوضى ، أي متساوون لا رئيس لهم ، قال الشاعر :

لا يصلح الناسُ فوضى لا سرَّأة لَهُمْ ولا سَرَّأة إذا جهالُهُمْ سادُوا (١)

أما كون « الباء » للالصاق كما قال العلوى فهو صحيح ، ولها أيضًا معانٌ آخر .

قال ابن هشام : الباء المفردة حرف جر لاربعة عشر معنى : أولها الالصاق ، قيل : وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا انتصر عليه سيبويه (٢) .

وأيضاً قول العلوى : إن « في » للوعاء كلام صحيح ، وقد يعبر عن هذا المعنى بالظرفية ، وقد تكون هذه الظرفية مكانية أو زمانية ، حقيقة أو مجازية ، كما أن لها معانٌ آخر غير الظرفية مفصلة في كتب اللغة والنحو (٣) .

أما قوله : إن « من » لبيان الجنس ، فغير صحيح ، وال الصحيح أنها لابتداء الغاية ، قال الرزمخنري ، فمن معناها ابتداء الغاية ، كقولك : سرت من البصرة ، وكونها مباعدة في نحو « أخذت من التراهم » ، ومبنية في نحو : « فاجتَبُوا الرِّجْسَ منَ الْأَوْثَانِ » (٤) ، وزيادة في نحو : « ما جاءني من أحد » راجع إلى هذا المعنى (٥) ، وقد ذكر لها المرادي وابن هشام خمسة عشر وجهاً .

قال ابن هشام : « من » تأتي على خمسة عشر وجهاً : أولها : ابتداء الغاية ، حتى أدعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه (٦) .

(١) شرح المفصل « ٢٢/٨ » .

(٢) ينظر « مفهني الليبب » (ص ١٣٧) ، و « رصف المبني في شرح حروف المعانى » للعمالقى (ص ٢٢١) ، و « الجنى الدانى في حروف المعانى » للمرادى (ص ٣٦) ، و « شرح المفصل » (٩/٨) .

(٣) ينظر « شرح المفصل » (٢٠/٨) ، و « مفهني الليبب » (ص ٢٢٢) .

(٤) سورة الحج : الآية ٣٠ (٥) ينظر « شرح المفصل » (١٠/٨) .

(٦) ينظر « مفهني الليبب » (ص ٤١٩) ، و « الجنى الدانى » (ص ٣٥٣) ، و « رصف »

(٣٨٨) ، و « أسرار العربية » لابن الأبارى (ص ٢٥٩) .

• ثلاثة شواهد لأحرف الجر :

الشاهد الأول : للحرفين « على » و « في » وهو قوله تعالى : « وَإِنَّا أَرَى إِيمَانَ
عَتَقَ هُدَىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » (١) .

أقول : كان يحسن بالعلوى أن يذكر معنى حرف الجر « على » الذي أورد هذا النص شاهداً له هو « في » بدلاً من الحرف « من » الذي لم يأت له بشاهد في هذا المبحث ، كذلك كان عليه أيضاً أن يذكر معنى « اللام » الذي أتى له هو والحرف « في » بالشاهد الثاني ، ولكنها لم يفعل .

ويحدثنا العلوى عن المعنى البلاغى للحرفين « على » و « في » في الآية الكريمة ، فيقول : فانظر إلى براعة هذا المعنى المقصود ، وجزالة هذا الانتظام بمخالفة موقعى هذين الحرفين ، فإنه إنما خولف بينهما فى التلبس بالحق والباطل ، والدخول فىهما ، وذلك من جهة أن صاحب الحق كانه لمزيد قوة أمره ، وظهور حجته ، وفرط استظهاره ، راكب بجواره يصرفة كيف شاء ، ويركتبه حيث أراد ، فلأجل هذا جعل ما يختص به معدى بحرف « على » الدال على الاستعلاء ، بخلاف صاحب الباطل ، فإنه لفشله ، وفرط قلقه ، وضعف حاله ، كانه ينعم فى ظلام وموضع سائل ، لا يدرى أين يتوجه ، ولا كيف يفعل ، فلهذا كان الفعل المتعلق بصاحبه معدى بحرف الوعاء إشارة إلى ما ذكرناه ، ويؤيد هذا ما ذكره الله تعالى فى سورة يوسف حيث قال : « قَالُوا تَالِهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ كَثِيرٍ » (٢) ، (٣) .

* * *

والعلوى لم يذكر شيئاً سوى تطويل عبارة ابن الأثير بالفاظ مترادة ، أكثرها حشو مستغنى عنه ، ويتبين لنا ذلك إذا قارنا هذا الذى قاله فى المعنى البلاغى لحرف الجر « على » و « في » بما قاله الإمام الزمخشري وابن الأثير .

(١) سورة سبا : الآية ٢٤ .

(٢) سورة يوسف : الآية ٩٥ .

(٣) الطهار ، ٥٣/٢ ، ٥٤ .

قال الزمخشري : فإن قلت : كيف خالف بين حرف الجر الداخلين على الحق والضلال ؟ قلت : لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على فرس جواد يركضه حيث شاء ، والضلال كأنه منغمس في ظلام مرتبك فيه لا يدرى أين يتوجه ^(١) .

وقال ابن الأثير : الا ترى إلى براءة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرف الجر هنا ، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل ، لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على فرس جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه ، لا يدرى أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق ، قلما يراعى مثله في الكلام .

وكثيراً ما سمعت إذا كان الرجل يلوم آناء أو يعاتب صديقه على أمر من الأمور ، فيقول له : أنت على ضلالك القديم كما أعهدك ، فيأتي بعلى في موضع « في » ، وإن كان هذا جائزأ ، إلا أن استعمال « في » هنا أولى ، لما أشرنا إليه . الا ترى إلى قوله في سورة يوسف : « قَالُوا تَالِهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ » ^(٢) والعلوى لم يذكر من النقرة الأخيرة من كلام ابن الأثير إلا الآية الكريمة فقط ، ومع ذلك فقد أربى كلامه على كلام ابن الأثير كله بتلك الألفاظ والجمل التي لا معنى لها ، وما ذاك إلا لكي يخفى ما أخذه .

* * *

الشاهد الثاني : هو للحرفين : « اللام » ، و « في » وهو قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » ^(٣) ، قال العلوى مبينا المعنى البلاغى لهذهين الحرفين : بهذه أصناف ثمانية ، جعل الله الصدقات مصروفة فيهم ، لكونهم أهلاً لها ومستحقين لصرفها ، لكن الله تعالى خص المصارف الأربع ، الأول باللام ، دلالة على الملك والأهلية للاستحقاق ، وعدل عن « اللام » إلى حرف الوعاء في

(١) « الكشاف » (٣/٥٨٢) . (٢) « المثل السائر » (٢/٢٢٢) .

(٣) سورة التوبة : الآية ٦٠

الاصناف الاربعة الاخر ، وما ذاك إلا للإيذان بأن أقدامهم أرسخ في الاستحقاق للصدقة ، وأعظم حاجة في الافتقار ، من حيث كانت « في » دالة على الوعاء ، فنبه على أنهم أحقونه بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في الوعاء ، وأن يجعلوا مظنة لها ، وذلك لما في فك الرقاب ، وفي الغرم من الخلاص عن الرق والدين اللذين يستملان على النقص ، وشغل القلب بالعبودية والغرم .

ثم تكرير الحرف في قوله : « وَفِي سَبِيلِ اللهِ » قرينة مرجحة له على الرقاب والغارمين ، وكان سياق الكلام يقتضي أن يقال : « وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَسَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » فلما جيء بفي مرة ثانية ، وفصل بها سبيل الله ^(١) علم أن السبيل أكد في الاستحقاق بالصرف فيه من أجل عمومه وشموله لجميع القربات الشرعية ، والصالح الدينية .

وهذا أيضاً ماخوذ من « المثل السائر » وأصله في « الكشاف » ^(٢) .

والفضل في الإثارة إلى المعانى البلاغية لحروف الجر في التصين الكريمين للإمام الزمخشري ، وليس لابن الأثير في دراسة حروف الجر جهد إلا الشرح والاستبطاط من كلام الزمخشري ، أما العلوى فلا فضل له البتة .

ولبيان أن العلوى يقف دائمًا عند الذى يقوله ابن الأثير ولا يتتجاوزه إطلاقاً، وكان كلامه هو الكلام الفصل الذى لا كلام بعده ، نذكر أن الإمام أحمد بن المنير الإسكندرى صاحب « الانتصار » ذكر سرا آخر للعدول عن « اللام » إلى « في » في الأربعة الأخيرة من الشاهد الثاني ، ووصفه بأنه أظهر وأقرب مما قاله صاحب « الكشاف » ، قال - رحمة الله - وثم سر آخر هو أظهر وأقرب ، وذلك أن الأصناف الاربعة الأولي ملائكة لما عساه يدفع إليهم ، وإنما يأخذونه ملائكة ، فكان دخول اللام لألقابهم ، وأما الأربعة الاواخر ، فلا يملكون ما يصرف نحوهم ، بل

(١) الذى في « المثل السائر » وهو الصواب - : « وفصل بها بين الغارمين وبين سبيل الله » وعبارة الزمخشري أفضل من عبارة ابن الأثير وهي : « وتكرير « في » في قوله : « في سبيل الله وابن السبيل » فيه فضل ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين » .

(٢) سطر « المثل السائر » (٢٣٣/٢) ، و« الكشاف » (٢٨٣/٢) .

ولا يصرف إليهم ، ولكن في مصالح تتعلق بهم ، فالمال الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكتيرون والبائعون ، فليس نصيبيهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم ، وإنما هو مجال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به ، وكذلك العاملون إنما يصرف نصيبيهم لأرباب ديونهم تخليصاً لذمهم لا لهم . وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك . وأما ابن السبيل فكانه كان مندرجًا في سبيل الله ، وإنما أفرد بالذكر تبيينًا على خصوصيته ، مع أنه مجرد من الحرفين جميعًا ، وعطفه على المجرور باللام ممكن ، ولكنه على القريب منه أقرب .
والله أعلم ^(١) .

وهنالك سر ثالث أيضًا ذكره البيضاوي ، وقد علق على الوجوه الثلاثة بكلام حسن الشهاب الخفاجي ^(٢) .

* * *

الشاهد الثالث : قوله تعالى : « وَلَقَدْ كَرِمْنَا بَنِي آدَمْ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ » ^(٣) .

انفرد العلوي بالكلام على سر التعبير بحرف الجر « في » دون « على » ولذلك أخطأ فيما قاله ، وهكذا العلوي إذا حاول أن يستقل بنفسه ، فإن الخطأ يلازم غالباً فيما يقول .

قال : إنما ^(٤) اعرض عن ذكر حرف الاستعلاء وهو « على » ، وعدل عنه إلى حرف الوعاء ، وهو « في » ، مع أنه الظاهر هو العلو على الأرض والفقلك ، إعلامًا بأن حرف الوعاء أقدر وأمكن هنا من حرف الاستعلاء ، لأن « على » تشعر بالاستعلاء لا غير من غير تمكن واستقرار ، و« في » تشعر هنا ب والاستقرار والتتمكن ، ومن حق ما يكون مستقرًا فيها متمنكًا أن يكون مستعلياً له .

(١) ينظر « الكشاف » (٢/٢٨٣) . (٢) ينظر حاشية الشهاب (٤/٣٣٧) .

(٣) سورة الإسراء : الآية ٧٠

(٤) هكذا بحرف الحصر « إنما » وهذا لا يليق بالأدب مع الله تعالى ، ولا يحسن .

فلما كانت « في » تؤذن بالمعتنين جمِيعاً آثرها ، وعدل إليها ، واعرض عن « على » دلالة على المبالغة التي ذكرناها ^(١) .

ما ذكره العلوى فى سر العدول عن الحرف « على » إلى الحرف « في » لم يشر إليه أحد من المفسرين أو البلاغيين أو اللغويين ، وإنما قال الإمام البيضاوى : « وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ » على الدواب والسفن من حملته حملاً ، إذا جعلت له ما يركبه ، أو حملناهم فيها حتى لا تخسف بهم الأرض ولم يغرقهم الماء .

وقال الشهاب معلقاً على هذا الكلام : قوله : « على الدواب والسفن » فهو من حملته على كذا إذا أعطيته ما يركبه ويحمله ، فالمحمول عليه مقدر بقرينة القام ، كما في قولهم : حملته ، إذا جعلت له ما يركبه ، أو المراد : حملهم على البر والبحر يجعلهم قارين فيها بواسطة أو دونها ، كما في السباحة في الماء ، وأصل معنى الحمل فيما واحد . وبذلك قال الإمام أبو السعود أيضاً ^(٢) .

وما يقوى قول المفسرين هذا ، ويضعف ما قاله العلوى : أن الفعل « حملنا » بمعنى : أركبنا ، جاء في القرآن مرة متعدياً بنفسه ، ومرة بالحرف « في » وثالثة بالحرف « على » ، قال تعالى : « وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لَتَحْمِلُوهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ » ^(٣) ، وقال : « وَإِذَا لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذَرِيتُمْ فِي الْفُلُكِ الْمَسْخُونِ » ^(٤) ، وقال : « وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْوَأْجَ وَدَسْرٍ » ^(٥) .

فهذا الفعل شبيه بالفعل « هدى » يتعدى بنفسه تارة ، وبالحرف « إلى » تارة أخرى ، وباللام ثالثة ، ولم يقل أحد من المفسرين بإفادته معنى بلاغياً إذا عدى بحرف دون آخر . والله تعالى أعلم .

* * *

(١) الطوار ، ٥٥/٢ ، ٥٦ .

(٢) حاشية الشهاب ، ٤٩/٦ ، و« تفسير أبي السعود » ١٨٦/٥ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٩٢

(٤) سورة يس : الآية ٤١

(٥) سورة القمر : الآية ١٣

• التقديم والتأخير :

من الفصل الرابع من فصول الباب الثاني : « في ذكر الدلائل الإفرادية ، وبيان حقائقها » في « الطرار »^(١) ، وعنوان هذا الباب مقتبس من « البيان » للزمكاني^(٢) ، وفي « المثل السائر » النوع التاسع من المقالة التاسعة « في الصناعة المعنوية » .

قدم ابن الأثير لهذا الفصل بقوله : وهذا باب طويل عريض ، يشتمل على أسرار دقيقة ، منها ما استخرجته أنا ، ومنها ما وجدته في أقوال علماء البيان ، وساوره ذلك مبيناً^(٣) .

أما العلوى فقد قدم لهذا الفصل بقوله : الفصل الرابع : في التقديم والتأخير : اعلم أن الألفاظ تابعة للمعنى ، كما سترقره في خاتمة هذا الكتاب بمعونة الله تعالى . والمعنى لها في التقديم أحوال خمسة^(٤) . وهذا ما قدم به الزملکانی للفن الحادى عشر : في معرفة أسباب التقديم والتأخير وهذه الأحوال الخمسة التي استغرق حديثه عنها أكثر من ثمانى صفحات من « الطرار » منقوله حرفيًا من « البيان »^(٥) .

وبعد أن أتى على ما في « البيان » انتقل إلى « المثل السائر » ليختتم بما قاله ابن الأثير في مبحث « التقديم والتأخير » في هذا الفصل ، فقال : التقديم ضربان : الأول : يختص بدلالة الألفاظ على المعنى ، ولو أخر المقدم ، أو قدم المؤخر لتغير المعنى .

والثاني : يختص بدرجة التقديم في الذكر ، لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أخر لما تغير المعنى^(٦) ، وهذا مأخذ من « المثل السائر »^(٧) ، بعد ذلك أبدل العلوى كلمة « التقدير » بالضرب ، ثم قسم التقرير إلى صور ، قال : فهذان تقريران :

(١) ينظر « الطرار » (٩/٢) .

(٢) ينظر « البيان » (ص ٣٧) .

(٣) « المثل السائر » (٢١٠/٢) .

(٤) « الطرار » (٥٦/٢) .

(٥) ينظر « البيان » (ص ١٤٧ - ١٥٣) ، و« الطرار » (٥٦/٢ - ٦٥) .

(٦) ينظر « الطرار » (٦٥/٢) .

(٧) ينظر « المثل السائر » (٢١٠/٢) .

التقرير الأول : ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه ، ونذكر من ذلك صوراً خمساً :

• صور التقديم والتأخير :

الصور الخمس التي ذكرها العلوى للتقرير الأول كلها مأخوذة من « المثل السائر ».

* تقديم المفعول على الفعل :

كتولك : « ريداً ضربت » ، فإن في قولك : « ريداً ضربت » تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، بخلاف قولك : « ضربت ريداً » فإنك إذا أخرت الفعل تقدمت مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب أحداً سواه^(١) .
فاما قوله : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » فهل يكون تقديم المفعول به من أجل الاختصاص ، او من أجل المشاكلة لرؤوس الآى ؟ فيه مذهبان ؟

الأول : أن تقديم المفعول إنما كان من أجل الاختصاص وهذا الذي اشار إليه الزمخشري في تفسيره ، وهو رأى الأكثر من علماء البيان ، وذلك لأن المفعول إذا تقدم لزم الاختصاص ، كما قلناه في قولنا : « ريداً ضربت » ولاجل ذلك تكون العبادة مختصة بالله تعالى لأجل التقدم .

وعلى هذا ورد قوله تعالى : « بَلِّ اللَّهُ قَاعِبُدُ وَكُنْ مُّنَ الشَّاكِرِينَ »^(٢) ولم يقل : « بل أعبد الله » لأجل الاختصاص ، وعلى هذا يحمل قوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » فتقديمه من أجل الاختصاص .

وهذا فيه نظر ، لقوله تعالى : « قَلِيلُ عَبْدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ »^(٣) ، قوله : « وَاعْبُدُ رَبِّكَ »^(٤) ، و« وَاعْبُدُوا رَبِّكُمْ »^(٥) .

(١) ينظر « الطرار » (٦٥/٢)، وهو في « المثل السائر » مع اختلاف العبارة فقط ينظر (ج ٢ ص ٢١٠، ٢١١).

(٢) سورة الزمر : الآية ٦٦

(٣) سورة قريش : الآية ٣

(٤) سورة الحجر : الآية ٩٩

(٥) سورة الحج : الآية ٧٧

ولو كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديم المفعول في هذه الآيات كلها ، فلما
ورد مؤخراً عن الفعل والمعنى واحد بطل ما قاله (١) ، (٢) .

* * *

• ثلات وقفات مع العلوى :

لى مع صاحب « الطرار » فيما قاله في شأن تقديم المفعول به ثلات وقفات :
الأولى : مع قوله : إن إفادة التقديم للاختصاص في الآية الكريمة هو رأى أكثر
علماء البيان .

يعنى العلوى بمن سوى الأكثر : ابن الأثير ، ولكنه لم يذكره حاجة فى نفس
يعقوب . لأنه لم يقل بأن تقديم المفعول في الآية الكريمة لغير الاختصاص إلا هو -
ثما سيانى - زابو حيان (٣) ، وابن الحاجب (٤) ، والأخبران ليسا من علماء
البلاغة ، بل أولهما : من علماء التحو والتفسير ، وثانيهما : من علماء التحو
والصرف والأصول .

وعلماء البلاغة - ما عدا ابن الأثير - قد وافقوا الزمخشري وتابعوه فيما قاله من
إفادة تقديم المفعول به في آية سورة الفاتحة الاختصاص .

قال السكاكي : ولذلك تجمع أئمة علم المعانى في معنى « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ » يقولون : نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة لا نستعين
حداً سواك ، وفي معنى « إِنْ كُتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » (٥) يقولون : إن كتم تخصونه
بالعبادة (٦) .

(١) أى الزمخشري الذى توهم العلوى بعما لابن الأثير أنه يقول بلزم التقديم للاختصاص،
ينظر « المثل السائر » (٢١١/٢ ، ٢١٢) ، و« الكشاف » (١٣/١) .

(٢) « الطرار » (٢/٦٦ ، ٦٧) .

(٣) يراجع رأى أبي حيان في « البحر المحيط » (١/٢١ ، ٢٢) ، وفي « الإتقان » (٣/١٧٤) .

(٤) يراجع رأى ابن الحاجب في عروس الأفراح (٢/١٥٢) ، و« الإتقان » (٣/١٧٤) .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٧٢ ، ينظر « الكشاف » (١/٢١٤) .

(٦) « مفتاح العلوم » (من ١١٢) ، وينظر « الإيضاح » (١/٢٠٥) ، و« المطول »
(ص ٢٠٠) ، و« شروح التلخيص » (٢/١٥١) .

والمفسرون - ما عدا أبو حيان - على ذلك - قال البيضاوى : وقدم المفعول للتعظيم والاهتمام به والدلالة على الحصر - ولذلك قال ابن عباس - رضى الله عنهما - « معناه نعبدك ولا نعبد غيرك » ، قال الشهاب : وهو صحيح مأثور عنه كما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق الضحاك ، وعن أبي عبيد أنه قال لامرأة شتمته في جمع : من تعنى ؟ فقالت : إياك أعني ، فقال : خصتنى بالشتم » ^(١) .

الثانية : مع التعليل الذي ذكره في إفادة تقديم المفعول في الآية الكريمة للحصر ، وهو قوله : « وذلك لأن المفعول إذا تقدم لزم الاختصاص ، كما قلنا في قولنا : زيداً ضربت » .

والقول بلزم الاختصاص عند تقديم المفعول لهم ، ولم يقل أحد من البلاغيين بذلك . وقد تابع العلوى في هذا الوهم ابن الأثير حيث قال : وقال علماء البيان - ومنهم الزمخشري - رحمة الله - : إن تقديم هذه الصورة المذكورة إنما هو للاختصاص ، وليس كذلك . فتوهم هو الآخر أن الزمخشري قائل بلزم التقاديم للاختصاص ، وكذلك صنع أبو حيان فزعم أن الزمخشري يقول بوجوب الافتراض ، قال في تفسير قوله تعالى : « بِسْمِ اللَّهِ » : « والتقاديم على العامل عنده يوجب الاختصاص ، وليس كما (عم) ، وقال في تفسير قوله تعالى : « إِيَّاكَ نَبْعُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » : والزمخشري يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص فكانه قال : ما نعبد إلا إياك ، وقد تقدم الرد عليه .

والزمخشري برىء من القول بلزم التقاديم للاختصاص ، فلم يقل بذلك إطلاقاً ، وإنما يرى ذلك غالباً لا لارماً ، فهو وإن كان قد ذكر إفادة تقديم المفعول للاختصاص في آيات كثيرة من القرآن إلا أنها نراه احياناً لا يقول ذلك ، مما يدل على أن التقاديم عنده يفيد الاختصاص ولا يوجهه ، ولذلك نراه يسكت عن الاختصاص في بعض

(١) حاشية « الشهاب » (١٢٠ / ١) .

الآيات كما في آية «أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَتَّبِعُونَ» (١)، «أَغْيَرَ اللَّهِ أَتَخِذُ وَلِيًّا» (٢)، «أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيْهَا الْجَاهِلُونَ» (٣).

وإنه جعل التقديم في كل هذا للأهمية ، وسكت عن دلالة الاختصاص ، لأن المراد إنكار أن يكون غير الله بمنابة أن يتخذ ولينا ، وأن «يكون غير دين الله بمنابة أن يقصد ويطلب ، وأن يكون غير الله كذلك أهلاً لأن يعبد ، وكان التقديم ليتجه الإنكار إلى المقدم فيفيد ما ذكرنا (٤)».

وكذلك قوله تعالى : «إِنَّكَا آلَهَةَ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ» (٥) حيث قال : (إنكما) مفعول له ، تقديره : أتريدون من دون الله إفكًا ؟ وإنما قدم المفعول على الفعل للعنابة ، وقدم المفعول له على المفعول به لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم (٦) .

والسكاكى قد جعل تقديم المفعول على الفعل مغideaً للاختصاص نارة ، وللعنابة والاهتمام نارة أخرى (٧) .

وكذلك الخطيب الذى وضع هذه القاعدة في تقديم المفعول على الفعل ، وهى : «التخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم» (٨) .

وقد بين السعد ما تعنى هذه العبارة ، فقال : يعني أن التخصيص لا ينفك فى غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير ، يعني أنه لازم للتقديم لزوماً جزئياً .
وقوله (غالباً) إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص بل مجرد

(١) سورة آل عمران : الآية ٨٣ ، وينظر «الكتشاف» (١/٢٨٠).

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٤ ، وينظر «الكتشاف» (٩/٢).

(٣) سورة الزمر : الآية ٦٤ ، وينظر «الكتشاف» (٤/١٤١).

(٤) البلاغة القرآنية (ص ٢٨٢).

(٥) سورة الصافات : الآية ٨٦.

(٦) «الكتشاف» (٤/٤٩).

(٧) ينظر «المفتاح» (ص ١١٣).

(٨) ينظر «الإيضاح» (١/٥٢٠).

الاهتمام ، أو التبرك ، أو الاستلذاذ ، أو موافقة كلام السامع ، أو ضرورة الشعر ، أو رعاية السجع ، أو الفاصلة ، أو ما أشبه ذلك ^(١) .

وهذا الوهم الذي وقع فيه العلوى بسبب متابعته لابن الأثير راجع إلى أن العلوى لم يكن متعمقاً في كتاب « الكشاف » ، وإنما كان يفهم آراء الزمخشري من الكتب التي أشارت إليها ، ولذلك نجد أكثر ما أخذه من الكشاف لم يكن أخذنا مباشرةً من هذا الكتاب ، وإنما كان إفادته من كتب تأثرت ببحث الكشاف ^(٢) .

وإنني أرى أن الذين انكروا إفاده تقديم المفعول على الفعل للاختصاص ، كانوا يترهمون أن القائل بذلك يرى أن هذه الفائدة لازمة له دائماً ، وقد رأوه في بعض الموضع لا يفيد الاختصاص ^(٣) .

الثالثة : قول العلوى : « إن قوله : في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقوله : ﴿بَلَّ اللَّهُ فَاعْبُدُ وَكُنْ مِنَ الشَاكِرِينَ﴾ إنه يفيد قصر العبادة على الله ، وأن التقديم من أجل الاختصاص ، فيه نظر ... الخ » .

يؤهلاً أنه هو الذي يرى أن ما قيل من الاختصاص في الآيتين فيه نظر . والحق أن النظر والاعتراض لابن الحاجب ، قال بهاء الدين السبكي : وأعلم أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل : إن الاختصاص الذي يتوجهه كثير من الناس من تقديم المفعول وهم ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿فَاعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّين﴾ ^(٤) ، ثم قال : ﴿بَلَّ اللَّهُ فَاعْبُدُ﴾ .

وقد رد السبكي هذا الاستدلال بقوله : وهو استدلال ضعيف ، لأن « مخلصاً له الدين » أقوى عن إرادة الحصر في الآية الأولى ، ولو لم يكن بما الذي

(١) ينظر « المطرول » (ص ٢٠٠) ، وشرح التلخيص (٢/١٥٠) .

(٢) « البلاغة القرآنية » (ص ٦٠٩) .

(٣) ينظر « آقوال المنكرين إفاده تقديم المفعول ، الاختصاص في عروس الأفراح » (٢/٦٥٤)، و« الإتقان » (٢/١٧٤ - ١٧٨) .

(٤) سورة الزمر : الآية ٢

يمنع من ذكر المخصوص في محل بغير صيغة المخصوص ، كما تقول : « عبد الله » وتنقول : ما عبدتْ إِلَّا اللَّهُ ـ كل سائغ ، وقال تعالى : « أَمَرَ اللَّهُ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ـ (١) ، بل قوله تعالى : « بَلَّ اللَّهُ فَاعْبُدْ ـ » من أقوى أدلة الاختصاص ، فإن قبلها : « لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيْجِبْطَنْ عَمْلَكَ ـ » فلو لم يكن للاختصاص ، وكان معناها : « اعْبُدْ اللَّهَ ـ » لما حصل الإضراب الذي هو معنى « بل » (٢) .

وإذا كان السبكي قد وصف استدلال ابن الحاجب على اعتراضه بأنه ضعيف ، فإن ما قاله العلوى في تعلييل نظره يتسم بالسذاجة ، لأن البلاغة هي مطابقة الكلام لقتضى الحال ، فلكل مقام مقال ، فقد يكون المعنى المعتبر عنه واحداً ، ولكن تختلف طريقة التعبير عنه حسب المقام والسياق ، فليس بلازم أبداً ايراد هذا المعنى ولا غيره بصيغة واحدة في كل موضع يرد فيه ، وإنما تختلف الصيغة المعتبرة عنه حسب مقتضيات الأحوال ، وهذا أمر بدوى لا يحتاج إلى استدلال على صحته ، فقد تأتى الجملة الواحدة في سياقين مختلفين ، أو في سياق واحد ، ويقدم فيها المتعلق مرة ، ويؤخر أخرى ، ويكون وراء هذا التصرف مغزى جليل .

قال الزمخشري في قوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي بَيَّنَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعَيِّدُهُ وَهُوَ أَهُونُ عَلَيْهِ ـ (٣) : فإن قلت : لم أخرت الصلة في قوله : « هُوَ أَهُونُ عَلَيْهِ ـ » ، وقدمت في قوله : « هُوَ عَلَىٰ هَيْنَ ـ » (٤) ، قلت : هناك فقصد الاختصاص وهو مجزء ، فقيل : « وَهُوَ عَلَىٰ هَيْنَ ـ » ، وإن كان مستصعباً عندكم أن يولد بين هرم وعقل ، وأما هنا فلا معنى للاختصاص ، كيف والأمر مبني على ما يعقلون من

(١) سورة يوسف : الآية ٤٠

(٢) عروس الأفراح (٢/١٥٢ ، ١٥٣) ، وينظر الإتقان (٣/١٧٤) ، وقد ذكر السيوطي كل هذا دون نسبته إلى السبكي .

(٣) سورة الروم : الآية ٢٧

(٤) يشير إلى قوله تعالى : « قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْنَ ـ » (الآية ٩ ، ٢١) من سورة مرثيم .

أن الإعادة أسهل من الابتداء ، فلو قدرت الصلة لتغير المعنى ^(١) ، وهذا في القرآن كثير لا يقع تحت حصر .

* * *

• المذهب الثاني :

أنه إنما قدم من أجل المشاكلة لرؤوس الآي ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق إعجاز الكلم السجعية ، لأن قوله « مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ » فلو قال : « نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ » لذهب ت ذلك الطلاوة ، ولزالت تلك العذوبة ، وهذا شيء يحكى عن بعض علماء البيان ، واختاره ابن الأثير .

والمحترر عندنا : أنه لا منافاة بين الأمرين ، فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص ، والمشاكلة ، فيكون في التقديم مراعاة بجانب اللفظ والمعنى جمياً ، فالاختلاف أمر معنوي ، والمشاكلة أمر لفظي ^(٢) .

* * *

• ابن الأثير هو القائل :

الذى قال بأن تقديم المفعول على الفعل فى قوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » لأجل مشاكلة رؤوس الآي ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق إعجاز الكلام السجعية ، هو ابن الأثير فحسب ، ولم يحكى فى « المثل السائر » عن بعض علماء البيان كما دعم العلوى ، بل هو رأى خاص به لم يقل به غيره ، وهذا واضح من قوله : « وقد ذكر الزمخشرى فى تفسيره أن التقديم فى هذا الموضع قصد به الاختصاص ، وليس كذلك ، فإنه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص ، وإنما قدم لمكان نظم الكلام ، لأنها لو قال : نعبدك ونسئلينك لم يكن له من الحسن ما لقوله : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » الا ترى أنه تقدم قوله تعالى : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ » فجاء بعد

(١) « الكثاف » (٤٧٦/٣) ، و « خصائص التراكيب » (ص ٢٩١) .

(٢) « الطراز » (٦٧/٢) ، وينظر المثل السائر » (٢١٢/٢ ، ٢١٣) .

ذلك قوله : **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾** وذلك لرعاة حسن النظم السمعي الذي هو على حرف النون، ولو قال : «نعبدك ونستعينك» للذهب تلك الطلاوة ، وزال ذلك الحسن ^(١).

ويدل أيضاً على أن القائل بذلك هو ابن الأثير أن العلامة سعد الدين التفتاراني قد نسبه إليه حيث قال : إن التقديم قد لا يكون للاختصاص بل لمجرد رعاية السجع أو الفاصلة أو ما أشبه ذلك ، قال الله تعالى : **﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسُهُمْ يُظْلَمُونَ﴾** ^(٢) ، وقال تعالى : **﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾** ^(٣) ، وقال : **﴿فَامَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهِرْ﴾** * **﴿وَامَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾** * **﴿وَامَّا يَنْعَمُ بِرِبِّكَ فَحَدَّثْ﴾** ^(٤). إلى غير ذلك من المواقع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبي المقام عنه ، على ما صرحبه ابن الأثير في «المثل السائر» حتى ذكر أن التقديم في **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾** لرعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص ^(٥).

وكذلك ابن أبي الحديد حيث قال : حتى ذكر أن التقديم في **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾** لرعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون ، لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري ^(٦).

إذا قول العلوي : «وهذا شئ» يحكى عن بعض علماء البيان ، واحتقاره ابن الأثير ، قول صادر عن قلة تأمل منه ، ولا أدرى كيف خفى ذلك عليه ، وقد صرخ به هو في «المثل السائر». حيث قال : وليس كذلك ، والذى عندي فيه أنه يستعمل على وجهين : أحدهما الاختصاص ، والأخر : مراعاة نظم الكلام ، وذلك

(١) «المثل السائر» الآية ٢١٢/٢.

(٢) سورة النحل : الآية ١١٨.

(٣) سورة الانفطار : الآية ١٠ - ١١.

(٤) سورة الضحى : الآية ٩ - ١٠.

(٥) ينظر «المعلول» (ص ٢٠٠).

(٦) «النلل الدائر على المثل السائر» (٤/٢٤٧).

ان يكون نظمه لا يحسن الا بالتقديم ، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن ، وهذا الوجه أبلغ وأوكرد من الاختصاص ^(١) .

ولم يخالف ابن الأثير في ذلك الزمخشري ، بل خالف جميع البلاغيين والمفسرين ، والقائلين بأن تقديم المفعول في آية الفاتحة للاختصاص كما مر ذكره ، وهم مع ذلك لا يعنون أن تكون هناك مع هذه الفائدة المعنوية للتقديم فائدة لفظية ، وهي التي قصر ابن الأثير التقديم عليها ، حيث إنه لا منافاة بينهما . والنكات البلاغية لا تزاحم كما يقولون ، إذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة في شيء واحد .

بعد هذا الكلام الأخير يصبح قول العلوى : « والمختار عندنا ... الخ » لا معنى له ، لأن البلاغيين يقولون بأنه لا منافاة بين القائدين : المعنوية وهي الاختصاص ، واللفظية ، وهي مراعاة نظم الكلام . على أن ابن الحميد قد سبقه إلى القول بذلك حيث قال : « أقول : إن كان تقديم المفعول يقتضي الاختصاص كما يراه الزمخشري وجماعة من أهل العربية ، فلا مانع من أن يكون المراد من قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ كلا الامرين : الاختصاص والسبع ، ولا منافاة بين هذين المطلوبين » ^(٢) .

وارى أن الزمخشري القائل في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَوةُ ثُمَّ فِي سَلِسَلَةٍ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ ^(٣) إن تقديم المفعول الصريح - الجحيم - على الفعل « صلوة » وتقديم المفعول بواسطة - في سلسلة - على فعله « فاسلكوه » لفائدة القصر والتخصيص ^(٤) لا يمنع أن تكون هناك فائدة لفظية

(١) « المثل السائر » ٢١١/٢ . (٢) ينظر « الفلك الدائر » ٤/٤٧ .

(٣) سورة الحاقة : الآيات ٣١ ، ٣٢ .

(٤) ينظر « الكشاف » ٤/٦٠٤ ، ٦٠٥ .

أخرى للتقديم مصاحبة لتلك الفائدة المعنوية ، على أن الأولى مراده قصدًا ، والثانية تبعاً لها .

قال ابن أبي الحميد : الجحيم والجاحظ في اللغة : أشد النار ، قال أبو تمام : إن يَعْدُ من حرها عَدُو الظليم فقد أوسعَت جمامتها من كثرة الطلب ولا منفأة بين أن يراد الاختصاص ، وتراد الفضيلة السجعية معاً^(١) .

* * *

• تقديم الخبر على المبتدأ :

هذه هي الصورة الثانية من القسم الأول الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ : وما قاله العلوي في هذه الصورة مأخوذ بكامله من « المثل السائر » ، ولا شيء يستأهل أن ينسب إليه ، اللهم إلا بعض الأخطاه والماخذ .

وقد أراد ابن الأثير بالخبر في هذه الصورة : الخبر الذي هو اسم مفرد غير جار ومحرور ، أما الجار والمحرور الواقع خبراً ، فقد ذكره في الصورة الثالثة ، وهي صورة تقديم الظرف وتأخيره . وأول مثال مثل به ابن الأثير لهذه الصورة هو : « قائم زيد » . وقد علق عليه العلوي قائلاً : إذا قلت : « قائم زيد » ، فإنك تفيد بتصديقه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل والضحك وغيرهما ، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله^(٢) .

الوجه الثاني : هو الذي ذكره ابن الأثير^(٣) ، وهو الصواب ، أما ما انفرد بذكره العلوي - وهو الأول - فخطأ ، وتقديمه إيه يدل على ترجيحه له . وهو وهم ، لأن القائل : « قائم زيد » ، أو : « ما زيد إلا قائم » ، أو : « إنما زيد قائم » ، قصر موصوف على صفة ، لا يزيد نفي كل الصفات عن الموصوف وهو « زيد » من أكل وشرب ، ومن كونه أبيض أو أسود ، طويلاً أو قصيراً إلخ ، وإنما يزيد بالنفي

(١) « الفلك الدائر » (٤/٢٤٨) .

(٢) « الطرار » (٦٨/٢) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٢١١/٢) .

المفهوم من أسلوب القصر ما هو من القيام بسييل ، يعني أنه ليس قاعداً ، ولا مضطجعاً ، ولا نائماً ، وإنما هو قائم فحسب (١) .

ثم قال العلوى فى نفس المثال وهو « قائم زيد » : وتفيد وجهاً آخر وهو أنه يكون كلاماً مع من يعرف زيداً وينكر قيامه فنقول : « قائم زيد » ، رداً لإنكار من ينكره (٢) .

هذا كلام من لا معرفة له بحقيقة أسلوب القصر ، فلا يقال هذا الأسلوب وما شابهه ولا يخاطب به من ينكر قيام زيد ، بل من يرى أنه على صفة هي ضد القيام وهي القعود مثلاً ، والمتكلم يرى أنه قائم وليس بقاعد ، فينفي ما اعتقاده المخاطب وهو القعود ، ويثبت ما نفاه وهو القيام ، لأن القصر فى مثل هذا الأسلوب قصر إضافى قصر قلب ، وهو يخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذى أتبته المتكلم .

اما منكر الحكم من أصله وهو القيام ، فيؤكد له هذا الحكم بيان او بغيرها من مزكّدات الحكم ، فيقال له : إن زيداً قائم - أو إن زيداً لقائم الخ يؤكّد له الحكم حسب إنكاره قوّة أو ضعفاً .

قال تعالى : ﴿ وَاقْرَبُ الْوَعْدُ الْحَقُّ فِيذَا هِيَ شَانِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣) .

ذكر ابن الأثير فى تقديم الخبر فى هذه الآية وجهين ، ذكرهما العلوى ، ولكنه قدم واخر فىهما ، فجعل أولهما آخراً ، وأخرهما أولاً ، جرياً على عادته المعهودة ، ولكن كلامه لم يخرج عما قاله ابن الأثير فىهما (٤) .

قال : فإنما قدمه - أى الخبر وهو شانصنة - ولم يقل : أبصار الذين كفروا شانصنة ، لأمرین :

(١) يراجع ما قاله عبد القاهر فى أسلوب : « ما زيد إلا قائم » و« ما قائم إلا زيد » فى « دلائل الإعجاز » (ص ٣٤٦) .

(٢) « الطراز » (٦٨/٢) .

(٣) سورة الانبياء ، الآية ٩٧ .

(٤) بنظرى « المثل السائر » (٢١٦/٢) .

اما اولاً : فلأنه إنما قدم الضمير في قوله : « هي » ليدل به على أنهم مختصون بالشخصوص دون غيرهم من سائر أهل المحسن .

واما ثانياً : فلأنه إذا قدم الخبر أفاد أن الأبصار مختصة بالشخصوص من بين سائر صفاتها ، من كونها حائرة أو مطمورة أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب ، ولو قال : واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم ، لم يعط من هذه الأسرار معنى واحداً (١) .

* * *

ما قيل في الأمر الثاني صحيح متفق مع ما قرره البلاغيون من أن المقصور عليه في طريق التقديم هو المقدم ، فالإبصار وهي المبتدأ المؤخر مقصورة على صفة الشخصوص لا تتجاوزها إلى صفة أخرى مقابلة لها مما هو مذكور في هذا الأمر .

اما ما قيل في الوجه الأول - وارجح أن العلوى قدمه لتهمه أنه أولى من الثاني - فليس فيه شيء من الصواب ، وذلك لأن الضمير « هي » ضمير القصة ، و« شاهضة » خبر مقدم ، و« أبصار الذين كفروا » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر للضمير « هي » لأنها لا تفسر إلا بجملة مصرح بجزائها ، وهذا مذهب البصريين وهو الأجد (٢) ، ولا يحمل كلام الله - عز وجل - إلا على الوجه الأفضل الأجزل .

ولا يستقيم المعنى على قصر شخصوص الأبصار على الكفار ، وأنهم مختصون بالشخصوص دون غيرهم من سائر أهل المحسن ، كما قال ابن الأثير والعلوى ، لأن جملة « خاشعة أبصارهم » مفسرة لهذا الضمير المبهم ، وهو « هي » ، وليس المراد بهذا الضمير أهل المحسن من الكفار ؛ وكيف يكون ذلك وهو « مؤنث » ، بل هو ضمير القصة .

(١) الطراز ، (٦٩/٢).

(٢) ينظر « الدر المصنون » (٨/٤٠٢) ، وما بعدها ، و« التبيان في إعراب القرآن » للعكيرى (٩٢٨/٢).

والمعنى أيضاً لا يستقيم على قصر شخص الأبصار على الذين كفروا وحدهم دون غيرهم من أهل المشر لامرین اثنین :

أحدهما : أن اللغة تقول : شخص الشئ يشخص شخصاً : ارتفع ، وشخص بصره : فتح عينيه ، وجعل لا يطرف ، فالبصر شاخص ، والأبصار شاخصة ، وشخص الرجل بصره : رفعه ، وشخص البصر يدل على الحيرة والدهشة ، وسقوط القوة .

فهل الشخص على هذا التفسير خاص بالذين كفروا دون غيرهم ؟ متى يقال : إنهم مختصون بالشخص دون غيرهم ؟ كلا ، بل هو عام لأهل المشر جميعاً ، فالمؤمن والكافر في هذا اليوم شاخص بصره .

والثاني : أن مادة « شخص » لم يرو منها في القرآن إلا الفعل المضارع « تشخيص » واسم الفاعل المؤنث « شاخصة » الأخير ورد في الآية التي نحن بصدد الحديث عنها ، والواول ورد في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْسِنَ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤْخِرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴾ (١) .

ومفسرون يقولون : إن التعريف في « الأبصار » للعموم ، أي تشخيص فيه أبصار الناس من هول ما يرون ، ومن جملة ذلك مشاهدة أحوال الظالمين (٢) .

فشخص الأبصار ليس وصفاً للظالمين ، بل هو وصف من أوصاف ذلك اليوم الذي يؤخر الله إليه عقاب هؤلاء الظالمين (٣) .

فكلمة « تشخيص » وصفاً ليوم ، وليس وصفاً للظالمين .

وقال أبو السعود : (تشخيص فيه الأبصار) ترتفع أبصار أهل الموقف ، فيدخل في ذمتهم الكفرة المعهودون دخولاً أولياً (٤) .

(١) سورة إبراهيم : الآية ٤٢

(٢) « التحرير والتورير » للطاهر بن عاشور (٢٤٦/١٣) .

(٣) ينظر « التفسير الكبير » للرازي (١٤١/١٩) .

(٤) « تفسير ابن السعود » (٥٥/٥) .

• تقديم الظرف وتأخيره في الإثبات :

تابع العلوى ابن الأثير فيما قاله فى تقديم الظرف ، سواء كان خبراً تقدم على مبتدئه ، أو متعلقاً تقدم على متعلقه .

قال : ثم هو على وجهين : أن يكون وارداً دلالة على الاختصاص ، وهذا كقوله تعالى : « إِلَى اللَّهِ تَصْبِرُ الْأُمُورُ » (١) ، وقوله تعالى : « إِنَّا إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ » ثم إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ » (٢) ، وقوله تعالى : « لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (٣) ، فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها إلا ما ذكرناه من الاختصاص .

وثانيهما : أن يكون تقديمه من أجل مراعاة المشاكلة لرسوس الآى في التسجيع ، وهذا كقوله تعالى : « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ » إلى ربها ناظرة » (٤) ليطابق قوله : (باسرة) ، و (فاقرة) ، ونحوه قوله : « وَتَتَّقَنَ السَّاقَ بِالسَّاقِ » إلى ربك يومئذ المساق » (٥) ، وقوله : « إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقْرِرُ » (٦) ، ليطابق قوله : « بِمَا قَدَّمَ وَآخَرَ » (٧) ، ومثله قوله تعالى : « وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ » (٨) ، « عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ » (٩) .

فهذا وأمثاله إنما قدم ليس من أجل الاختصاص ، وإنما كان من أجل ما ذكرناه من المطابقة اللغوية ، في تناسب الآى وتشاكلها (٩) .

* * *

(١) سورة الشورى : الآية ٥٣

(٢) سورة العاشية : الأيتان ٢٥ ، ٢٦

(٤) سورة القيامة : الأيتان ٢٣ ، ٢٤

(٥) سورة القيامة : الأيتان ٢٩ ، ٣٠

(٧) سورة الأنبياء . الآية : ٣٥

(٣) سورة التغابن : الآية ١

(٨) سورة هود : الآية ٨٨

(٦) سورة القيامة : الآية ١١

(٩) الطراز ٢/٧١ ، وينظر « المثل السائر » ٢١٧/٢ (٢١٨) .

كنت أحسب أن العلوى الذى اختار راياً وسطاً بين مذهب الزمخشري ، ومذهب ابن الأثير فى تقديم المفعول ، وهو أنه لا منافاة بين الاختصاص ومراعاة المشاكلة اللغطية ، فالتقديم قد يفيد أحدهما وقد يفيدهما معاً . أن يختاره أيضاً فى تقديم الظرف على متعلقه ، أو يقول بما قال به البلاغيون من أن التخصيص لازم للتقديم غالباً ، وقد يفيد غير التخصيص ، وذلك بان يكون مجرد الإهتمام ، أو التبرك ، أو الاستلذاذ ، أو موافقة كلام السامع ، أو ضرورة الشعر ، أو دعاية السجع ، أو الفاصلة ، أو ما أشبه ذلك . ولكن العلوى لم يفعل ، لأنه لا يريد مخالفة ابن الأثير ، وما قاله ليس نتيجة حاصلة من تأمله لمفهوم الكلام الذى فيه التقديم ، وإنما هو ترديد لما قاله ابن الأثير ، والأيات التى ذكرها للوجهين ذكرها ابن الأثير لهما ، ولم يخرج العلوى عما قاله قيد أمثلة ، والحق أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فى النصوص التى ذكرها فهم منه القصر والتخصيص ، وأدرك أن التخصيص هو المقصود الأول فى الوجه الثانى ، ومراعاة حسن النظم السجعى تابع له ، لأن التخصيص أمر معنوى فهو المقصود الأول ، ومراعاة حسن النظم السجعى تابع له ، وليس مقصوداً لذاته، وهذا لا يعني أن يكون - على قلة - هو المقصود ، وذلك إذا كان المقام لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبوه عنه ، أما أن يقسم التقديم فى الظرف قسمين : أحدهما يفيد التخصيص ، والأخر مراعاة نظم الكلام كما فعل ابن الأثير والعلوى ، فهذا تردد النصوص نفسها التى استشهدنا بها للوجه الثانى ، حيث إن الغرض الأولى من التقديم فيها هو إفاده القصر والتخصيص ، ويتبعه ذلك الغرض اللغطى وهو مراعاة حسن النظم السجعى ، ولا منافاة بينهما .

وكثير من البayanين لا يوافقون على تفسير الخصائص البلاغية فى القرآن تفسيراً يرجع إلى اللفظ الذى منه الحسن السجعى ، لذلك يرفضون كلام الشيغرين : ابن الأثير والعلوى .

والذى نراه أنه لا تزاحم فى النكات والأسرار وأن التقديم فى الآيات الكريمة يفيد

الفائدتين : فائدة معنوية وهي الاختصاص ، وفائدة لفظية - وهي جزء من التعبير كالمعنى ثما - وهي الحفاظ على التغيم الأخذ ، والتوازن الصوتي الذي يشارك مشاركة فعالة في تحريك القلوب ، ويعيث خواقي الإحساس والشعور ^(١) . وما يلفت النظر أن الآيات التي استشهد بها ابن الأثير - ونقلها عنه العلوى - على أن التقديم فيها من أجل نظم الكلام ، كلها تحدث عنها الزمخشري في أثناء كلامه على إفاده التقديم الاختصاص في قوله تعالى: « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ » إلى ربها ناظرة ^(٢) .

وكان ابن الأثير قد باختيارها دون غيرها الإشارة إلى مخالفة الزمخشري فيما قاله فيها من الاختصاص - متوجهًا أن الغرضين متنافيان .

أما تقديم الظرف وتأخيره في النفي فإن العلوى قد أخذ ما قاله ابن الأثير فيه كاملاً ، ولم يضف إليه شيئاً ، وكان رجوعه في الكلام عنه إلى « المثل السائر » دون « الكشاف » مع أن كلام الزمخشري عنه هو الذي أخذه ابن الأثير ، والسكاكى والخطيب أيضاً ^(٣) .

* * *

• تقديم الحال على صاحبها لا يفيد التخصيص :

وافق العلوى ابن الأثير على القول بأن تقديم الحال على ذي الحال يفيد القصر والتخصيص ، قال : وتقديم الحال على ذي الحال يفيد التخصيص نحو قوله : « جاء ضاحكاً زيد » ، فإن هذا التركيب يفيد أن زيداً جاء مختصاً بصفة الضحك

(١) « خصائص التراكيب » (ص ٢٤٩).

(٢) ينظر « الكشاف » (٤/٦٦٢).

(٣) ينظر « الطرار » (٧٢/٢) ، و« المثل السائر » (٢١٩/٢) ، و« الكشاف » (١/٣٤) -

(٤) « المفتاح » (ص ١١٢) ، و« الإيضاح » (١٩٣/١) .

دون غيرها من سائر صفاته ^(١) ، بخلاف ما لو قلت : « جاء زيد ضاحكاً » فإنه لا يدل على اختصاصه بهذه الصفة ، بل يجوز مجئه على غيرها من الصفات ، فاقترنا ^(٢) .

للحال مع صاحبها ثلاثة صور : تأخيرها نحو « جاء راكباً » ، وتوسطها بين العامل وصاحبها نحو : « جاء راكباً زيد » ، وتقديمها عليهم نحو : « راكباً جاء زيد » ^(٣) .

وما قاله ابن الأثير في « المثل السائر » لم يغير العلوى منه شيئاً إلا الحال فقط فهي عند ابن الأثير « راكباً » ، وعند العلوى « ضاحكاً » .

والتركيب الأول : من الثلاثة جاء على الأصل ، لأن صاحب الحال المعرف أصله التقديم على الحال ، فلا يفيد نكتة بلاغية .

والتركيب الثاني : وهو ما جاء في « المثل » و« الطراز » - وهو « جاء راكباً أو ضاحكاً زيد » جاءت فيه الحال متوسطة بين العامل وهو الفعل « جاء » وصاحبها وهو « زيد » .

وهذه الصورة قد درسها البلاغيون في مبحث « أحوال متعلقات الفعل » وذلك في « تقديم بعض معمولات الفعل على بعض » ، وهذا التقديم لا يفيد القصر والتخصيص كما زعم ابن الأثير والعلوى ، وإنما يفيد الاهتمام والعنابة بالقدم سواء كان حالاً قدمت على صاحبها ، أو مفعولاً قدم على فاعله .

قال الخطيب : بقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه من وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان ، وعاث في البلاد ، وكثير منه الأذى فقتل ، وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول : « قتل الخارجى

(١) هذا الخطأ أشرنا إليه في الكلام على المثال « قائم زيد » . . .

(٢) « الطراز » ٧٢/٢ ، ٧٣ .

(٣) ينظر « شرح المفصل » ٥٧/٢ .

فلان ، إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره » ^(١) .

وقياساً على تقدم المفعول على الفاعل يقال في تقدم الحال على صاحبها ، لأن المفعول معمول والحال مثله ، وكلاهما من متعلقات الفعل . فتقديم الحال على صاحبها فقط لا يفيد قصراً وتخصيصاً ، بل لا يفيد إلا مجرد الاهتمام والعناية بأمر المقدم .

قال بهاء الدين السبكي : صرخ ابن الأثير بأن تقديم الحال على صاحبها نجد « جاء راكباً زيد » يفيد الاختصاص ، وهذا من تقديم بعض المعمولات على بعض وسيأتي أنه لا يفيد الاختصاص ، وقال : وكلامه مخالف لكلام الجمهور ^(٢) ، أما التركيب الأخير الذي تقدمت فيه الحال على صاحبها والفعل جمياً نحو : « راكباً جاء زيد » فإن التقديم فيه يفيد القصد والتخصيص غالباً مثل تقديم المفعول على الفعل في الإثبات نحو « محمدأ أكرمت » .

والعلوى إذا أخذ من « المثل السائر » أو غيره شيئاً صحيحاً ، لا يضيف إليه شيئاً ، لأنه يرى أنه ما ترك الأول للأخر شيئاً ، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وإذا أخذ الشيء الخطأ لا ينبه إليه ، ويناقش صاحبه فيه ، بل يتبعه فيما قاله ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الرجل دخيل على هذا العلم ، وأنه ليس من أهل هذه الصناعة ، ولا يناقش ويرد ويرفض ويعرض ويحكم على كلام الغير بالفساد إلا إذا انتهكت حرمة « الحدود » التي يجدها ، ونورته وغضبه أحياناً بالحق ، وأحياناً بالباطل والتجمى والتعسف ، كما سيأتي في مبحث « الاستعارة » ، و« الكناية والتعريف » ، أما في غير الحدود ، فالرجل بضاعته مزاجة .

* * *

(١) « بنية الإيصال » (٢٣١/٢) ، وأصل هذا الكلام في « دلائل الإعجاز » (ص/٧ ، ١٠٧ ، ١٠٨) .

(٢) ينظر عروس الأنوار (١٥١/٢ ، ١٦٥) .

• التقديم في الاستثناء لا يفيد التخصيص :

هذه هي الصورة الخامسة ، وهي « الاستثناء » .

و « النفي والاستثناء » هو الاسم الذي أطلقه البلاغيون على رأس باب القصر واهم طرقه ، وعندما قال الخطيب : وللقصر طرق ، منها : النفي والاستثناء ، قال ابن يعقوب المغربي : ولم يقل : منها الاستثناء ، لأن الاستثناء من الإثبات ، كقولك : « جاء القوم إلا زيداً » ليس من طرق القصر ، إذ الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد^(١) .

ذكرنا ذلك لا لمناقشة كون الاستثناء من الإثبات مفيداً للقصر أو غير مفيد ، وإنما لأن ابن الأثير والعلوي ذكرا كلمة « الاستثناء » وكأنهما يتحدثان عن مسألة من مسائل باب « الاستثناء » في النحو - لا عن مسألة من مسائل علم البلاغة .

أخذنا ابن الأثير في قوله : وأما الاستثناء فجاء هذا المجرى^(٢) ، نحو قوله : « ما قام إلا زيداً أحد » أو « ما قام أحد إلا زيداً » والكلام على ذلك كالكلام على ما سبق^(٣) .

فرد عايه ابن أبي الحديد قائلاً : لعمري إن قوله : « ما قام إلا زيداً أحد » يدل على اختصاص زيد بالقيام ، لا لأجل تقادمه على الفاعل ، بل لأجل الاستثناء ، الذي يدل على إخراجه مما حكم به على غيره ، فلو لا اختصاصه بذلك لبطلت فائدة الاستثناء الذي يدل على إخراجه مما حكم به على غيره ، ولكن هذا المعنى مطرد في حالي تقديم زيد وتأخيره ، لأن الاستثناء يدل في كلا الموضعين دلالة واحدة على اختصاص زيد بالقيام دون غيره ، لأنه لو قام غيره لكونه لكتبة في قوله : « إلا زيداً » .

(١) « شروح التلخيص » (١٩١/٢).

(٢) أي يفيد تقديم المستثنى على المستثنى منه القصر والتخصيص كما هو الحال في تقديم الحال على صاحبها في نحو : « جاء راكباً زيداً » .

(٣) « المثل السائر » (٢١٩/٢).

الا ترى أن من تهاول تكذيبه تقول له : كذبت ، لأن خالداً قد قام أيضاً ، فلا
فرق في هذا الاختصاص بين تقديم المستثنى وتأخيره .

فإن كان هذا الرجل بذوقه وحسه قد تقطعن لاختصاص رائد على هذا المعنى عند
تقديم المستثنى لا يزخذه عند تأخيره ، فهذا الرجل قد أدرك ما غفل عنه الأولون
وآخرون ، ورزق حساً وذوقاً وقف بهما على ما لم يقف عليه غيره ^(١) .

صنيع العلوى كان عكس صنيع ابن أبي الحديد ، فإذا كان ابن الأثير قد اقتصر
على ذكر المثالين دون شرح ، فإن العلوى شرح الخطأ ، وأطرب في الشرح ، بل
رغبة منه في التمويه وإخفاء الأخذ استبدل بمثال ابن الأثير مثالين آخرين ، فإذا كان
ابن الأثير قد أتى في مثاليه بفعل لازم هو « قام » فالعلوى أتى بفعل متعدد هو
« ضرب » وراد على ما قاله ابن الأثير قوله : « بخلاف قولك ... إلخ » ، قال :
الصورة الخامسة : الاستثناء في نحو قولك : « ما ضربت إلا زيداً أحداً » ، فإنك إذا
قدمته فإنه يفيض الحصر ، وأنه لا « مضروب لك سواه » ، وهكذا لو قلت : « ما
ضربت أحداً إلا زيداً » ، فالصورتان دالستان على الحصر ، لما كان الاستثناء متصلة
بالمفعول . بخلاف قولك : « ضربت زيداً » فإنه غير مفيض للحصر ، فكما يجوز أن
تضريه يجوز أن تكون ضار بالغيرة ^(٢) .

* * *

هذه المسألة ذكرها النحويون في باب الاستثناء عند حديثهم عن وجوه إعراب
المستثنى ، وقد عبر عنها الزمخشري بقوله : وما قدم من المستثنى كقولك : « ما
جاءنى إلا أخاك أحداً » .

قال الكميـت :

ومالى إلا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةٌ

قال ابن يعيش : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى

(١) « الفلك الدائر » (٤/٢٦٢).

(٢) « الطراز » (٢/٧٣).

فيها إلا منصوبًا ، وذلك إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما جاءنى إلا زيداً أحد » ، و « ما مررت إلا زيداً بأحد » ومنه قول كعب بن مالك : « والناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيف وأطراف القنا وزر »^(١)

وكلام النحويين هذا خاص بالمثال الأول عند ابن الأثير والعلوى ، أما الثاني فهو مثال لمسألة من باب الاستثناء تسمى « المستثنى من كلام غير موجب تام »^(٢) .

وهاتان المسألتان من الاستثناء اللتان مثل لهما ابن الأثير والعلوى لا يعدهما البلاغيون من طرق القصر ، ولا يفيدانه لا من طريق التفلى والاستثناء ، ولا من طريق التقديم كما قال ابن الأثير والعلوى . لأنهم أرادوا بالاستثناء في قولهم : « التفلى والاستثناء » الاستثناء المفرغ ، وهو الذي حذف فيه المستثنى منه ، وأعرب ما بعد إلا فيه بحسب العوامل^(٣) .

والاستثناء المفرغ يتجه إلى مقدر هو مستثنى منه عام ، وأنك حين تقول : « ما جاءنى إلا زيد » يكون التقدير ما جاءنى أحد إلا زيد : فإذا بنيت العبارة على ذكر المستثنى منه ، وقلت : « ما جاءنى أحد إلا زيد » وكما يقول المتنبي :

كان لم يمت حتى سواك ولم يقم على أحد إلا عليك التواصـخ
فهل يعد هذا من باب القصر ؟

لا خلاف في أن هذا يفيد القصر ، وأكثر البلاغيين لا يعده من طرقه ، وذلك لأن ما قبل الأداة كلام تام يحسن السكوت عليه ، وما بعد الأداة كأنه قيد له ، فليس القصر داخلاً في صميم الدلالة ، وليس متوقفة عليه ، وذلك بخلاف « ما قام إلا زيد » فإنك قبل الاستثناء لا تستطيع أن تفيد شيئاً من العبارة إلا بتقدير المقدر^(٤) .

(١) « شرح المفصل » (٧٩/٢) .

(٢) ينظر « شرح المفصل » (٨١/٢ - ٨٢) .

(٣) ينظر « المطول » (ص ٢٢٠ - ٢٢١) ، و « شروح التلخيص » (٢٢٦ - ٢٢٩) .

(٤) ينظر « دلالات التراكيب » (ص ١٢٢ - ١٢٤) ، و « المطول » (ص ٢٢١) .

وإذا كان هذا النوع من الاستثناء قد اختلفت في إفادته القصر ، والجمهور لا يعلونه منه ، وهو ما ذكر فيه المستنى منه ، وجاء على الأصل ، أى المستنى منه ، ثم أداة الاستثناء ، ثم المستنى ، فكيف بما ذكراه في التركيب الأول وهو « ما قام إلا زيداً أحداً » ، و« ما ضربت إلا زيداً أحداً » ؟

وكيف يكون تقديم المستنى على المستنى منه في الأول مفيداً للقصر ؟ لم يقل بذلك أحد من البلاغيين .

والتقديم والتأخير الذي هو طريق من طرق القصر الاصطلاحية محصور في صور ثلاثة لا يتجاوزها ، وليس منها هذا الذي ذكره ابن الأثير والعلوي .

وقول العلوي : فالصورتان دالتان على القصر لما كان الاستثناء متصلة بالمعنى ، كلام عجيب ، لأننا لو قلنا إنهما دالتان على القصر ، فالذى أفاد القصر ليس كون الاستثناء متصلة بالمعنى بل لأن التركيب جاء بطريق التفهيم والاستثناء .

فهو يرى أن تقديم المستنى على المستنى منه في صورة « إلا زيداً أحداً » هو الذى أفاد القصر ، إذا -قياساً على هذا القول - يكون قولنا بعد ذلك : « ما ضربت أحداً إلا زيداً » غير مفيد للقصر ، لأن المستنى لم يتقدم على المستنى منه ، بل كل منهما قار في مكانه ، فماى تقديم في المثال الثاني وهو « ما ضربت أحداً إلا زيداً » ؟ لا تقديم ، بل التركيب جاء على الأصل .

وكل ما قاله ابن الأثير والعلوي في هذه الصورة مضطرب ، ولا طائل وراءه

* * *

• كلام غريب للشيخ بهاء الدين السبكي :

لا خلاف بين البلاغيين في إفادة تقديم المستند على المستند إليه الاختصاص ، سواء كان المستند اسماء مفرداً ، أو ظرفاً ، والإمام عبد القاهر يرى أن هناك فرقاً بين « زيد منطلق » ، و« منطلق زيد »^(١) ، وما هذا الفرق إلا إفادة التركيب الثاني قصر زيد على صفة الانطلاق دون غيرها .

(١) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص ٨١) .

والزمخشري في آيات كثيرة جداً تقدم فيها الخبر على المبتدأ ، ذكر أن فائدة هذا التقديم هو الاختصاص ، قال في قوله تعالى : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » (١) : « مَا هِيَ إِلَّا سَلَامٌ ، أَيْ لَا يَقْدِرُ اللَّهُ فِيهَا إِلَّا السَّلَامَ وَالْخَيْرُ » (٢) ، ويقول في قوله تعالى : « ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ » (٣) : « عَلَيْنَا يَسِيرٌ » تقديم الظرف يدل على الاختصاص ، أي لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن » (٤) .

ودلالة تقديم الخبر الظرف في الإثبات على القصر يذكرها أيضاً في قوله تعالى : « لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (٥) ، وفي قوله تعالى : « وَلَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » (٦) .

وكذلك السكاكي والخطيب ، وشرح التلخيص في مبحث تقديم المستد على المستد إليه يقولون بإفاده هذا التقديم التخصيص ومثلوا له بقوله تعالى : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ » (٧) ويقول لهم : « تَعْبُدُونِي أَنَا » ، و« قَاتِلُهُ هُوَ » (٨) . ومع اجماع البالغين على إفادة تقديم المستد إلى الاختصاص ، فإنه السبكي يقول : وقد صرَّح ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص ، وقال صاحب « الفلك الدائر » : هذا لم يقل به أحد .

وراد ابن الأثير فقال : تقدم الظرف في الكلام المثبت يفيد الاختصاص نحو « إِلَى مَصِيرِ هَذَا الْأَمْرِ » قوله تعالى : « إِنَّ إِلَيْنَا يُرْبَدُهُمْ » ، وكذلك تقديم الحال على

(١) سورة القدر : الآية ٥
(٢) ينظر « الكشاف » (٤/٧٨٠) .

(٣) سورة ق : الآية ٤٤

(٤) « الكشاف » (٤/٣٩٣) .

(٥) ينظر « الكشاف » (٤/٥٤٥) .

(٦) السابق (٢/٦٢٣) .

(٧) سورة الكافرون : الآية ٦

(٨) ينظر « المفتاح » (ص ١٠٥) ، و« الإيضاح » (١٩٣/١) ، و« شروح التلخيص » (٢٠٩/٢) .

صاحبها مثل : « جاء راكباً زيداً ». قلت : هذا والذى قبله ليس من تقديم المعمول على عامله ، بل من تقديم بعض المعمولات على بعض ، وسيأتي أنه لا يفيد الاختصاص^(١) .

وهذا كلام غريب من السبكي يدل على أن القائل بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص هو ابن الأثير وابن التفيس ، وأن القول بذلك لم يعرف قبلهما ، بل هما أول من قال بذلك ، وقال بقولهما غيرهما من الناس .

وهذا لا شيء فيه من الصواب ، فليسما هما أول من قال بذلك ، بل كما ذكرنا أول من صرخ بذلك الإمام الزمخشري في موضع لا حصر لها من تفسيره وقال بإفاده تقديم الخبر على المبتدأ الحصر أيا كان نوع هذا الخبر .
وربما يكون هناك من قال بذلك صراحة قبله .

ويدل على أن هذا ما يفهم من كلام السبكي قوله : وقال صاحب الفلك الدائز :
هذا لم يقل به أحد ، أي أن ابن الأثير هو أول من قال بذلك .

وكلام ابن أبي الحديد صريح في أن أحداً لم يقل بذلك قبل ابن الأثير ، وأن القول به منكر وزور . قال بعد أن حكى ما قاله ابن الأثير في تقديم الخبر على المبتدأ : أقول : إننا لا نعرف ذاهباً ذهب إلى أن قولنا : « قائم زيد » يقتضي اختصاص زيد بالقيام دون غيره من الناس .

لكن جماعة من النحاة الظاهرين إلى أن تقديم المفعول يقتضي الاختصاص ، يقولون إن قولنا « القائم زيد » بالالف واللام يقتضي اختصاص زيد بالقيام ، كما تقول : « الشجاع على ، والجود حاتم » أي : لا شجاع إلا ذاك ، ولا جود إلا هذا .

فاما تقديم خبر المبتدأ عليه مع بقائه على التنکير فإنه لا يُعرف ذاهب ذهب إلى أنه يقتضي الاختصاص^(٢) .

(١) « عروس الأفراح » (٢/١٥١ ، ١٥٠) .

وهذا كلام فاسد لا وجه له يرده ويبيطله ما ذكرناه عن الزمخشري ، والبلغيين
بعده ، فالرجل قد حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء ، فالنحويون هم الذين لا يقولون
 بذلك .

وقول السبكي بعد كلامه السابق : وراد ابن الأثير فقال : تقدم الظرف في الكلام
المثبت يفيد الاختصاص نحو : « إلى مصير هذا الأمر » قوله تعالى: « إِنَّ إِلَيْنَا
إِيَّاهُمْ » وهذا الأخير من تقديم بعض المعمولات على بعض ، وهو لا يفيد
الاختصاص .

كلام غريب أيضاً ، لا شيء فيه من الصواب ، لأن القائل بكل هذا ليس ابن
الأثير ، بل هو الزمخشري ، وقد تقدم كلامه على الظرف المثبت ، أما قول السبكي
: إن القائل بيفادة تقديم خبر « إن » على اسمها الاختصاص هو ابن الأثير فهو أيضاً
خطأ ، لأن الزمخشري هو الذي نص على ذلك حيث قال : فإن قلت : ما معنى
تقديم الظرف ؟ قلت : معناه التشديد في الوعيد ، وأن إياهم ليس إلا إلى الجبار
المقدرة على الانتقام ، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه ، وهو الذي يحاسب على
النور والقطمير ^(١) . وقول السبكي إن تقديم خبر « إن » على اسمها من تقديم
بعض المعمولات على بعض ، وهو لا يفيد التخصيص ، غير صحيح أيضاً ، لأن
المعمولات التي لا يفيد تقديم بعضها على بعض القصر هي معمولات الفعل ،
كتقديم المفعول به على الفاعل ، على القول بأن الفاعل أحد معمولات الفعل ،
والمفعول فيه ، والحال على صاحبها إلى غير ذلك ، مما هو مذكور في مبحث
متعلقات الفعل ، والله أعلم .

* * *

(١) ينظر « الفلك الدائر » (٤/٢٥٠) .

(٢) « الكشاف » : (٤/٧٤٥) .

● التفسير بعد الإبهام :

هو النوع السابع من أنواع الصناعة المعنوية عند ابن الأثير ، وقد ترجم له بالتفسير بعد الإبهام^(١) ، فغيره العلوى إلى « الإبهام والتفسير » ، وهو عند الخطيب نوع من الإطناب يسمى « الإيضاح بعد الإبهام »^(٢) ، وترجمة ابن الأثير والخطيب لهذا الفصل أدق وأدل على مضمون هذا البحث البلاغى من ترجمة العلوى ، لأن التفسير أو الإيضاح أو التفصيل ، لا يكون أى منها إلا إذا تقدمه إبهام أو إجمال .

وإن كانت الرواوى لا تقتضى ترتيباً ولا تعقلاً كما يقولون ، ولكن هذا الذى جرى عليه أهل العلم فى مصنفاته . وما دعا العلوى إلى هذا التغيير إلا الرغبة منه فى إخفاء الأخذ من « المثل السائر » .

وأنى له ذلك ؟ وأكثر ما فى هذا الفصل مأخوذ من هذا الكتاب ، ولا تكاد تجد شيئاً يمكن أن يضاف إليه .

وقد بدأ العلوى حديثه عن « التفسير بعد الإبهام » بما بدأ به ابن الأثير مع تغيير الألفاظ والعبارات الذى جعل الفارق كبيراً بين الكلامين .

قال العلوى : أعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام بهما فإنه يفيده ببلاغة ، يكسبه إعجاباً وفخامة ، وذلك أنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له اهتمام في إيهامه كل مذهب .

ومصداق هذه المقالة قوله تعالى : « وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرُ أَنَّ دَابِرَ هُؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُضْبِحِينَ »^(٣) . وهكذا قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا »^(٤) ، فأبهمه أولاً ثم فسره بقوله : « بَعْوَذَةً فَمَا فَوْقَهَا » ، ففى إيهامه أول وهلة ثم تفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه ، فإنه لو قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، وإن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً بعوضة ، لم يكن فيه من الفخامة وارتفاع مكانة فى الفصاحة ، مثل ما لو أبهمه قل ذلك ، ويزيد ما

(١) « المثل السائر » (١٩٦/٢) .

(٢) « الإيضاح » (١/٣٠) .

(٣) سورة الحجر : الآية ٦٦

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٦

ذكرناه هو أن الإبهام أولاً يقع السامع في حيرة وتفكير واستعظام لما قرع سمعه ، فلا تزال نفسه تنزع إليه وتشتاف إلى معرفته ، والاطلاع على كنه حقيقته ^(١) .

* * *

ذكر الإمام الزمخشري نكتة بلاغية للبدل ، في قوله تعالى : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ » فقال فيها كلاماً في غاية الحسن .

قال رحمة الله : (صراط الذين أنعمت عليهم) بدل من (الصراط المستقيم) ، وهو في حكم تكرير العامل ، كأنه قيل : اهدنا الصراط المستقيم ، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم .

فإن قلت : ما فائدة البدل ؟ وهلا قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟
قلت : فائدته التوكيد لما فيه من التشنيه والتكرير ، والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره : صراط المسلمين ، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وأكده كما تقول : هل أذلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : هل أذلك على فلان الأكرم . لأنك ثبّت ذكره مجبراً أولاً ، ومحضلاً ثانياً ، وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للإكرام الأفضل ، فجعلته علماً في الكرم والفضل ^(٢) ، اخذ ابن الأثير أكثر هذا الكلام ، وذكره في بيان الإيضاح بعد الإبهام في ذلك النص القرآني قائلاً : ومثل هذا ورد قوله تعالى في سورة أم الكتاب ^(٣) .

اما العلوى فلم يذكر النص القرآني الذي قال فيه الزمخشري هذا الكلام ، بل انتبه مجردأ من ذلك النص ، وكأنه كلامه هو لا كلام غيره ، قال عقب كلامه السابق مباشرة : الا ترى انك إذا قلت : هل أذلك على أكرم الناس أباً ، وأفضلهم فعلاً وحسباً ، وأمضاهم عزيزة ، وأنفذهم رأياً ، ثم تقول : فلان ، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت : فلان الأكرم الأفضل الأبيل ، وما

(١) الطراز ، (٢/٧٨) .

(٢) الكشاف ، (١٥/١٦ ، ١٦) .

(٣) نظر المثل السائر ، (٢/١٩٧) .

ذلك إلا لأجل إيهامه أولاً وتفسيره ثانياً ، وكل ذلك يؤكد في نفسك عظم البلاغة في الكلام ، إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً^(١) . اقرأ ، ووازن ، ثم حكم بعد ذلك . وكل ما قاله العلوي مأخوذ من « المثل السائر »^(٢) ، و« الكشاف »^(٣) .

* * *

● ما يرد مبهماً من غير تفسير :

قال العلوي : ثم إنه في إفادته لما يفيده من ذلك ضربان :

الضرب الأول : ما يرد مبهماً من غير تفسير .

هذا تقسيم ابن الأثير ، وما كان من العلوي إلا أنه قدم وأخر في ذكر الضربين ، فما قدمه ابن الأثير منها أخر العلوي ، وما أخره منها قدمه^(٤) .

وهذا الضرب وهو « الإبهام من غير تفسير » لم يتحدث عنه البلاغيون في « الإيضاح بعد الإبهام » في مبحث « الإطناب » ، وإنما تكلموا عنه في مبحث تعريف المسند إليه بالوصولية ، وذلك في باب « أحوال المسند إليه » ، ومثلوا بأمثاله لغرض من أغراض التعريف بالوصولية سمه « التفخيم »^(٥) .

وبحديثنا العلوي عن هذا الضرب قائلاً : ووروده في القرآن كثير ، وهذا كقوله تعالى في قصة موسى : « وَقَعْلَتْ فَعَلْتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ »^(٦) . فلم يذكر الفعلة بعينها ، مع كونها معلومة ، لما في ذلك من المبالغة في أمرها وتعظيم شأنها ، كأنه قال : تلك الفعلة التي عظم أمرها وارتفع شأنها^(٧) .

ذكر ابن الأثير هذه الآية ولم يعلق عليها بشيء^(٨) ، أما الزمخشري فقد ذكر كلاماً طيباً في هذا الإبهام المتروك من غير تفسير ، لا تجد وجه شبه بينه وبين هذا

(١) « الطرار » (٧٩/٢).

(٢) ينظر « المثل السائر » (١٩٦/٢).

(٣) ينظر « الكشاف » (١١٤/١).

(٤) ينظر « المثل السائر » (١٩٧/٢).

(٥) ينظر « الإيضاح » (١١٥/١).

(٦) سورة الشعراء : الآية ١٩.

(٧) « الطرار » (٧٩/٢).

(٨) ينظر « المثل السائر » (١٩٩/٢).

الذى قاله العلوى ، مما يرجح أن العلوى لم يرجع إلى «الكتشاف»، فيما ذكره ، وإنما هو كلام أتى به من تلقاء نفسه .

قال الزمخشري : عدّ عليه نعمه من تربيته وتبليغه مبلغ الرجال ، ووبخه بما جرى على يده ، من قتل خبازه ، وعظم ذلك وفظه بقوله : « فعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين »^(١) . ثم مثل العلوى لهذا الضرب بأية أخرى هي قوله تعالى : « إنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰٓئِي هِيَ أَقْوَمُ »^(٢) ، وما قاله فيها ماخوذ من «المثل السائر»^(٣) ، وأصله في «الكتشاف»^(٤) .

وبعد أن فرغ من الكلام على آية الإسراء أخذ في الحديث عن آيتين من آيات الذكر الحكيم ، وقبل ذكر كلامه نذكر كلام صاحب المرجع الذي رجع إليه في هذا الكلام وهو ابن الأثير ، الذي عقد موارنة بلاغية بين الآيتين ، ثم تبين بعد ذلك فضل كلامه على كلام العلوى .

قال ابن الأثير : قوله تعالى : « فَغَشَاهَا مَا غَشَى »^(٥) أبلغ من قوله : « فَغَشَيْهِمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَيْهِمْ »^(٦) لأن هذه ذكر فيها « اليم » وهو البحر - فصار الذي غشיהם إنما هو منه خاصة ، وقال في الأولى : « فَغَشَاهَا مَا غَشَى » فابهم الأمر الذي غشاها به ، وجعله عاماً ، وذلك أبلغ ، لأن الإنسان يذهب وهو فيه كل مذهب^(٧) . وقال العلوى : « فهذه - فغشاها ما غشى - أبلغ من الآية التي قبلها - فغشיהם من اليم ما غشיהם - لأن إيهامها أكثر ، فلهذا كان أبلغ وأوقع ، ولهذا فإنه قال في الأولى « فغشיהם من اليم ما غشיהם » واليم هو البحر ، فصار الذي أصابهم من الألم والتعب^(٨) إنما هو من البحر خاصة لا من غيره ، بخلاف البنية ، فإنه أبهم فيها الأمر الذي غشياها ولم يخصه بجهة دون جهة ، وهذا

(١) « الكتشاف » (٣/٣٠٥) . (٢) سورة الإسراء : الآية ٩

(٣) ينظر « المثل السائر » (٢/١٩٩) ، و« الطرار » (٢/٧٩) .

(٤) ينظر « الكتشاف » (٢/٦٥١) . (٥) سورة النجم : الآية ٥٤

(٦) سورة طه : الآية ٧٨ . (٧) ينظر « المثل السائر » (٢/٢٠٠) .

(٨) لس الذي أصابهم من اليم الألم والتعب بل الإهلاك بالإغراف في اليم .

لا محالة يكون أبلغ ، لأن الإنسان يرمي به خاطره فيه كل مرمى ، ويذهب به كل مذهب ^(١).

وأصل الكلامين - ما عدا هذه الموارنة - في الكشاف ^(٢).

* * *

والعلوي إذا لم يوجد ما يشرح به الشاهد الذي هو بقصد الحديث عنه في «المثل السائر» واعتمد على نفسه في تحليله دون رجوع منه إلى الكشاف - فإنه إما أن يخطئ ، أو يأتي بكلام غث تعافه النفس وينكره الطبع ، أو يجمع بين الأمرين معاً، وهذا ما نراه في كلامه عن قوله تعالى : «فَأُوحِيَ إِلَى عَبْدِهِ مَا أُوحِيَ» ^(٣) ما كذبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى * أَفَتَمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى ^(٤). فإن الشاهد من هذه الآيات الثلاث للضرب الذي يتكلم عنه وهو «الإبهام من غير تفسير» هو الآية الأولى فحسب ، ولكنه جعل الثلاث شواهد له .

قال : فابهم الأمر في هذه الأمور الثلاثة فيما شرح الله به صدره من العلوم المروحة ، وأن الفواد ما انكر ما رأى من تلك العجائب الإلهية ، ثم عقبه بالإنكار عليهم في المماراة في الذي رأه ، وما ذاك إلا لأنه قصد تعظيم حالها ، وأنها بلغت في الفخامة مبلغا لا تدركه العقول كأنه قال : أوحى إلى عبده أمراً أى أمر ، واللام في الفواد للمعنى ، لأن المراد هو فواد الرسول عليه السلام ، كأنه قال : لا ينبغي لمثل ذلك الفواد أن يكذب ذلك الأمر ، ولا يصلح في مثل ذلك الأمر أن تقع فيه المماراة بحال ^(٥).

لم يقل الزمخشري في موضع الشاهد وهو «فَأُوحِيَ إِلَى عَبْدِهِ مَا أُوحِيَ» إلا جملة واحدة ولكنها كافية شافية ، قال : «مَا أُوحِيَ» تفخيم للوحي الذي أوحى إليه .

وعلى ابن المنير على ذلك بقوله : التفخيم لما فيه من الإبهام ، كأنه أعظم من أن يحيط به بيان . وهو كقوله : «إِذْ يَغْشَى السُّدُرَةَ مَا يَغْشَى» قوله : «فَغَشَّيْهِمْ

(١) «الطرار» (٢/٨٠). (٢) ينظر «الكساف» (٢/٧٨)، و(٤/٤٢٩).

(٣) سورة النجم : الآيات ١٠ - ١٢. (٤) «الطرار» (٢/٨١).

مَنْ أَيْمَمْ مَا غَشِّيَهُمْ » (١) . وفي قوله تعالى : « إِذْ يَغْشَى السَّدْرَةَ مَا يَغْشَى » (٢) - وهو ما لم يتعرض به ابن الأثير والعلوي - يقول الزمخشري : « ما يغشى » تعظيم وتکثير لما يغشاها . فقد علم بهذه العبارة أن ما يغشاها من الخلاائق الدالة على عظمته الله وجلاله : أشياء لا يكتنها النعوت ، ولا يحيط بها الوصف (٣) .

* * *

وأحياناً يأخذ العلوي من « الكشاف » أخذًا مباشرًا عندما لا يجد ما يريده في « المثل السائر » ، وذلك كما في قوله تعالى : « وَالْقَمَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا » (٤) يقول : كأنه قال : ألق هذا الأمر الهائل الذي في يمينك ، فإنه يبطل ما أتوا به من سحرهم العظيم وإفكهم الكبير ، وكما يرد على جهة التعظيم كما أشرنا إليه ، فقد يكون وارداً على جهة التحقيق (٥) ، كأنه قال : وألق العويد الصغير الذي في يمينك ، فإنه يبطل على حقارته وصغره ما أتوا به من الكذب المختلق والزور المأفورك ، تهكمًا بهم وإذراء عقولهم وتشفيه من الكذب المختلق والزور المأفورك ، تهكمًا بهم وإذراء بعقولهم وتسفيهًا لاحلامهم (٦) .

أما الزمخشري فقد قال : و قوله : « مَا فِي يَمِينِكَ » ولم يقل : « عصاك » جائز أن يكون تصغيراً لها ، أى لا تبال بكثرة حبالهم وعصيهم ، وألق العويد الفرد الصغير الجرم الذي في يمينك ، فإنه بقدرة الله يتلفقها على وحدته وكثرتها ، وصغرها وعظمها .

وجائز أن يكون تعظيمًا لها ، أى : لا نحتفل بهذه الأجرام الكثيرة ، فإن في يمينك شيئاً أعظم منها كلها ، وهذه على كثرتها أقل شيء وأنزره عنده ، فالله يتلفقها بإذن الله ويتحققها (٧) .

(١) « الكشاف » (٤/٤٢٠) .

(٢) سورة طه : الآية ٦٩ .

(٣) « الكشاف » (٤/٤٢١) .

(٤) انظر إلى رحابة هذا الكلام وسوء وصفه (٦) « الطرار » (٢/٨١) .

(٧) « الكشاف » (٣/٧٤) ، وينظر كلامًا نفيسًا من ابن المنير تعليقًا على هذا الكلام .

ويلاحظ أن العلوى قدم الوجه الثانى فجعله أولاً ، وأخر الوجه الأول فجعله ثانياً.

وما قدم الزمخشري إلا الوجه الأبلغ ^(١) ، ولكن العلوى لا يبالي أن يصنع فى كلام غيره ما شاء ، إذا كان ذلك يعنى على آثار ما ياخذه ويخفيه ، وقد يكون التقديم ظنا منه أنه هو الأبلغ الجدى بالتقديم .

* * *

أما الشواهد الشعرية التى ذكرها العلوى لهذا الضرب فهى شواهد ابن الأثير له ، وتعليقه عليها أيضاً هو تعليق ابن الأثير ^(٢) .

والشاهد الوحيد الذى انفرد بذكره أخطأ فى الاستشهاد به لهذا الضرب وهو « ما يرد مهما من غير تفسير » .

قال العلوى : ومن الإبهام البالغ الذى لا يقوم البيان مقامه قول المتنى :
خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به فى طلعة الشمس ما يغنىك عن رحل
فقوله : « ما تراه » فيه إبهام عظيم ^(٣) ، لم يوضح لنا العلوى كيفية هذا الإبهام
العظيم فى هذه الجملة ، بل مضى لسبيله .

وأقول : يرى العلوى أن « ما » فى قوله : « خذ ما تراه » الواقعه اسم موصول
يعنى الذى ، مفعولاً به لل فعل « خذ » مثلها مثل « ما » فى بيت وريد بن الصمة :
صبا ما صبا حتى علا الشيب راسه فلما علاه قال للباطل ابعد
وبيت أبي نواس :

مضى بها ما مضى من عقل شاربها وفي الزجاجة باق يطلب باقى

(١) ينظر « حاشية الشهاب » (٦/٢١٤) .

(٢) ينظر « الطراز » (٢/٨٤ ، ٨٥) ، و« المثل السائر » (٢/٢٠١ ، ٢٠٠) ، وهى أيضاً
فى « الإيضاح » (١/١١٦) .

(٣) الطراز « ٢/٨٥) .

والحقيقة غير هذا ، فليس الذي يأمر المتنبي نفسه بالخذنه من الإبهام العظيم الذي لا يقدر قدره ، بل هو شيء معين يدل عليه البيت والسياق قبله ، فالبيت من قصيدة في مدح سيف الدولة ، أنشدتها في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة مطلعها :

أجاب دمعي وما الداعي سوى طلل دعاه فلباء قبل الركب والإبل

وهو في هذا البيت يخاطب نفسه قائلاً : خذ ما تراه من فضله ، وصف ما شاهده من مجده ، ودع شيئاً سمعت به ولم تشهد ، وأخبرت به عنه ولم تبصره ، ففضل سيف الدولة على الملوك كفضل الشمس على سائر النجوم ، وفيه ما يعني عنهم ، وهو أكرم بدل منهم ، كما أن الشمس تغنى عن رحل ، وفيها منه أكرم بدل^(١) .

* *

• التفسير بعد الإبهام :

أطلق العلوى على هذا الضرب « الإبهام الذي ظهر تفسيره » ، ولا ضرورة تدعو إلى هذا ، لأن هذا الضرب هو عنوان هذا البحث الذي سماه « التفسير والإبهام » .

وقد بدأ الحديث عنه بتكرار ما سبق ذكره في قوله تعالى : « وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحُينَ » ، ثم قال : وعلى نحو هذا ورد قوله تعالى : « قَدْ أُوتِيتَ سُولْكَ يَا مُوسَى » إلى أن قال : « إِذْ أُوحَيْنَا إِلَى أُمُّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْدِفْهِ فِي التَّابُوتِ »^(٢) ، ففسر قوله : « مَا يُوحَى » بقوله : « أَنِ اقْدِفْهِ » فحصل من البلاغة ما ترى^(٣) .

وقد تابع العلوى في ذلك ابن الأثير^(٤) .

* *

(١) « شرح شعر المتنبي » لأبي القاسم الأفلاقي (٧٣/٢) ، و« شرح ديوان المتنبي » للواحدى (٤٩٠/٢) .

(٢) سورة طه : الآيات ٣٦ ، ٣٩ (٣) « الطرار » (٨٦/٢) .

(٤) ينظر « المثل السائر » (١٩٦/٢ ، ١٩٧) .

وهذا ليس من التفسير أو البيان بعد الإبهام البلاغي ، الذي يدرسه البلاغيون في مبحث « الإطناب » ، وإنما هو من قبيل ما يدرس النحويون في مبحث الجملة التفسيرية ، التي هي أحد أنواع الجمل التي لا محل لها من الإعراب ؛ وقد عرفوها بقولهم : « هي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه » ، وهي ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ، ومقرونة بـأي ، ومقرونة بـأن نحو « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ »^(١) ، قوله : « كتبت إليك أن أفعل »^(٢) .

ولذلك لا نرى الزمخشري ولا غيره من المفسرين يذكرون للتفسير هنا نكتة بلاغية ، قال الزمخشري : (أن) هي المفسرة ، لأن الوحي يعني القول^(٣) .

* * *

ويواصل العلوى حديثه عن شواهد هذا الضرب فيقول : ومن هذا قوله تعالى^(٤) : « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا »^(٥) .

أين الإبهام والتفسير في هذا النص الكريم ؟ ولماذا ابنهم أولاً ثم فسر ثانياً ؟ ومن الذي لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ؟ لم يذكر العلوى شيئاً من ذلك .

وأقول : في آخر حديث ابن الأثير عن شواهد هذا الضرب قال : وما يتنظم في هذا السلك « الاستثناء العددى » وهو ضرب من المبالغة لطيف المأخذ ، وفائدته أن أول ما يطرق سمع المخاطب ذكر العقد من العدد فيكثر موقع ذلك عنده ، وهو شبيه بما ذكرناه من الإبهام أولاً ثم التفسير بعده ثانياً ، وذلك كقول القائل : أعطيته مائة إلا عشرة ، أو أعطيته الفا إلا مائة ، فإن ذلك أبلغ من أن لو قال : أعطيته تسعين ، أو تسعمائة .

وعليه ورد قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ

(١) سورة المؤمنون : الآية ٢٧

(٢) « مغني اللبيب » (ص ٤٤٦) .

(٣) « الكشاف » (٦٢/٣) ، وينظر مبحث شريف في الجملة التفسيرية في « حاشية الشهاب » (٣٥١/٦) .

(٤) سورة العنكبوت : الآية ١٤

(٥) « الطراز » (٨٦/٢) .

إلا خَمْسِينَ عَامًا ۝ ولِم يقل : تسعمائة وخمسين عاماً ، لفائدة حسنة ، وهي ذكر مَا ابتلَى به نوح من أنته ، وما كابده من طول المصايرة ، ليكون ذلك تسلية لرسول الله ﷺ فيما يلقاه من أنته ، وتبليغاً له ، فإن ذكر رأس العدد الذي هو متنه العقود وأعظمها أوقع وأوصل إلى الغرض من استطالة السامع مدة صبره ، وما لاقاه من قومه ^(١) . وهو كلام جيد حسن ، غير أنه مسبوق به ، فقد أخذه - رحمة الله - من « الكشاف » ^(٢) .

وا الله أعلم .

* * *

(٢) ينظر « الكشاف » (٤٤٥/٣).

(١) « المثل السائر » (٢٠٢/٢).

● قوّة اللفظ لقوّة المعنى (١) :

صرح العلوى فى هذا المبحث - على غير عادته - بان هذا الباب ذكره ابن جنى فى « المخصائص » وابن الأثير فى « المثل السانر » وذكر أنهما ما أورداه فى كتابيهما لا لعلهما يعلو مكانه فى أبواب المعانى (٢) .

وهذا يوهم أن العلوى قد اطلع على كتاب «الخصائص» لابن جنى ، والحقيقة أنه لا يعرف إلا اسمه ، وما يذكره ابن الأثير عنه ، وقد كان «الخصائص» مرجعه في هذا الباب ، والعلوى مرجعه الوحيد فيه هو «المثل السائر» .

قال ابن الأثير : هذا النوع قد ذكره أبو الفتح بن جنى في كتاب « الخصائص » إلا أنه لم يورده لما أوردته أنا ، ولا نبه على ما نبهت عليه من النكث التي تضمنته ، وهذا يظهر بالوقوف على كلامي وكلامي ^(٣) .

وأرى أن ابن جنی ليس هو وحده الذي أوحى إلى ابن الأثير الاهتمام إلى الكلام على هذا الفن من القول ، وتخصيص بحث له في كتابه ، ولكن الزمخشري أيضاً كان له أثر في ذلك ، وأفاد منه في هذا الباب ، فقد تكلم عن هذا المعنى في تفسير فاتحة الكتاب ، وذلك عند حديثه عن المبالغة في الوصفين الجليلين : الرحمن ، والرحيم ، حيث قال : الرحمن : فقلان من رحم ، كتضبان وسکران من غضب وسکر ، وكذلك الرحيم : فغيل منه كمريض وسقيم ، من مرض وسقم ، وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم ، ولذلك قالوا : رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا ، ويقولون : إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى ، وقال الزجاج : التضبيان : هو الممتلء غضباً ^(٤)

كما تكلم عن ذلك في مواضع آخر سبأته الحديث عن بعضها .

لم يضم ابن الأثير لهذا البحث تعريفاً ، ولم يذكر له تقسيماً ، وإنما سلك في

(١) هو النوع الثاني عشر من باب الصناعة المعنوية في « المثل السائر » (٢٤١/٢)، وفي « المصائص » (٣/٢٤٦) ينفس هذا العنوان .

(٢) ينظر ، الطراز ، (١٦٢ / ٢٤١) .

(٤) ينظر «الكتاف» (٦/١).

الحديث عنه طريقة الأدباء التي لا تعنى بالحدود ولا التقسيمات ، ولكن العلوى رجل أصولى ومتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو شديد الشغف والرلوع بذكر الحدود وتوليد الأقسام ، فابى إلا أن يضع له حدا ، ويقسمه إلى ثلاثة أقسام ، والجد مأنحه من كلام ابن الأثير ، وكذلك الأقسام ما عدا القسم الأخير .

قال العلوى : قوة اللفظ لاجل قوة المعنى : إنما تكون بنقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها حروفًا ، فلأجل ذلك يقوى المعنى لاجل زيادة اللفظ ، وإنما كانت زيادة الحروف لغواً لا فائدة وراءها ، وذلك يكون في الأسماء ، والأفعال ، والمراد ، فهذه ثلاثة أمثلة للذكر ما يتصل بكل واحد منها على حاله ^(١) .

* * *

• المثال الأول : في الأسماء :

قال العلوى : وهذا كقوله تعالى : « الْحَقُّ الْقِيُومُ » ^(٢) فإنه أبلغ من قائم ، وقوله تعالى : « عَلَامُ الْغَيُوبِ » ^(٣) ، فإنه أبلغ من عالم ، وقوله تعالى : « مُقْتَدِرٌ » ^(٤) فإنه أبلغ من قادر ، ونحوه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » ^(٥) ، فإن فعالاً أبلغ من فاعل ، و« متظاهر » أبلغ من « ظاهر » ، لأن التواب هو الذي تتكرر منه التوبة مرة بعد أخرى ، وهكذا المتظاهر ، فإنه الذي يكثر منه فعل الطهارة مرة بعد مرة .

وهكذا القول فيما كان مشتملاً من الفعل ، فإن زيادة لفظه دالة على زيادة معناه ،

قال أبو نواس :

(١) « الطرار » (٢/١٦٣) ، وينظر « المثل السافر » (٢٤١/٢) ، (٢٤٥) ، و« الخصائص » (٢٦٨/٣) .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ ، وأل عمران : الآية ٢

(٣) سورة المائدة : الآية ١٠٩

(٤) سورة القمر : الآية ٤٢ ، ٥٥ ، ويريد ابن الأثير قوله تعالى : « فَاخْتَنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ » .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٢٢

فغفرتَ عن عفو مقتدر جلتْ لِهِ نُقْمَةُ فَالْغَاهَا

ولم يقل : قادر ، مبالغة في الأمر ^(١) .

هذا كلام ابن الأثير ولم يزد عليه إلا الثنالين الأولين ، وبكلام على « المطهرين ».

ولا أرى هناك مبالغة في « المطهرين » فهو اسم فاعل في الفعل « تطهر » والمراد بهم في الآية : المترهين عن الفواحش والأقدار ، أي الطهارة المعنوية والمحسية ، وسياق الآية لا يدل على المبالغة ، ولم يذكر أحد من المفسرين ما ذكره العلوى ، وقد وقف الزمخشري عند قوله تعالى : « وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ » ^(٢) فلمح ما في الكلمة « مطهرة » ، وبنائها للمفعول من المعنى فقال : فإن قلت : هلا قيل : طاهرة ؟ قلت : في مطهرة فخامة لصفهن ليست في طاهرة ، وهي الإشعار بأن مطهراً طهرهن ، وليس ذلك إلا الله عز وجلّ المريد بعبادة الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم ^(٣) .

وما ذكره العلوى فيما عدا ما أشرنا إليه فما خوذه من « المثل السائر » ، وأكثر ما في هذا الكتاب من هذا الفن في « الخصائص » ^(٤) .

ولكن لا بد من الإشارة إلى الفارق الكبير بين طريقة التناول وعرض هذا الكلام عند العلوى وابن الأثير ^(٥) ، وهذا أمر جلى لا يخفى على أهل العلم .

* * *

• فاعل وفعيل بين ابن الأثير والعلوى :

قال العلوى عقب كلامه السابق : وهكذا حال الأوصاف الجمارية على الله تعالى ، إذا عدل بها عن منهاج الاستئقاد على جهة المبالغة . وحکى ابن الأثير عن جماهير النحاة أنهم يقولون : إن « عليماً » أبلغ من « عالم » ، واستضعف هذه المقالة ، وزعم أن الأمر على خلاف ذلك ، وأن « عالماً » أبلغ من « عليم » لأن « عالماً »

(١) « الطهار » (١٦٣/٢) . (٢) سورة البقرة : الآية ٢٥ .

(٣) « الكثاف » (١١٠/١) . (٤) « الخصائص » (٣/٢٦٤ ، ٢٦٥) .

(٥) ينظر « المثل السائر » (ص ٢٤١ ، ٢٤٢) .

متعد ، و « عليم » غير متعد ، فلهذا كان أبلغ لما ذكرناه ، فاما عدة احرفها فهي سواء .

وهذا الذى ذكره فاسد ، فإن الدلالة على بلاعنة « عليم » ليس من جهة عدد الأحرف ، ولا من جهة التعدي واللزوم ، فيصبح ما ذكره ، وإنما حصلت البلاعنة فيه من جهة الاستعمال ، لأنهم لا يستعملونه إلا في مواضع البلاعنة ، بخلاف قولنا « عالم » فبطل ما توهمه (١) .

حكم العلوى بالفساد على ما قاله ابن الأثير من أن « عالماً » أبلغ من « عليم » حكم صحيح ، وكذلك ما ذكره فى تعليل هذا الحكم ، ولكنه غير كاف ، وكلام ابن الأثير فى هذه المسألة طويل الذيل ، وقد ذكر العلوى مضمونه ولا أقول اختصره ، ولذلك سنذكر كلامه كاملاً ثم نناقشه فيه فقرة فقرة .

و قبل هذه المناقشة أنبه إلى أمرين اثنين :

أحدهما : أن الذى فى « الجامع الكبير » وهو الذى أخذ منه ابن الأثير ما قاله ملخصاً ، ليس مجرد مثال وهو كون « عالم » أبلغ من « عليم » كما ذكر ابن الأثير ، بل كانت الموارنة بين وزن ووزن آخر ، بين فاعل ، وفعيل ، وليس بين خصوص « عالم » و « عليم » ، وأثبت صاحب « الجامع الكبير » أن « فاعلاً » أبلغ من « فعال » فعال ، قال : ولقد سالنى بعض الإخوان عن « فاعل » و « فعال » وايهما أبلغ؟ .

وثانيهما : أن الكتاب المذكور الذى هو أصل ما فى « المثل السائر » فى هذه المسألة لم يرد فيه أن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن « عليماً » أبلغ فى معنى لعلم من « عالم » بل قال : إن كانت العرب قد قالت إن « فاعلاً » أبلغ من « فعال » أو إن « فعيلاً » أبلغ من « فاعل » بغير علة أوجبت ذلك ولا سبب اقتضى تمييز حددهما عن الآخر ، إلا تحكماً محضاً ، فذلك مسلم إليهم ، لأنه لغة القوم كلامهم ، وهم المتحكمون فيه ، وإن كانت العرب لم تميز « فاعلاً » على « فعال »

(١) « الطراز » ٢/١٦٤ .

ولا « فعيلأ » على « فاعل » ولا قالت إن أحدهما أبلغ من الآخر ، فلنا أن نبحث عن ذلك ، فإن وجدنا لاحدهما مزية على الآخر ذكرناها ، وإن لم نجد كان لذلك أسوة بباقي لغتهم ، التي لا نعرف لها علة ، وإنما نأخذ عنهم بالنقل والتقليد ^(١) .

نبهت إلى هذين الأمرين لما سألاني من أن ابن الأثير لم يكن موفقاً في تصر كلامه على « عالم » و« عليم » ، وأنه عندما قال : « جمهور علماء العربية » لم يكن مصرياً أيضاً ، لأن علماء العربية جميعاً مجتمعون على أن « عليم » صيغة المبالغة فيه تفيد كثرة العلم ، وأن « عالم » اسم فاعل مجرد وصف بالعلم ، ولا يفيد مبالغة ولا كثرة ، ولهذا لن نقاش ابن الأثير في زعمه هذا الذي يدل على أن بعض علماء العربية يرى أن « عالماً » أبلغ من « عليم » لأن هذا غير صحيح ، بل جميع علماء اللغة يرون أن « عليماً » أبلغ من « عالم » ^(٢) .

* * *

• مقوله ابن الأثير وما احتاج به :

قال ابن الأثير : لا يستقيم معنى الكثرة والقوة في اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه ، فاعرف ذلك .

ومن هنا شذ الصواب عن شذ عنه في « عالم » و« عليم » فإن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن « عليماً » أبلغ من « عالم » .

وقد تأملت ذلك ، وانعمت نظري فيه ، فحصلت عندي شك في الذي ذهبوا إليه ، والذي أوجب ذلك الشك هو أن « عالماً » و« عليماً » في عدة واحدة ، إذ كل منها أربعة أحرف ، وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى ^(٣) .

* * *

(١) ينظر « الجامع الكبير » (ص ١٩٣) ، وما بعدها .

(٢) ينظر « حاشية الشهاب » (١/٦٤ ، ٦٥) ، و« البحر المحيط » (١٣٦/١) ، و« روح المعانى » (٢١٧/١ ، ٢١٨) ، و« شرح المفصل » (٦/٦٩ - ٧٣) ، و« جمع الهاوامع » (٨٦/٥) ، و« حاشية الصبان » (٢/٢٩٦) .

(٣) « المثل السائر » (٢/٢٤٦ ، ٢٤٧) .

ابن الأثير لا يرى المبالغة في صيغة من الصيغ ، إلا إذا كانت تلك الصيغة ممنوعة من وزن إلى وزن أعلى منه ، كما صرّح به في كلامه المتقدّم ذكره ، فلذلك قال : إن « عالماً » و « عليماً » على عدّة واحدة إلخ .

وهذا شيءٌ غريب ، لأن هذه الصيغ المسمى بأمثلة المبالغة - ومنها فعليل - سمعاوية ، فقد كانوا عندما يريدون الدلالة على الكثرة والمبالغة يتحولون اسم الفاعل إلى واحدة من هذه الصيغ ، لتدل على ما يريدونه وهو الكثرة والمبالغة ، وللغة كما يقولون بنت السمع ، فالكثرة والقوة في اللفظ ليست مقصورة على الانتقال من وزن إلى وزن أعلى منه وأكثر حروفًا ، وماذا يقول ابن الأثير في « ضروب » الدال على المبالغة وكثرة الضرب ، فإنه على وزن « فَعُولٌ » وهو أحد أمثلة المبالغة ، ومتفق على إفادته المبالغة ، واسم فاعله المحول عنه هو « ضارب » وعدد الحروف فيها واحدة ، فهل معنى « ضروب » هو نفس معنى « ضارب » ؟ لم يقل بذلك أحد ، فكذلك الحال في « عليم » و « عالم » .

وأختم هذه المناقشة لما جاء في هذه الفقرة من كلام ابن الأثير ، بكلام مفيد لطيف لعالم كبير من علماء الأدب واللغة والتفسير ، ومن أعلم الناس بمعنى الألفاظ ومدلولاتها ، وهو الراغب الأصفهانى صاحب « مفردات الفاظ القرآن » .

قال رحمة الله : وأما قوله تعالى : « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ » (١) ، فعلى يصح أن يكون إشارة إلى الإنسان الذي فوق آخر ، ويكون تخصيص لفظ « العليم » الذي للمبالغة تبيّناً أنه بالإضافة إلى الأول « عليم » وإن لم يكن بالإضافة إلى من فوقه كذلك (٢) . ويجود أن يكون قوله : « عليم » عبارة عن الله تعالى ، وإن جاء لفظه منكراً إذا كان الموصوف في الحقيقة بالعليم هو تبارك وتعالى ، فيكون قوله : « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ » إشارة إلى الجماعة

(١) سورة يوسف : الآية ٧٦

(٢) يريد : أن « عليم » صيغة مبالغة تفيد كثرة العلم ، لا تطلق إلا على من علمه أكثر من علم غيره ، وهو بهذا بطل وصف غير الله تعالى بعليم ، التي تفيد المبالغة في كثرة العلم .

بأن لهم ، لا إلى كل واحد بانفراده ، وعلى الأول يكون إشارة إلى كل واحد بانفراده^(١) .

* *

• ليس عليم اسم فاعل من علم :

ويواصل ابن الأثير حديثه عن اللفظتين « عالم » ، و « عليم » فيقول عقب كلامه السابق : والذى يوجه النظر أن يكون الأمر على عكس ما ذكروه ، وذلك أن يكون « عالم » أبلغ من « عليم » وسيبيه : أن « عالماً » اسم فاعل من « علم » وهو متعدّ ، وأن « عليماً » اسم فاعل من « علم » إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر ، نحو شرف فهو شريف ، وكرم فهو كريم ، وعظم فهو عظيم ، فهذا الوزن لا يكون إلا في الفعل القاصر ، فلما أشبهه « عليم » انحط عن رتبة « عالم » الذي هو متعدّ .

لا ترى أن « فعل » - فتح الفاء وكسر العين - يكون متعدّاً نحو « علم » ، و « حمد » ويكون قاصراً غير متعدّ نحو « غضب » و « شبع » ، وأما « فعل » - بفتح الفاء وضم العين - فإنه لا يكون إلا قاصراً غير متعدّ . ولما كان « فعل » - بفتح الفاء وكسر العين - متعددًا بين المتعدّ والقاصر ، وكان « فعل » - بفتح الفاء وضم العين - قاصراً غير متعدّ ، صار القاصر أضعف مما يدور بين المتعدّ والقاصر ، وحيث كان الأمر كذلك وأشبه وزن المتعدّ وزن القاصر حط ذلك من درجته ، وجعله في الرتبة دون المتعدّ الذي ليس بقاصر .

قول ابن الأثير إن « عليماً » اسم فاعل من « علم » - بفتح العين وضم اللام - غير صحيح ، ولم يقل بذلك أحد من علماء العربية ، وكذلك هو ليس اسم فاعل من « علم » بفتح العين وكسر اللام ، بل « عليم » صيغة مبالغة على وزن « فعيل » محولة عن اسم الفاعل « عالم » لإفاده التكثير والمبالغة ، ولا صلة لها بالفعل اللازم والقاصر وهو « فعل يَفْعُلُ » وليس شبيهه به ، وذلك لأمرتين اثنين : أحدهما : أن هذا البناء وهو « فعل يَفْعُلُ » لا يكون إلا غير متعدّ ، نحو « كرم » . و « ظرف » .

(١) مفردات الفاظ القرآن (ص ٥٨١) (علم) .

قال سيبويه : ليس في الكلام « فعلته » متعديا ، ولا يكون مضارعه إلا مضموما نحو يكرم ويظرف ، لأنه موضوع للغرائز والهيئة من غير أن يفعل بغيره شيئا ، بخلاف « فعل وفعل » اللذين يكونان لازمين ومتعددين ولا يشذ منه شيء^(١).

وثانيهما : أن هذا البناء وهو « فعل يفعل » موضوع - كما تقدم - للغرائز والهيئة .

وأى دلالة على الغريزة والهيئة في الفعل « علم » ؟

وفي التحو باب يسمى « أفعال القلوب » ، وهي سبعة ، أحدها هذا الفعل وهو « علم » ، وذلك إذا كن يعني : معرفة الشيء على صفة ، كقولك : « علمت أخيك كريما » وهي تنصب مفعولين ، حيث إنها تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر ، ومناط الفائدة فيها هو المفعول الثاني الذي كان خبرا للمبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت : « علمت زيدا منظلا » فإنما وقع علمك باظلاقه إذا كنت عالما به من قبل ، فالمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء ، وإنما الفائدة في المفعول الثاني^(٢) .

فالصلة مبتوطة بين الفعل « فعل » والفعل « فعل » ، من حيث المعنى والعمل والاستعمال ، فكيف يقع التنظير لأحد هما بالأخر ؟

* * *

• السبكي يصف هذا القول بالغراية :

قال السبكي في مبحث الفصاحة : كون زيادة الحروف دائماً لزيادة المعنى المراد بـ أن يكونا معنى واحد ومادة واحدة ، فخرج بالأول نحو « علم » و« استعلم » و«كسر » و« انكسر » ، وبالثانية المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما .

ومن الغريب أن التنوخي نقل عن بعض الناس أن صيغة « فاعل » أبلغ من « فعل »

(١) ينظر « شرح الفصل » (٧٧/٧) .

(٢) السابق (١٥٣/٧) .

لكثره استعمالها ، وذكره ابن الأثير في « المثل السائر » وأخوه ^(١) في « الجامع الكبير » وقال : لأن اسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الفاعل والفاعل قوى ، و « فعال » يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو داير بين قوى وضعيف ، وما يختص بقوى أبلغ ما دار بين قوى وضعيف ، ولأن فاعل أشمل لشموله المتعدي ، والقاصر ^(٢) . ورده التنوخي بأن المفاضلة إنما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الأوزان ^(٣) .

وهو قول غريب حقا ، حيث لم يقل به من أهل العلم إلا عز الدين بن الأثير وأخوه ضياء الدين ، ولقد أضاف التنوخي وجها آخر إلى ما ذكرناه في رد وإبطال هذا القول الغريب ، وهو من الوهن والضعف بحيث لا يحتاج إلى ذكر كثير من الصحيح لإسقاطه والذهاب به .

وابن الأثير يزعم أنه تأمل وأنعم النظر فيما قاله جمهور علماء العربية من أن « عليماً » أبلغ من « عالم » فحصل عنده شك فيما ذهبوا إليه الخ .

والحق أنه ما تأمل ولا أنعم النظر ، وإنما الذي فعل ذلك هو أخوه عز الدين بن الأثير ، الذي قد سرق ضياء الدين معظم ما في كتابه « الجامع الكبير » وضمنه كتابه « المثل السائر » .

ومسألة « فاعل » و « فعال » وأيهما أبلغ ؟ قد دار حولها أكثر ما في مبحث « قوة اللقط لقوة المعنى » في « الجامع الكبير » . واستغرق حديثه عنها أربع صفحات كاملة .

* * *

(١) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم أبو الحسن عز الدين صاحب كتاب « الكامل » في التاريخ ، و « أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة » ، ولد سنة ٥٥٥ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٠ هـ ، وهو صاحب كتاب « الجامع الكبير » ، أيضاً الذي ينسب خطأ إلى أخيه ضياء الدين بن الأثير .

(٢) ينظر « الجامع الكبير » (ص ١٩٤ ، ١٩٥) .

(٣) « عروس الأنراح » (٩١/١) .

• المثال الثاني : في الأفعال :

مثل العلوى لهذا النوع وهو « قوة اللفظ لقوة المعنى » من الأفعال بثلاث آيات ، إحداها قوله تعالى : « فَكَبَّكُبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاؤُونَ » (١) .

قال العلوى فيها : إنه مأخوذ من « الكب » وهو القلب ، لكنه كرر الباء للعبارة (٢) .

وهو مأخوذ من « المثل السائر » وأصله في « الكشاف » . وما في الأول خير مما في « الطراز » وما في الثاني خير مما في « المثل السائر » ، وذلك لأن ابن الأثير لم يقل هذا الخطأ : « كرر الباء للعبارة فيه » بل قال : من الكب : وهو القلب ، إلا أنه مكرر المعنى (٣) ، وهو الصواب ، فليست « الباء » وحدها التي تكررت ، بل « الكاف ، والباء » ، ولم يقل الزمخشرى لا تكرير الباء ولا تكرير المعنى بل قال : والكبكة : تكرير الكب . جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى (٤) ، كأنه إذا ألقى في جهنم ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها (٥) .

* * *

والآية الثانية قوله تعالى : « لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكتسبتْ » (٦) .

وقد قال فيها العلوى : وهذا من لطف الله ورحمته ، فإنه جعل الثواب على أدنى ملابسة للطاعة ، فلهذا أني فيه بالثلاثى المجرد ، وجعل العقوبة على مزاولة عظيمة للفعل وعلاج ، فلهذا خصه ببناء المبالغة بالزيادة على الثلاثى (٧) .

(١) سورة الشراء : الآية ٩٤

(٢) « الطراز » (٢٤٣/٢) .

(٣) « المثل السائر » (٢/١٦٤) .

(٤) هذا شرح لعبارة ابن جنى « قوة اللفظ لقوة المعنى » وهذا يؤكّد ما ذكرناه في أول هذا المبحث ، من أن ابن الأثير قد أفاد في هذا الباب من « الكشاف » بجانب إفادته من « المتصانص » .

(٥) « الكشاف » (٣/٣٢٢) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .

(٧) « الطراز » (٢/١٦٥) .

قول العلوى : « فلهذا خصه بناء المبالغة بالزيادة على الثلاثى » يعني الفعل «اكتسبت» وهذا الفعل ليس من أبنية المبالغة لا السمعاوية ولا القياسية ، وإنما هو من قبيل زيادة اللفظ لزيادة المعنى ، أو كما قال ابن الجنى : « قوة اللفظ لقوة المعنى » .

وابن الأثير لم يذكر هذه الآية ، وإنما الذى ذكرها ابن جنى فى نفس الباب ، لكن لا مشابهة بين كلام العلوى وكلام ابن جنى ، وهذا يؤكّد ما ذكرناه فى أول هذا البحث من أن العلوى لم يطلع على «الخصائص» ولأن ما ذكره العلوى فى هذه الآية ليس من بحره ، فقد بحثت عن مصدر هذا الكلام الذى قاله ، فوجدت العلوى قد أخذه من ابن الحاجب لا من «الخصائص» ولا من «الكتشاف» .

قال الشهاب الخفاجى فى آخر تعليقه على قول البيضاوى : وتخصيص الكسب بالخير ، والاكتساب بالشر ، لأن الاكتساب فيه اعتمال ، والشر تشتهيه النفس وتتجذب إليه ، فكانت أجد فى تحصيله وأعمل بخلاف الخير .

« وقال ابن الحاجب : إنه يدل على زيادة لطف من الله فى شأن عباده ، إذا أثابهم على الخير كيما وقع ، ولم يجزهم على الشر إلا بعد الاعتمال والتصريف » وهو قريب مما ذكروه ^(١) .

ولا أدري لمَ عدل العلوى عن كلام الزمخشري فى هذه الآية وهو خير مما قاله ابن الحاجب ، وفيه فرق بين دلالة « فعل » و « افعل » و آثار إلى ما فيها من معانى الاهتمام والاعتمال ، ولهذا تقع مع الأحداث التي تتجذب إليها النفوس وتكون موضوع تعلقها واهتمامها ، يقول الزمخشري : فإن قلت : لم خص الخير بالكسب ، والشر بالاكتساب ؟ قلت : في الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة إليه وأماره به ، كانت فى تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم تكن كذلك فى باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال ^(٢) .

ولكن العلوى من دايه استبدال الذى أدنى بالذى هو خير . أما صاحب

(١) « حاشية الشهاب » (٣٥٤/٢).

(٢) « الكشاف » (١/٣٣٢) ، و « البلاغة القرآنية » (ص ٢٢٣) .

«الخصائص» فقد نهى في تعليل الاختلاف بين الصيغتين منحى آخر مغايراً تماماً لما ذهب إليه صاحب «الكتاف»، فقد علل قوة لفظ «اكتسبت» وزيادة بنائه المغاير لبناء «كسبت» بما علل به قوة صيغة «مقدار» دون قادر، وهو تفخيم أمر السيئة وشدة العقاب والواحدة عليها.

قال : عليه - عندي - قول الله عزَّ وجلَّ : «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكتسبتْ» وتأويل ذلك : أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر ، وذلك لقوله - عزَّ اسمه - : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشَرُ أَمْثَالَهَا ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا»^(١) ، أفلأ ترى أن الحسنة تصغر بالإضافة إلى جزائها صغر الواحد إلى العشرة ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها ، لم تختصر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ، ولذلك قال تبارك وتعالى : «تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرُنَّ مِنْهُ وَتَنْشَقُ الْأَرْضُ وَتَخْرُجُ الْجِبَالُ هَذَا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدَاهُ»^(٢) .

إذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبها إلى هذه العاية البعيدة المترامية عُظُم قدرها ، وفحْم لفظ العبارة عنها ، فقيل : «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكتسبتْ» فزيد في لفظ فعل السيئة ، وانتقص من لفظ فعل الحسنة ، كما ذكرنا^(٣) .

وهو كلام نبيس شريف ، قد بلغ الغاية في الحسن ، وقد اتجه كل من الإمامين : ابن جنى والزمخشري في التعليل اتجاهًا مخالفًا لاتجاه الآخر ، كما ذكرنا : «ولكل وجهة هو مولىها».

وصدق الله تعالى : «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا».

* * *

وقد ختم العلوى كلامه على شوامد هذا القسم بما بدأ به ابن الأثير حديثه عن هذا المبحث .

(١) سورة الانعام : الآية ١٦٠ (٢) سورة مريم : الآيات ٩٠ ، ٩١

(٣) ينظر «الخصائص» (١٦٥/٣).

قال : ومن هذا قوله تعالى : « فَسِيَّكْفِيكُمُ اللَّهُ » (١) ، ولو قال : « فَكَفَاكَ إِيَاهُمْ » لم يكن فيه بلاعنة . وهكذا قولهم : « اخْشُوْشُنْ » في « خشن » ، و« اعْشُوشُبُ المَكَانِ » إذ أعشب وكثُر شجره ، وإنما عدل عن بنائه الثاني للمبالغة في ذلك المعنى (٢) .

وهذه الأمثلة - ما عدا الآية الكريمة - في « المثل السائر » (٣) ، وقد ذكر ذلك النحاة قبل ابن الأثير (٤) .

والآية التي انفرد العلوى بذكرها قد اخطأ في الكلام عنها ، لأن قوله : « وَتَوَلَّ قَالَ فَكَفَاكَ إِيَاهُمْ » لم يكن فيه بلاعنة « كلام خطأ » ، والعوام لا يقولون هذا الكلام الساقط ، ولو انه قال : « لو قال فسيكفيك إياهم » لكان صواباً ، ولكن الرجل أتى من ظنه أن حرف الاستقبال وهو السين رائد كالواو في « اخْشُوشُنْ » و« اعْشُوشُبُ » وليس الأمر كذلك .

ومع ذلك فإن الكلام يظل خطأ أيضاً ، لأن قوله : « فَسِيَّكْفِيكُمْ » فيه « يكفي » فعل مضارع ، مضاربه « كفى » ، والسين خلقت ومحضت المضارع للاستقبال بعد أن كان محتملاً له وللحال ، وتقديره : « فَكَفَاكَ إِيَاهُمْ » فعل ماض . فايهمما الذي لا بلاعنة فيه كلام العلوى أم ما قدره ؟ كلامها لا بلاعنة فيه ، ثم إن التمثيل بهذه الجملة القرآنية - بغض النظر عما ذكرناه - لا يصح الاستشهاد بها في هذا المقام ، لأن التركيب ليس كلمة واحدة مثل « فَكَبِكِبُوا » بل هو مركب من الناء الباطنة ، وحرف الاستقبال ، والفعل المضارع « يكفي » والمفعول الأول وهو كاف المخاطب ، والمفعول الثاني ، وهو « الهاه » ضمير الغائب ، ثم علامة الجمع وهي الياء ، ولو نظر التركيب لقليل : « فَسِيَّكْفِيكُمُ اللَّهُ إِيَاهُمْ » ، أو « فَسِيَّكْفِيكَ إِيَاهُمُ اللَّهُ » .

* * *

(١) سورة البقرة : الآية ١٣٧

(٢) بنظر (٢٤١/٢) .

(٣) الطراز ، (٦٥/٢) .

(٤) ينظر « شرح المفصل » (٧/٦٦١) .

• المثال الثالث : في الحروف :

قال العلوي : وهو قليل الاستعمال ، وهذا كقولنا : سافعل وسوف أفعل ، فإن رمان « سوف » أوسع من رمان السين ، وما ذاك إلا لاجل امتداد حروفها . وهكذا فإن التأكيد بـ«إن» الشديدة أكذ من التأكيد بـ«إن» الحقيقة . ونحو « لكن » فإنها مع التضييف أكذ منها مع التخفيف ^(١) .

* * *

هذا القسم من تمجلات العلوي وتكتباته ، وقد أوجبه عليه تلك الفسفة العقلية التي قسم هذا البحث إليها ، وليس لابن جنى ، ولا لابن الأثير كلام على الحروف في هذا الباب ، وما قاله في السين وسوف هو رأى الزمخشري وجمهور البصريين .

قال الزمخشري : وفي سوف دلالة على زيادة التتفيس ، فشرح ذلك ابن يعيش قائلاً : السين وسوف معناهما التتفيس في الزمان ، فإذا دخلتا على فعل مضارع خلاصه للاستقبال ، وأولاً الشياع الذي كان فيه ، إلا أن سوف أشد تراخيًا في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيستها ^(٢) .

وقد منع ذلك ابن هشام حيث قال : السين المفردة حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، وينزل منه منزلة الجزاء ، وليس مدة الاستقبال معه أضيق منها مع « سوف » خلافاً للبصريين .

هذا ما قاله في « السين » وقال في « سوف » : إنها مرادفة للسين ، أو أوسع منها على الخلاف ، وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرد ^(٣) .

والله أعلم .

* * *

(١) « الطرار » (٦٥/٢) . (٢) ينظر « شرح المفصل » (٨/١٤٨) .

(٣) ينظر « معنى الليب » (ص ١٨٤ ، ١٨٥) .

• توكييد الضمائر (١) :

ما ذكره العلوى فى هذا الباب ماخوذ من « المثل السائز » مع اختصار كلام ابن الأثير ، وتصرف منه فى الألفاظ والعبارات ، والتقديم والتأخير ، حتى العنوان غيره من التثنية إلى الجمع ، وقد قدم العلوى لهذا البحث بقوله : اعلم ان دخول التأكيد فى الكلام ليس أمر حتما ، ولا يكون على جهة الوجوب ، وإنما يكون وروده على وجهين :

أحدهما : ان يكون المعنى معلوما فى النفس لا يقع فيه شك ، فما هذا حاله أنت فيه بالختار بين تأكide وتركه .

وثانيهما : أن يكون غير معلوم أو يكون مشكوكا فيه ، وما هذا حاله فالاولى توكيده ، لإزالة احتماله (٢) .

* . *

• هذا كلام من لا يدرى :

أكثر هذا الكلام فى « المثل السائز » ، وقد أغفل العلوى الإشارة إلى فائدة توكييد الضمير بالضمير التى ذكرها ابن الأثير ، وإن كان سيدكرها خلال كلامه على أقسام التوكيد ، وما أغفلتها هنا إلا لأن ابن الأثير ذكرها فى أثناء كلامه عما يعنيه بقوله : « توكييد الضميرين » وهو قال : « توكييد الضمائر » .

ولم يقل ابن الأثير : « إن دخول التأكيد فى الكلام ليس أمرا حتما ، ولا يكون على جهة الوجوب » ، بل تفرد العلوى بذكر هذا ، ولذلك أخطأه .

ولأنى لاعجب كيف يقول هذا الكلام الذى ليس فيه شيء من الصراب ، عالم من علماء أصول الفقه والنحو ، لأن تأكيد الكلام أحيانا يكون واجبا ، ويتحتم على البليغ أن يورده فى صورة التأكيد ، وتركه يخل بالبلاغة ، بل ينفي البلاغة عن

(١) هو التبع الخامس من الصناعة المعنوية ، وقد ترجم له بقوله : « توكييد الضميرين » .

ينظر « المثل السائز » (٢/١٨٦) .

(٢) « الطرار » (٢/١٤٥) .

الكلام ، وذلك إذا كان المخاطب بهذا الكلام متربداً طالباً لمعرفة الحكم والوقف على حقيقته ، وهذا من ظواهر علم البلاغة ، وقد درس البلاغيون هذا الموضوع في بحث « الإسناد الخبرى » هذا الموضوع في بحث « الإسناد الخبرى » .

ويتبين أن نشير هنا إلى أن التركيد ليس مقصوراً فقط على مواجهة إنكار المخاطب المحقق أو المقدر ، بل قد يكون التركيد لدعوى أخرى كثيرة غير هذا .

منها : تقرير المعنى في نفس المخاطب وتنبيهه ، وإن كانت خالية من كل أثر للإنكار أو الشك ، وقد يكون التركيد لتحقيق المعنى عند المتكلم ، وقد يؤكّد الكلام لإماتة الشبهة لغراية الخبر وحاجته إلى التقرير والتحقيق ، وقد يؤكّد مضمون الكلام بناء على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالماً به معتقداً له ^(١) ، إلى غير ذلك من الأغراض والدعوى التي توجب توكيده الكلام ، وإلا لما اتصف بالبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمتضيّفات الاحوال ، وسيأتي مزيد كلام في هذه المسألة .

وهذه المقوله الخطأة التي ذكرها العلوى ليست في كلام ابن الأثير وهو : وأعني بقولي : « توكيده الضميرين » أن يؤكّد المتصل بالمنفصل ، كقولك : إنك أنت ، أو يؤكّد المتصل بمتصل مثله كقولك : إنك إنك العالم . وإنما يؤتى بمثل هذه الأقوال في معرض المبالغة ، وهو من أسرار علم البيان .

ولنقدم في ذلك قولًا يحصره ويجمع أطرافه فنقول :

إذا كان المعنى معلوماً ثابتاً في النفوس فأنت بال الخيار في توكيده أحد الضميرين فيه بالأخر ، وإذا كان غير معلوم ، وهو مما يشك فيه ، فال الأولى حيثنة أن يؤكّد أحد الضميرين بالأخر في الدلالة عليه ، لتقرره وتنبيهه ^(٢) .

وعبارة ابن الأثير : « فال الأولى حيثنة أن يؤكّد » الخ . غير محرر ، والصواب أن يقال : فالواجب ، لا الأولى ، لأن كلمة « الأولى » تعني أن التركيد ليس على

(١) بنظره « المطول » (ص ٥٣) ، و« البلاغة القرآنية » (ص ٣٤٢) ، وما بعدها .

(٢) « المثل السائر » (٢/١٨٧) .

جهة الوجوب ، وإنما هومن قبيل الجائز والأولى . وإذا لم تؤكد تكون قد تركب ما هو الأولى وهذا لا يقول به البلاغيون .

وهذه العبارة غير المحررة ولا الدقيقة قد فهمها العلوى خطأ ، حيث فهم أن هذا غير الوجوب ، لأنه تلفي كلام ابن الأثير بعقلية الفقيه ، ونسى أن الاستحسان في علم البلاغة كالوجوب في علوم الشريعة ^(١) .

وقد أشار إلى ذلك البلاغيون في بيانهم لمعنى قول الخطيب : إن المخاطب إذا كان متصوراً للطرفين ، متعددًا في إسناد أحدهما إلى الآخر ، طالباً له ، حسن تقويته بمؤكد ، كقولك : « لزيد عارف » ، أو « إن زيدًا عارف » ^(٢) .

* * *

• وجوه توكييد الضميرين :

بدأ ابن الأثير كلامه على هذه الوجوه الثلاثة بالكلام على توكييد « المتصل بالمتصل » ولكن العلوى خالف هذا الترتيب فبدأ بالكلام على توكييد « المنفصل بالمنفصل » عكس ما بدأ به ابن الأثير . قال العلوى : ثم التأكيد في الضمائر بالإضافة إلى الاتصال والانفصال على أوجه ثلاثة :

* * *

• تأكيد المنفصل بالمنفصل :

وهذا كقولك : « أنت أنت » ، و« أنا أنا » قال أبو الطيب :

قبيلُ أنتَ أنتَ وأنتَ منهم وجذُوكَ بشرَ الملكَ الهمام

فقوله : « أنت أنت » من تأكيد المنفصل بهته ، وفائدة المبالغة في مدحه بابلغ ما يكون ، فإنه لو مدحه بما شاء الله من الأوصاف الدالة على الثناء لما سد مسد قوله : « أنت أنت » كأنه قال : أنت المشار إليه بالفضل دون غيره . فتأمل ما تضمنه هذا

(١) « البلاغة القرانية » (ص ٦١٥) / (١٩٢) . (٢) « الإيضاح » .

البيت من مدحه ومدح القبيلة ، ومدح جده ، وهذا من بداعن أبي الطيب وتفيس معانيه^(١)

* *

هذا البيت هو النص الشعري الثاني الذي استشهد به ابن الأثير على توكيده المنفصل بالمنفصل ، اختاره العلوى على النص الأول ، رغبة منه في ستر ما يأخذ ، وكل ما قاله فيه هو كلام ابن الأثير . وما لا يقضى منه العجب ، ويبدل على أن الرجل عديم الحسن والذوق ، وأنه بمعزل عن معرفة الأدب والبلاغة والنقد ، أنه قد اختار ما هو غير مختار ، ومدح ما هو غير مدوح ، مع أن ابن الأثير قد نبه على الخلل والعيب في هذا البيت ، ومع ذلك اختاره العلوى دون البيت الذي قبله .

قال ابن الأثير : وهذا البيت لم أمثل به اختياراً له واستجادة ، وإنما مثلت به ليعلم مكان توكيده المنفصل بالمنفصل ، وإنما فالبيت ليس بالمرضى ، لأن سبكه سبك عار من الحسن ، وفيه تقديم وتأخير^(٢) .

وكان ابن الأثير يشير بهذا إلى ما قاله الإمام الواحدى في نقد هذا البيت ، حيث قال : أراد : قبيل أنت منهم ، وأنت أنت في علو قدرك . يعني إذا كنت أنت منهم وجدك بشر نكفاهم بذلك فخرأ . وقد أخر حرف العطف في قوله : « أنت » وهو قبيح جداً ، وهكذا كما تقول : « قامت زيد وهند » ، وأنت تزيد : « قامت هند وزيد »^(٣) .

أما ابن سنان الخفاجي فقد ذهب في نقد البيت مذهبآ آخر حيث جعل محل القبح في تكرار « أنت أنت » قال : وأما قول أبي الطيب : « قبيل أنت أنت وأنت منهم » فقبيح للتكرار ، وقد زاده قبحاً وقوعه بغير فصل^(٤) .

وأمر عجيب آخر من هذا الرجل وهو قوله : أراد وأنت من هذا القبيل ، يريد

(١) « الطراو » ١٤٥ / ٢ ، ١٤٦ ، ١٩٢ / ٢) .

(٢) « المثل السائر » ١٦٥ / ١) .

.

مدح قبيلته » ففسر القبيل بالقبيلة ، وهذا غير صحيح ، لأن المراد بالقبيل هنا وفي البيت الذي قبله وهو :

قَبِيلٌ يَحْمِلُونَ مِنَ الْمَعَالِي كَمَا حَمَلَتْ مِنَ الْجَسَدِ الْعَظَامُ
الْجَمَاعَةُ وَالْأَعْوَانُ ، فَهُوَ يَرِيدُ : هُمْ جَمَاعَةٌ يَتَعَاوَنُونَ عَلَى الْقِيَامِ بِالْمَعَالِي ، وَأَنْتَ
مِنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ .

وكان العلوى ما قرأ قوله تعالى : « إِنَّهُ يَرَأُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا
تَرَوْنَهُمْ »^(۱) ، وقوله تعالى : « أَرْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا »^(۲) .

أما البيت الذي تجاوره العلوى ، وبه بدأ ابن الأثير شواهد هذا الوجه ، فهو قول
أبي تمام في مطلع قصيدة له :

لَا أَنْتَ أَنْتَ وَلَا الْدِيَارُ دِيَارُ خَفَّ الْهُوَيْ وَتَوَلَّتِ الْأَوْطَارُ

والبيت من رواية الابتداءات ، أو ما يسمى « حسن الابتداء » ، ولم يكن الأmedi
منصفاً في حكمه على هذا البيت الجميل عندما قال : قوله : « لَا أَنْتَ أَنْتَ » لفظ
من الفاظ أهل الحضر ، مستهجن وليس بجيد ، لكن قوله : « وَلَا الْدِيَارُ دِيَارُ »
كلام معروف من كلام العرب ، مستعمل حسن ، أى ليست الديار دياراً كما
عهدت ، مثل ما يقال في الإيجاب :

* إِذَ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ *

أى كما عهدت^(۳) .

* * *

● تأكيد المتصل بالمتصل :

قال العلوى : وتأتيهما : تأكيد المتصل بهته في الاتصال ، ومثاله قوله : « إِنَّكَ
إِنَّكَ لِعَالَمٍ » و« إِنَّكَ إِنَّكَ لِجَوَادٍ » وكقوله تعالى في سورة الكهف في آية السفينة بعد

(۱) سورة الأعراف : الآية ۹۲

(۲) سورة الإسراء : الآية ۲۷

(۳) الموازنات ، ۵۱۱/۱ ، ۵۱۲ .

المخالفة : « قَالَ أَلَمْ أَفُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِيَ صَبَرًا » (١) من غير تأكيد ، ثم قال في آية القتل الثانية : « قَالَ أَلَمْ أَفُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِيَ صَبَرًا » (٢) بالتأكيد .

والتفرق بين الأمرين هو أنه أكد الضمير في الثانية دون الأولى لأن المخالفة في الثانية أعظم جرمًا ، وأدخل في التعريف لأجل الإصرار على المخالفة ، فلهذا ورد العتاب بعد الخلاف لما ذكرناه (٣) .

* * *

هذه نبذة يسيرة عن بلاعنة زيادة « لك » في قصة قتل الغلام .

والعلوى قد استطال ما قاله ابن الأثير في تحليل بلاعنة تلك الزيادة .

وقد عبر الزمخشري عن هذا الذي أطرب ابن الأثير في شرحه بكلمات يسيرة ، ولم يخرج من جاء بعده عنها ، قال - رحمة الله - : فإن قلت : ما معنى زيادة « لك » ؟ قلت : زيادة المكافحة بالعتاب على رفض الوصية ، والوسم بقلة الصبر عند الكراهة الثانية (٤) فما قاله ابن الأثير والعلوى إنما هو شرح لهذا الكلام . وعن ابن الأثير أخذ العلوى لا عن الزمخشري (٥) . وإن كان الزمخشري لم يجعل ذكر الجار وال مجرور وهو « لك » من توكيده المتصل بالتوصيل ، وإنما جعله صلة للفعل « أفل » كما هو بين في كلامه السابق .

وقد تنبه إلى هذا ابن أبي الحديد حيث قال : أما قوله « لك » فوجده مشهور قد قاله الناس من قبل ، وذكره من يتعاطى استخراج الدقائق والمعانى الغامضة من القرآن ، وليس غرضنا الآن عن البحث عن صحة ذلك وفساده ، ولكن ثقبله بهذه الآية على تأكيد الضمير المتصل فليست من هذا الباب أصلًا ، وإنما عدى الفعل منها

(١) سورة الكهف : الآية ٧٢ (٢) سورة الكهف : الآية ٧٥

(٣) « الطرار » (١٤٦/٢) ، وينظر « المثل السائر » (١٨٨/٢) .

(٤) « الكثاف » (٧٣٦/٢) . (٥) ينظر « المثل السائر » (١٨٨/٢) .

إلى المفعول بحرف الجر لا غير ، ولو كان هذا توكيداً لكان قوله : « مرت بزيد » تأكيداً للضمير ، وهذا ما لا ي قوله أحد .

وكيف يتورهم أن قوله « لك » تأكيد للضمير في قوله : « إنك » ، وأين أحدهما من الآخر ؟ نعم لو قال سبحانه « ألم أقل أنا لك » كان قوله « أنا » تأكيداً للضمير في قوله : « ألم أقل » فيكون تأكيداً للمتصل بالمنفصل لا بالمتصل^(١) .

والعلوي ينقل من « المثل السائر » الغث والسمين ، والصواب والخطأ دون تمييز منه لأحدهما من الآخر ، وابن الحميد الذي جاء العلوي بعده بما يقرب من قرنين من الزمان يتتبه لما لم يتتبه له العلوي .

* * *

● توكيد المتصل بالمنفصل :

قال العلوي : وثالثها : توكيد المتصل بالمنفصل ، ومثاله قوله تعالى : « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى # قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى »^(٢) .

تكلم العلوي على بلاغة هذا التعبير وهو قوله : « إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى » كلاماً طويلاً ، ولكنه لم يأت فيه بتجديد ، بل عدد فقط فوائد هذا التركيب التي حصرها ابن الأثير في ست حين قال : وفي هذه الكلمات الثلاث وهي قوله : « إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى » ست فوائد^(٣) وكل ما قاله فيها من كلام كثير أجمله صاحب الكشاف في جملتين حيث قال : « « إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى » فيه تقرير لغلبة وقهره ، وتوكيد بالاستئناف ، وبكلمة التشديد^(٤) ، وبتكرير الضمير ، وبلام التعريف ، وباللفظ العلو وهو الغلبة الظاهرة ، وبالتفضيل^(٥) .

* * *

وهذه الآية التي استشهد بها العلوي - متابعاً ابن الأثير - على توكيد الضمير

(١) « الفلك الدانر » (٤/٢٢٠) . (٢) سورة طه : الآياتان ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) ينظر « الطراز » (٢/١٤٨ - ١٤٦) ، و« المثل السائر » (٢/١٨٩) .

(٤) الكشاف (٣/٧٤) .

(٥) هي « إِنَّ » .

المتصل بالمنفصل هي من شوامد « ضمير الفصل » ، لأن ضمير المخاطب « أنت » ضمير فصل توسط بين اسم « إن » وهو ضمير المخاطب العائد إلى موسى - عليه السلام - ، وخبرها وهو « الأعلى » ، ولها نظائر كثيرة في القرآن ، كلها تصنف على أنها من قبيل ضمير الفصل .

والعلماء يرجحون القول بأن هذا الضمير الذي ولد ضميرًا وما ماثله ضمير فصل على القول بأنه مؤكّد للضمير المتصل قبله . قال ابن هشام : يجوز في ضمير الفصل من نحو « إِنْتَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ »^(١) ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختص بلغة تميم ، والتوكيد^(٢) .

فالتعبير مفيد للقصر والتخصيص ، والتوكيد معاً ، لكن ليس التوكيد اللفظي الذي أراده ابن الأثير والعلوي ، وإنما توكيد الحكم والسبة ، وهو علوه عليه السلام على السهرة وقهره وغلبته لهم . وهو توكيد أفاده التخصيص الذي أفاده تعريف الطرفين : المسند والمسند إليه . ولذلك قال الزمخشري : « وبتكثير الضمير » وهو « أنت » ولم يقل : بتأكيد الضمير ، ويعني بالتكثير : أنه ضمير فصل كرر لتوكيد وتقرير ما أفاده التخصيص . وكانت له - رحمة الله - وقفة عند هذا الضمير في قوله تعالى : « أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ »^(٣) حيث قال : و(هم) فصل : وفائدته : الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره^(٤) .

وهناك سبب آخر ينفي عن هذا الضمير التوكيد للضمير المتصل قبله ، وقد أشار إليه ابن أبي الحديد خلال موارنته بين الضميرين في بيتي المتنبي وأبي تمام السابق ذكرهما في « توكيد المنفصل بالمنفصل » ، وبين الضمير في آية سورة طه ، وقد نفي في هذه الموارنة أن يكون كل منهما توكيداً لما قبله . قال : هذان البيتان لا يصلح أن يمثل بهما على توكيد الضمائر ، وذلك أن التوكيد : ما لو حذف وبقي المؤكّد يبقى

(٢) « مغني اللبيب » (ص ٧٢٢) .

(١) سورة البقرة : الآية ١٢٧

(٤) « الكشاف » (٤٦/١) .

(٣) سورة البقرة : الآية ٥

اللقطة إلا على المعنى ، إلا أنه غير مؤكد له ، كالأية التي استشهد بها ، فإنه لو حذف « أنت » لبقي « إنك الأعلى » وهو كلام مفيد للمعنى ، إلا أنه غير مؤكد .

وكل قوله تعالى : « إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ » (١) ، وكقوله : « إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُكُونَ تَحْنُّ الْمُلْقِينَ » (٢) .

ولو حذف « أنت » الثانية من بيت أبي تمام أو من بيت المتنبي لخرج الكلام عن الإفاداة أصلاً ، وكيف يفيد وهو مبتدأ وخبر ، وقد حذف الخبر ؟ (٣) .

والله أعلم .

* * *

● الإظهار في موضع الإضمار :

قد احسن العلوى صنعاً عندما أطلق على هذا الفن من فنون إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اسم « الإظهار في موضع الإضمار » متباوراً العنوان الذي وضعه له ابن الأثير وهو « عطف المظهر على ضميره والإفصاح به بعده » (٤) لأنه ليس في هذا البحث عطف شيء على شيء ، وإنما فيه وضع شيء مكان شيء .

وقد أطلق عليه البلاغيون « وضع المظهر موضع الضمر » وقد جعلوا الاسم المظهر الذي وضع موضع الضمر شاملًا لاسم الإشارة وغيره ، وذكروا له فوائد بلاغية عددة ، ولا يؤتي بالاسم الظاهر بدلاً من الضمير إلا وهناك أغراض ودواع بلاغية ، لا يؤديها الضمير (٥) .

(١) سورة المائدة : الآية ٩ - ١١٥ (٢) سورة الأعراف : الآية ٢

(٣) ينظر « الملك الدائر » (٤/٢٢٨ ، ٢٢٩) .

(٤) ينظر « الطرار » (٢/١٤٨) ، و« المثل السائز » (٢/١٩٣) .

(٥) ينظر « مفتاح العلوم » (ص ٩٤ ، ٩٥) ، و« الإيضاح » (١/١٥٦ ، ١٥٥) ، و« المطول » (ص ٤٦٢ ، ٤٥٢) ، و« شروح التلخيص » (١/١٣٠ ، ١٢٩) .

ولم يخرج العلوى فى حديثه عن هذا النوع من الكلام عما قاله ابن الأثير ، ولم ينفرد إلا بذكر مثالين ، ولذلك لم يعقب عليهما بكلمة واحدة ، وهذان المثالان هما قوله تعالى : «**الْحَاقَةُ * مَا الْحَاقَةُ**» ، وقوله تعالى : «**الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ**» .

وسر التعبير فيما بالظاهر بدلاً من الضمير ذكره الإمام الزمخشري حيث قال : «**مَا الْحَاقَةُ**» الأصل : الحاقه ما هي ؟ أى : أي شيء هي ؟ تخسيماً لشأنها وتعظيمها لهولها ، فوضع الظاهر موضع الضمير ، لأنه أهول لها .

وكذلك قوله تعالى : «**وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحَاقَةُ**» ، و«**وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ**» ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : «**كَذَبَتْ بِثَمُودٍ وَعَادٍ بِالْقَارِعَةِ**» والأصل : بها ، أى بالحاقه . قال الزمخشري : ووضعت موضع الضمير لتدل على معنى القرع في «الحاقه» زيادة في وصف شدتها ^(۱) .

* * *

وقد بدأ العلوى حديثه عن هذا الفن بقوله : اعلم أن هذا النوع وإن كان معدوداً من علم الإعراب ، لكن له تعلق بعلم المعانى ، وذلك أن الإفصاح باظهاره ^(۲) فى موضع الإضمار له موقع عظيم وفائدة جزلة ، وهو تعظيم حال الأمر المظهر والعنابة بمحققه ^(۳) .

قول العلوى : إن هذا النوع من الكلام معدود من علم الإعراب ، غير صحيح ، لأن المعدود من الإعراب الأصل وهو الإضمار ، لأن المفسر الذى يعود عليه الضمير إذا تقدم ذكره فالمحل للإضمار نحو «لقيت زيداً وعمراً يضحك» ففى يضحك ضمير مستتر هو الفاعل عائد على عمرو ، وهذا هو ما يبحث فيه علم النحو ، أما الإظهار موضع الإضمار فهو خروج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، لأن مقتضى

(۱) «الكتشاف» ۵۹۸/۴ .

(۲) الصواب : وذلك أن الإفصاح بالاسم باظهاره في موضع الإضمار .

(۳) «الطرار» ۱۴۸/۲ .

الظاهر هو التعبير بالضمير لتقدير مرجعه ، فإذا عدل عن ذلك وعبر بالاسم الظاهر ، فهذا خروج عن الأصل ، وهو موضع بحث البلاعرين ، لا النحوين .

وهذه الفائدة للإظهار موضع الإضمار التي ذكرها العلوى نص عليها ابن الأثير حيث قال : وهذا إنما يعمد إليه لفائدة ، وهي تعظيم شأن الأمر الذي أظهر عنده الاسم المضمر أولاً (١) .

وهي فائدة عامة لهذا اللون من الكلام ، وقد أشار إليها المتقدمون ، قال ابن جنی : إنما يعاد لفظ الأول في موضع التعظيم والتخفيم (٢) .

وبتابع العلوى كلامه فيقول : ومثاله قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبَدِّئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُه﴾ ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشَاءَ الْآخِرَةَ﴾ (٣) . وكان قياس الأعراب : « ثم ينشئ النساء الآخريات » لأنَّه قد تقدَّم ما يفسر هذا الضمير وهو قوله : ﴿كَيْفَ يُبَدِّئُ اللَّهُ﴾ والفائدة في ذلك هو : المبالغة في الأمر المظاهر وإظهار الفخامة فيه (٤) .

* * *

وإذا عقدنا موارنة بين هذا الذي قاله العلوى في فائدة الإظهار في موضع الإضمار في آياتي العنكبوت ، وبين ما قاله ابن الأثير ، فإنَّنا سنجد فرقاً شاسعاً بين القولين ، فكلام العلوى كلام عامي ، ليس فيه شيء من الدقة العلمية ، فما معنى قوله : « المبالغة في الأمر المظاهر وإظهار الفخامة فيه » ؟ فليس هناك أمر مظاهر ، بل هناك اسم مظاهر هو الذي وضع موضع الضمير وهو لفظ الحاللة « الله » في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشَاءَ الْآخِرَةَ﴾ فهل المراد تخفيم ذلك الاسم ؟ وما معنى المبالغة فيه ؟ هذا ما لم يقل به أحدٌ من المفسرين ، ولم يرد في كلام ابن الأثير ، كما لم يرد أيضاً في الأصل الذي أخذ منه ابن الأثير ما ذكره في الآيتين ، وهو « الكشاف » .

(٢) « الخصائص » (٥٤/٣) .

(٤) « الطراز » (١٤٨/٢) .

(١) « المثل السائر » (١٩٣/٢) .

(٣) سورة العنكبوت : الآياتان ١٩ ، ٢٠ .

قال ابن الأثير : الا ترى كيف صرخ باسمه تعالى في قوله : ﴿ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشَاءَ الْآخِرَةِ ﴾ مع إيقاعه مبتدأ في قوله : ﴿ كَيْفَ يَبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾ وقد كان القياس أن يقول : كيف يبدئ الخلق ثم ينشئ النشأة الآخرة .

والفائدة في ذلك أنه لما كانت الإعادة عندهم من الأمور العظيمة ، وكان صدر الكلام واقعاً منهم في الإبداء ، وقدرهم أن ذلك من الله ، احتج عليهم بأن الإعادة إنشاء مثل الإبداء ، فوجب أن لا تعجزه الإعادة ، فللدلالة والتبني على عظم هذا الأمر الذي هو الإعادة أبرز اسمه تعالى ، وأوقعه مبتدأ ثانياً^(١) .

الفرق كبير بين الكلامين ، مع أن طبائع الأشياء تقتضى أن يكون كلام المتأخر أوضع من كلام السابق ، وفيه من الفوائد التي يضيفها ما ليس في كلام من تقدمه ، ولكن العلوى قد حرم من ذلك ، فرغبته الملحة في إخفاء ما يأخذ ، واجتهاده في ذلك ، جعلت عبارته نازلة ، فلا هي نفس عبارة من يأخذ منه ، ولا هي خير منه ، بل هي أقل ، لا درجة بل درجات ، وليس كذلك ابن الأثير ، فإنه إذا كان ما يذكره مأخوذه من الكشاف ، فقلما يحاول تغيير عبارة الزمخشري ، بل يأتي بأكثر مما يقوله دون تغيير ، والسبب في ذلك أنه يعمل فكره في كلام الزمخشري ويفهمه جيداً قبل أخذه ، ثم يعرضه بنفس ما عرضه صاحبه في تفسيره ، وأحياناً بصورة أكثر من عبارة الأصل الماخوذ منه ، ولا يحذف ولا يغير من عبارة الأصل إلا ما يرى أنه لا حاجة إليه ، وهذا قليل . وذلك يتضح لكل من يقرأ كلام العلوى ويوازن بينه وبين كلام ابن الأثير .

ولو قارنت بين ما قاله ابن الأثير في الآيتين ، وبين ما قاله الإمام الزمخشري أنه لم يغير منه إلا شيئاً يسيراً لا يحدث تغييرًا جوهريًا في معنى الكلام^(٢) .
والله أعلم .

* * *

(١) « المثل السائر » ١٩٤ / ٢ .

(٢) ينظر « الكشاف » ٤٤٨ / ٣ ، ٤٤٩ .

الإطناب

الإيجار والإطناب طريقان من طرق التعبير ، وهما متضادان من حيث المعنى ، إذ الإيجار معناه : تقليل اللفظ وتکثیر المعنى ، والإطناب : ریادة اللفظ على المعنى ، وقد جرت عادة البلاغيين بدءاً من أبي عثمان الباحظ في كتابه « البيان والتبيين » أن يذكرهما معاً ، ويتحدثا عنهما متباورين ، وقد سار على ذلك أكثر البلاغيين بعد الباحظ كأبي هلال العسكري ، وأبن سنان الخفاجي ، والسكاكى ، والخطيب وغيرهم .

ولكن العلوى شد عن ذلك وأفرد كلاً منها عن الآخر ، وتحدث عن أحدهما في باب ، وعن الآخر في باب ، مع أن ابن الأثير في « المثل السائر » ذكرهما متباورين ، ولم يفصل بينهما ، و« المثل السائر » هو مرجع العلوى الوحيد في دراسة الإيجار والإطناب .

وقد درس العلوى « الإيجار » بتنوعه : « القصر والحدف » ، في الفصل الخامس من الباب الثاني الذي درس فيه : الدلائل الإفرادية وبيان حفائقها ^(١) .

ودرس الإطناب في الفصل الأول من الباب الثالث الذي درس فيه أحوال التأليف ، وقد ترجم له بقوله : « الباب الثالث في مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعانى المركبة ^(٢) .

وارى أن السبب الذى جعل العلوى يفرد الإيجار عن الإطناب واضعاً أحدهما في باب والأخر في باب آخر مغاير له ، هو ما توهمه من أن الإيجار بالحذف وهو أحد نوعي الإيجار مشتمل على حذف المفردات وهي كما قال : « أوسع مجالاً من حذف الجمل ، لأن المفردات أخف في الاستعمال ، فلهذا كثر فيها ، وبسيطه في غرضنا أنواع سبعة » ^(٣) .

(١) نظر « الطراز » (٩/٢٢١).

(٢) السابق (٢/٩).

(٣) السابق (١٠٠/٢).

أما الإطناب فيرى أنه مغایر له « إذ لا يرد إلا في الكلام المؤتلف ، ولا يختص بالمفردات ، لأن معناه لا يحصل إلا في الأمور المركبة ، فمن أجل هذا خصصناه بالإيراد في هذا الباب »^(١) ، هذا نص كلامه .

والعلوي بهذا الصنف ظن أنه أكثر معرفة بعلوم البلاغة ومسائلها ، وترتيب بحث تلك المسائل من ابن الأثير ، وأنه فعل ما لم يفعله ، وتجنب الواقع فيما وقع فيه ، حين درس الإيجار والإطناب متجاورين في النوعين الخامس عشر ، وال السادس عشر من المقالة الثانية في الصناعة المعنوية^(٢) ، وما رأيت أحداً من البلاغيين على هذا القدر من الوهم ، وسوء الفهم ، وقلة المعرفة بمسائل البلاغة مثل هذا الرجل ، وكيف يذهب به وهمه إلى أن الإيجار بحذف المفردات خاص باللغاظ المفردة ، ولا يفع في التراكيب ؟

والحكم على الكلمة بالحذف إنما يكون ، وهي في جملة وتركيب ، فالوصوف بالحذف إنما هو الكلام المفيد الذي حصل فيه ذلك الحذف للفظة المفردة .

فالإيجار والإطناب كلامها وصف للكلام المفيد ، ولا توصف الكلمة بالإيجار سواء أكان إيجار حذف أو قصر ، والحذف سواء كان حذف مفرد أو جملة أو أكثر من جملة ، وكذلك الإطناب .

يقول الخطيب في آخر الحديث عن أبواب علم المعانى الثمانية ، ووجه انحصره في تلك المباحث : « ولفظ الكلام البليغ إنما رائد على أصل المراد لفائدة ، أو غير رائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن »^(٣) .

ويقول وهو بقصد تعریف الإيجار والإطناب والمساواة ، والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى : هو تادية أصل المراد بلفظ مساو له ، أو ناقص عنه ، أو رائد عليه لفائدة^(٤) .

وهذا من مبادئ البلاغة وأبجدياتها ، والطالب الناشئ في دراسة البلاغة يعاب

(٢) ينظر « المثل السائر » ٢٥٥ / ٢ ، ٣٤١ .

(١) السابق ٢٢٩ / ٢ .

(٤) « الإيضاح » ٢٨١ / ١ .

(٣) « الإيضاح » ٨٥ / ١ .

يجهل هذه الحقيقة المتعلقة بالإيجاز والإطناب ، فما بالك بصاحب كتاب عنوانه «الطرار المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجار» .

* * *

وقد بنى العلوى بحثه للإطناب على ثلاثة مباحث ، تكلم فى البحث الأول على ماهية الإطناب ، والفرق بينه وبين التطويل ، وفي الثاني على أقسام الإطناب ، وفي الثالث على أمثلة الإطناب ..

قال : الإطناب نقىض الإيجاز فى الكلام ، فلنذكر ماهيته ، والتفرقة بينه وبين التطويل ، ثم نذكر أقسامه ، ثم نردده بذكر الأمثلة فيه .

فهذه مباحث ثلاثة نفصلها بعونه الله تعالى (١) .

* * *

(١) «الطرار» (٢٣ - ٢٤) .

المبحث الأول

في ماهية الإطناب والتفرقة بينه وبين التطويل

بدأ العلوي حديثه عن ماهية الإطناب وحقيقة في اصطلاح البيانيين ، بذكر معنى كلمة « الإطناب » في اللغة ، فقال : والإطناب : مصدر أطنب في كلامه ، إذا بالغ فيه وطول ذيوله لإفادة المعانى .

واشتقاقه من قولهم : أطنب بالمكان ، إذا طال مقامه فيه ، وفرس مطنب : إذا طال متنه ، ومن أجل ذلك سمي حبل الخيمة طنباً لطوله ، وهو نقىض الإيجار^(١).

وهذا كلام مأخوذ من « المثل السائر »^(٢) . وما فيه موجود في معاجم اللغة^(٣) . وقول العلوي : « وهو نقىض الإيجار » كان ينبغي أن يكون هذا دافعاً له إلى دراسته مع « الإيجار » مقورونا أحدهما بالآخر ، لا مفرقاً بينهما ، لأن البلاطيين المحققين المدققين يدرسون الشيء مع ما يقابلها ، كما فعلوا ذلك في « الفصل والوصل » ، و« الذكر والمحذف » و« التعريف والتنكير » ، و« التقديم والتأخير » ، و« الإيجار والإطناب » ، وهذا الصنيع تقتضيه طبيعة الأشياء ، ومجاورة الأضداد ويظهر حسنها وبهاءها ، كما قال التبني :

* وبضدتها تبين الأشياء *

: والمنجى :

فالوجه مثل الصبح مبixin
والشعر مثل الليل مسود
ضدان لما استجمعا حستا
والضد يظهر حسته الضد

(١) « الطرار » (٢٣٠ / ٢) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٣٤٣ / ٢) .

(٣) ينظر « معجم مقاييس اللغة » (٤٢٦ / ٣) ، و« القاموس المحيط » (طب) .

وابو تمام :

فهو الذي أباك كيف نعيمها

والحاديات وإن أصابك بؤسها

والبحترى :

خلاق أصغار من المجد خيّب
فقد رادها إفراط حسن جوارها

مطوالع في داج من الليل غيّب
حسن دراري الكواكب أن تُرى

يضاف إلى هذا أن التضاد : تناسب ، يجيز الجمع بين الشيئين أو الأشياء إذا كان
بينهما هذا الجامع . والقرآن غالباً ما يقرن الفيد بضله كالإيمان والكفر ، والليل
والنهار ، والنور والظلمات ، والحياة والموت الخ .

وللقرآن في ذلك سر يدركه أهل العلم .

أما عن ماهية الإطناب وحقيقةه عند البيانيين ، فقد أبى العلوى - لا عن علم
ومعرفة بل عن جهل - إلا أن يخالف جميع البالغين الذين تعرضوا لبيان معناه
الاصطلاحي ، وما ذاك إلا من باب « خالق تعرف » ولا شيء غير هذا .

وهذا التعريف الذي عرف به الإطناب هو تعريف ابن الأثير ، وما راده عليه
فمردود غير مسلم به ، وقد شكل هذا التعريف بلفظ من عنده ، ولفظ من تعريف
ابن الأثير للتكرار ، فجاء تعريفاً عجيباً لا نظير له .

ومن العجب - وهذا دأبه - أن ينسب هذا التعريف لعلماء البيان ، وليس كل
أجزاءه لعلماء البيان ، والمراد بهم : ابن الأثير ، بل بعضه لهذا الأخير وهو ما لا
غبار عليه ، وبعضه له هو ، وهو موضع النقد والمأخذة . قال العلوى : ومعناه في
لسان علماء البيان : « هو رياضة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة من غير تردّد »^(١) .

* * *

• مختزلات التعريف :

بين العلوى مختزلات وقيود هذا التعريف للإطناب قاتلاً : قوله : « رياضة اللفظ

(١) « الطراز » (٢٣٠ / ٢).

على المعنى « عام في الإطناب »، وفي الألفاظ المترادفة قولنا : ليث وأسد ، فإنه كله من باب زيادة اللفظ على معناه .

وقولنا : « لفائدة » يخرج عنه « التطويل » فإنه زيادة من غير فائدة .

وقولنا : « جديدة » تخرج عنه الألفاظ المترادفة ، فإنها زيادة على المعنى لفائدة لغوية ، ولكنها ليست جديدة .

وقولنا : « من غير ترديد » يحترز به عن « التواكيد »^(١) اللفظية قولنا : « أضرب أضرب » فإنها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة ، وهو^(٢) التأكيد ، لكنه ترديد اللفظ وتكريره ، بخلاف الإطناب ، فإنه خارج عن التأكيد . فوضح بما ذكرناه : شرح ماهية الإطناب بهذه القيود التي أشرنا إليها .

فصارت الأمور التي يُلْبِسُ بها الإطناب ثلاثة :

التطويل : وهو مزيد^(٣) من غير فائدة .

والتكرار ، والترادف : وقد خرج التكرير بقيد التردد ، وخرج المترادف بقيد الفائدة الجديدة ، وخلص باعتبار هذه القيود عن غيره من سائر المفائق^(٤) .

* * *

● نقد هذا التعريف :

نقد هذا التعريف الذي عرف به العلوى « الإطناب » منصب على القيدتين الأخيرتين منه وهما الوصفان اللذان وصفت بهما كلمة « فائدة » ، وهما : « جديدة »،

(١) جمع المصدر وهو « التوكيد » ولم أر أحداً من أهل العلم قد جمع كلمة « التوكيد » على « التواكيد » وللتبرير شروط لجمع المصدر . وعلى كل فالكلمة يدرك كل ذي ذرق أنها غريبة ، غليظة في السمع ، ثقيلة على اللسان عند النطق بها ، لذا فهي غير فصيحة .

(٢) الصواب : وهي ، أي : الفائدة الجديدة .

(٣) ليس التطويل مزيداً لغير فائدة ، بل المزيد الكلام الموصوف بالتطويل .

(٤) « الطراز » ٢٣٠ / ٢٢١ ، ٢٢١ .

و« من غير تردد ». أما باقى التعريف وهو : « زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » فمسلم ، لا غبار عليه .

وهو تعريف ابن الأثير حيث قال : والذى يحد به أن يقال : « هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (١) .

وبهذا اللفظ أيضاً عرفه الخطيب حيث قال : « أو رائد عليه لفائدة » (٢) . ومن قبل ابن الأثير والخطيب من البلاغيين أيضاً . ولذلك نقول : إن هذا التعريف لم ينشأ ابن الأثير إنشاء ويبتدعه ابتداعاً على غير مثال سابق ، بل أخذه من ابن سنان الخفاجي ، الذى أخذه بدوره من أبي الحسن الرمانى (٣) .

قال ابن سنان : « وكان - أى أبو الحسن الرمانى - يسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذى يستفاد منه الإيضاح ذلك المعنى وتفصيله - الإطناب - ويجعل التطويل عيناً وعياً ، والإطناب حسناً ومموداً .

وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الإطناب الذى هو عنده : طول الكلام فى فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى فى معاريف مختلفة ، وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه .

وهذا الذى اخترناه وقلنا : إنه على التحقيق : ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة ، وكذلك قد وافقناه فى استقباح التطويل ، وحمد الإيجار ، على ما فسره من معنيهما عنده (٤) .

* * *

ولنعد إلى ما وعدنا به من نقد ما زاده العلوى على تعريف البلاغيين للإطناب . فنقول : قول العلوى : إن كلمة « لفائدة » في التعريف تخرج « التطويل » كلام صحيح ، ولكن لا فضل له فيه ، فإن ابن الأثير ، وقبله الرمانى وابن سنان ، وبعدهم الفزوى ، قالوا : إن كلمة « لفائدة » لإخراج « التطويل » .

(١) « المثل السائر » (٣٤٤/٢) . (٢) ينظر « الإيضاح » (١/٢٨١) .

(٣) سظر نلات رسائل فى إعجاز القرآن (ص ٧٨ ، ٧٩) .

(٤) ينظر « سر الفصاحة » (ص ٢٠٢ ، ٢٠٣) .

قال ابن الأثير : فهذا حده الذي يميزه عن التطويل ، إذ التطويل هو : زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة ^(١) .

أما قوله : إن كلمة « جديدة » لإخراج الألفاظ المترادفة ، لأنها زيادة في اللفظ على المعنى لفائدة لغوية ، ولكنها ليست جديدة ..

فكلام مردود غير مقبول ، لأن الألفاظ المترادفة - على التسليم بأن الجمع بينها في عبارة واحدة خارج عن البلاغة - قد خرجت من التعريف واحتقر عنها بكلمة « الفائدة » ، لأن هذه الكلمة - كما قلنا - تخرج التطويل الذي هو زيادة من غير فائدة .

وجمع لفظين متراوفين بطريق العطف عده البلاغيون من قبيل التطويل ، لأن التطويل عندهم ليس هو : زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة ، فقط ، بل قيدوا ذلك اللفظ الزائد بقيد وهو : « الا يكون متعينا » .

قال الشطيب : وقولنا : « لفائدة » احتراز عن شيئاً :

أحدهما : التطويل : وهو أن لا يتعين الزائد في الكلام ، كقول عدى بن ريد :
فقدَّوت الأديم لراهشيه والفى قولها كذباً ومينا
فإن الكذب والمبن واحد ^(٢) .

وقضية الترافق في اللغة قضية كبرى ، ولا يمكن أن توفيها حقها من البحث والتمحيص إلا دراسة مستقلة .

كل ما يمكن أن نوجز الكلام عنه هنا : أن بعض البلاغيين يعدون الكلام الذي فيه جمع بين متراوفين بطريق العطف من قبيل « التطويل » المعيب ، والبعض الآخر لا يرى ذلك تطويلاً ولا عيبياً في الكلام .

ولكن ورود الترافق في القرآن وفصيح الشعر يؤيد ويقوى ، ما ذهب إليه الفريق الثاني ، وقد قيدوا ذلك باختلاف اللفظين ، مع اتفاقهما في المعنى .

(١) « المثل السائر » (٣٤٤/٢).

(٢) ينظر الإيضاح (٢٨١/١) ، و « سر الفصاحة » (ص ٢١ ، ٢١١) .

قال ابن هشام في قول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخالٌ لدينا منك تنويل

الأمل : هو الرجاء . قيل : وإنما عطفت عليه لأنه يكون في الممكن
والمستحيل، والرجاء يخص الممكن .

قلت : وإنما هذا الفرق بين التمني والرجاء ، وإنما الصحيح للعطف : اختلاف
اللفظ نحو : « فَمَا وَهْنَوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعَفُوا » قوله :
* أقوى وأفتر بعد أم الهيثم *

ومثله في الأسماء : « إِنَّمَا أَشْكُو بَيْتِي وَحَزْنِي إِلَى اللَّهِ » ، « أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ
صَلَوَاتٍ مِّنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً » ، « لَا تَرَى فِيهَا عِوَاجًا وَلَا أَمْنًا » قوله :
* والقى قولها كذبًا ومينا *
ولا يعطى هذا النوع إلا بالواو (١) .

وفي « الإنقان » مبحث يسمى « عطف أحد المترادفين على الآخر » وذكر السيوطى
أن القصد منه التأكيد (٢) .

وقول العلوى : إن الألفاظ المترادفة زيادة في اللفظ على المعنى لفائدة لغوية :
غير مسلم عند جمهور العلماء الذين يقولون : إنها تفيد فائدة معنوية ، وهي توكييد
المعنى والبالغة فيه . وقد مر كلام السيوطى في أن القصد منها التأكيد .

وقال بهاء الدين السبكي معتبرًا على ما قاله الخطيب في بيت عدى بن زيد :
« وفيه نظر لأن ذكر الشيء مرتين فيه فائدة التأكيد » ، وقد قال النحاة : إن الشيء
يعطى على نفسه تأكيداً ، وعدم تعين الزائد لا يدفعها ، والفائدة التأكيدية معتبرة في
الإطناب ، كما ستره في غير ما موضع (٣) .

* * *

● تصور فاسد لعلاقة التكرير والتوكيد بالإطناب :

آخر قيد من قيود تعريف العلوى للإطناب هو « من غير تردید » وقد قال في

(١) شرح قصيدة كعب بن زهير ، (ص ١٦٣) .

(٢) ينظر « الإنقان » (٢٣٩/٣) .

(٣) ينظر « عروس الأفراح » (١٧٤/٣) .

تفسير هذا القيد : « إن قولنا : من غير تردید ، للاحتدار به عن التواکید اللفظیة کقولنا : اضرب اضرب ، فإنها زیادة اللفظ على المعنی لفائدة جديدة ، وهو التأکید ، لكنه تردید اللفظ وتکریره ، بخلاف الإطناب فإنه خارج عن التأکید » .

وهذا - لعمری - کلام غریب لا یرتضیه الا من لا عقل له . وهو من تخریفات وہذیان العلوی ، وابن الأئیر الذى أخذ منه هذا المبحث لم یقل هذا الغناء بل قال : وأما التکریر فإنه دلالة اللفظ على المعنی مردداً ، کقولك لمن تستدعيه : اسرع أسرع ، فإن المعنی مردد واللفظ واحد .

وإذا كان التکریر هو إبراد المعنی مردداً فمنه ما يأتي لفائدة ، ومنه ما يأتي لغير فائدة .

فاما الذى يأتي لفائدة فإنه جزء من الإطناب ، وهو أخص منه ، فيقول حینتند : إن كل تکریر يأتي لفائدة فهو إطناب ، وليس كل إطناب تکریراً يأتي لفائدة .
واما الذى يأتي من التکریر لغير فائدة فإنه جزء من التطویل ، وهو أخص منه ، فيقال حینتند : إن كل تکریر يأتي لغير فائدة تطویل ، وليس كل تطویل تکریراً يأتي لغير فائدة ، ^(۱) .

وهذا کلام صحيح وصواب إلى أبعد غایة ، ويلتقى مع ما قاله البلاغيون بعده في مبحث « الإطناب » ، فالإطناب أعم من التکریر .

فقد يكون بالتکریر وبغيره ، وما التکریر إلا نوع من أنواع الإطناب الكثيرة .
وعندما اشترط الخطیب في « التکریر » الذي هو نوع من أنواع الإطناب أن يكون لنکته ، كان يحتقر بذلك عن « التطویل » لأن التطویل : زیادة اللفظ على المعنی لا لنکته ، وهي التي عبر عنها في التعريف بكلمة « لغير فائدة » .

قال الدسوقي : إن التکرار إذا كان لغير نکته كان تطویلاً ، فلما كان التطویل

(۱) « المثل السائر » (۳۴۵/۲) .

ظاهراً في التكرار عند عدم النكتة قيد بها ، وهذا بخلاف الإيضاح بعد الإبهام ، وذكر الخاص بعد العام ، فلا يكون كل منها تطويلاً أصلاً ، لأنه لا بد فيهما من النكتة ، ولذا لم يقيدهما بها ^(١) .

والخطيب عندما قرر هذا الشرط في « التكرير » كان ينظر إلى ما قاله ابن الأثير في كلامه المتقدم ذكره عن هذا الشرط .

ولكن العلوى نظر إلى هذا الذي قاله ابن الأثير فعكس معناه وأفسده .

فابن الأثير يعرف « التكرار » بأنه : « دلالة اللفظ على المعنى مردداً » فيأتي العلوى إلى كلمة « مردداً » فيعكسها فتصير « غير مردود » ثم يلحقها بتعريف ابن الأثير للإطناب ، لاجل أن يخرج منه التكرار .

ولم يقل أحد من البلاغيين إن التكرار المفيد نكتة ليس من الإطناب . وأطلق العلوى كلمة « التوكيد اللغطي » على التكرار ، وخلط بينهما ، كما صنع في مبحث « التكرار » وقال : « إن التوكيد اللغطي - أي التكرار - مثل : اضرب اضرب ليس من الإطناب .

- لماذا ؟ لأن زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة ، وهو التأكيد - أي التكرير - لكنه ترديد اللفظ وتكريره .

وترديد اللفظ وتكريره عند الإمام العلوى ليس من الإطناب . انظر إلى قوله عقب كلامه السابق : « بخلاف الإطناب فإنه خارج عن التأكيد » .

أنأشدك الله - أسمعت أحداً قال هذه المقوله قبل العلوى أو بعده ؟ « الإطناب خارج عن التأكيد الذي هو التكرار » .

والإطناب بجميع أنواعه يغير التوكيد ، سواء أكان بالتكرير أم بالإيضاح بعد الإبهام ، أم بالتنزيل ، أم بالاعتراض ، أم بالتميم الخ . التوكيد لا يفارق الإطناب

(١) ينظر « شروح التلخیص » (٢١٨/٣) .

بحال من الأحوال . وقد جاء في عبارة بهاء الدين السبكي - وقد ذكرها - ما ينص على ذلك .

وهذا التوكيد مفهوم من معناه اللغوي - وقد ذكره العلوى ولكن لم يفكر فيه - الذي سبق ذكره في أول هذا البحث ، وأفاد اللغويون أن مادة « أطنب » في جميع استعمالاتها تفيد : القوة والشدة والبالغة والشيت والتمنكين .

الم يقرأ العلوى كلام ابن الأثير في أول مبحث الإطناب ، وهو : « وبعد أن انعمت نظري في هذا النوع الذي هو الإطناب وجدته ضرورة من ضرورة التأكيد التي يؤتى بها في الكلام قصدًا للمبالغة . الا ترى أنه ضرب مفرد من بينها برأسه لا يشاركه فيه غيره ؟ (١) .

الم يقرأ أيضًا قوله في الفرق بين الإطناب والتطويل ، وهو : قد قدمنا القول إن الإطناب يأتي في الكلام مؤكداً كالذى يأتي بزيادة التصوير للمعنى المقصود ، إما حقيقة وإما مجازاً ، والتطويل ليس كذلك ، فإنه التعبير عن المعنى بلفظ رائد عليه ، فيفهم ذلك المعنى بدونه ، فإذا حذفت تلك الزيادة بقى المعنى المعتبر عنه على حاله ، ولم يتغير منه شيء . وهذا بخلاف الإطناب ، فإنه إذا حذفت منه تلك الزيادة المؤكدة للمعنى تغير ذلك المعنى ، وزال ذلك التأكيد عنه (٢) .

* * *

● الفرق بين الإطناب والتطويل :

قال العلوى : وأما التفرقة بين الإطناب والتطويل ، فاعلم أن علماء البيان لهم في ذلك مذهبان :

الأول : أن الإطناب هو التطويل ، وهذا هو المحکى (٣) ، عن أبي هلال

(١) « المثل الساذر » (٣٤٢/٢) . (٢) السابق (٣٨٣/٢) .

(٣) أي هذا الكلام حكاه غيره عنهمـا وهو ابن الأثير ، أما هو فلا دراية له إلا بما يقوله أصحاب الكتب الأربع فقط ، أما غيرهم فلا علم له بما يقولون .

العسكري ، وعن الغامى أيضاً ، وقالا : إن كتب الفتوح والتقاليد كلها ينبغي أن تكون مطولة كثيرة الإطناب ، لأنها مما يقرأ على عوام الناس .

الثانى : أنهم يفترقان ، فإن الإطناب يذكر لفائدة عظيمة بخلاف التطويل ، فإنه لا فائدة وراءه ، وهذا هو الذى عليه الأكثرون من علماء البلاغة ، وإليه يشير كلام ابن الأثير ، وهذا هو المختار ^(١) .

لخص العلوى هذا الكلام بعبارته من « المثل السائر » ، وهو تلخيص مدخل لم يشتمل على حكم ابن الأثير ورده على تلك المقوله التى نسبها إلى أبي هلال .

ونص كلام ابن الأثير هو : ورأيت علماء البيان قد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألحقه بالتطويل الذى هو ضد الإيجاز ، وهو عنده قسم غيره ، فاختطا من حيث لا يدرى كأبى هلال العسكري والغامى ^(٢) ، حتى إنه قال ^(٣) : إن كتب الفتوح وما جرى مجريها مما يقرأ على عوام الناس ينبغي أن تكون مطولة مطيناً فيها .

وهذا القول فاسد ، لأنه إن عنى بذلك أنها تكون ذات معان متعددة قد استقصى فيها شرح تلك الحادثة من فتح أو غيره فذلك مسلم ، وإن عنى بذلك أنها تكون مكررة المعانى ، مطولة الألفاظ ، قصدًا لإفهام العامة ، فهذا غير مسلم ، وهو مما لا يذهب إليه من عنده أدنى معرفة بعلم الفصاحة والبلاغة .

ويكفى في بطلانه كتاب الله تعالى ، فإنه لم يجعل لخواص الناس فقط ، وإنما جعل لعواهم وخواصهم ، وأكثره ، لا بل جميعه مفهوم الألفاظ للعوام ، إلا كلمات معدودة ، وهى التي تسمى « غريب القرآن » .

(١) ينظر « الطرار » ٢٢١ / ٢٢٢ .

(٢) هو : محمد بن الحسن بن المظفر الحامى ، صاحب كتاب « حلبة المحاضرة » فى الشعر والنقد ، توفي سنة ٣٨٨ هـ .

(٣) أى : أبو هلال العسكري .

وعلى هذا فينبغي أن تكون الكتب جميعها مما يقرأ على عوام الناس وحواصهم ، ذات الفاظ سهلة مفهومة ، وكذلك الأشعار والخطب ، ومن ذهب إلى غير ذلك ، فإنه بنجوة عن هذا الفن .

وعلى هذا فإن الإطناب لا يختص به عوام الناس ، وإنما هو للخواص ، كما هو للعام ^(١) .

* * *

• فيما قاله ابن الأثير نظر :

أرى أن ابن الأثير لم يكن على صواب فيما قاله ، فقد نسب إلى أبي هلال ما لم يقله ، وما قاله فإنه لم يحسن فهمه :

ومن يقرأ بتدبر ما ذكره أبو هلال في مبحث « الإطناب » يتبين منه بما لا بدع مجالاً للشك ، أنه قد فرق بين الإطناب والتطويل ، والإيجار والإطناب ، وكرر أكثر من مرة أن للإيجار موضعه ، وللإطناب موضعه ، ومن استعمل أحدهما في موضع الآخر فقد أخطأ ، وكان بمعزل عن البلاغة . والكلام الذي نسبه ابن الأثير إلى أبي هلال يدلل فيه على ما ادعاه بأنه الحق الإطناب بالتطويل ولم يفرق بينهما ، ليس هو كلام أبي هلال ، ولم يقل ما جاء في آخرها وهو : « ينبغي أن تكون مطولة مطيناً فيها » وهي العبارة الوحيدة التي استنتج منها ابن الأثير ما استنتاج ، فإذا نفينا أن يكون أبو هلال هو قائلها يكون قد سقطت الدعوى ودليلها . ونص كلام أبي هلال الخالي من هذه المقوله هو : « ولا شك في أن الكتب الصادرة عن السلاطين في الأمور الجسيمة ، والفتوح الجليلة ، وتفخيم النعم الحادثة ، والترغيب في الطاعة ، والنهي عن المعصية ، سببها أن تكون مشبعة مستقصاة ، تملا الصدور ، وتأخذ بجماع القلوب » ^(٢) .

(٢) « الصناعتين » (١٩٦) .

(١) المثل السائر « ٣٤٢ / ٢) .

وهناك أمر آخر يسقط دعوى ابن الأثير أن أبي هلال لم يفرق بين الإطناب والتطويل ، وأنه أراد بكلامه هذا التطويل الذى هو ضد الإطناب ، وهذا الأمر هو أن كلام أبي هلال هذا متصل بما قبله وبما بعده ، ومن يقف على الكلامين يدرك مراد أبي هلال وهو أنه يقصد « الإطناب » وذلك بأن تكون المعانى كثيرة ولكن مع حصول الفائدة لما راد من تلك المعانى ، وأن المتكلم لو لم يفعل ذلك وأوجز كان كلامه غير بلين ، حيث استعمل الإيجاز فى موضع الإطناب . وما قبل كلام أبي هلال السابق ذكره كلام عن الإيجاز والإطناب ، وليس فيه ذكر للتطويل ، بل لم يكن قد جاء ذكر هذه الكلمة بعد .

قال أبو هلال : « وقال غيره - غير جعفر بن يحيى - البلاغة الإيجاز فى غير عجز ، والإطناب فى غير خطل ، ولا شك أن الكتب ... ».

وبعد كلامه الذى هو موضع نقد ابن الأثير ، وقد سبق ذكره كاماً ، أخذ أبو هلال فى التمثيل لما قاله .

قال : الا ترى ان كتاب المهلب إلى الحجاج فى فتح الأزارقة : « الحمد لله الذى كفى بالإسلام فقد ما سواه ، وجعل الحمد متصلة بنعمته ، وقضى الا ينقطع المزيد من فضله ، حتى ينقطع الشرك من خلقه ... »^(١) .

« وإنما حسن فى موضعه ومع الغرض الذى كان لكتابه فيه . فاما إن كتب مثله فى فتح يوارى ذلك الفتح فى جلالة القدر وعلو الخطط ، وقد تطلعت أنفس العامة ، والخاصة إليه ، وتصرفت فيه ظنونهم ، فيورد عليهم مثل هذا القدر من الكلام فى أقبح صورة وأسمجاها وأشوهها وأهجنها كان حقيقاً أن يتعجب منه .

وكذلك لو كتب عن السلطان فى العدل والتوبیغ ، وما تجنب القلوب منه من التغيير والتنكير بمثل ما روى أن الوليد بن يزيد كتب إلى والى العراقين حين عتب عليه : « إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام ».

(١) ينظر « الصناعتين » (ص ١٩٧) .

بمثل ما كتب جعفر بن يحيى إلى عامل شكي : قد كثر شاكوك ، وقل شاكروك ،
فاما عدلت ، وإنما اعتزلت .

فهذا الكلام في غاية الجودة والوجازة ، ولكن لا يصلح من مثل صاحبه
وبالإضافة إلى حاله .

فالإطناب بلاغة ، والتطويل على ، لأن التطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلاً بما
يقرب ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيد تره يحتوى على زيادة فائدة ^(١) .

فقاتل مثل هذا الكلام يقال عنه إنه لم يفرق بين الإطناب والتطويل ، ويوجه
كلامه وجهة هو ما أرادها ، ولا هذا الكلام يحتملها .

وقد أفسح أبو هلال عن قصده الذى استعصى فهمه على ابن الأثير فأخذ يذكر له
محتملات ، لا يحتمل منها إلا ما ذكره أولاً ، وهو أنه قصد بقوله : « ... سبيلها
أن تكون مشبعة مستفضاة ، غلاماً الصدور ، وتأخذ بمجامع القلوب » هو أن يكون
هذا الكلام وارداً في أحسن صورة ، ومرتدياً أبهى حالة ، وبالغاً من جودة النظم
وحسن السبك كل مبلغ وأبعد غاية ، مع زيادة المعانى على الألفاظ وتعقيبه على المثال
الأول ناطق بهذا .

أما ما فهمه ابن الأثير - وقبله آخوه في الجامع الكبير - من أن أبي هلال يقول :
إن الإيجاز لخاصة الناس دون عامتهم ، وأن الإطناب للعامة دون الخاصة ، فهو قول
منه برىء ، وما حدث هذا الفهم إلا من قلة التدبر من ابن الأثير لكتاب أبي هلال ،
فالكلام الذي ذكر فيه أبو هلال ما يفيد هذا إنما حكاه عن أصحاب « الإطناب » أي
الذين يؤثرون على الإيجاز ، ثم رد مقولتهم هذه بعد ذلك بقوله : « والقول الفصد
أن الإيجاز ... ». هكذا بأسلوب القصر أي ما الإيجاز ، والإطناب إلا هذا لا ما
زعتموه .

وإليك نص كلام ما حكاه أبو هلال ، وما رد به هذا المحكى .

(١) ينظر « الصناعتين » (ص ١٩٧) .

قال رحمة الله : « قال أصحاب الإطناب : المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالإتقان ، وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشد إحاطة بالمعنى ، ولا يحاط بالمعنى إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك في الخاصة وال العامة ، والغبي والقطن ، والريض والمراض ، ولمعنى ما أطيلت الكتب السلطانية في إفهام الرعاعيا » .

والقولقصد : إن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه ، ولكل واحد منها موضع .. » (١) .

ويجيئ من محققى « الصناعتين » وضع عنوان بجانب الكلام الأول جاء فيه « فضل الإطناب » مع أن ما بعده ود من أبي هلال لما قاله أصحاب الإطناب .

* * *

قال الدكتور بدوى طبانة معلقاً على ما قاله ابن الأثير فى نقد أبي هلال : « ولا نرى تناقضًا بين تفريقه بين الإطناب والتطويل ، ورأيه فى إشباع هذه الكتب واستقصانها بما يدل على الإطناب » (٢) .

والحق : أن ابن الأثير لا يتهم أبي هلال بالتناقض فى تفريقه بين الإطناب والتطويل ، ورأيه فى إشباع هذه الكتب واستقصانها بما يدل على الإطناب ، لأنه لم يذكر كلام أبي هلال الذى فرق فيه بين الإطناب والتطويل ، بل لم يذكر منه فقرة واحدة بلقطها ، وإنما هو يدعى عليه بأنه لم يفرق بين التطويل والإطناب ، وأنه خلط بينهما ، فالحق الأخير بالأول .

وماذا كان سيقول ابن الأثير فى كلام آخر لابي هلال ، وهو : « ووجدنَا الناس إذا خطبوا فى الصلح بين العشائر أطالوا ، وإذا أنشدوا الشعر بين المساطين فى مدح الملوك أطربوا ، والإطالة والإطناب فى هذه المراضع إيجاز » (٣) .

(١) ينظر « الصناعتين » (ص ١٩٦) ، و « الجامع الكبير » (ص ١٤٧) ، وما بعدها .

(٢) « المثل السائر » (٢/٢٤٢) .

(٣) « الصناعتين » (ص ١٩٨) .

وفي قوله أيضاً : « وقل ما تجد قصة لبني إسرائيل في القرآن إلا مطولة مشروحة ومكررة في مواضع معاذة ، وبعد فهمهم كان ، وتأخر معرفتهم »^(١) .

ففي كلامه الأول وردت الكلمة « الإطالة » و« الإطناب » و« الإيجاز » فهل يريد بالإطالة التطويل الذي ضد الإطناب ؟ وهل يريد بالإيجاز ما هو ضد الإطناب ؟ كلا ، وإنما الذي أفهمه من الكلمة « الإطالة » أنه يريد بها : الإطناب ، ويريد بالإطناب : الإيجاز ، وبالإيجاز : البلاغة ، وقد قالوا : البلاغة الإيجاز أما في كلامه الثاني فإنه يريد بكلمة « مطولة » مطبة مبسطة .

انظر إلى قوله قبل ذلك : « ... وإذا خاطب بنى إسرائيل أو حكى عنهم جعل الكلام مبسطاً » .

إن المصطلحات البلاغية لم تكن قد تحددت تحديداً يميز كل مصطلح عن الآخر ، ويوضع حدوداً فاصلة بين تلك المصطلحات في (من أبي هلال العسكري ، وإنما كان ذلك بعده على يد عبد القاهر ومن جاء بعده من البلاغيين ، ومع ذلك فإنه دراسة أبي هلال للإيجاز والإطناب أقرب في تحديد المصطلح البلاغي إلى ما قاله البلاغيون المتأخرون في الإطناب ، والإيجاز ، والخشوع ، والتطويل .

والله أعلم .

* * *

(١) السابق من (١٩٩٩) .

المبحث الثاني

في ذكر أقسام الإطناب

ذكر العلوى في مقدمته لهذا المبحث : أن الإطناب قد يكون واقعاً في الجملة الواحدة ، وقد يرد في الجمل المتعددة ، ثم بدأ الحديث عن هذين القسمين ، وما يتعلق بكل واحد منها ^(١) .

وهذا التقسيم للإطناب مأخوذ من ابن الأثير لم يصف إليه العلوى شيئاً . قال ابن الأثير : والإطناب يوجد تارة في الجملة الواحدة من الكلام ، ويوجد تارة في الجمل المتعددة .

وقد وصف ابن الأثير القسم الأخير بقوله : « والذى يوجد فى الجمل المتعددة أبلغ ، لاتساع المجال فى إيراده » ^(٢) ، وقد اغفل العلوى هذا الوصف ، فلم يشر إليه ، وكأنه يرى أنهما سيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر .

وقد ذكر ابن الأثير أن القسم الأول من الإطناب ، وهو ما يرد في الجملة الواحدة: منه ما يرد حقيقة ، ومنه ما يرد مجازاً .

وقد تبعه العلوى في ذلك فقال : وهو يرد تارة على جهة الحقيقة ، وتارة على جهة المجاز ، فهما وجهان .

وسنكتفى بالكلام على الوجه الأول ، وهو الإطناب الوارد على جهة الحقيقة ، أما الوجه الثاني وهو الوارد على جهة المجاز فإن العلوى قد نسخ ما ذكره فيه عن «المثل السانر» ، ولم أجد في كلامه عنه ما هو جدير بالإشارة إليه ، فرأيت إهماله وكذلك الحال في القسم الثاني من قسمى الإطناب .

* * *

(١) « الطرار » (٢٣٤/٢) .

(٢) « المثل السانر » (٣٤٦/٢) .

• الإطناب الوارد على جهة الحقيقة :

نقل العلوى من « المثل السائر » شواهد هذا الوجه ، ولم يضف إليها شاهداً واحداً ، غير أن الشرح والتوضيح بعبارة هو ، مع الاتجاه إلى الاختصار ، والاختصار على بعض ما قاله ابن الأثير في الشواهد التي أطنب في الحديث عنها . وشواهد هذا الوجه التي استشهد بها ابن الأثير هي : قوله : « رأيته بعيني » و« قبضته بيدي » ، و« ذقته بقدمي » ، و« ذقتها بلسانى »^(١) ، وبعض آيات من القرآن الكريم ، أما الشاهد الشعري الوحيد الذي ذكره ابن الأثير لهذا الوجه قبل الحديث عن بيان الإطناب في الآيات الكريمة وهو قول البختري :

تأمل من خلال السجف وانظر بعينيك ما شربت ومن سقاني
 تجد شمس الصحا تذرو بشمس إلى من الرحيق المسروانى^(٢)
 فلم يتعرض له العلوى .

* * *

ويعلق العلوى على الأمثلة التثيرة السابق ذكرها بقوله : وقد يظن الظان أن التعليق بهذه الآلات إنما هو لغو لا حاجة إليه فإن تلك الأفعال لا تفعل إلا بها ، وليس الأمر كما ظن ، بل هذا إنما يقال في كل شيء يعظم مثاله ويعز الوصول إليه ، فيؤتى بذلك هذه الأدوات على جهة الإطناب دلالة على نيله ، وأن حصوله غير متعدٍ .

وعلى هذا ورد قوله تعالى : « ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ يَا فَوَاهِكُمْ »^(٣) ، وقوله تعالى : « إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّتِّكُمْ »^(٤) ، وقوله تعالى : « وَتَقُولُونَ يَا فَوَاهِكُمْ »^(٥) .

وإنما جاءت هذه الآيات على هذه الطريقة لأنها رد وإنكار لما كان من المنافقين في

(١) في « المثل السائر » : « ذقتها بفمي » ، وهو البلع .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢٤٦/٢) .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٤

(٤ ، ٥) سورة التور ، الآية : ١٥

شأن الإفك ، ولما كان من بعضهم في جعل الزوجات أمهات ، وفي جعل الأدعياء أبناء ، ومن قال لزوجته أنها عليه كظهر أمه .

فالغ في الرد عليه بهذه المقالة والنكير عليها (١) .

وأصل هذا الكلام في «المثل السائر» فهو مأخوذ منه (٢) .

ويقول العلوى في قوله تعالى : «مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ» (٣) : «ومعلوم أن القلب لا يكون إلا في الجوف ، والغرض البالغة في الإنكار بأن يكون للإنسان قلبان . ومنه قوله تعالى : «فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ» (٤) .

والأيات كلها مذكورة بتحليل أبلغ وأدق في «المثل السائر» ، وقد أفاد ما قاله فيها ابن الأثير من «الكتشاف» .

وبالموارنة بين ما ذكره العلوى فيها - وقد مر بعضه - وما ذكره كل من ابن الأثير والزمخشري ، تبين لنا أن العلوى قد أفاد ما ذكره فيها من «المثل السائر» ، ولم يكن لما قاله الزمخشري في تحليل تلك الآيات أى أثر في «الطرار» .

ويؤكد ذلك أن الزمخشري قد لمح في بعض القيود في تلك الآيات ملحوظاً دقيقاً راتداً على ما ذكره ابن الأثير والعلوى ، فقد ذكر أن المراد بقوله تعالى : «وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ» أن هذا القول لا يتجاوز الأقواء ، وليس ترجمة عمما في القلوب ، وشاهد هذا المعنى قوله تعالى : «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ» .

ونص كلام الزمخشري في ذلك هو : فإن قلت : ما معنى قوله : «بِأَفْوَاهِكُمْ» (٥) والقول لا يكون إلا بالفم ؟ قلت : معناه أن الشيء المعلوم يكون علمه في القلب ، فيترجم عنده اللسان . وهذا الإفك ليس إلا قولًا يجري علمه ، المستكم ويدور في أفواهكم من غير ترجمة عن علم به في القلب ، كقوله

(١) ينظر «الطرار» (٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٦) . (٢) ينظر (٢/٢٣٦، ٢٤٦) .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٤

(٤) سورة النحل : الآية ٢٦

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٦٧

تعالى : « يَقُولُونَ يَا فَوَاهِمَ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ » (١) . وقد كان بيان الزمخشرى لقيمة القيد فى قوله تعالى : « مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ » أوضح وأجلى وأدق مما هو عند ابن الأثير والعلوى .

قال : فإن قلت : أى فائدة : فى ذكر الجوف ؟ قلت : الفائدة فيه كافائدة فى قوله : « القلوب التى فى الصدور » ، وذلك ما يحصل للسامع من زيادة التصور والتجلى للمدلول عليه ، لأنه إذا سمع به صور لنفسه جوفاً يشتمل على قلبين ، فكان أسرع إلى الإنكار (٢) . فالعلوى لا هو أتى بتحليلات الزمخشرى البارعة لهذه الآيات ، ولا أتى بما ذكره ابن الأثير فيها كاملاً كما هو فى « المثل السائر » ، وإنما كان لحده بعض الألفاظ والعبارات أثر كبير فى مسخ هذا الكلام وتشويهه ، ونذكر شاهداً على ذلك يتبعنا لنا من خلاله الفرق الشاسع بين عبارة ابن الأثير فى تحليل الشاهد ، وبين بلاغته ، وعبارة العلوى عنه .

قال ابن الأثير فى قوله تعالى : « فَغَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ » : « ولذكر لفظة « مِنْ فَوْقِهِمْ » فائدة لا توجد مع إسقاطها من هذا الكلام ، وأنت تحس هذا من نفسك ، فإنك إذا تلوت هذه الآية يخيّل إليك أن سقفاً خرًّا على أولئك من فوقهم ، وحصل فى نفسك من الرعب ما لا يحصل مع إسقاط تلك اللفظة » .

ويقارن بين تلك الآية ، قوله تعالى : « مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ » فيقول : فكما أن القلب لا يكون إلا فى الجوف فكذلك السقف لا يكون إلا من فوق ، وهذا مقام ترهيب وتخويف ، كما أن ذاك مقام إنكار وتعظيم .

اما العلوى فقد قال : فإن المعلوم أن حال السقف أنه لا يكون إلا من فوق (٣) ، وإنما الغرض المبالغة فى الترهيب والتخويف والإنكار ، كما أشار إليه بقوله : « قد

(١) « الكثاف » (٢١٩/٣) .

(٢) المصدر السابق (٥٢١/٢) ، وينظر « الطرار » (٢٣٧ - ٢٣٥ / ٢) ، و« المثل السائر » (٣٤٦ - ٣٥٠ / ٢) .

(٣) « حال » ، أى « كلاماً حشو لا فائدة فيه » .

مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَاتَّى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ^{١)} يعني بالخراب والهدم فخر عليهم السقف من فوقهم ، تشديداً في الأمر وتهويلاً لهم ، وإعظاماً لحاله ^(١) .

* * *

● آيتا الحاقة ، وأية التجم :

خالف صاحب الطرار صاحب المثل السائر في بعض ما قاله في آيتى الحاقة وما قوله تعالى : « فَإِذَا نَفَخْنَا فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً * وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدَكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ^(٢) ، فقد ذكر ابن الأثير نكتتين بلاغيتين لذكر الوصف « واحدة» في الآيتين :

الأولى : أشار إليها بقوله : « فجيء بذكر الواحدة لتأكيد الإعلام بأن ذلك هين سهل على عظمه ، يفعل ويقضى الأمر فيه بتفخة واحدة ، ودكة واحدة ، ولا يحتاج فيه إلى طول مدة ، ولا كلفة مشقة » ي يريد أن ذكر الواحدة في الآيتين إطباب يفيد التوكيد .

والثانية : أشار إليها بقوله : « وأما نفخة واحدة » و« دكة واحدة » فإنما جئ بالفظ الواحدة فيهما - وقد علم أن النفخة هي واحدة والدكة هي واحدة - لمكان نظم الكلام ، لأن السورة التي هي « الحاقة » جارية على هذا النهاج في توازنهما السجعى ، ولو قيل : « نفخة » - من غير واحدة - و« دكة » - من غير واحدة - ثم قيل بعدهما : « في يومٍ مُّنْذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ » لكن الكلام متشاركاً ^(٣) ، محتاجاً إلى تمام ، لكن التأكيد جاء فيها ضمتنا وتبينا » .

أما العلوى فقد اكتفى بذكر النكتة الأولى فقال : إن التاء مؤذنة بالوحدة ، ولكنه أتى بالصفة على جهة المبالغة بالإطناب في فخامة الأمر وعظمته ^(٤) ، والفرق

(١) « الطرار » (٢٣٦/٢) . (٢) سورة الحاقة : الآيات ١٣ ، ١٤ .

(٣) أي من غير مراعاة للتوازن ، ومعنى « محتاجاً إلى تمام » أي : إلى تمام يكمل به التوازن ، ينظر المثل السائر (٢٥٠/٢) .

(٤) « الطرار » (٢٣٦/٢) .

لا يخفى في تحليل الإطناب بالتأكيد بالصفة « واحدة » بين ما ذكره ابن الأثير والعلوي ، وهو فرق شاسع ، كالفرق ما بين الرجلين .

* * *

وفي آية سورة النجم وهي قوله تعالى : « وَمِنَةُ الْثَالِثَةِ الْأُخْرَى » (١) . ذكر ابن الأثير النكتتين البلاغيتين اللتين ذكرهما في آيتها الحادة ، وهما : الإطناب بالتأكيد بذكر « الثالثة الأخرى » ، وتوازن الفقر التي نظمت السورة كلها عليها .

قال : وما هنا نكتة لا بد من الإشارة إليها : وذلك أنني نظرت في قوله تعالى : « نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » و « دَكَّةٌ وَاحِدَةٌ » وفي قوله تعالى : « وَمِنَةُ الْثَالِثَةِ الْأُخْرَى » فوجدت ذلك غير مقيس على ما تقدم ، وسأبين بيان شاف فأقول :

إن قوله تعالى : « وَمِنَةُ الْثَالِثَةِ الْأُخْرَى » إنما جرى به لتوازن الفقر التي نظمت السورة كلها عليها وهي : « وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى » ولو قيل : « أَنْرَأَيْتَ اللَّاتَ وَالْعَزِيزَ وَمِنَةً » ولم يقل : « الْثَالِثَةُ الْأُخْرَى » لكان الكلام عارياً عن الطلاوة والحسن . وكذلك قيل : « وَمِنَةُ الْأُخْرَى » من غير أن يقول : « الْثَالِثَةُ » لأنه نقص في الفقرة الثانية عن الأولى ، وذلك قبيح . . . لكن التأكيد في هذه الآية جاء ضمناً لتوازن الفقر وتبعاً (٢) .

أما العلوى فكان كلامه على آية سورة النجم مغايراً لكلامه في آيتها سورة الحادة ، فقد اختار هنا إحدى النكتتين ذكرهما ابن الأثير للتعبير بقوله : « الثالثة الأخرى » وهي مراعاة سجع الآي ، ورفض القول بالنكتة الأخرى وهي الإطناب بالتأكيد ، فقال : « فليس هذا من باب الإطناب بالتأكيد ، وإنما هو من أجل مراعاة سجع الآي ، فإنها من أول السورة على الألف ، فلأجل هذا قال : « الثالثة الأخرى » مراعاة لما ذكرناه » (٣) .

فقد صرخ بما ذكره ابن الأثير ، وعمل اختياره لإحدى النكتتين ، ولم يتعلّم مما لم يقبله منها وهو : الإطناب بالتأكيد .

(١) سورة النجم : الآية ٢٠.

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢٤٩/٢) .

(٣) « الطرار » (٣٥٠، ٢٣٧/٢) .

ولعل قول ابن الأثير في آخر كلامه السابق ذكره وهو : « لكن التأكيد في هذه الآية جاء ضمناً لتوازن الفقر وتبعاً » هو الذي جعل العلوى يختار النكتة الأخرى وهى مراعاة : سجع الآى ، وهذا وهم من العلوى - وما أكثر أوهامه - فإن أكثر المفسرين على القول بان « الثالثة الأخرى » صفتان مؤكdtان ، ولكن العلوى لا يقرأ.

قال البيضاوى : قوله : « **الثالثة الأخرى** » صفتان للتأكيد ، كقوله : « يطير بمحاجيه ، أو « الأخرى » من التأكيد في الرتبة . قال الشهاب معلقاً على هذا الكلام : قوله : صفتان للتأكيد ، فإن كونها ثالثة وأخرى مغايرة لما تقدمها ، معلوم غير محتاج للبيان . أو « الثالثة » للتأكيد ، و« الأخرى » بيان لها ، لأنها مؤخرة عندهم عن اللات والعزى ^(١) وإلى هذا القول ذهب أبو حيان ، والألوسي ، وأبو البقاء العكبرى ، وابن عطيه ^(٢) .

ولم أجد - غير العلوى - من قال : إن التعبير بقوله : « **الثالثة الأخرى** » إنما كان لأجل مراعاة سجع الآى لا غير ، لأن السورة من أولها على حرف الالف . والقول بالسجع لتوافق رؤوس الآى غرض لفظي ، والتوكيد غرض معنوى ، والمعنى أحق بالتقدم من اللفظى ، وليس هناك ما يمنع أن تكون النكتتان والفالدتان اللتان ذكرهما ابن الأثير مرادتين معاً ، والنكتات البلاغية لا تزاحم كما يقول أهل العلم ، والقول بهذا لا ينفي القول بذلك ، حيث لا منافاة بين الاثنين .

وما قيل في آية سورة النجم يقال في آيتها سورة الحاقة ، والتي اختار العلوى من النكتتين اللتين ذكرهما ابن الأثير فيما عكس ما اختاره في آية سورة النجم ، وهو الإطناب بالتأكيد ، وهو أن ليس هناك ما يمنع أن تكون الفائدتان اللتان ذكرهما ابن الأثير مرادتين معاً ، لا الإطناب بالتأكيد فقط .

واشأعلم .

* * *

(١) حاشية الشهاب ١ (١١٣/٨) .

(٢) بنظر « البحر المحيط » (١٦٢/٨) ، و« روح المعانى » (٥٦/٢٧) ، و« البيان في إعراب القرآن » (١١٨٨/٢) ، و« المحرر الوجيز » (٢٦٦/١٥) .

• الاعتراض :

هو النوع الثامن عشر من المقالة الثانية في الصناعة المعنوية عند ابن الأثير^(١) ، والفصل الثامن من الباب الثاني في ذكر الدلائل الإفرادية عند العلوى^(٢) .

ولم يفرد البلاغيون المتأخرون الاعتراض بباب مستقل ، بل درسوه في مبحث «الإطناب» على أنه نوع منه^(٣) ، ودرسه السكاكي في وجوه تحسين الكلام ، على أنه محسن معنوي .

وقد تابع العلوى ابن الأثير فيما ذكره في هذا المبحث ، ولم يخرج عما جاء في «المثل السائر» إلا في أشياء قليلة ليست ذات شأن وكان مرجعه الوحيد في دراسة هذا الباب هو «المثل السائر» ولم يلتفت إلى مصنف آخر غيره ، ولم يعرج إطلاقاً على ما قاله النحويون واللغويون والمفسرون والبلاغيون - غير ابن الأثير - في هذا الفن من القول ، حتى الآيات القرآنية التي ينبغي أن يرجع فيما يقوله فيها إلى المفسرين نقل كلام ابن الأثير عنها وتخيلاته لها .

* * *

• الحشو والاعتراض :

ولنتنظر إلى ما صدر به العلوى كلامه على هذا الفن .

قال : الفصل الثامن في الاعتراض ، وبعضهم يسميه «الخش»^(٤) . نفس العبارة التي بدأ بها ابن الأثير حديثه عن «الاعتراض» . وكذلك صنع السكاكي ، ولكنه قال : «ويسمى الحشو» .

والعلوى عالم متاخر ، إذ أنه من رجال القرن الثامن الهجرى ، فكان ينبغي أن يبحث عن الذي أطلق على «الاعتراض» هذا الاسم وهو الحشو ولكن مثل هذا

(١) ينظر «المثل الثاني» (٤٠/٣) . (٢) ينظر «الطرار» (١٦٧/٢) .

(٣) ينظر الإيضاح (٣١٣/١) ، و«المطول» (٢٩٦) ، و«شرح التلخيص» (٢٣٧/٣) .

(٤) «مفتاح العلوم» (ص ٢٠٢) . (٥) «الطرار» (١٦٧/٢) .

غير معهود من العلوي ، فهو عمله النسخ والنقل من الكتب الأخرى أما أن يقوم بتحقيق مسألة علمية فليس هذا من شأنه .

وابن الأثير يعني بقوله : « وبعضاً يسمى حشوأبا هلال العسكري ، فإنه قال: الحشو : على ثلاثة أضرب : اثنان منها مذمومان ، وواحد محمود ... وأما الضرب المحمود فكقول كثير :

لو أن الباخلين - وأنت منهم - راوك تعلموا منك المطلا

وقوله : « وأنت منهم » حشو إلا أنه مليح ، ويسمى أهل الصناعة هذا الجنس : اعتراض كلام في كلام .

وستأنى على هذا الباب فيما بعد إن شاء الله (١) .

وقد وفي بوعده فعقد لهذا الفن باباً أطلق عليه « الاعتراض » وعرفه بتعريف ابن المعتر ، قال : وهو اعتراض كلام في كلام لم يتم ، ثم أن ترجع إليه فتتممه (٢) .

والعجب من أبي هلال يطلق « الحشو » على الاعتراض ، ويقسمه إلى مذموم ومحمود ، وهو بصدق شرح كلام العربي : « البلاغة : التقرب من المعنى بعيد ، والتباعد من حشو الكلام » (١) . مع أن من تقدمه وهو « قدامة بن جعفر » جعل « الحشو » من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن ، وعرفه بقوله : وهو أن يحسن البيت بلغظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن ، مثال ذلك ما قاله أبو عدى القرشي :

نحن الرؤوس وما لرؤوس إذا سمت في المجد للأقوام كالاذناب

فقوله : « للأقوام » حشو لا منفعة فيه (٣) ، وبمثل ذلك قال ابن سنان الخفاجي (٤) .

اما ماله يفعله السكاكي وهو التمييز بين « الحشو » ، و« الاعتراض » ، فقد فعله :

(١) « الصناعتين » (ص ٥٤ ، ٥٥) .

(٢) ينظر « الصناعتين » (ص ٤١) ، و« البديع » (ص ٥٩) .

(٣) نقد الشعر » (ص ٢١٨) .

(٤) ينظر « سر الفصاحة » (ص ١٤٧ ، ١٤٨) .

تلמידه الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ) ، وقد كان العلوي معاصرًا له ، وتوفي بعده بعشر سنوات (٧٤٩ هـ) ، والذى لا ذكر له ، ولا أثر لكتابيه « التلخيص » ، و« الإيضاح » في « الطرار » .

فقد ذكر « الحشو » وجعله عيّناً من عيوب الإطناب ، ووضع له تعريفاً يميزه عما يقابلة وهو « التطويل » ، وقسمه قسمين :

قال رحمة الله : الإطناب : « هو أداء المعنى المراد بلفظ زائد عليه لفائدة » .
وقولنا : لفائدة : احتراز من شيئاً : أحدهما التطويل ، وهو أن يتعمّن الزائد في الكلام ... وثانيهما : ما يشتمل على الحشو ، والخشو : ما يتعمّن أنه الزائد .
وهو ضربان :

أحدهما : ما يفسد المعنى ، كقول أبي الطيب :

لا فضل فيها للشجاعة والندي وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

والثاني : ما لا يفسد المعنى ، كقوله :

ذكرت أخي فعاودلى صداع الرأس والوصب (١)

ورحم الله ابن حجة الحموي (٨٣٧ هـ) ، فقد ذكر عبارة ابن الأثير ، ولكنه انتقد إطلاق كلمة « الحشو » على « الاعتراض » قال - رحمة الله - : « الاعتراض عبارة عن جملة تفترض بين كلامين ، تفيد زيادة في معنى غرض المتكلم » ومنهم من سماه « الحشو » ، وقالوا في المقبول منه : حشو اللوزينج ، وليس بصحيح ، والفرق بينهما ظاهر ، وهو أن الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم ، والخشو إنما يأتي لإقامة الوزن لا غير ، وفي الاعتراض من المحاسن المكملة للمعاني المقصودة ما يتميز به عن أنواع كثيرة (٢) .

* * *

(١) ينظر « الإيضاح » (١/٢٨١ - ٢٨٤) ، و« سر الفصاحة » (ص ٢١٠، ٢١١) .

(٢) « خزانة الأدب » (٢/٢٨٠) .

• حدّ الاعتراض بين ابن الأثير والعلوي :

قال ابن الأثير معرفاً الاعتراض ومثلاً له : وحده : كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو سقط لبقى الأول على حاله .

مثال ذلك أن تقول : « زيد قائم » ، فهذا كلام مفيد ، وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا فيه لفظاً مفرداً قلنا : « زيد - والله - قائم » ، ولو أرلنا القسم منه بقى على حاله .

وإذا أدخلنا في هذا الكلام لفظاً مركباً قلنا : « زيد - على ما به من المرض - قائم » فأخذنا بين المبتدأ والخبر لفظاً مركباً وهو قولنا : « على ما به من المرض » ، فهذا هو الاعتراض ، وهذا حده (١) .

وهذا الحدّ قد أخذه ابن الأثير من حد أبي هلال للحسو المذموم ، وهو : « إدخالك في الكلام لفظاً لو أسقطته لكان الكلام تماماً » (٢) .

نقل العلوى هذا الكلام ، ولكنه تصرف في الاعتراض في المثال الأخير ، فهو عنده : « زيد - على ما به من قلة ذات اليد - كريم » ، ثم أتى بأمر مبدع لم أجد أحد من أهل العلم الذين تعرضوا للحديث عن « الاعتراض » في مصنفاتهم قد أشار إليه ، وهو : ذكر حدّ للكلام المعرض فيه ، فجميع البلاغيين اكتفوا بتعریف الاعتراض فحسب إلا العلوى .

وهذه حذفة منه ، ونوع من تحملاته وتتكلفاته ، لأن الكلام الواقع فيه الاعتراض ليس بحاجة إلى تعریف ، لأن التعریف إنما يؤتى به لتمييز المعرف عن غيره ، حتى لا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج عنه شيء إلى غيره . والاعتراض صالح في أنواع الكلام كلها وليس مختصاً بنوع منه دون آخر ، حتى يضع العلوى لهذا النوع تعریفاً يميزه عن النوع الآخر الذي لا يدخل فيه .

ومن سوء حظ العلوى أن التعریف الذي أتى به من عند نفسه للاعتراض ، تعریف فاسد ، لأنه ركيك غير مستقيم المعنى ، أما تعریف ابن الأثير للاعتراض

(١) « المثل السائر » (٤٠/٣) . (٢) ينظر « الصناعتين » (ص ٥٤) .

الذى جعله العلوى تعرضاً للكلام المفترض فيه فهو صحيح مستقيم . وهذا يؤيد ما كررنا ذكره أن العلوى إذا حاول أن يعتمد على نفسه فيما يقوله ، وأن يخرج عن نطاق المصنف الذى هو بقصد الأخذ منه ، فإنه يقع فى الخطأ غالباً ، ولا يوفق فيما يأتى به .

ولننظر الآن فى عبث العلوى ، وفي الغباء الذى أتى به .

قال : وقبل الخوض فيما نريده من خصائصه ^(١) نذكر ماهية الاعتراض والمفترض فيه ، فنقول : أما الاعتراض فهو : « كل كلام أدخل فى غيره أجنبى ب بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام » . وأما المفترض فيه فهو : كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب بحيث لو أسقط لبقى الكلام على حاله فى الإفادة ^(٢) .

* * *

التعریف الذى أتى به للاعتراض - كما ذكرنا - فاسد ، مضطرب ، غير مستقيم المعنى .

وصححة التعریف أن يقال : « كل كلام أجنبى أدخل فى غيره ، بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام » ، ولو كان التعریف السابق تعریضاً للكلام المفترض فيه لكان فاسداً أيضاً ، وما جاء هذا الفساد إلا من تقديم كلمة « غيره » وتاخیر الكلمة « أجنبى »، الذى ترتب عليه الفصل بين الصفة والموصوف ، وتقديم الصفة على موصوفها .

أما تعریف العلوى للكلام المفترض فيه فهو تعریف ابن الأثير للاعتراض كما ذكرنا .

وأرى أن العلوى ما صنع هذا إلا لأنه رأى أن تعریف ابن الأثير لا يصلح تعریضاً للاعتراض ، وإنما هو تعریف للكلام الذى حصل فيه الاعتراض ، وهو مصيبة في هذا ، لكنه كان ينبغي أن يطرح هذا التعریف ويأتى بتعریف آخر له ،

.(٢) الطرار ، (٢/١٦٧).

.(١) انظر إلى ركاكتة هذا الكلام .

أو يكتفى بإصلاح تعريف ابن الأثير ، ولا يتندع بعد ذلك تعريفاً للكلام المعارض فيه .

* * *

• الاعتراض لا يكون باللفظ المفرد :

إذا نظرنا إلى تعريف ابن الأثير للاعتراض ، وتعريفى العلوى للاعتراض والمعارض فيه ، وإلى الأمثلة التى مثلاً بها ، فإننا نجد أن كلاً منها يجيز الاعتراض باللفظ المفرد والمركب ، وهذا صريح قولهما : « لفظ مفرد أو مركب » .

و قبل مناقشة ابن الأثير والعلوى فى تجويزهما الاعتراض باللفظ المفرد ، يحسن بنا أن نذكر كلمة موجزة عن معنى المفرد عند النحوين ، ثم تتبعها بكلمة أخرى عن معنى المركب عندهم .

فتقول : عرف النحوين « الكلمة بقولهم : « هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع » . ويعنون بكلمة المفرد : ما لا يدل أجزاؤه على جزء معناه ، وذلك نحو : « زيد » فهذا اللفظ يدل على المسمى ، ولكن أجزاؤه : الزاي ، والباء ، والدال ، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك : « غلام زيد » ، فإن كلاً من جزئيه - وهما الغلام وزيد - دال على جزء معناه ، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً ^(١) .

والنحويون واللغويون لا يجيزون الاعتراض بالكلمة المفردة ، بل يشترطون فيه أن تكون جملة لا محل لها من الإعراب ، ولا يجيزون الاعتراض باللفظ المفرد - كما ذكرنا ولا بالجملة التي لها محل من الإعراب ، لأنها واقعة موقع المفرد ، ومتى نعم عليهم الاعتراض بالفرد ، فكذلك ما كان حكمه حكم المفرد ، وهو الجملة التي لها محل من الإعراب ، والجملة المعتبرة عندهم هي إحدى الجمل السبع التي لا محل لها من الإعراب .

(١) بطرس « شرح المفصل » ١٨/١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، و « قطر الندى » (ص ٣٧ ، ٣٨) .

قال ابن هشام : الجملة التي لا محل لها من الإعراب وهي سبع ... الثانية : المعتبرة بين شيئاً لإفاده الكلام تقوية ، وتسديداً ، أو تحسيناً (١) .

ولم يشر في حديثه عنها إلى خلاف بين النحويين في ذلك ، وأن منهم من يجيز الاعتراض باللفظ المفرد ، وهذا يدل على أن ذلك موضع إجماع عندهم .

ولأن الجملة أعم من الكلام على القول الصحيح إذ شرطه الإفادة بخلاف الجملة ، ولهذا تسمى النحويين يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام ، قال ابن هشام : « ... لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة ، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً » (٢) .

من كل هذا يتبيّن لنا أن النحويين لا يجيزون الاعتراض لا بالفرد ، ولا حتى بعطلق الجملة ، إذ الجملة قد تكون تامة ، وقد تكون غير تامة ، أي غير مفيدة كجملتي الشرط والجواب ، بل بالجملة التامة المفيدة ، لأن الاعتراض عندهم لا يكون إلا كلاماً تاماً ، كما قال ابن هشام .

وعلى ذلك اللغويون ، فالذى يفهم من كلام ابن جني في « المصادص » وقد عقد للاعتراض باباً خاصاً به - أنه لا يكون الاعتراض إلا بكلام لا بمفرد .

قال - رحمة الله - : ومن الاعتراض قولهم : « زيد - ولا أقول إلا حقاً - كريم » . وعلى ذلك مسألة « الكتاب » : « إنه - المسكين - أحمق » ، أي : هو المسكين ، وذلك اعتراض بين اسم « إن » وخبرها (٣) .

أما البلاغيون بدءاً من يعد أول من وضع كتاباً خاصاً بمسائل البلاغة ، وهو عبد الله بن المعتز (٢٤٧ - ٢٩٦ م) في كتابه « البديع » ، وقد ذكر فيه فن الاعتراض وجعله أحد محسنات الكلام ، وانتهاء بالخطيب القزويني (٦٦٦ - ٧٣٩ م) في كتابه « التلخيص » و« الإيضاح » ، وقد ذكر « الاعتراض » وجعله أحد أنواع

(١) ينظر « معنى الليب » (ص ٤٢٧ - ٤٤٦) ، وهو مع الهوامع (٤/٥٥) .

(٢) ينظر « معنى الليب » (ص ٤٩٠ - ٤٩٢) . (٣) « المصادص » (١/٣٣٨) .

الإطناب فلم نر أحداً منهم قد ذكر أن الاعتراض قد يكون باللفظ المفرد ، ولا بالمركب الذي هو في حكم المفرد .

لم ينعوا على ذلك في تعريفه ، ولا ذكروا شاهدًا واحدًا له ، الاعتراض فيه من قبل الكلمة المفردة ، أو ما هو في حكم الكلمة المفردة .

ولن نستثنى من ذلك إلا السكاكي ، ومن تابعه ، وهم عدد قليل ، لا يعرف منهم : إلا هو ، ومن تابعه وهو الإمام فخر الدين الراري .

* * *

• السكاكي والاعتراض باللفظ المفرد :

ذكرنا قبل ذلك أن أبا يعقوب السكاكي أدخل « الاعتراض » في المحسنات المعنوية ، متابعاً في ذلك الإمام الراري حيث درسه مع المطابقة والمزاوجة والالتفات .

قال السكاكي : ويسمى « الحشو » ، « وهو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه » كقول طرفة :

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الريبع وديمة تهمي (١)

وهو بهذا المثال يجيز أن يكون الاعتراض باللفظ المفرد ، لأن « غير مفسدها » حال من « صوب الريبع » .

قال السيد الشريف : قوله : (ما يتم المعنى بدونه) على أنه قد يكون جملة ، سواء كان لها محل من الإعراب أم لا . وغير جملة أيضاً ، كالمثال الأول - أعني غير مفسدها - وهو حال من « صوب الريبع » اعتراض بها بين الفعل وفاعله دفعاً لإيهام خلاف المقصود (٢) .

وهذا التعريف الذي ذكره السكاكي للاعتراض هو تعريف الإمام الراري له ، وقد

(١) ينظر « مفتاح العلوم » (ص ٢٠٢) .

(٢) « المصباح في شرح المفتاح » (٢/٩٤٨) ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة بكلية اللغة العربية ، بالقاهرة . تحقيق د . فريد محمد بدوى النكاوى .

تابعه السكاكي أيضاً في القول بالاعتراض باللفظ المفرد ، وإن كان الراري لم ينص على ذلك ، ولكن تمثيله له بثنالين أحدهما : الاعتراض فيه لفظ مفرد وهو :

وَمَا يُشْفِي صَدَاعَ الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ الصَّارِمِ الْعَضْبِ

ويعني بالاعتراض في هذا البيت لفظة « الرأس » وهي مفردة ، وهو من قبيل الحشو عند البلاغيين ولا يسمونه اعتراضًا ، لأن الاعتراض بلاغة ، والخشو ضد البلاغة إذ هو عيب من عيوب الإطناب ^(١) .

والمثال الثاني : الاعتراض فيه جملة ، وهو قول أمراقيس :

أَلَا هُلْ أَنَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةُ - بَانِ امْرَأَ الْقَيْسَ بِهِ تَمَلِكَ يَقِيرَأُ

فقوله : « والحوادث جمة » اعتراض بين الفعل وفاعله وهو جملة ^(٢) .

والمثال الذي مثل به السكاكي للاعتراض باللفظ المفرد قد مثل به البلاغيون والنقاد بدءاً من الجاحظ وانتهاء بالفزويني ، لفن بلاغي يسمى « الاحتراض » ، أو « التكميل » ، وهو نوع من الإطناب ، أطلق عليه الجاحظ « إصابة المقدار » ، وقد عرفوا الاحتراض بقولهم : « هو أن يؤتى في الكلام يومهم خلاف المقصود بما يدفعه » وبعضهم يسميه « التتميم » ^(٣) .

وقد عرف الخطيب الاعتراض بقوله : « هو أن يؤتى في أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل » ^(٤) .

وهذا القيد الأخير ، كما هو واضح - احترز به عن « التكميل » الذي مثل السكاكي باحد أمثلته للاعتراض الكائن باللفظ المفرد .

(١) ينظر « سر الفصاحة » (ص ٢١١) ، و « الإيضاح » (٢٨٣/١) .

(٢) ينظر « نهاية الإيجاز » (ص ٢٨٧) .

(٣) ينظر « نقد الشعر » (ص ١٣٧) ، وما بعدها ، و « الصناعتين » (ص ٤٠٥) ، و « سر الفصاحة » (ص ٢٦٥) ، و « الإيضاح » (١/٣١٠) ، و « المعلول » (ص ٢٩٥) .

(٤) « الإيضاح » (١/٣١٣ ، ٣١٤) .

وقد أشار الخطيب إلى الراري والسكاكى القائلين بجوار الاعتراض باللفظ المفرد ، ومن تابعهما - وهم عدد قليل - فى آخر مبحث الاعتراض ، قال - رحمة الله - : ومن الناس من لا يقىد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يجود أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود ، وهؤلاء فرقان :

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى ...

وفرقة تشترط فيه ذلك ، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة . فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التعميم ، ما كان واقعاً فى أحد الموقعين ، ومن التكمل ما كان واقعاً فى أحدهما ، ولا محل له من الإعراب ، جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر ^(١) .

إذا جمهور البلاغيين بدءاً من ابن المعتز يرون أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة لا محل لها من الإعراب ، ولم يقل بخلاف ذلك أحد يعرف إلا السكاكي وابن الأثير وتابعه العلوى ، ولم نر أحد من البلاغيين مثل للاعتراض بغير الجملة التي لا محل لها من الإعراب إلا هؤلاء الثلاثة هذا في مبلغ علمي ، والعلم كله عند الله .

أما النحويون واللغويون فهم مجتمعون على وجوب أن يكون لا يطلق جملة ، بل جملة تامة مفيدة ، لا محل لها من الإعراب . وعلى ذلك المفسرون ، فلم يطلق أحد منهم الاعتراض إلا على جملة لا محل لها من الإعراب .

وما يبعث على العجب أن ابن الأثير والعلوى القائلين بالاعتراض باللفظ المفرد لم يأتيا لذلك النوع من الاعتراض بشاهد واحد مأثور من القرآن أو الشعر ، بل كل الشواهد كان الاعتراض فيها جملة لا محل لها من الإعراب .

* *

(١) ينظر « الإيضاح » ٢١٧/١ ، و « المطول » ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

• القسم جملة وليس لفظاً مفرداً :

سبق أن بيننا معنى « المفرد » عند النحويين .. فهل ما مثل به ابن الأثير والعلوي للاعتراض عند شرح تعريفه ينطبق عليه ما قاله النحويون في تعريف المفرد ؟ الجواب : كلا .

وبيان ذلك : أن كلا منها قد مثل للمفرد بالقسم وهو « والله » ونص كلام ابن الأثير ومثاله هو : مثال ذلك أن نقول : « زيد قائم » فهذا كلام مفيد وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا فيه لفظاً مفرداً قلنا : « زيد - والله - قائم » .

ونص كلام العلوي ومثاله هو : مثال ذلك قولنا : « زيد قائم » . فهذا لا محالة كلام مفيد ، وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا عليه لفظاً مفرداً فقلنا : « زيد - والله - قائم » جاز ، فإذا أزلنا القسم بقى الأول على حاله .

وقد تابع العلوي ابن الأثير في الخطأ ، ولم يتتبه له ، ويستدرك عليه هذا الخطأ الذي وقع فيه ، وهو القول بأن « والله » لفظ مفرد .

لأن هذا القول ليس لفظاً مفرداً ولم يقل بذلك أحد من النحويين في باب « القسم » ، لا لشيء إلا لأنه قسم ، والقسم لا يكون إلا جملة فعلية أو اسمية ، ولا يكون لفظاً مفرداً .

قال الزمخشري : والقسم : جملة فعلية أو اسمية تؤكّد بها جملة موجبة أو منفية ^(١) .

فقولنا : « والله » جملة قسم حذف فعلها والتقدير : أحلف أو أقسم أو نحوهما .
قال ابن عيش : أصل حروف القسم « الباء » ، و« الواو » مبدلته منها ، وإنما قلنا ذلك لأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى الم Hollowed ، وذلك الفعل أحلف أو أقسم أو نحوهما ، لكنه لما كان الفعل غير متعدد وصوره بالياء المعدية فصار اللفظ : أحلف بالله أو أقسم بالله ، قال الله تعالى : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهَدَ أَيْمَانِهِمْ » ^(٢) ، وقال الشاعر :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ وَآلَهِ وَالمرءِ عَمَّا قَالَ مُسْتَوْل

(١) شرح المنصل « ٩٠ / ٤ ». (٢) سورة التور : الآية ٥٣ .

وقال :

فأقسمت باليت الذى طاف حوله رجال بنوه من قريش وجرهم . . . ولما أكثر استعمال ذلك فى الحلف أثروا التخفيف فحدفوا الفعل من اللفظ وهو مراد ليعلق حرف الجر به ، ثم أبدلوا الواو من الباء توسعًا فى اللغة ، ولأنها أخف من الباء ، وحركتها أخف من حركة الباء ^(١) .

* * *

• ماذا يريدان بالمركب ؟ :

جاء في كلام ابن الأثير في شرح تعريف الاعتراف : اللفظ المفرد ، واللطف المركب ، وفي كلام العلوى : اللفظ المفرد ، والكلام المركب ، فماذا يريد كل منها بالمركب الذي جعله قسيماً لللطف المفرد ؟ قبل الجواب على هذا السؤال ننظر إلى ما مثل به كل منها للمركب .

قال ابن الأثير عقب كلامه السابق في اللطف المفرد : وإذا أدخلنا في هذا الكلام لفظاً مركباً قلنا : « زيد - على ما به من المرض - قائم » ، فادخلنا بين المبتدأ والخبر لفظاً مركباً ، وهو قولنا : « زيد على ما به من المرض » ، فهذا هو الاعتراف وهذا حده .

وقال العلوى : وهكذا إذا أدخلنا في هذا الكلام كلاماً مركباً ، فقلنا : « زيد - على ما به من قلة ذات اليد - كريم » ، فقد أدخلنا بين المبتدأ وخبره كلاماً مركباً وهو قولنا : « على ما به من قلة ذات يده » جوهر المثالين واحد ، والعلوى لم يتصرف إلا في اللطف فقط .

ومن كلامهما هذا يتبين لنا أن كلاً منها قد قابل اللطف المفرد بالمركب ، وهذا يدل على أنهما يريدان بالمركب : الكلام التام الذي يفيدفائدة يحسن السكوت عليها ، لأن اللطف المفرد يقابله اللطف المركب ، والمراد به : الكلام المركب من كلمتين أستندت أحدهما إلى الأخرى .

(١) ينظر « شرح الفصل » (٣٢/٨ - ٣٤) .

هذا هو المركب الذى أرجح أنها يريدها ، وأستبعد أن يريدا المركب الآخر وهو ما يسمى : المركب تركيب إفراد . لأن التركيب على ضررين : تركيب إفراد ، وتركيب إسناد .

فتركيب الإفراد : أن تأتى بكلمتين فتركتهما وتجعلهما كلمة واحدة يزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا يزاء حقيقتين ، وهو من قبيل النقل ، ويكون فى الأعلام خاصة نحو : معدى كرب ، وحضرموت ، وهذه الكلمة لا تفيد بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو : معدى كرب مقبل ، وحضرموت طيبة .

وتركيب الإسناد : أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى .

وهذا التركيب لا يحصل إلا من اسمين نحو : زيد آخرك ، أو من فعل واسم نحو : قام زيد^(١) .

وهذا الأخير ، كما ذكرنا - هو ما يريدهانه بكلمة التركيب ، بدليل مقابله للفظ المفرد ، وبدليل قول العلوى أيضاً : الكلام المركب ، لأن الأول وهو تركيب الإفراد فى حكم اللفظ المفرد .

فهل ما مثلما به ينطبق عليه ما ذكرناه فى تركيب الإسناد الذى رجحنا أنه هو المقصود لهما ؟ الجواب : كلا .

وبيان ذلك : أن عبارة ابن الأثير وهى : « على ما به من المرض » ليس التركيب فيها تركيب إسناد ، لأن حد هذا التركيب لا ينطبق عليه كما ذكرنا ومثلاً له .

فهى ليست مركبة من اسم واسم ، ولا من فعل واسم ، حتى تكون جملة اسمية أو فعلية ، وإنما هى مركبة من ثلاثة حروف من حروف الجر مع مجروراتها ، وجميعها متعلق باسم الفاعل الواقع بعدها خبراً وهو « قائم » مقدمة عليه ، والتقدير : زيد قائم على ما به من المرض .

(١) « شرح المفصل » ٢٠ / ١) .

وكذلك الحال في عبارة العلوى وهي : « على ما به من قلة ذات اليد » فهي مكونة من ثلاثة حروف من حروف الجر مع مجروراتها ، ومن « ذات » المضافة إلى « قلة » و« اليد » ، المضافة إلى « ذات » وهذه المجرورات متعلقة بالصفة المشبهة الواقعة خبراً عن « زيد » وهي « كريم » مقدمة عليه . والتقدير : زيد كريم على ما به من قلة ذات اليد .

إذن ما قاله في اللفظ المفرد والمركب ليس بشيء ، وهو ما أخطأ فيه ، ولا يصح واحد منها أن يكون اعترافاً .

الأول - وهو اللفظ المفرد - لا يصح التمثيل به باعتبار ما قصده ، لأنه ليس مفرداً كما رعما ، بل هو جملة قسمية لا محل لها من الإعراب ، والأخر لا يصح التمثيل به للاعتراض باللفظ المركب المقال للمفرد ، لأنه ليس مركباً تركيب إسناد ، فهو ليس جملة ، ولا لفظاً مفرداً ، وإنما هو شبه جملة .

* * *

• الاعتراض الجائز وغير الجائز نحوياً :

بعد أن فرغ العلوى من التمثيل للاعتراض ، أخذ يتحدث عن مدخلين للاعتراض ، فذكر الأول قائلاً :

فإذا عرفت هذا فاعلم أن للاعتراض مدخلين :

المدخل الأول : يتعلق بعلم الإعراب ، ثم هو ينقسم إلى ما يكون جائزاً وغير جائز .

فاما الجائز فهو ما يكون فاصلاً بين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين القسم وجوابه ، إلى غير ذلك مما يحسن استعماله في اللغة العربية .

واما غير الجائز فهو الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين حرف الجر ومجروره ، إلى غير ذلك مما يقبح استعماله ، وليس من همنا ذكر ما هذا حاله ،

لأن هذا إنما يليق بالباحث الإعرابية ، وكتابنا هذا إنما نذكر فيه ما يتعلق بعلوم المعانى دون ما عداه ^(١) .

* * *

ولنا مع العلوى فيما قاله وفتان :

إحداهما : أن هذا الذى ذكره فى الاعتراضين جميعه مأخوذ من ابن الأثير ^(٢) .

غير أن المأذوذ منه هذا الكلام ذكر فى الاعتراض غير الجائز القبيح الاستعمال : الاعتراض بين « إن » واسمها . والعلوى لم يذكر ذلك . وكأنه يرى جواز الاعتراض بين « إن » واسمها ، وإغفاله ذكر ذلك مع أن ابن الأثير ذكر الاعتراض بين « إن » واسمها بين الاعتراضين غير الجائزين اللذين ذكرهما العلوى وهما : « الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه » ، وبين حرف الجر و مجروره » ، والصواب ما قاله ابن الأثير ؛ لأن ابن هشام وإن كان قد ذكر من أنواع الاعتراض ، ما يكون حاصلاً بين « إن » واسمها ، لكن كلامه عنه يدل على أنه قليل نادر ، وأن جمهور النحوين لا يجوزونه ، وإنما الذى أجراه أبو على الفارس وقد رد عليه ابن جنى ، ونقد ما استشهد به ^(٣) .

وثانيهما : - ما حكمه - متابعاً ابن الأثير - بـ « الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه » ، وبين الجار والمجرور غير جائز نحوياً وقبح الاستعمال .

واللغويون والنحويون - الذين يرجع إليهم وحدهم فى القول بالجواز والمنع - لم يقولوا ذلك ، وإنما الذى منعوه هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور ، لا الاعتراض بينهما ، والفرق واضح بين الفصل بالاعتراض ، والفصل بغير الجملة الاعترافية ، ووضوح الفرق بين الخاص والعام .

(١) إذا كان قد جمع علم المعانى - وهو علم واحد - فـ « كان ينبغي أن يقول : « دون ما عداها » ينظر « الطرار » ١٦٨/٢ ، ١٦٩ .

(٢) ينظر « المثل السائر » ٤١/٣ .

(٣) ينظر « مفنى الليب » (ص ٣٣٨) ، و« الخصائص » ١/٣٣٧ .

وقد ذكر ابن هشام وقوع الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الجار والجرور ، ولم يشر إلى أن ذلك غير جائز نحويا ، أو أنه قبيح الاستعمال .
قال - رحمة الله - : والعالى : بين المتضادين كقولهم : « هذا غلام - والله - زيد » ، و « لا أخا - فاعلم - لزيد » .

والحادي عشر : بين الجار والجرور ، كقوله : « اشتريته بـ - أرى - الفـ درهم »^(١) .

* * *

• الاعتراض البلاغى المفيد للتأكيد :

أما عن المدخل الثانى وهو ما يتعلق بالبلاغة ، والفصاحة فقد قال العلوى : اعلم أن الاعتراض قد يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد ، وقد يكون داخلاً لغير فائدة ، فهذا ضربان^(٢) .

وهذا مأخوذ من ابن الأثير ، ولم يستبدل العلوى إلا كلمة ضرب بكلمة قسم^(٣) ، وقد استشهد العلوى للضرب الأول بستة آيات من القرآن الكريم ، وهى من الآيات المشهور تمثيل بها للاعتراض فى كتب البلاغة ، وهذه الآيات هي :

قوله تعالى : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ » وَإِنَّهُ - لَقَسْمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ » . إِنَّهُ لِقُرْآنٍ كَرِيمٍ »^(٤) . وقوله تعالى : « وَيَجْعَلُونَ اللَّهَ الْبَيْتَاتِ - سَبِّحَانَهُ - ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ »^(٥) ، وقوله تعالى : « قَالُوا نَالَهُ - لَقَدْ عَلِمْتُمْ -

(١) « معنى الليب » (ص ٤٣٨) ، وينظر « الخصائص » (١/٤٣٨) ، و « معن المقام » (٤/٥٦) .

(٢) « الطرار » (٢/١٦٩) . (٣) ينظر « المثل السائر » (٣/٤١) .

(٤) سورة الواقعة : الآيات ٧٥ ٧٧ ، وينظر « الكشاف » (٤/٤٦٨) .

(٥) سورة النحل : الآية ٥٧ ، وينظر « تفسير ابن السعدي » (٥/١٢٠) ، و « دوح المعانى » (١٤/١٦٧) .

مَا جَنَّتْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ » (١) . وقوله تعالى : « وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةً ، - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٌ » (٢) .
 وقوله تعالى : « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالدِّيَهِ - حَمَلْتَهُ أُمَّهُ وَهُنَّ عَلَى وَهْنٍ وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ - أَن اشْكُرْ لِي وَلِوَالدِّيَهِ » (٣) ، وقوله تعالى : « وَإِذْ قَاتَلْتُمْ نَفْسَنَا فَادَارَأْتُمْ فِيهَا ، - وَاللَّهُ مَخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ - * فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعَصْبِهَا » (٤) ،
 ثم أتبغ العلوى هذه الشواهد الستة من القرآن ، باريضة من الشعر ، وكلها أيضاً من « المثل السائر » ، ولم يخرج في حديثه عن تلك الشواهد عما قاله ابن الأثير (٥) ، وإن كانت طريقة العرض ، وتحليل الشواهد ، وبيان حسن موقع الاعتراض أحسن وأفضل في الأصل مما هي عليه في الصورة .

* * *

مواقف وما خذل :

هذه مواقف مع ابن الأثير في بعض ما ذكره في تحليله لتلك الشواهد ، وبيانه لواقع الاعتراض ، والنكتة البلاغية التي أفادها . وما خذل على بعض ما ذكره في تلك الشواهد . ونجمل ذلك فيما يلى :

(١) قوله في آية لقمان وهي : « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالدِّيَهِ » الآية : قوله : حملته أمه إلى قوله : عامين ، وارد على جهة الاعتراض بين الفعل ومتعلقه « غير صحيح ، لأن قوله تعالى : « أَن اشْكُرْ » ليست متعلقة بالفعل « وصينا » بل المتعلقة به الجار والمجرور ، وهو « بِوَالدِّيَهِ » . والصواب ما قاله الزمخشري : إنه اعتراض بين المفسر والمفسر . لأن جملة « أَن اشْكُرْ لِي » مفسرة لجملة « وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالدِّيَهِ » .

(١) سورة يوسف : الآية ٧٣ ، وينظر « البرهان » (٥٧/٣).

(٢) سورة النحل : الآية ١٠١ ، وينظر « البرهان » (٥٩/٣).

(٣) سورة لقمان : الآية ١٤ ، وينظر « الكشاف » (٤٩٤/٣) ، و« البرهان » (٥٨/٣) .

(٤) سورة البقرة : الآية ٧٢ ، وينظر « الكشاف » (١٥٣/١) ، و« البرهان » (٥٩/٣) .

(٥) ينظر « الطراز » (١٧٤/٢) ، و« المثل السائر » (٤١/٣ - ٤٦) .

ولو قال العلوى : اعتراض بين « ووصينا » وبين الموصى به ، لكان الكلام مستقيماً .

وما أخطأ العلوى فى ذلك : إلا لأن ابن الأثير لم يبين الاعتراض ولا المترض بيته ، وإنما ذكر فائدة الاعتراض فقط .

(ب) قوله فى آية سورة البقرة : « **وَإِذْ قَتَّلْتُمْ نَفْسًا** » الآية : « قوله : والله مخرج ، جملة ابتدائية وردت معتبرة بين الكلامين » كلام لا يخلو من خلل ، لأن الاعتراض كما في « الكشاف » ، و« المثل السائر » إنما هو « والله مخرج ما كتنتم تعملون » ، ثم ما هذان الكلامان اللذان اعترض بينهما بهذا الكلام ؟ لا بد من بيان ذلك ، وهذا ما نص عليه الزمخشري ، وابن الأثير حيث قالا : وهذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهما « إدارأتم » و« فقلنا » .

(ج) قال العلوى فى بيت أبي تمام :

وإن الغنى لي - إن لحظت مطالبي - من الشعر - إلا فى مدحك - أطوع
إنه استعمل على اعتراضين أحدهما : قوله : « إن لحظت مطالبي » والأخر قوله :
« إلا فى مدحك » ، والمعنى فى البيت كله : إن الغنى أطوع لي من الشعر إن
لحظت مطالبي ، وقوله : « إلا فى مدحك » جاء بالجملة الاستثنافية مقدمة ،
ومرضعها التأخير ، فاعتراض بها بين الشرطية وخبر (أن) والمراد من هذا : هو أن
مطالبه من الشعر فى مدح كل أحد إلا فى مدحك ، فلن الشعر أسهل على ، وهذا
من محاسن ما يوجد فى الاعتراض (۱) .

وكلام ابن الأثير عن الاعتراض الأول أوضح من كلام العلوى حيث أشار إلى
الاعتراض والكلام المترض بيته قال : وهذا البيت فيه اعتراضان : الأول بين اسم
« إن » وخبرها وتقديره : « وإن الغنى أطوع لي من الشعر » فاعتراض بين الاسم
والخبر بقوله : « إن لحظت مطالبي » (۲) ، أي أن الاعتراض كان بين اسم « إن »
وهو « الغنى » ، وخبرها وهو « أطوع » والجملة المعتبرة بينهما هي الجملة
الشرطية « إن لحظت مطالبي » .

(۱) الطراز ، (۲/۱۷۲) .

(۲) « المثل السائر » (۳/۴۶) .

أما الاعتراض الثاني المزعوم فهو غير واضح عند ابن الأثير والعلوي ، والحقيقة أنه لا اعتراض .

وقول العلوي : قوله : « إلا في مدحوك » جاء بالجملة الاستثنافية مقدمة « وموضعها التأخير ، فاعتراض بها بين الجملة الشرطية وخبر « إن » يريد به : أن الجملة الاستثنافية « إلا في مدحوك » اعتراض بها بين الشرطية وهي : « إن لحظت مطالبين » وخبر « إن » وهو « أطوع » ، وهو قول غريب عجيب لا صحة له - فلم يقل أحد من النحوين والبلغيين إن الاعتراض يكون بين الجملة الشرطية وخبر « إن » ، لأن الجملة الاعتراضية عند النحوين وجمهور البلغيين لا تقع إلا بين متلازمين ، أو متطلابين ، ولا تلازم ولا تطلب بين الشرط وخبر « إن » .

والحقيقة - كما ذكرنا - أنه لا اعتراض في « إلا في مدحوك » بل هي جملة استثنافية مقدمة وموضعها التأخير ، فهي من باب التقديم والتأخير ، وليس من الاعتراض في شيء ، والتقديم فيها على نية التأخير ، وإلى هذا ذهب ابن جني حيث قال : وقد جاء الطانى الكبير بالتقديم والتأخير . فقال :

وإن الغنى لو لحظت مطالبى من الشعر إلا في مدحوك أطوع
وتقديره : وإن الغنى لى لو لحظت مطالبى أطوع من الشعر إلا في مدحوك ،
أى فإنه بطينى في مدحوك ويسارع إلى ^(١) .

(د) قول العلوي في بيت كثير عزة :

لو أن الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المطلا
« وأنت منهم » اعتراض بين « لو » وجوابها ^(٢) غير صحيح ، فليس الاعتراض
الحاصل في البيت بين « لو » وجوابها ، بل بين اسم « إن » وهو « الباخلين »
وخبرها وهو جملة « رأوك » ، وهي ليست جواب « لو » ، وإنما جوابها هو جملة
« تعلموا منك المطلا » ، والجواب هو ما يتم به المعنى ، ولن يتم المعنى بجملة

(١) « الخصائص » (٤٠٩/٢) .

(٢) « الطراز » (١٧٤/٢) .

«رأوك» بل تمامه بجملة الجواب وهي : «تعلموا منك المطلا» . قال تعالى :
﴿أَوْ تَقُولُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَذَا نِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^(١) .

وقد غفل العلوى - وهو من شراح الفصل - عن أن الاعتراض لا يقع بين «لو» وجوابها أبداً ، ولا غير «لو» من أدوات الشرط ، بل يقع بين الشرط والجواب ، ولا يقول بخلاف ذلك إلا من لا دراية له بال نحو .

* * *

● الاعتراض غير المفید للتوکید :

لم يقسم النحويون الاعتراض إلى اعتراض بلا غنى مفید التوكید ، وإلى غير مفید التوكید ، بل قالوا إن الجملة المعتبرضة بين شيئاً تفید الكلام تقوية وتسلیداً ، أو تحسيناً .

والبلاغيون لم يطلقوا كلمة الاعتراض إلا على ما يفيد نكتة لا تكون بدونه ، وقد نص على ذلك الخطيب في تعريفه له حيث قال : «الاعتراض هو أن يؤتى في أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة»^(٢) .

وضمنوا أن يطلقوا اسم الاعتراض على ما لا يفيد نكتة بلاغية ، وإنما اطلقوا على هذا الذي يأتي في الكلام لغير فائدة بحسبه عند ابن الأثير ، اسم الحشو .

قال الحموي مفرقاً بين الاعتراض والخشو : إن الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم ، والخشو إنما يأتي لإقامة الوزن لا غير^(٣) .

وقال ابن معصوم المدنى في «أنوار الربيع» : الاعتراض متى خلا عن نكتة سمي حشوأ ، فلا يعد حيئاً من البديع بل هو من المستهجن^(٤) .

وقال الطبيبي مبيناً الفائدة العامة للاعتراض البلاغي : ووجه حسن الاعتراض حسن

(١) سورة الزمر : الآية ٥٧ .

(٢) ينظر «الإيضاح» (١/٣١٣ ، ٣١٤) .

(٣) «خزانة الأدب» (٢/٢٨٠) .

(٤) «معجم المصطلحات البلاغية» (١/٢٤٦) .

الإفادة ، مع أن مجده مجيء ما لا يتربّى ، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تمحض ، وإذا كان كذلك يسمى حشوًا مليحًا .

ولم يحسن الحشو في قول النابغة قوله : لا أبالك :

يقولون رجال يجهلون خليقتي لعل زياداً - لا أبالك - غافل

ويسمى مثل هذا حشوًا متوسطًا ، لأن بدخوله لم يكتس الكلام حُسْنًا ، وقبع في قول الشاعر :

نظرتُ وشخصي - مطلعَ الشمسِ - ظلُّهُ إلى الغرب حتى ظلَّهُ الشمسَ قد عقلَ^(١)

وما قاله الطبيبي مأخوذه من « أسرار البلاغة » قال الشيخ عبد القاهر : وأما الحشو فإنما كُرِهَ ودُمِّرَ وأنكر ورُدَّ ، لأنَّه خلا من الفائدة ، ولم تخل منه بفائدة ، ولو أفاد له لم يكن حشوًا ، ولم يدع لغواً ، وقد تراه ، مع إطلاق هذا الاسم عليه ، واقعاً من القبول أحسن موقع ، ومدركاً من الرضى أجزل حظ ، وذلك لإفادته إياك ، على مجده مجيء ما لا معول في الإفادة عليه ، ولا طائل للسامع لديه ، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترقبها ، والنافعة أنتك ولم تمحضها^(٢) . ولم أر قبل ابن الأثير من قسم الاعتراض إلى مذموم ، ولطيف ووسط ، إلا الإمام فخر الدين الرازى ، حيث قال : « ... فمه مذموم كقوله :

وما يشفى صداع الرأْ سِ غير الصارم العصب

ووسط كقول أمير القيس :

الا هل أنها - والحوادث جمة - بأن أمراً القيس به تملك يقيرًا

ولطيف وهو الذي يكسو المعنى جمالاً^(٣) .

والبيت الأول لا اعتراض فيه ، وإنما هو من قبيل الحشو الذي هو أحد عيوب

(١) ينظر « التبيان » (ص ٣٨٦ ، ٣٨٧) ، و « المثل السائر » (٤٧ / ٤٨) .

(٢) ينظر « أسرار البلاغة » (ص ١٩) .

(٣) ينظر نهاية الإيجاز ص ٢٨٧ .

الإطناب ، وهو الحشو غير المنسد للمعنى ، وذلك في الكلمة « الرأس » لأن الصداع لا يكون إلا في الرأس ، فقد أتى بهذه الكلمة لإقامة الوزن لا غير .

* * *

ولننظر الآن فيما قاله كل من ابن الأثير والعلوي في هذا الحشو الذي أطلقوا عليه الاعتراض غير المفيد .

قال ابن الأثير : وأما القسم الثاني وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة فهو ضربان :

الضرب الأول : يكون دخوله في الكلام كخروجه منه لا يكتسب به قيمتاً ولا حسناً .

الضرب الثاني : وهو الذي يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً (١) .
ولا يخرج كلام العلوى على الضرب الأول عما قاله فيه ابن الأثير ، وقد مثل له بالبيتين مثل له بهما وهما قول زهير :

سنت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً - لا إبالك - يسام
وقول النابغة الذي تقدم ذكره في كلام الطيبى عن الاعتراض والخشو (٢) ، أما
الضرب الثاني وهو ما يكون الاعتراض فيه لغير فائدة ، لكنه يكون قبيحاً خروجه
عن قوانين العربية وانحرافها عن أقىستها ، فقد ذكر ابن الأثير له أربعة شواهد ،
اكتفى العلوى بذكر شاهد واحد منها (٣) .

* * *

• خلط بين المعاطلة والاعتراض :

تقسيم ابن الأثير السابق ذكره للاعتراض غير المفيد تقسيم عقلى محض ، ليس

(١) ينظر « المثل السائر » (٤٦/٢) ، وما بعدها .

(٢) ينظر « الطرار » (١٧٤/٢) ، (١٧٥) .

(٣) سظر « المثل السائر » (٤٨/٣) ، و« الطرار » (١٧٥/٢) .

مستنبطاً من الشواهد ، وإنما هو قسم أولاً ، ثم أخذ يبحث عن شواهد يمثل بها لهذين القسمين ، فلم يجد للضرب الثاني : وهو الذي يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً . إلا شاهدين ، استشهد بهما ابن جنى في مبحث يسمى « الفروق والفصول » ، أحدهما ما جاء في قوله :

فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله :

فقد والشكُّ بينَ لى عناً بوشك فرافقهم صرداً يصبح

وبعد أن شرح ابن جنى ما في البيت من وزن وفصول وتقديم وتأخير كلها قبيح ، قال : فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، فاعلم أن ذلك دال على جوره وتعسفه ^(١) .

وثانيهما جاء في قوله : فاما قول الآخر :

نظرت وشخض مطلعَ الشمسَ ظلهَ إلى الغرب حتى ظلهَ الشمسَ قد عقلَ
فقد فصل بمطلع الشمس بين المبدأ وخبره ، وقد يجوز الا يكون فصل ^(٢) وقد سبق لابن الأثير أن ذكر مثل هذا الكلام في « المعاظلة المعنوية » في مبحث « التقديم والتأخير » ، بل وذكر البيت الأول وهو ما اقتصر العلوي على ذكره في هذا المبحث ^(٣) .

وهنا ابن الأثير لما قسم الاعتراض غير المقيد إلى هذين القسمين ، ولم يوجد شاهدًا للقسم الثاني اضطر إلى أن يأتي له بشاهد سبق أن مثل به للمعاظلة المعنوية ، وهي عند البلاغيين ليس من الاعتراض في شيء ، بل هي عيب من عيوب الكلام اطلقوا عليه اسم « التعقيد » وقسموه إلى : لفظي ومعنوي ، وما ذكره هنا في الاعتراض وفي مبحث « المعاظلة » هو عند البلاغيين من التعقيد اللفظي مثل قول الفردق :

(١) ينظر « الخصائص » (٢/٣٩٠ - ٣٩٢) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢/٤٠٠) .

(٣) ينظر السابق (٢/٤٠٠) .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أَمْسَى حَنْفِي أَبُوهُ يَقَارِبَهُ

وكما قلت إن ابن الأثير نقل كل ما في مبحث ابن جنی السابق ذكره إلى مبحث «المعاظلة» وما ذكره هنا في الاعتراض فهو مأخذ بتصه من «المخاصص» ، وكان المأمول من العلوى أن يقول له : إن التمثيل لهذا القسم لا يسمى اعتراضًا وإنما هو معاظلة ، وفرق كبير بينهما فالاعتراض بلاغة ، والمعاظلة ضد الفصاحة والبلاغة ، وكل فصل بين أمرين لا ينبغي أن يفصل بينهما لا يسمى اعتراضًا ، بل يسمى معاظلة وتعقيديًا إن ترتب على هذا الفصل إيهام المعنى حتى لا يدرى السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ، ولكن أنى يكون هذا ، وقد جعل العلوى «المعاظلة» فنا من فنون البديع المعنى ؟ .

* *

والمثال الذى اكتفى العلوى به للاعتراض الذى يكون لغير فائدة ، ويكون قبيحًا لخروجه عن قوانين العربية ، وانحرافها عن أتيستها كما قال هو :

فَقَدْ - وَالشَّكُ - بَيْنَ لَى - عَنَاءٌ بُوشَكْ فَرَاقْهُمْ صَرْدْ يَصِيبُحْ

قال العلوى : وإنما كان قبيحًا لأنَّه اعترض بين «قد» و فعلها بقوله : «والشك»، ومثل هذا قبيح ، وهو في التَّشَرُّقِ اتَّبَعَ مِنْهُ فِي النَّظَمِ (١) .

ما ذكره العلوى في تعليقه على هذا البيت يعد شيئاً يسيراً مما قاله فيه ابن الأثير .

قال : فإن في هذا البيت من ردِّي الاعتراض ما ذكره لك وهو الفصل بين «قد» والفعل الذي هو «بين» وذلك قبيح لقوة اتصال «قد» بما تدخل عليه من الأفعال، إلا تراماً تعد مع الفعل كالجزء منه ؟ ... وقد فصل في هذا البيت أيضًا بين المبتدأ الذي هو «الشك» وبين الخبر الذي هو «عناء» ، بقوله : «بَيْنَ لَى» ، وفصل بين الفعل الذي هو «بين» وبين فاعله الذي هو «صرد» بخبر المبتدأ الذي هو «عناء».

(١) «الطراز» (٢/١٧٥).

فجاء معنى البيت كما تراه ، كانها صورة مشوهة ، قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض ^(١) .

ويلاحظ أن ابن الأثير قد ذكر قبل أن يشرح مواضع « الفصل » في هذا البيت عبارة « من ردني الاعتراض » ثم لم يذكر كلمة « الاعتراض » بعد ذلك ، بل ذكر كلمة « الفصل » وحدها ، وكان الرجل غير مقتنع - بإطلاق كلمة « الاعتراض » على هذه الأنواع من « الفصول » والتقديم والتأخير الذي أفسد معنى البيت .

وكل ما قاله - ما ذكرناه وما لم نذكره - في هذا البيت مأخوذ من « الخصائص »، وأكثر من الكلام على هذا البيت في مبحث « الاعتراض » وذكر ما لم يذكره عنه في « المعاظلة المعنوية » .

ولا شيء في البيت يصح أن يطلق عليه كلمة « اعتراض » ، ولقد كان ابن جنى - وهو عالم لغوى ، وكتابه ليس موضوعاً في فن البلاغة - موفقاً ومصيباً في وضع هذا البيت وأمثاله في مبحث « الفروق والفصول » والضمن عليه بكلمة « الاعتراض » دراسته في الباب الذى خصصه للاعتراض ، وكان الأولى بهذا ابن الأثير الذى هو دائم الاعتراض على أهل العلم وتخطئتهم ، والذى يزعم أنه يعرف من علم البلاغة والفصاحة ما لا يعرفه غيره .

والله تعالى أعلم .

* * *

(١) ينظر « المثل السائر » (٤٨/٣) .

الباب الثاني

من مباحث البلاغة
«البيان»

الاستعارة

• مقدمة في الفرق بين التشبيه والاستعارة :

يرى الإمام عبد القاهر أن مبني الاستعارة على تناسى التشبيه ، وادعاء أن المشبه من جنس المشبه به وفرد من أفراده ، وبالغة في انتصاف المشبه بوجه المشبه ، فلا يذكر وجه المشبه ولا أداته لا لفظاً ولا تقديرأ ، فإن ذكرأ أو أحدهما كان تشبيهاً لا استعارة اتفاقاً . ولا يجمع في الاستعارة بين المشبه والمشبه به على وجه ينبع عن التشبيه (١) بأن يكون المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر عنه ، كالخبر في باب « كان » و« إن » والمفعول الثاني لباب « علمت » أو حالاً أو صفة ، أو مضائعاً للمشبب كلجين الماء في قول ابن خفاجة الأندلسي :

والريح تعثّ بالغضون وقد جرى ذهب الأصيل على جين الماء
او بين المشبه به بالمشبه صريحاً او ضمناً كقوله تعالى : « حتى يتّبّع لكم الخطيبُ
الْأَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » (٢) ، فإنه قد بين الخطيب الأيض بالفجر
صريحاً ، وفي ضمنه تبين الخطيب الأسود بسواد الليل (٣) .

وهذا كلّه من باب التشبيه البليغ لا من الاستعارة ، لأنّ المشبه إذا أوقع به هذه الواقع كان الكلام مصوغاً لإثبات معناه لما أجرى هو عليه . فإذا قلت : « ريد أسد » فصوغ الكلام في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزید ، وهو عment على الحقيقة ، فيحمل على أنه لإثبات شبه من الأسد له ، فيكون الإثبات بالأسد لإثبات التشبيه ، فيكون خليقاً بأن يسمى تشبيهاً ، بخلاف نحو « لقيت أسدًا » فإن الإثبات بالمشبه به

(١) أي يدل عليه من حيث إن صحة التركيب متوقفة عليه . وإنما قيد بذلك لأن الجمع بينهما لا على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة ، كما في قول الشاعر :

لا تتعجبوا من بلى غالاته قد در أزواره على القمر

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٧ (٣) ينظر « الكشاف » ٢٢١/١ .

ليس لإثبات معناه لشيء ، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعًا على الأسد ، فلا يكون لإثبات التشبيه ، فيكون قصد التشبيه مكتوبًا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل .

هذا خلاصة كلام الشيخ عبد القاهر في «أسرار البلاغة»^(١) وعليه جميع المحققين.

أما في « دلائل الإعجاز » فقد جاء الفرق بين التشبيه والاستعارة في تعريفه الاستعارة حيث قال : الاستعارة : أن تزيد تشبيه الشيء بالشيء ، فتدفع أن تفصح بالتشبيه وتظهره ، وتحيى إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه . تزيد أن تقول :رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوته بطشه سوء ، فتدفع ذلك وتقول : « رأيت

يعنى الشيخ بقوله : « فتدع أن تفصح بالتشبيه ونظهره وتحى إلى اسم المشبه به فتجريه عليه » : عدم التصریح في الاستعارة بالمشبه به ، بل في المشبه فقط ، ويطوى ذكر المشبه ويغار له اسم المشبه به . هذا في الاستعارة التصریحية ، وهي التي صرحت فيها بالمشبه به دون المشبه .

وعلی ذلك البلاغيون الذين اتوا بعده .

قال السكاكي في تعريف الاستعارة : هي أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به ، دالاً على ذلك بآياتك للمشبه ما يخص المشبه به . كما تقول : « فى الحمام أسد » وأنت تريد به « الشجاع » مدعياً أنه من جنس الأسود ، فثبتت للشجاع ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه ، مع سد طريق التشبيه بأفراده فى الذكر . أو كما تقول : « إن المية انشبت أظفارها » وأنت تريد بالمية : السبع بادعاء السبعة لها ، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع ، فثبتت لها ما يخص المشبه به وهو « الأظفار » (٣) .

(١) ينظر « أسرار البلاغة » (ص ٣٢٠ - ٣٢٣) ، و « حاشية الشيخ الإبانى على الرسالة البيانية » (ص ٢٥١ - ٢٥٤) .

(٢) دلائل الإعجاز ، (ص ٦٧). (٣) مفتاح العلوم ، (ص ١٧٤).

وقال : اعلم ان الاستعارة تنقسم الى مصرح بها ومكتن عنها ، والمراد بالأول هو ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو المشبه به ، والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه^(١) .

فقد أراد السكاكي بتعريف الاستعارة في كلامه الأول : الاستعارة مطلقاً الشاملة للتصريحية ، والمكتنية ، وهى التى ذكر من طرفيها المشبه ، أما المشبه به فمحذوف مدلول عليه بإثبات لارم من لوازمه للمشبه المذكور . وقوله : « مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر » يعني أن الاستعارة يفرد فيها أحد الطرفين ولا يجمع فيها بينهما ، ولو جمع بينهما على وجه ينبع عن التشبيه لكان الكلام تشبيهاً لا استعارة ، وتقسيمه الاستعارة في كلامه الأخير إلى مصرحة ومكتنية ، صريح في أن الاستعارة يطوى فيها أحد الطرفين ، فإن كان المذكور من طرفيها هو المشبه به فالاستعارة تصرحية ، وإن كان المشبه فالاستعارة مكتنية ، وعلى ذلك الخطيب وشرح تلخيصه^(٢) .

* * *

• الفرق بين التشبيه والاستعارة عند ابن الأثير :

ما ذكرناه في « المقدمة » من الفروق التي تفرق بها البلاغيون بين التشبيه والاستعارة أمر مجمع عليه فيما بينهم ، لم يشد عن ذلك أحد من المحققين المدققين .

فهل سلك ابن الأثير في بيان الفرق بين التشبيه والاستعارة مذهب البلاغيين . أم ذهب مذهبآ آخر مغايراً لما ذهبوا إليه ؟

يرى ابن الأثير أن الفرق بين التشبيه والاستعارة هو أن التشبيه يجمع فيه بين المشبه والمشبه به ، والاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى المستعار له ولا يصرح به . . .

بعد ذلك أقول : لن نتحدث في هذا المبحث عما فرق به ابن الأثير بين الاستعارة والتشبيه المضرر الأداة ، المسنى عند البلاغيين بالتشبيه البليغ أو المؤكد . وإنما

(١) « المفتاح » (ص ١٧٦).

(٢) ينظر « الإيضاح » (٤٠٩/٢) ، والمطول (ص ٣٥٨) ، و« شروح التلخيص » (٤/٥٠) وما بعدها .

ستتحددت عما فرق به بين الاستعارة والتشبّه مطلقاً ما صرّح فيه بأداة التشبّه وهو ما سماه : التشبّه المظاهر الأداة ، وما لم يصرّح فيه بالأداة وهو ما سماه بالتشبّه المضمر الأداة .

يرى ابن الأثير أن الفرق بين الاستعارة والتشبّه هو أن التشبّه ما ذكر فيه المنقول والمنقول إليه معـا^(١) ، أي المشبه والمشبه به ، والاستعارة : ما ذكر فيها المنقول دون المنقول إليه^(٢) قال ابن الأثير : قد ثبت أن المجاز فرع عن الحقيقة ، وأن الحقيقة هي الأصل ، وإنما يعدل عن الأصل إلى الفرع لسبب اقتضاه .

وذلك السبب الذي يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه في وصف من الأوصاف ، وإنما أن يكون لغير مشاركة . فإن كان لمشاركة ، فلما أن يذكر المنقول والمنقول إليه معـا ، وإنما أن يذكر المنقول دون المنقول إليه .

فإن ذكر المنقول والمنقول إليه معـا كان ذلك تشبّها .

والتشبّه تشبّهان : تشبّه مظاهر الأداة ، كقولنا : « زيد كالأسد » . وتشبّه مضمر الأداة كقولنا : « زيد أسد »^(٣) .

ويقول : إن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول^(٤) وهو بهذا يلتقي مع البالغين ، ويوافق كلامه في بيان هذا الفرق بين التشبّه والاستعارة كلامهم ، لا في أن مدار الفرق بين التشبّه والاستعارة هو مجرد ذكر المنقول والمنقول إليه - أو ذكر أحدهما دون الآخر ، فهناك فروق أخرى بينهما ، بل لأن هذا الفرق هو أحد أهم الفروق

(١) يعبر ابن الأثير عن المشبه والمشبه به بالمنقول إليه والمنقول ، لأنه يرى أن التشبّه مجاز .

(٢) في « المثل السائر » - وقد تكرر أكثر من مرة - ما ذكر فيها المنقول إليه دون المنقول . وهذا خطأ والعكس هو الصحيح ، لأن ابن الأثير يعني الاستعارة التصريحية ، وهذه الاستعارة يصرّح فيها بالمشبه به المنقول - دون المشبه - المنقول إليه - وهذا الخطأ موجود في الطبعتين: طبعة المأوفى وطباعة ، وطبعه الشيخ محمد محبي الدين .

(٣) المثل السائر ، طبعة المأوفى (٧٢/٢) . (٤) السابق (٧٤/٢) .

بين الفنين : بين الاستعارة وأصلها المبنية عليه وهو التشبيه ، التشبيه يجمع فيه بين المشبه والمشبه به تحقيقاً أو تقديرًا ، والاستعارة لا يجمع فيها بين المستعار والمستعار له ، بل يجب طي أحدهما وعدم التصریح به .

وما يهمنا في كلام ابن الأثير المتقدم ذكره - لأن موضع نقد العلوى - هو عبارته الأخيرة : « إن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول » .

فهذا هو صریح كلام عبد القاهر، في « الاستئثار » وـ « الدلائل » والسكاكى وغيرهما من البلاغيين .

الاستعارة عند الجميع بما فيهم ابن الأثير يجب أن يطوى، فيها أحد طرفيها ولا يصرح به ، فإن كان المطوى هو المستعار له ، والمذكور المستعار ، فالاستعارة تصريحية ، وإن كان المطوى هو المستعار ، والمذكور هو المستعار له ، فالاستعارة مكينة .

هذا هو الحق والصواب ، وما سواه مما سيأتي في كلام العلوى هو الباطل والخطأ ، وهي حقيقة مبرمة ثابتة تزول الراسيات ولا تزول ... كذا يقول عبد القاهر ، لأنها إذا رالت زالت الاستعارة من أساسها ، فولم يبق لها وجود .

* * .. *

• حد الاستعارة عند ابن الأثير:

ذكر ابن الأثير تعزيزين للاستعارة :

أحدهما : لنغيره ، وقد ردّ هذا الحدّ وحكم عليه بالمسند ، وهو ما جاء في قوله : فاما حدّ الاستعارة فقيل : إنه نقل المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما . وهذا الحدّ فاسد ، لأن التشبيه يشارك الاستعارة فيه .

الا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » ، أى : كأنه أسد ، وهذا نقل المعنى من لفظ إلى لفظ ، بسبب مشاركة بينهما ، لأننا نقلناحقيقة الأسد التي زيد ، فصار مجازاً ، وإنما نقلناه لمشاركة بين زيد وبين الأسد . في وصف الشجاعة : (١) .

(١) « المثل والساخر » (٢٢/٨٣).

وهذا التعريف هو التعريف الثاني من التعريفات الفاسدة التي ذكرها العلوى ، حيث إنه لم يكتفى بالسبب الوحيد الذى ذكره ابن الأثير ومن أجله حكم على التعريف بالفساد ، بل نظر فيه فأضاف علة أخرى لفساد هذا التعريف .

قال : « التعريف الثاني حكاه ابن الأثير فى كتابه « المثل السائر » عن بعض علماء البيان (١) »

ولم يدر العلوى من صاحب هذا التعريف الذى نسبه إلى بعض علماء البيان مع أن ابن الأثير قد صرخ بقائل هذا التعريف فى موضع آخر من مبحث « الاستعارة » ولكن العلوى لا يقرأ ، وإنما ينقل وينسخ فقط . قال ابن الأثير : وذاك أن حد الاستعارة على ما رأه الأمدى وابن سنان (٢) »

والكلام على الحد السابق للاستعارة من قبيل الاستطراد ، ومقصودنا الأصلى هو حد ابن الأثير للاستعارة ، إذ هو موضع نقد العلوى ، ونقده لابن الأثير هو الذى يدخل فى ضميم هذه الدراسة ، أما نقده لحد الأمدى ، وابن سنان فهو خارج عن موضوع تلك الدراسة .

* * *

وقد حدَّ ابن الأثير الاستعارة بقوله :

والذى عندي من ذلك أن يقال : حد الاستعارة : « نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما ، مع طى ذكر المقول إليه » .

لأنه إذا احترز فيه هذا الاحتراز اختص بالاستعارة ، وكان حدا لها دون التشبيه .

وطريقه : أنك ت يريد تشبيه الشئ بالشئ مظهراً ومضمراً ، وتتحى إلى المشبه فتعيره اسم المشبه به ، وتغيريه عليه ، مثل ذلك أن تقول : « رأيت أسدًا » وهذا كثيير الشعر المقدم ذكره وهو (٣) :

(١) ينظر « الطراز » ١٩٩/١ (٢٠٠) . (٢) ينظر « المثل السائر » ١١٢/٢ (١١٢) .

(٣) البيت من شواهد الإيفان ينظر ٤٢٥/٢ .

فرعاء إن نهضت حاجتها عجل القضيب وابطا الدعنص

فإن هذا الشاعر أراد تشبيه القد بالقضيب والردف بالدعنص الذي هو كثيف الرمل، فترك ذكر التشبيه مظهراً ومضمراً، وجاء إلى المشبه - وهو القد والردف - وأعاره المشبه به وهو القضيب والدعنص ، وأجراه عليه^(١).

* * *

تعريف ابن الأثير هذا للاستعارة تعريف صحيح لا يغبار عليه ، وتعقيبه عليه بأن قيد « مع طى ذكر المقول إليه » احترز به عن التشبيه مظهر الأداة ومضمراها ، تعقيب صحيح أيضاً ، لأن الاستعارة وإن كان طريقها التشبيه ، فإن إجراء اسم المشبه به على المشبه وطى المشبه وعدم ذكره هو المسمى بالاستعارة .

وقول ابن الأثير : « وطريقه : أنك تريدين تشبيه الشيء بالشيء مظهراً ومضمراً ، وتحيني إلى المشبه فتعيره اسم المشبه به وتغيريه عليه .

مثال ذلك أن تقول : « رأيتأسداً » مأخوذه من كلام الشيخ عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » في تعريف الاستعارة ، وقد سبق ذكره . وهو ما بدأ به صاحب « الجامع الكبير » كلامه على الاستعارة حيث قال : وهو أن تريدين تشبيه الشيء بالشيء ، فتدفع الإفصاح بالتشبيه وإظهاره ، وتحيني إلى اسم المشبه به ، وتغيريه عليه^(٢).

ولا يلبث ابن الأثير أن يلاحظ أن تعريفه هذا ينقصه شيء آخر غير ما تضمنه من : العلاقة التي أشار إليها بقوله : « لمشاركة بينهما » ومن وجوب طى ذكر المستعار له في الاستعارة ، والذي عبر عنه « بالمنقول إليه » ، وهذا الشيء : هو القرينة التي لا بد منها لا في الاستعارة فحسب ، بل في كل تعبير مجازي ، وهي ذلك الشيء الذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقي للفظ المستعار ، فينصح عليه ابن الأثير صراحة بقوله :

إلا أن هذا الموضع لا بد له من قرينة تفهم من فحوى اللفظ ، لأنه إذا قال

(١) « المثل السائر » (٢/٨٣). (٢) ينظر « الجامع الكبير » (ص ٨٢).

القاتل : « رأيت أسدًا » وهو يريد رجلاً شجاعاً ، فإن هذا القول لا يفهم منه ما أراد ، وإنما يفهم منه أنه أراد الحيوان المعروف بالأسد ، لكن إذا افترن بقوله هذا فرينة تدل على أنه أراد رجلاً شجاعاً اختص الكلام بما أراد ، الا ترى إلى قول الشاعر : « عجل القضيب وأبطأ الدعنص » فإنه دل عليه من نفس البيت ، لأن قوله : « فرعاء إن نهضت » دليل على أن المراد هو « القد والردف » ، لأن « القضيب والدعنص » لا يكون لامرأة فرعاء تنهض حاجتها .

وكذلك كل ما يجري على هذا الأسلوب ، لأن المستعار له - وهو المقال إليه - مطوى الذكر ^(١) .

ويندلك يكون قد تم لابن الأثير الحد المعروف للاستعارة عند البلاغيين وهو : «اللفظ المستعمل - أو استعمال اللفظ - في غير ما وضع له ، لعلاقة المتشابهة بين ما وضع له وما استعمل فيه ، مع فرينة مانعة من إرادة ما وضع له » .

والمثال الشثري والشعرى اللذان مثل بهما ابن الأثير لهذا الحد الذى ارتضاه للاستعارة ، يوضحان هذا التعريف الجامع المانع لها .

وبهذا يكون ابن الأثير : بشرحه وتحليله للبيت الشعري ، وذكره القيد الأخير فى حد الاستعارة ، وبيانه لما أراد الاحتراز به عنه ، وتصريحةه بوجوب وجود الفرينة فى كل استعارة ، يكون قد حقق معنى الاستعارة على الصورة التى استقرت عليها أخيراً عند البلاغيين ، من نقل معنى لفظ إلى آخر ، لعلاقة بينهما ، مع فرينة مانعة من إرادة المعنى资料 for the word المستعار ، وطريق ذكر المقال إليه وهو المستعار له وعدم التصريح به .

* * *

• العلوى يرد هذا التعريف ويحكم عليه بالفساد :

هذا التعريف الجيد الذى عرف به ابن الأثير الاستعارة والذى اطنبنا فى الحديث

(١) « المثل السانور » (٢/٨٤).

عنه ، وذكرنا أنه قد جمع كل ما يشترط في الاستعارة ، وأنه لا يختلف عن تعريف البلاغيين لها .

هذا التعريف قد رده العلوى ، وحكم عليه بالفساد ، لا لشيء إلا لأمر توهمه العلوى ، يختار الإنسان في وصفه والحكم عليه ، وما وجد العلوى شيئاً في التعريف يصوب إليه سهام نقده ومن أجله يبطله ويحكم عليه بالفساد ، إلا أحسن شيء في التعريف ، وهو ذلك القيد الذي ذكره ابن الأثير في آخوه ، وهو « مع طي ذكر المنسوق إليه » وقد تقدم تفسير وبيان المراد بهذا القيد .

* * *

قال العلوى بعد أن بين معنى الاستعارة في اللغة : فاما معناه في مصطلح علماء البيان فقد ذكر في تعريف ماهيتها أمور خمسة : ... التعريف الرابع : اختياره ابن الأثير في كتابه ، فقال في حدها : « هو ^(١) نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما مع طي ذكر المنسوق إليه » .

فقولنا : « نقل المعنى من لفظ إلى لفظ » عام للاستعارة والتشبيه وقولنا : « مع طي ذكر المنسوق إليه » يخرج به التشبيه عن الاستعارة ^(٢) . عادة العلوى في نقد المحدود أن يذكر كل ما قاله صاحب المد في شرح حده ، وبيان القيود المشتمل عليها ، أو يلخص ما قاله ذاكراً في هذا التلخيص أكثر ما قاله صاحب المد ، ويشير العلوى إلى ذلك قائلاً : هذا حاصل ما قاله ، أو هذا ملخص ما قاله .

إلا هنا في ذكره لهذا المد فإن العلوى أتى ببعضهون ما قاله ابن الأثير في شرح هذا المد ، وقد تقدم كلامه كله عنه ، ولا يصح أن يوصف ما قاله العلوى تعليقاً على تعريف ابن الأثير بأنه تلخيص ، ولا هو حاصل ما قاله . ولم يشر في كلامه إلى قيد هام ذكره ابن الأثير قبل ذكر « القيد » موضع النقد وذلك القيد هو : « المشاركة بينهما » الذي هو نص على وجود العلاقة بين المنسوق والمنسوق إليه ، وهي علاقة المشابهة ، لأنه لا يدرى المعنى المقصود بهذا القيد ؟ هذا محتمل .

(١) الصواب : هي ، أي الاستعارة .

(٢) « الطراز » ٢٠٠ / ١ .

ثم عبارة العلوى «قولنا» ، «قولنا» يوحى بان ابن الاثير قال هذا ، وذلك غير صحيح .

والامر الغريب كما ذكرنا انه لم ينص لا في اول الكلام ولا آخره على ان هذا هو معنى كلامه ، او حاصل كلامه .

* * *

ويواصل العلوى كلامه على هذا الحد فيقول :

وهذا فساد أيضا ، فإن بعض أنواع الاستعارة لا يقدر هناك مطروي فيها ، ولا يتورم طيه ^(١) ، وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة ، وهذا قوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الظُّلْمِ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ ^(٢) قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَاتَهَا اللَّهُ لِبَاسُ الْجُنُونِ وَالْخَرْفِ ﴾ ^(٣) ، فانت لو أبردت ههنا ذكر المستعار له ، وقلت : أخفض لها جانبك الذي يشبه الجناح ، لأنخرجت الكلام عن دينياجة الفصاحة .

فظهور ما ذكرناه أن اعتبار المطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها استعارة ، فبطل جعله قيدا من قيود حد الاستعارة .

* * *

قلت : هذا الكلام لفساده يتعذر فهمه ، ولم يخرج هذا الكلام من رأس هي على وعي وفهم لحقيقة الاستعارة ، وما يفصل بينهما وبين أصلها وهو التشبيه وانظر إلى قوله : « فإن بعض أنواع الاستعارة ... » النع ، ثم لم يذكر بعد ذلك بعض هذه الأنواع التي لا يقدر فيها مطوى ، بل ذكر مثاليين ، لا يدرى فيما على وجه الحقيقة المستعار والمستعار له ، ثم يختتم كلامه بقوله : فظهور ما ذكرناه أن اعتبار

(١) عبارة مشكلة بتعذر فهمها على هذه الصورة ، ولعل الصواب : ولا يتورم تقديره ، والكلام كله فاسد لا وجه له .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٤ .

المطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها استعارة » في أول كلامه ذكر « أنواع » وهذا بعض « الاستعارة » .

ثم قوله : « لا يقدر هناك مطوى في بعض أنواع الاستعارة » قول لا وجه له ، لأن ابن الأثير لم يقل بتقدير المطوى لا في بعض أنواع الاستعارة ولا في كل أنواعها .

بل قال : « مع طى » والمراد بالطى في عبارته : ترك وعدم ذكر المستعار له .

ثم قوله : وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة ، كلام لا حاصل له ، ولا يرد على ابن الأثير ، لأنه يقول به ، ولكن لا يخرج ذكر المطوى عن رتبة البلاغة كما فهم العلوى ، بل يخرج الكلام من الاستعارة إلى التشبيه ، والتشبيه ببلاغة .

وأشك في أن العلوى قد فهم معنى كلمة « طى » فابن الأثير يريد بطي ذكر المتنقل إليه - كما ذكرنا - ترك التصريح به ، والاقتصار على ذكر المستعار ، وكل البلاعرين يقولون بهذا وقد مر ذكر ذلك في المقدمة .

والعلوى قد فهم خطأ أن ابن الأثير يريد بكلمة « الطى » المعنى اللغوى الظاهر لها ، وهو : « إدراج بعض الشئ فى بعضه » . وضده : النشر .

قال ابن فارس : الطاء والواو والياء : أصل صحيح يدل على إدراج شئ حتى يدرج بعضه في بعض ، ثم يحمل عليه تشبيها ، يقال : طويت الثوب والكتاب طيا أطويه .

بل يريد ابن الأثير كما ذكرنا : ترك وعدم التصريح بذكر المستعار له لفظاً وتقديرًا . والدليل على أن ذلك قصد ما ذكره في بيت الشاعر وهو : « عجل القضيب وابتدا الدعص » ، فقد جاء فيه قوله : « فترك ذكر التشبيه مظهراً ومضمراً » .

ورغبة منه في التمويه والتسليم له بصحة وسداد حكمه على حد ابن الأثير بالفساد من أجل ذكر قيد « مع طى المتنقل إليه » لم يذكر شرح ابن الأثير لهذا القيد ، وهو شرح قد أطنب فيه ، وذلك لأن كلامه قاطع بأنه لا يريد بطي المستعار له أن يكون

مقدراً في الكلام - كما فهم العلوى خطأ - بل تركه مظهراً ومضمراً ، وإذا ترك بهذه الصفة فقد ترك ذكر التشبيه مظهراً ومضمراً أيضاً .

ومن العجيب أن قول العلوى : « إن ذُكْرَ المطويٍ في بعض أنواع الاستعارة خرج با ظهاره الكلام عن رتبة البلاغة » مأخذ من كلام ابن الأثير ، ولكن العلوى أسامي صياغته ، فهو يأخذ كلامه ويرد به عليه ، بل ويستشهد به في موضع آخر من كتابه .

قال ابن الأثير : علم وتحقق أن من الواجب في حكم الفصاحة والبلاغة الا يظهر المستعار له ، وإذا أظهر ذهب ما على الكلام من الحسن والزونق . الا ترى أنا إذا أوردنا هذا البيت الذي هو (١) :

فامطرت لؤلؤاً من نرجس وسقط
ورداً وغضت على العتاب بالبرد
وهو من باب الاستعارة ، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث ، وذلك أنا
نقول : « فامطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ، وسقط خدا كالورد ،
وغضت على أنامل مخصوصة كالعناب بأسنان كالبرد » وفرق بين هذين الكلامين
للمتأمل واسع .

وهكذا يجري الحكم في البيت المتقدم ذكره الذي هو :

فرعاء إن نهضت لحاجتها عجل القصيب وأبطأ الدعص

فإن هذا البيت لإخفاء بما عليه من الحسن ، وإذا ظهر فيه المستعار له زال ذلك
الحسن عنه ، لا بل تبدل بضده (٢) .

وقد أخذ العلوى هذا الكلام الذي انكره على ابن الأثير فقال : إذا كان الكلام
مسوئاً على جهة الاستعارة فإننا إذا قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره وتخرج عن
ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ، ويفسد جعله من باب
التشبيه . . . فلو قلت في نحو قول الشاعر :

(١) البيت للرأوا ، الدمشقي ، ينظر « سر الفصاحة (ص ١٠٩ ، ٢٤٤) ، و « دلائل الإعجاز » (ص ٤٤٩) .

(٢) « المثل السائر » (٧٥ / ٢ ، ٧٦) .

فامطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد
فامطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ... فاظهرت التشبيه فيه لكان غثاً من
الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً^(١).

* * *

• العلوى يقول بما أنكره على ابن الأثير :

من سمات العلوى الواضحة أنه ينافق نفسه كثيراً ، فقد يقرر أمراً في موضع ، ثم يأتي بما يخالفه وينافقه في موضع آخر ، والدليل على ذلك أن ما أنكره في حد الاستعارة على ابن الأثير وهو القول بوجوب طي المستعار له في الاستعارة قال به في عدة مواضع :

أحدما : في صدر حديثه عن الاستعارات القرآنية حيث قال : أعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون المستعار له مطوى الذكر ، وكلما ازداد خفاء ازدادت الاستعارة حسناً^(٢).

فها أنت تراه لم يكتفى بذكر ما قاله ابن الأثير وأنكره عليه ، بل زاد عليه قوله : « وكلما ازداد خفاء ... » .

وثانيها : في نفس هذا الموضع ، وذلك في كلامه على الاستعارة في قوله تعالى : « كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ »^(٣) ، قال : فذكر الظلمات والنور إنما كان على وجه الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلال والهدى ، كأنه قال : لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين هما كالظلمة إلى الإيمان والهدى اللذين هما كالنور ، والمستعار له مطوى الذكر ، فإذا أظهر كان من قبيل صريح التشبيه ، كما مثلنا^(٤).

وثالثها : في مبحث التفرقة بين الكناية والاستعارة ، حيث قال وهو يرد على

(١) ينظر « الطرار » ٢٠٧/١ (٢١١). (٢) ينظر « الطرار » ٢٠٨، ٢٠٩/١ (٢١١).

(٤) « الطرار » ٢١٣/١ (٢١٣).

(٣) سورة إبراهيم : الآية ١

الإمام فخر الدين الرازي الذي أنكر كون الكناية مجازاً ، وقال : إنها من قبيل الحقيقة : فاما ابن الأثير ، فهو وإن قال : إن الكناية من باب الاستعارة ، لكنه أحسن حالاً من ابن الخطيب ، فإنه يقوله هذا لم يخرجها عن حد المجاز وحكمه ، لأن الاستعارة من باب المجاز ، فكما أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، فهكذا حال الكناية ، فإنها لا تكون إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطويًا فيه ^(١) .

ورابعها : وما هو أدل مما ذكرناه على تناقض هذا الرجل مع نفسه ، بل وعلى جهله ، وعدم معرفته بالفروق الكائنة بين مسائل البلاغة ، أن ابن الأثير أخرج التشبيه المضرر الأداة من باب الاستعارة ، وفرق بينهما بأمررين اثنين ، قال : والفرق إذا أن التشبيه المضرر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، والاستعارة لا يحسن ذلك فيها .

وعلى هذا فإن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه ، ويكتفى بذلك المستعار الذي هو المنقول ^(٢) .

فهذا يرى أن الفرق بين التشبيه المضرر الأداة ، وهو ما يسمى بالتشبيه البليغ الذي حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه ، وبين الاستعارة ، أن التشبيه المضرر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، والاستعارة لا يحسن فيها ذلك ، وأن التشبيه المضرر الأداة قد ذكر فيه المشبه والمشبه به ، أي جمع فيه بين الطرفين ، والاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين ، بل يكتفى فيها بذلك المستعار ، إذا كانت تصريحية ، والمستعار له إذا كانت مكتبة ، وهذا ما يقول به جميع المحققين من البلاغيين .

وأما العلوى فإنه لم يكتف بإطلاق الاستعارة على التشبيه المضرر الأداة فقط نحو «زيد أسد» ^(٣) ، بل وعلى ما ذكر فيه وجه الشبه نحو : «زيد الأسد شجاعة» و«عمرو البحر في الجود والكرم» ^(٤) ، وما صرخ فيه بأداة التشبيه ، قال في

(١) «الطراز» ١/٣٧٧.

(٢) «المثل السائر» ٧٤/٢.

(٣) ينظر «الطراز» ٢٠٧/١، ٢٠٨، ٢٦٤.

(٤) ينظر «الطراز» ٢٠٤/١.

ال التقسيم الرابع من تقسيمات الاستعارة : اعلم ان الاستعارة تجرى في استعمالها على أوجه أربعة نذكرها : الوجه الأول : استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى : « كَانُهُنَّ يَبَاقُوْتُ وَالْمَرْجَانُ » شبه الحور العين بالمرجان والياقوت في شدة الحمرة والرقة ، وهكذا قوله تعالى : « كَانُهُنَّ يَبْشِّرُ مَكْنُونُ » شبههن بالبيض في بياضه ورقته ولطافته ، فهذه استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه فتكون استعارة محققة ، كما أن كل ما كان من الاستعارة يطوى فيه ذكر المشبه فهو من التشبيه كقولك : « رأيت أسدًا » ، « ولقيني أسد » كما مر بيانه (١) .

هل قرات في كتب البلاغة مثل هذا الكلام الفاسد الذي لا وجه له ، والدال على أن قائله في غاية الجهل ، وهل سمعت بمصطلح بلاغي من مصطلحات الاستعارة يسمى : الاستعارة المقدرة التي تنتقل من مقدرة إلى مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه ؟ وهل سمعت بمصطلح التشبيه المقدر الذي هو صميم الاستعارة نحو « رأيت أسدًا » و « لقيني أسد » ؟ أرأيت مثل هذا التخليط والهذيان ؟ إذا كانت أداة التشبيه مصريحاً بها . فالاستعارة مقدرة ، وفي الوقت نفسه هي استعارة محققة ! . كيف يكون هذا ؟ استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه ، ف تكون استعارة محققة . يزيد : قبل تقدير طرح أداة التشبيه فالاستعارة مقدرة ، وعند تقدير طرح أداة التشبيه فالاستعارة محققة .

رأيت كلاماً أعجب وأغرب من هذا الكلام ؟

ثلاث مصطلحات ابتدعها العلوى : الاستعارة المقدرة ، والاستعارة المحققة ، ثم التشبيه المقدر ، وهذا التشبيه المقدر عنده يشمل كل استعارة طوى فيها ذكر المستعار له ، وهو المشبه ، وهذا يشمل جميع أنواع الاستعارة التصريحية .

استعارة لأن المشبه مطوى غير مصرح به ، وتشبيه مقدر ، لأن أداة التشبيه في قولنا : « رأيت أسدًا » مقدرة ، والتقدير : « رأيت رجلاً كالأسد » . وهذا أيضاً ما ابتدعه العلوى ولم يعرفه البلاغيون .

(١) « الطرار » (٢٤٣/١) .

وهذا الذى قاله ينافق ما قاله فى التفرقة بين التشبيه الصريح وهو ما كان بأداة التشبيه ، وبين التشبيه المضمر الأداة ^(١) وينافق أيضاً ما قاله فى التفرقة بين الاستعارة والتشبيه ^(٢)

* * *

ويضيف العلوى فى موضع آخر مصطلحًا جديداً غير المصطلحات السابقة لم يعرفه البلاطيون ، وهذا المصطلح هو : « الاستعارة المشبهة » قال : كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهى الاستعارة المحققة ^(٣) ، وما كان منها يدرك فيه التشبيه على وجه التقدير فهو الخيالية ^(٤) ، وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة التحقيق فهى الاستعارة المشبهة ^(٥)

وكل هذا الكلام خطأ ، لا شيء فيه من الصواب ، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن صاحبه لا دراية له بحقيقة التشبيه والاستعارة ، ولا بالعلاقة بين الاستعارة وأصلها وهو التشبيه . وهذا من ظواهر البلاغة ، لا من خوافيها .

* * *

• خطأ العلوى فى مفهوم ومصطلح الاستعارة المرشحة :

قسم البلاطيون الاستعارة باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده إلى ثلاثة أقسام :

أحداها : المطلقة ، وهى التى لم تقتربن صفة ولا تفرجع كلام ما يلائم المستعار له أو المستعار منه . وأكثر الاستعارات من هذا القسم .

ام

(١) ينظر « الطرار » ٢٠٤/١) ، وما بعدها .

(٢) ينظر « الطرار » ٢٥٦/١) ، ٢٥٧) .

(٣) هي عند البلاطيون : التصريحية التى استعير فيها اسم المشبه به لما هو محقق حسناً أو عقلاً .

(٤) هي المعروفة عند البلاطيون بالاستعارة التخييلية ، وهى إثبات لارم المشبه به المحذوف للمشبه المذكور . وهى ترينة الاستعارة بالكتابية .

(٥) « الطرار » ٢٥٩/١) .

وثنائها : المجردة ، وهى التى قرنت بما يلائم المستعار له وهو المشبه ، سواء كان الملام تفريعاً كقولك : « رأيت أسدًا يرمي فلجلات إلى ظل رمحه » ، أو كان صفة حسية كقولك : رأيت أسدًا رامياً مهلكاً أقرانه » أو صفة معنوية كقول كثير عزة :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِيقَتْ لِضَحْكَتِهِ رَقَابُ الْمَالِ

فالرداء وهو الثوب مستعار للعطاء ، بجامع صون كل منها صاحبه عما يكره ، وقد أضاف الشاعر إلى الرداء وهو الثوب كلمة « الغمر » الملائمة للعطاء الذى هو المستعار له .

وثالثها : المرشحة ، وهى التى قرنت بما يلائم المستعار منه ، دون ما يلائم المستعار له ، وسميت هذه الاستعارة التى قرنت بما يلائم المستعار منه مرشحة لترسيخها أى تقويتها بذكر ذلك الملام ، لأن الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ، حتى كان الموجود فى نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه ، وذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه يزيد فى إفادته قوة ذلك التناسى ، فتفوى الاستعارة بتقوتها مبناتها ، لوقعها على الوجه الأكمل ، أخذًا من قولك : رشت الصبي ، إذا ربته باللبن قليلاً قليلاً حتى يقوى على المص ^(١) .

والترشيح كما فى التجريد إما أن يكون بذكر صفة من صفات المستعار منه كقولك : « رأيت أسدًا ذا لبد يرمى » و « جاورت اليوم بحرًا راخراً متلاطم الأمواج ». وإما أن يحصل الترشيح بتغريب كقوله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُوا الصَّلَالَةَ بِالْهُدُى فَمَا رَبَحُتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ » ^(٢) فقد شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال باخر ، ثم فرغ على تلك الاستعارة ما يلائم الاشتراء من نفي الربح فى التجارة فقال : « فَمَا رَبَحُتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ » ولا شك أن نفيه يلائم المشبه به ، وذلك مما يزيد فى

(١) ينظر « حاشية الشيخ الإنباوى على الرسالة البيانية » (ص ٤٢٨)، و « شروح التلخيص » (٤/١٣٠).

(٢) سورة البقرة : الآية ١٦ .

قوة تناصي التشبيه حتى كان المشبه به هو الموجود ، فكان ترشيحًا ، أي تقوية للاستعارة ، ف تكون الاستعارة مرشحة ^(١) .

ولهذا قال البلاغيون : الترشيح أبلغ من التجريد ، لاشتماله على تحقيق المبالغة ، ولهذا كان مبناء على تناصي التشبيه ^(٢) .

هذا ما قاله البلاغيون في معنى الترشيح ، ومعنى الاستعارة المرشحة . فماذا قال العلوى في هذين الأمرين ؟

* * *

البلاغيون جمِيعاً يسمون هذه الاستعارة « المرشحة » أو « الترشيحية » بدءاً من يد أول من أطلق عليها هذا المصطلح وهو الزمخشري في قوله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ » ، وانتهاء بالخطيب الفزوي والشراح تلخيصه ، ومن أتي بعد هؤلاء الشراح ، الكل يسمونها الاستعارة المرشحة من « الترشيح » وهو التقوية .

إلا العلوى فإنه يسميها « الموشحة » بالواو لا بالراء ، من « التوشيح » ، لا من « الترشيح » .

ولولا أنه كرر ذكر هذه الاستعارة بهذا الوصف عدة مرات في كتابه « الطرار » ، ولو لا تفسيره للتوضيح ، لقلنا : إن الكلمة حدث فيها تغيير وتحريف ، هذان الأمران يدلان على أن العلوى قد نقل الكلمة من « نهاية الإيجار » للإمام الراري ، أو « المصباح » لبدر الدين بن مالك محرفة ، فبدل أن يقول : الترشيح قال : التوشيح ، ولم يدرك أن الأخير غير مقصود للبلاغيين إطلاقاً ، ولا يطابق معناه معنى تلك الاستعارة . قال العلوى : فاما الاستعارة الموشحة : فإنما سميت بهذا الاسم ، لأنك إذا قلت : « رأيت أسدًا وافر الأظفار ، منكر الزئير ، دامي

(١) ينظر « الكثاف » (١/٧٠) ، و« المفتاح » (ص ١٨٢) ، و« الإيضاح » (٤٣٣/٢) ، (٤٣٤) ، و« شروح الناتخيس » (٤/٤) ، (١٣٠) ، (١٣١) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٤٣٤/٢) ، و« المفتاح » (ص ١٨٢) ، (١٨٣) .

الأنياب»، فقد ذكرت لارم المستعار وذكر خصائصه فوشحت هذه الاستعارة وزيتها بما ذكرتها من لوارتها وأحكامها الخاصة ، أخذًا لها من التوسيع ، وهو ترصيع الجلد بالجوهر ، واللآلئ ، تحمله المرأة من عاتقها إلى كشحها ، وهذا هو الوساح واشتقاق التوسيع للاستعارة منه .

ومثالها قوله تعالى : « اشتروا الضلالَةَ بِالْهُدَىٰ » ، ثم قال على إثره : « فَمَا رَبَحْتَ تجَارِيْهُمْ » ، فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر لارمه وحكمه ، وهو الربع (١) ، توضيحاً للاستعارة (٢) .

العلوى يقول : « التوشیح » و « الاستعارة الموشحة » مع أن كتاين من الكتب
البلاغية الأربعه التي اعتمد عليها العلوى فى تأليف كتابه « الطراز » جاء فيها ذكر
« الترشیح » لا « التوشیح » وهذا الكتابان - كما ذكرنا - هما : « نهاية الإيجار »،
و « المصباح »^(٢). وصاحب الكشاف الذى يزعم العلوى ان تفسيره كان يابعاً له
على تأليف كتابه ذكر اسم « الترشیح » بالراء لا بالواو ، فقال : وهو « المجاز
المرشح » .

وذكر ملائم المستعار منه ليس فيه تزيين وتحسين للاستعارة ، لأن الاستعارة زائنة وحسنـة وجـميلـة فـى أـصـلـهـا ، سـوـاءـ كـانـتـ مـرـشـحةـ أوـ مـجـرـدةـ أوـ مـطـلـقـةـ ، وـكـمـاـ يـعـتـرـيـهاـ الـحـسـنـ وـالـقـيـحـ أـحـيـاتـاـ ، يـعـتـرـيـهاـ أـيـضـاـ الـضـعـفـ وـالـقـوـةـ ، وـذـكـرـ مـلـامـىـ لـلـمـشـبـهـ بـهـ أـىـ الـمـسـتـعـارـ مـنـهـ يـقـويـهاـ وـيـبـعـدـهاـ عـنـ أـصـلـهـاـ وـهـوـ التـشـبـهـ ، وـيـصـلـ بـهـاـ إـلـىـ درـجـةـ عـالـيـةـ مـنـ الـمـالـنـةـ . وـهـذـاـ هـوـ المـقـصـودـ بـالـتـرـشـيـعـ .

والبالغيون قد ذكروا أن المزية في هذا الضرب من الاستعارة راجعة إلى تقويتها وتأكيد جوهرها الذي هو تناسى التشبيه ، وهذا ما يفهم من اختيارهم لكلمة

(١) قال الشيخ الدسوقي معلقاً على قول سعد الدين التفتاراني : « تم فرع عليها ما يلائم الاشتاء من الريع والتجارة » : الاولى : من نفي الريع في التجارة . « حاشية الدسوقي على مختصر السعد » (٤/١٣١) .

(٢) «الطهارة» (٢٣٧/١) ، (٢٣٨) .

(٢) ينظر «نهاية الإيجاز» (ص ٢٤٩)، و«المصباح» (ص ١٣٧).

«الترشيح» الواردة في كلام الزمخشري - ومن أتى بعده من البلاغيين - مصطلحًا لهذا الضرب من الاستعارة .

وما يدل على أن هذا الرجل ينقل ما يجده في الكتب سواء كان صحيحاً أو خطأ دون وعي منه وتحيز لما ينقله أنه قد تحدث في القسم الأول من البديع وهو «الفصاحة اللفظية» عن فن بديعي لفظي يسمى «التوشيح» أخذنا له من «المثل السائر»، وفسره لغويًا بما فسر به «التوشيح» في الاستعارة^(١) .

* * *

أما عن مفهوم «الترشيح» أو الاستعارة المرشحة عند البلاغيين ، و «التوشيح» أو الاستعارة الموشحة عند العلوى ، فيحدثنا عنه في القسم الثاني من تقسيماته للاستعارة ، وهو تقسيمها باعتبار اللازم لها إلى مجردة وموشحة فيقول :

إذا استعير لفظ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال إما أن يذكر معه لازم المستعار له ، أو يذكر لازم المستعار نفسه ، فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثاني فهو «الترشيح»^(٢) .

وفي موضع آخر يذكر معنى آخر «للتوشيح» مجازاً لهذا المعنى الذي ذكره ، وذلك في كلامه على الاستعارات القرآنية ، حيث قال : الاستعارة الموشحة : هي أن يؤتى بالاستعارة عقراً بالاستعارة ، لها بالأولى علاقة ومناسبة^(٣) . وسيأتي كلامه كاملاً في هذا الموضوع بعد قليل . وتفسير العلوى في كلامه الأول الملائم : بلازم المستعار له في التجريد ، ولازم المستعار نفسه في «التوشيح» غير صحيح ، لأن البلاغيين أرادوا بالملائم : المناسب لأحد الطرفين ، سواء كان صفة لاحدهما ، أو تفريع كلام .

والفرق بين الصفة والتفرع ، أن الملائم إن كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة ، وإن كان كلاماً مستقلأً جزءاً به بعد ذلك الكلام الذي فيه الاستعارة مبنياً

(١) ينظر «الطریاز» (٣/٧٠)، وهو المثل السائر (٢١٦/٣).

(٢) ينظر «الطریاز» (١/٢٣٦).

(٣) «الطریاز» (١/٢١٢).

عليه ، كما في قوله تعالى : « فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ » بعد قوله : « أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ » فهو تفريع سواء كان يحرف التفريع أو لا^(١) .

تفسير البلاغيين للملائيم أشمل من تفسير العلوى له باللام ، لأن اللام إنما يكون في الاستعارة بالكتابية ، أما الترشيح والتجريد ، فيحصل بذلك أي وصف من أوصاف المشبه به ، أو المشبه ، يكون ملائمًا ومناسباً لهما ، سواء كان لارماً لهما أو غير لارم .

أما كلامه الثاني الذي ذكر فيه معنى آخر « للتوضيح » مغاييرًا للمعنى الذي ذكره قبل ذلك فلم يقل به أحد من البلاغيين . ولم يبين لنا العلوى الاستعارة في قوله تعالى : « فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ » ، ولا كيف كانت تلك الاستعارة التي أتى بها عقب الاستعارة الأولى توضيحاً لها ؟

بل وقف عند قوله عقب كلامه السابق : فلما استعار الشراء^(٢) عقبه بذكر الربع ، لما كان مناسباً له في غاية الملاعة لما سبق . وكان لا ينبغي أن يقف عند هذا الحد ، وإنما يستمر موضحاً تلك الاستعارة في « فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ » التي جاءت عقب الأولى توضيحاً لها . ولكن الرجل لم يفعل ، لأنه يتكلم ولا يدرى بما يقول . ولو كان يدرى لقال : إن الربع المتفى عن المنافقين مستعار للارتفاع الآخروى ، وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلاله واتخاذهم إياها بدلاً عن الهدى^(٣) . فهما استعاراتان لا استعارة واحدة .

والترشيح عند الإمام الزمخشري لا يكون استعارة ، يقول في قوله تعالى :

(١) « شروح التلخيص » (٤/١٢٧).

(٢) استعار الشراء لماذا ؟ لم يذكر هنا ولا في كلامه السابق عن الآية المستعار له لفظ الشراء أو الاشتراء ، وهذه ظاهرة عامة في مبحث الاستعارة كلها ، فهو لا يذكر إلا ما يجده في الكتب التي ينقل عنها ، ولا يستطيع الإتيان بشيء خارج عنها ، وإذا حاول فإنه يقع في الخطأ غالباً .

(٣) ينظر « شروح التلخيص » (٤/١٢١).

﴿وَاعْتَصِمُوا بِجَبَلٍ اللَّهُ جَمِيعًا وَلَا تَرْقُوا﴾^(١) : يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به ووثقه بحمائه ، بامتلاكه المتذر من مكان مرتفع بجبل وثيق يأمن انقطاعه ، وأن يكون الجبل استعارة لعهده ، والاعتراض لوثقه بالعهد ، أو ترشيحًا لاستعارة الجبل بما يناسبه^(٢) . فالترشيح عنده لا يكون استعارة ، وإذا أجريت فيه الاستعارة ، أخرجته من أن يكون ترشيحًا . وهذا كلام مصيب ، لأن المبالغة في الترشيح لا تكون إلا باعتبار حقيقته التي تخيل إلينا أن هناك اشتراط على الحقيقة ، كما مر في المثال السابق^(٣) .

* * *

• من أوهام العلوى :

ما ذكرناه عن « الترشيح » أو « التوشيح » و« الاستعارة المرشحة » أو « المروشحة »، عند البلاغيين والعلوي ، ما كان إلا مقدمة لما سنذكره عن أحد أوهام الإمام العلوى ، وكان رحمة الله كثير الوهم ، حيث القى بنفسه في بحر بلوى غمراً ذي أمواج متلاطمة كالجبال ، وهو لا يجيد السباحة والعلوم .

قرأ العلوى نقد ابن الأثير لابن سنان الخفاجي الذي نقد الأمدي وأنكر ما قاله في قول أمرى القيس^(٤) :

فَقُلْتَ لَهُ مَا تَعْطِي بِصَلْبِهِ وَأَرْدَفْتَ أَعْجَارًا وَنَاهَ بِكُلِّكِلِ

حيث قال : إن هذه الإستعارة في غاية الحسن ، والجودة والصحة ، لأنها مما قصد وصف أحوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه وتناقل صدره للذهب والانبعاث وتراويف أعياره وأواخره شيئاً فشيئاً .

وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئاته ، وذلك أشد ما يكون

(١) سورة آل عمران : الآية ١٠٣ (٢) الكشاف (١/٣٩٤).

(٣) ينظر « البلاغة القرآنية » (ص ٤٢٢).

(٤) من ملقيه في وصف الليل بالطول ، ينظر شرح المعلقات السبع للزوذني ص (٣٢) ، و« شرح القصائد العشر » للتبريزى (ص ٦٧) ، و« دلائل الإعجاز » (ص ٧٩ ، ٣٥٩) .

على من يراعيه ويترقب تصرمه ، فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجراً رادفة للوسط استعار له اسم الصلب ، وجعله متمطياً من أجل امتداده ... وصلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهو ضمه ، وهذا أقرب الاستعارات من الحقيقة ، للاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له ^(١) .

فقال ابن سنان معتضاً عليه : إن هذا الذي قاله الأدمى لا أرضى به غاية الرضا ، وإن بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة ، بل هو وسط .

وقد أوضح الأدمى بأن امرأ القيس لما جعل للليل وسطاً ممتدًا استعار له «الصلب» ، وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وحيث جعل له آخرًا وأولاً استعار له عجزًا وكلكلاً - وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب إنما يحسن من أجل العجز والوسط ، والتتمطى من أجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك ، وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى ^(٢) .

وقد رد ابن الأثير ما قاله ابن سنان قائلاً : وبيت امرئ القيس من الاستعارات المرضية ، لأن لو لم يكن للليل صدر ، أعني أولاً ، ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة .

ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صليبًا ، وجعله متمطياً ، واستعار لصدره المتأقل - أعني أولاً - كلكلاً وجعله لائياً ، واستعار لآخره عجزاً ، وجعله رادفاً لوسطه ، وكل ذلك من الاستعارات المناسبة . وأما قول ابن سنان الخفاجي : «إن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطربحة » ، فلن في هذا القول نظراً ^(٣) .

* * *

قرأ العلوى هذا الكلام ففهم منه أن ابن سنان يرد الاستعارات المرشحة ، لأن الترشيح عنده - كما سبق في كلامه الثاني - : استعارة مبنية على استعارة سبقتها ، قال عقب كلامه السابق مباشرة : وقد زعم عبد الله بن سنان الخفاجي (٤٢٢ - ٤٦٦ هـ) إنكار الاستعارة الموشحة - بالواو - ، وقال : إن الاستعارة المبنية على الاستعارة من بعد الاستعارات ، وأنكر عليه الأدمى (٣٧٠ هـ) هذه المقالة . وما

(١) «الموازنة» (١٢٦/٢٦٦ ، ٢٦٧) . (٢) ينظر «سر النصاحة» (ص ١١٢ ، ١١٣) .

(٣) ينظر «المثل السائر» (٢/١١٠ - ١١٢)

قاله الأَمْدِيُّ هو المَعْوَلُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ هَذِهِ الْاسْتِعْـارَةُ المُوَشَّحَةُ مِنْ أَعْجَبِ الْاسْتِعْـارَاتِ وَأَغْرِبِهَا ، وَاسْتَطَرْفُهَا كُلُّ مَحْصُلٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، وَسَنُوضْـجِهَا فِي التَّقَاسِـيمِ (١) .

قد قلنا : إن الإمام العلوي رحمه الله كان كثير الوهم ، لا لسوء فهمه لكلام ابن سنان الذي رد فيه على ما قاله الأَمْدِيُّ في الاستعارة المبنية على استعارة أخرى ، ولكن لقوله : « وَانْكَرَ عَلَيْهِ الْأَمْدِيُّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ » ، لَأنَّ الْأَمْدِيَّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - لَمْ يُنْكِرْ عَلَى ابْنِ سَنَانٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ الْعَكْسُ هُوَ الصَّحِيحُ ، لَأنَّ الْأَمْدِيَّ تَوْفَى قَبْلَ أَنْ يُولَدَ ابْنُ سَنَانٍ بِاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً .

ولقوله : إن ابن سنان يرد الاستعارات المرشحة ، وأن الترشيح : استعارة مبنية على استعارة (٢) .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

(٢) ينظر « التصوير البصري (ص ٣٣٦) ».

(١) « الطرار » (٢١٢/١).

التشبيه

اقتفي العلوى أثر ابن الأثير فى تقديم مبحث « الاستعارة » على مبحث « التشبيه »، ولم يتبع طريقة الإمام الرازى ، وبدر الدين بن مالك فى تقديم التشبيه على الاستعارة ، والمذهب الأخير قد سلك الترتيب الذى تقتضيه طبيعة كل منهما ، وعليه سار البلاغيون : السكاكي ، ومن جاء بعده .

وقد عللوا تقديم التشبيه لا على الاستعارة وحدها ، بل على المجاز بجميع أقسامه بقولهم : وقدم التشبيه على المجاز ، لأن المجاز مبني عليه ، فهو مقدم على المبنى ، ولذلك قدم التشبيه على الجميع ، ونعني بالمجاز الاستعارة ، فإن غيرها ليس مبنيا على التشبيه ، لكنه لما انبني أعظم أنواع المجاز على التشبيه صح أن يقال المجاز مبني عليه مثل : « الحج عرفة »^(١) .

* * *

• ليس التشبيه المضرر الأداة مجازاً باتفاق علماء البيان :

نسب العلوى إلى ابن الأثير القول بأن ما كان من التشبيه نحو « زيد أسد » معدود في المجاز باتفاق علماء البيان ، وإذا كان الأمر كذلك فإن ما كان من التشبيه مظاهر الأداة نحو : « زيد كالأسد شجاعة » يجب أن يعد من المجاز أيضاً .

والقياس في حد ذاته عجيب ، والعكس هو الصحيح ، لأن الأول وهو التشبيه البليغ وهو ما حذف منه الوجه والأداة ، الذي يسميه كل من ابن الأثير والعلوي التشبيه المضرر الأداة مختلف في كونه مجازاً أو تشبيهاً ، والمراد بالمجاز : المجاز بالاستعارة ، أما التشبيه المظاهر الأداة فلا خلاف بين العلماء المحققيين من البلاغيين في كونه تشبيهاً فحسب ، ولا يصح أن يطلق عليه كلمة مجاز ، ووصفوا شبهة من

(١) « عروس الأفراح » ٢٨٩/٣ .

شد من صغار البلاغيين وعده في المجاز ، بأنها شبهة ساقطة لا يعتد بها . وهذا القول الذي نسبه العلوى إلى ابن الأثير بأن علماء البيان متفقون على عدم نحو « ريد أسد » من المجاز ، تقول على ابن الأثير ، إذ أنه لم يقل ذلك ، والعلوى أيضاً يناقض نفسه في هذا القول ، لأنه في باب الاستعارة قال : إن نحو « ريد أسد » تشبيه عند أكثر علماء البيان . وقبل أن نذكر مقولته في ذلك ، نذكر ما قاله في نسبة هذا القول إلى ابن الأثير ، وقول ابن الأثير الذي ليس فيه شيء مما زعمه العلوى ونسبه إليه .

قال العلوى تحت عنوان « دقیقة » : وغالب الظن ، بل نعلم قطعاً أن كل ما كان من التشبيه مضمون الأداة كقولنا : « ريد الأسد » و« لقيني الأسد » ، و« عمرو الشمس في ضيائه » ، و« القمر في نوره » ، و« البحر في كرمه » إلى غير ذلك من التشبيهات المضمرة ، فإنه معدود في المجاز ، وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة وإن كان المشبه به في طيه ^(١) ، فلهذا وجوب عده في المجاز .

وإنما يتوجه الخلاف فيما كان من التشبيهات مظاهر الأداة ، كقولنا : « هو كالبحر كرمًا » و« كالبدر تماماً وكمالاً » فما كان بهذه الصورة فيه مذهبان :

الأول : كانه معدود من جملة المجازات ، وهذا الذي يشير إليه كلام ابن الأثير وحجه على ذلك أن قوله : « ريد أسد » إذا كان معدوداً في المجاز باتفاق بين علماء البيان فيجب في قوله : « ريد كالأسد شجاعة » أن يعد في المجاز أيضاً ، إذ لا تفرقة بينهما إلا من جهة ظهور الأداة ، وظهورها إن لم يزده قوة ودخولها في المجاز لم يكن مخرجاً له عن المجاز ^(٢) .

(١) ليس المشبه به في الأمثلة المتقدم ذكرها مطوريًا ، بل الطرفان مصرح بهما ، وإنما المطوى المشبه أي المستعار له في المثال الثاني فقط ، وهو « لقيني الأسد » ، وهذا ليس تشبيهًا مضمون الأداة ، بل هو استعارة باتفاق البلاغيين . وكلامه كله فاسد لا وجه له ، لأن التشبيه المضمر الأداة أو البليغ إنما هو المثال الأول فقط .

(٢) ينظر « الطراز » (١/٢٦٤ ، ٢٦٥) .

و قبل أن نذكر كلام ابن الأثير الذى يكذب ما نسبه إليه العلوى نقول تعليقاً على بعض هذا الكلام .

الرجل لعدم تحصيله ومعرفته الجيدة بالفروق الكاتنة بين : المجاز ، والتشبيه ، والاستعارة جمع فى الأمثلة التى مثل بها للتشبيه المضرر الأداة بين ما هو متفق على كونه مجازاً بالاستعارة وليس تشبيهاً مضمراً وهو « لقيني الأسد » وبين التشبيه المتفق على كونه بليغاً أو مضرر الأداة نحو « زيد الأسد » وبين ما هو تشبيه ممحض وليس باستعارة ولا تشبيه مضرر الأداة وهو ما حذف منه أداة التشبيه دون وجه الشبه ، وهو ما عدا المثالين السابقين .

ولعدم درايته أيضاً بحقيقة المجاز والتشبيه والاستعارة ، وما بين الثلاثة من فروق ، اطقتها كلها على التشبيه المضرر الأداة وما مثل له من أمثلة . وذلك فى عبارته التى لا يمكن أن تجدتها فى أى كتاب آخر وهى : « فإنه معدود فى المجاز وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة ، وإن كان المشبه به فى طيه » ، فهو معدود فى المجاز ، ومن التشبيه وظاهره الاستعارة ، والمشبه به فى طيه .

وتعليقنا الآخر على قوله : « وإنما يتوجه الخلاف فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة ... إلخ .

قد قلنا فى مبحث « الاستعارة » إن هذا الرجل كثير الوهم ، وأنه يناقض نفسه كثيراً فيما يقرره فى موضع فإنه ينقضه ويقول بخلافه فى موضع آخر .

وما قاله فى كلامه السابق هذا يناقض ما قاله فى مبحث الاستعارة ، فهنا ثبتت أن هناك خلافاً فى التشبيه المظهر الأداة ، وفي مبحث الاستعارة نفى هذا ، حيث قال : وما كان من صريح التشبيه فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرة كقول بشار :

كان منار النقع فوق رؤوسنا وأسياننا ليل تهاوى كواكب

ومثل قولهم فلان كالبدر ، وفلان كالأسد ، إلى غير ذلك من التشبيهات ، لهذا الإخفاء به فى كونه تشبيهاً ممحضاً^(١) .

(١) ينظر « الطراز » (٢٠٤/١) ، وما بعدها .

فهذا النوع من التشبيه نفي العلوى أن يكون موضع خلاف ، وأنه تشبيه محض .
وأثبتت بعد كلامه هذا مباشرةً الخلاف فقط في التشبيه المضرر الأداة ، الذي نفي
في كلامه السابق أن يكون موضع خلاف ، وأنه متفق على كونه مجازاً عند جميع
علماء البيان .

قال عقب كلامه في التشبيه المحض المظاهر الأداة : « وإنما يقع النظر والتردد في
التشبيه المضرر الأداة » وسيأتي الكلام على ذلك بعد قليل .

* * *

• لم يقل هذا ابن الأثير :

نسب العلوى إلى ابن الأثير في كلامه الذي بدأه بقوله : وإنما يتوجه الخلاف فيما
كان من التشبيهات مظاهر الأداة أمران :
أحدهما : القول بأن هذا التشبيه معدود من جملة المجازات .

وثانيهما : أنه قد احتاج لقوله هذا بأنه إذا كان نحو « زيد أسد » معدوداً في المجاز
باتفاق بين علماء البيان ، فيجب في قولنا : « زيد كالأسد شجاعة » أن يعد في
المجاز أيضاً إلخ .

وقد ذكرنا أن هذا تقول على ابن الأثير ، إذ أنه لم يقل ذلك .

إليك ما قاله ابن الأثير الذي يرى أن التشبيه بنوعيه : المضرر الأداة منه والمظاهر
قسم من أقسام المجاز ، وأن الاستعارة قسم من أقسام التشبيه ، أما التشبيه المضرر
الأداة فقد صرخ بأنه وقع فيه خلاف .

قال رحمة الله وهو يتحدث عن أقسام المجاز : المجاز ينقسم لاثنين : توسيع في
الكلام وتشبيه .

والتشبيه ضربان : تشبيه تام ، وتشبيه محذوف .

فالتشبيه التام : أن يذكر المشبه والمشبه به ، والتشبيه المحذوف : أن يذكر المشبه

دون المشبه به ^(١) ، ويسمى «استعارة» ، وهذا الاسم ^(٢) وضع للفرق بينه وبين التشبيه التام ، وإلا فكلاهما يجوز أن يطلق عليه اسم «التشبيه» ويتجاوز أن يطلق عليه اسم «الاستعارة» ، لاشراكهما في المعنى .

وفي الفرق بين التشبيه والاستعارة قال : المجاز إما أن يكون لمشاركة بين المقول والمنقول إليه في وصف من الأوصاف ، وإما أن يكون لغير مشاركة ، فإن كان لمشاركة ، فلما أن يذكر المقول والمنقول إليه معاً ، وإنما أن يذكر المقول إليه دون المقول ، فإن ذكر المقول والمنقول إليه معاً كان ذلك تشبيهاً .

والتشبيه تشبيهان : مظهر الأداة كقولنا : «زيد كالأسد» وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : «زيد أسد» .

أما التشبيه المظهر الأداة : فلا حاجة بنا إلى ذكره هنا ، لأن معلوم لا خلاف فيه ^(٣) ، لكن نذكر التشبيه المضمر الأداة الذي وقع فيه الخلاف ^(٤) ، فنقول : إذا ذكر المقول والمنقول إليه على أنه تشبيه مضمر الأداة قيل فيه : «زيد أسد» أى كالأسد ، فاداة التشبيه فيه مضمرة ، وإذا أظهرت حسن ظهورها ، ولم تقدح في الكلام الذي أظهرت فيه ، ولا تزيل عنه فصاحة ولا بلاغة .

وهذا بخلاف ما إذا ذكر المقول دون المنقول إليه ، فإنه لا يحسن فيه ظهور أدلة التشبيه ، ومتى أظهرت أرالت عن ذلك الكلام ما كان متصلاً به من جنس فصاحة وبلاعنة ، وهذا هو المعنى «الاستعارة» والفرق إذا أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أدلة التشبيه فيه ، والاستعارة لا يحسن ذلك فيها .

(١) الصواب : أن يذكر المشبه به دون المشبه .

(٢) وهو : التشبيه المذوق .

(٣) أى معلوم أنه تشبيه فحسب وليس باستعارة ، وإن كان التشبيه عنده يتوعيه من المجاز .

(٤) أى الخلاف في كونه تشبيهاً أو استعارة ، وإن كان لا خلاف عنده هو في كونه مجازاً ، كالمثال في مظهر الأداة ، ولكن عند غير ابن الأثير فهناك خلاف في كون التشبيه مضمراً الأداة مجازاً بالاستعارة أو تشبيهاً ، وجمهور المحققين من البلاغيين على أنه تشبيه وليس بمجاز ، أما مظهر الأداة فمتفق على أنه تشبيه وليس بمجاز .

وعلى هذا فإن الاستعارة لا تكون إلا حيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المقول إليه ، ويكتفى بذلك المستعار الذي هو المقول ^(١) .

* * *

فابن الأثير يرى أن التشبيه كله مجاز سواء كان بالأداة أم غيرها ، وقد انفرد ابن الأثير بهذا الرأي ، فالبلغيون جميعاً متفقون على أن التشبيه بتنوعه ليس من باب المجاز ، لأن حذة المجاز لا ينطبق عليه ، ولم يختلفوا إلا في صورة واحدة من صوره الكثيرة ، وهي ما كانت نحو « ريد أسد » وهي ما تسمى « التشبيه البليغ » ، والذي يطلق عليه ابن الأثير والعلوي « التشبيه المضرر الأداة » .

كما أن ابن الأثير يرى أيضاً أن الاستعارة تشبيه ذكر فيه المقول دون المقال إليه ، وهذا ما يميزها عن التشبيه المضرر الأداة والمظاهر الأداة .

ويوافق ابن الأثير البلغيون في هذا الفرق بين التشبيه والاستعارة ، ولكن البلغيون يضيفون فروقاً أخرى تتميز الاستعارة عن أصلها وهو التشبيه ، كذلك يرى ابن الأثير أن ما كان مضرراً الأداة نحو « ريد أسد » ليس باستعارة بل هو تشبيه ، وقد نهى على من خلط بيته وبين الاستعارة .

قال : وهذا التشبيه المضرر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما ، وذلك خطأ محض ^(٢) .

وقال : ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الفقاجي - رحمة الله تعالى - قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضرر الأداة ، ولم يفرق بينهما ، وتأسى في ذلك بغيره من علماء البيان ، كأبي هلال العسكري ، والغافقي ، وأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدري ^(٣) .

وقد سبق ابن الأثير إلى ذلك القاضي على بن عبد العزيز الجرجاني ، حيث إنه ميز بين الاستعارة والتشبيه المضرر الأداة ، فقد ذكر قول أبي نواس :

(١) ينظر « المثل السائر » (٧٢/٢ - ٧٨) .

(٢) « المثل السائر » (٧٢/٢) .

(٣) السابـق (١٠٩/٢) .

والحب ظهر أنت راكبٌ فإذا صرفت عنكه انصرفا

وعقب عليه بقوله : ليس هذا وما أشبهه استعارة ، وإنما معنى البيت : أن الحب مثل ظهر ، أو الحب كظاهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنكه ، فهو إما ضرب مثل ، أو تشبيه شيء بشيء ، وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها باسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها ^(١) .

* * *

إذا ابن الأثير لم يقل إن نحو « زيد أسد » معدود في المجاز باتفاق علماء البيان ، لأنه يعلم أن هذه الصورة من صور التشبيه مختلف فيها بين علماء البيان ، والجمهور منهم لا يعدوها من المجاز مطلقاً لا من الاستعارة ولا من غيرها .

نعم هو عدها من المجاز ، ولم يعدوها من الاستعارة ، وهذا لا يوافق عليه البلاغيون ، لأنها لو كانت من المجاز لكان استعارة ، لأنها لا تدخل في نوع آخر من أنواع المجاز .

وكل ما نسبه العلوى إلى ابن الأثير شيء لا وجود له في « المثل السائر » وإنما هو موجود فقط في أوهام العلوى .

أما كون هذا الذي قاله العلوى ونسبة إلى ابن الأثير بأن نحو « زيد أسد » معدود في المجاز باتفاق بين علماء البيان ، مناقضاً لكلامه السابق عنه في مبحث الاستعارة ، فهو حق .

قال : ما كان من صريح التشبيه فلا مقال فيه ، وهو ما كان أدلة التشبيه فيه ظاهرة . . . فهذا الإخفاء في كونه تشبيهاً محضًا ، وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمر الأداة كقولك : « زيد الأسد شجاعة » ، و« عمرو البحر في الجود والكرم » فهل يعد من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ؟ فيه مذهبان :

(١) ينظر « الوساطة بين المتنبي وخصومه » (ص ٤٠ - ٤١) .

الأول : أنه ليس من باب الاستعارة . . . وهو رأى أكثر علماء البيان ، وأنه من التشبيه المضمر الأداة^(١) .

وقال قبل هذا الكلام : قولنا : « زيد أسد » و « عمرو بحر » فهل يعد هذا من باب الاستعارة أو يكون معدوداً في التشبيه ؟ فأكثر علماء البيان على عده من باب التشبيه وإدخاله في حيزه ، ومنهم من رعم أنه معدود في الاستعارة لتجدده من آل التشبيه .

أما ما ظهرت فيه أدلة التشبيه كقولك : « زيد مثل البحر ، ومثل الأسد » فهو تشبيه بلا خلاف^(٢) .

وكذلك ما قاله قبل ذلك في التشبيه المظاهر الأداة بأن فيه مذهبين :

الأول : أنه معدود من جملة المجارات . . . إلخ ما قال .

لأنه لو كان مجازاً لكان مجازاً بالاستعارة ، إذ يستحيل أن يكون من نوع آخر من أنواع المجار ، ولا قائل بذلك إلا ابن الأثير فقط ، أما غيره من العلماء المحققين فلم يدخلوه في المجاز لا بالاستعارة ولا بغيرها ، وإنما هو تشبيه لا غير .

* * *

• التشبيه المضمر الأداة بين ابن الأثير والعلوي :

اظن أن صاحب هذا المصطلح هو ابن الأثير ، وقد أحده عنه العلوي وأكثر من تردديه في كتابه « الطرار » ، ويطلق عليه البلاغيون اسم « التشبيه البلجي » وعرفوه بقولهم : وهو الذي حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه » كقولك : « زيد بدر » وعللوا أبلغية هذا النوع من التشبيه بأن فيه من كمال المبالغة ما ليس في غيره ، لأن حذف الأداة والوجه يقع في الخيال المحادي الطرفين : المشبه والمشبه به ، وذلك لأن حذف الأداة يجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ، وحذف الوجه يفيد عموم

(١) ينظر « الطرار » (٢٠٤/١) ، وما بعدها .

(٢) « الطرار » (٢٠٣ ، ٢٠٢/١) .

وجه الشبه من حيث الظاهر أيضاً ، فلما اشتمل هذا النوع من التشبيه على هذين الامررين كان في غاية القوة ، ومن أجل ذلك وصف بأنه تشبيه بليغ .

وهذه التسمية أدق من تسميتها « التشبيه المؤكّد » ، لأن المؤكّد هو ما حذف منه أدلة التشبيه ، وقد يحذف وجه الشبه وقد يذكر ، أما التشبيه البليغ فهو ما حذف الوجه والأدلة معاً .

* * *

وإذا كانت تسمية هذا النوع من التشبيه المضمر الأداة هي لابن الأثير كما أرى ، فماحقيقة هذا التشبيه عند ابن الأثير والعلوي ؟

ابن الأثير يرى أن التشبيه المضمر الأداة هو : ما حذف منه أدلة التشبيه ولم تذكر ، وهذا هو معنى الإضمار عنده ، فهو الحذف وعدم الذكر ، ويقابلة التشبيه المظاهر الأداة ، وهو ما ذكرت فيه أدلة التشبيه .

قال : والتشبيه تشبيهان : تشبيه مظاهر الأداة ، كقولنا : « زيد كالأسد » وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد أسد » ^(١) .

فهل يعني هذا أن التشبيه إذا حذفت منه أدلة التشبيه دون وجه الشبه كان تشبيهها مضمر الأداة ؟ الجواب : كلا ، لأن ابن الأثير يعني بالتشبيه المضمر الأداة : هو ما حذف منه وجه الشبه وأدلة التشبيه معاً ، بدليل أنه لم يشمل له إلا بما حذف منه الوجه والأدلة ، بنحو : « زيد أسد » ولم يمثل له بنحو : « زيد أسد في الشجاعة » وهو ما حذفت منه الأداة دون وجه الشبه . وهو بهذا يتافق مع البلاغيين الذين قصرروا هذا النوع من التشبيه على ما حذف منه الوجه والأدلة معاً .

اما العلوي فإنه وإن كان قد أخذ من ابن الأثير هذا المصطلح ورددته في مبحث « الاستعارة » و« التشبيه » إلا أنه لم يكن دقيقاً في إطلاقه على ما ينبغي أن يطلق عليه من صور التشبيه .

(١) « المثل السائر » (٢/٧٢).

ابن الأثير كما ذكرنا - أطلقه على صورة واحدة من صور التشبيه المتعددة ، وهي ما حذف منها الوجه والأداة معاً ، كما هو الحال عند من سواه من البلاغيين .

أما العلوى فقد أطلق هذا المصطلح على التشبيه الذى ذكر فيه طرفاً : المشبه والمشبه به وحذف منه وجه المشبه ، وأداة التشبيه ، كما هو الحال عند ابن الأثير وغيره من البلاغيين .

كما أطلقه أيضاً على ما حذفت منه أدلة التشبيه وذكر فيه المشبه والمشبه به ووجه المشبه نحو « ريد كالأسد شجاعة » ، أو في الشجاعة » ، وأطلقه أيضاً على ما حذف منه المشبه ووجه المشبه وأدلة التشبيه ، نحو : « رأيتأسداً » وهذه الصورة ليست من التشبيه عند جميع البلاغيين ، بل هي استعارة محضة .

ويذلك لم يستثن العلوى إلا صورة واحدة من صور التشبيه التي ذكرها في « الطرار » ، فلم يطلق عليها اسم التشبيه « المضرر الأداة » ، وهي ما ذكر فيها أدلة التشبيه نحو « ريد كالأسد » .

وقد فهم خطأ أن ابن الأثير عندما جعل التشبيه المضرر الأداة قسيماً للتشبيه المظهر الأداة ، أنه يعني بالأول ما حذف منه الأداة فقط ، وهذا فهم غير سليم ، لأن ابن الأثير عنى بالتشبيه المضرر الأداة : ما ذكر فيه المشبه والمشبه به فقط ، ولهذا جعله قسيماً أيضاً للاستعارة ، التي اكتفى فيها بذكر المشبه به دون المشبه .

قال العلوى : ما كان مضرر الأداة هل يعد من الاستعارة أو يكون محدوداً من التشبيه ، وهذا كقولك : « ريدأسد » و« عمرو بحر » ؟⁽¹⁾ وقال : وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضرر الأداة كقولك : « ريد الأسد شجاعة » و« عمرو البحر في الجود والكرم » وكقول أبي الطيب المتنبي :

بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحت عنيراً ورنت غزالاً

فهل يعد من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة فيه مذهبان⁽²⁾ :

(1) ينظر « الطرار » ٢٠٠ / ١

(2) ينظر « الطرار » ٢٠٤ / ١ ، وما بعدها .

وقال : ما كان من التشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد الأسد » و « لقيني الأسد » و « عمرو الشمس في ضيائه ، والقمر في نوره ، والبحر في كرمه » معدود في المجار (١) .

* * *

والتشبيه المضمر الأداة في تصور العلوى الذي أطلقه على ما حذف منه الوجه والأداة فقط ، وما حذف منه الأداة فقط ، وما حذف منه الوجه والأداة والمشبه ، ليس هو الذي اختلفت في كونه تشبيهاً أو استعارة ، وإنما الخلاف وقع فقط في صورة واحدة من هذه الصور الثلاث التي أطلق عليها مصطلح « التشبيه المضمر الأداة » وهي ما حذف فيها الوجه والأداة جميعاً ، ولم يبين من أركان التشبيه إلا المشبه والمشبه به نحو « زيد أسد » .

قال الخطيب : التشبيه : الدلالة على مشاركة أمر لا ينبع في معنى المراد بالتشبيه هنا : ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية ، ولا الاستعارة بالكتابية ، ولا التجريد .

فدخل فيه ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف ، وهو ما ذكرت فيه أدلة التشبيه ، كقولنا : « زيد كالأسد » أو « كالأسد » بحذف « زيد » لقيام قرينة . وما يسمى تشبيهاً على المختار كما سيأتي ، وهو ما حذفت فيه أدلة التشبيه ، وكان المشبه به خبراً للمشبه ، أو في حكم الخبر ، كقولنا : « زيد أسد » ... وكقولنا : « رأيت زيداً بحراً » (٢) .

وقال في مبحث الاستعارة : إن كان المشبه مذكوراً أو مقدراً ، فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر ، كخبر « كان » و « إن » والمفعول الثاني لباب « علمت » والحال ، فال واضح أن يسمى تشبيهاً ، وأن الاسم فيه لا يسمى استعارة ، لأن الاسم إذا وقع هذه الواقع ، فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه ، أو نفيه عنه ، فإذا قلت : « زيد أسد » ، فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد

(١) ينظر « الطراز » (١/٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٣٢٨) . (٢) « الإيضاح » (٢/٢٦٥) .

لزید ، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له ، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليقًا بأن يسمى تشبيهًا (١) .

وابن الأثير كان كلامه واضحًا وقاطعًا في بيان علاقة التشبيه المضرر الأداة بالاستعارة ، وهو أنه ليس من الاستعارة ، لأن هذا التشبيه يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، بأن يقال في « زيد أسد » : « زيد كالأسد » ، أما الاستعارة فلا يحسن فيها إظهار أداة التشبيه ، فإذا قلنا كما قال الشاعر :

فرعاء إن نهضت لحاجتها عجل القضيب وأبطأ الدعنص

لا يحسن إظهار أداة التشبيه فيه وهناك فرق آخر فرق به التشبيه المضرر الأداة ، والاستعارة ، وهو أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه ، ويكتفى بذلك المستعار الذي هو المنقول ، بخلاف التشبيه المضرر الأداة ، فقد ذكر فيه المشبه والمشبه به ، أي المنقول إليه والمنقول .

وقد انتقد ابن الأثير وعاب الذين خلطوا التشبيه المضرر الأداة بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما ، ووصف هذا بأنه خطأ محض (٢) .

أما العلوى فقد كان كلامه على هذا النوع من التشبيه مضطرباً مشوشًا ، فتارة يقول إنه تشبيه ، وتارة أخرى يقول إنه استعارة ، وهذا الأخير هو الذي أكثر القول به واستقر عليه .

وبسبب اضطراب العلوى في حديثه عن هذا التشبيه وتناقضه أنه خالف فيه أصحاب الكتب البلغية الأربع التي اعتمد عليها في تأليف كتابه ، وهم الإمام الرازى ، وابن الأثير ، والزمكاني ، ويدر الدين بن مالك ، فهو لاء الأربع يقولون: إن نحو : « زيد أسد » تشبيه وليس باستعارة .

والإليك بعض ما يدل على اضطرابه ، وتناقضه في كون هذا التشبيه استعارة أو تشبيهًا .

(١) ينظر « الإيضاح » ٤٠٩/٢ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، و« أسرار البلاغة » (ص ٣٢١) ، وما بعدها ، و« المفتاح » (ص ١٦٧) .

(٢) ينظر « المثل السائر » ٧٢/٢ ، وما بعدها .

قال بعد أن عرض مذهب القائلين بأنه تشبيه ، والقائلين بأنه استعارة : والمختار عندنا أن ما كان من قبيل التشبيه المضرر الأداة كقولنا : « زيد كالأسد » ، و« زيد أسد » فليس يخلو حاله من قسمين :

فالقسم الأول أن يكون مسوقاً على جهة الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلية التشبيه لنزل قدره ولخرج عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ، ويفسد جعله من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى : « وَأَخْفَضْنَا لَهُمَا جَنَاحَ الْذُّلُّ مِنَ الرَّحْمَةِ » (١) ، وقوله تعالى : « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُنُونِ وَالْخَوْفِ » (٢) ... وهكذا لو قلت في نحو قول الشاعر :

فامطرت لؤلؤاً من نرجس وسقط
فما هذا حالة من رقيق الاستعارة وعجبها لو أظهرت التشبيه فيه لكان غثاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً (٣) .

والعلوي بهذا الكلام قد جعل الاستعارة المحضة التي لم يقل أحد من البلاغيين إنها من التشبيه المضرر الأداة ، جعلها من أحد قسمي « التشبيه المضرر الأداة » وهذا يؤيد ما قلناه قبل ذلك من أنه كان غير محصل ولا متصور تصوراً حقيقياً لهذا التشبيه المضرر الأداة ، ولم يكن على دراية بما يطلق عليه من أنواع وصور التشبيه .

ولندع العلوى الآن يواصل كلامه حيث يقول : القسم الثاني : أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة التشبيه وهذا كقولنا : « زيد كالأسد » فإنك لو قلت : « كالأسد » كان الكلام سديداً .

وعن هذا قيل : إن قولنا : « زيد أسد » الاحتق أن يكون من باب الاستعارة وأن يكون قولنا : « زيد الأسد » أن يكون من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها في المعرف باللام دون المنكر ... فبنحل من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تفتقر

(٢) سورة النحل : الآية ١١٢

(١) سورة الإسراء : الآية ٢٤

(٣) ينظر « الطرار » (٢٠٧/١) ، وبين الواواه هذا الذي قال فيه ما قال : سيمثل به في مبحث التشبيه لتشبيه خمسة بخمسة . ينظر « الطرار » (٢٩٢/١) .

إلى أداة التشبيه ، وأن التشبيه لا بد فيه من ذكر الأداة ، وهي الكاف وكان ، ومثل ونحوها وما شاكلها^(١).

وها أنت ذا تراه قد نقض في كلامه الأخير ما قاله قبله مباشرة ، فقد فرق أولاً بين المشبه به النكرة ، والمشبه به المعرفة ، وهذا مأخوذ من نهاية الإيجار نقلأً عن عبد القاهر - فذكر أن الأول من باب الاستعارة ، والثاني من باب التشبيه ، ثم فرق في كلامه الأخير بين التشبيه والاستعارة بذكر الأداة أو حذفها ، فالتشبيه لا بد فيه من ذكر الأداة ، والاستعارة لا تفتقر إلى أداة التشبيه .

وقد عرف العلوى التشبيه بأنه : الجمجم بين الشيئين ، أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها . ثم يشرح القيد الأخير من هذا التعريف فيقول : « بواسطة الكاف » يخرج عنه مضرر الأداة ، كقولنا : « زيد أسد » فإنه ليس من التشبيه الذي أردناه في هذه القاعدة ، وإنما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من قبل^(٢) .

وفي مبحث التشبيه أيضاً تحدث عن صور التشبيه المضرر الأداة وخلط بينه وبين الاستعارة ، كما خلط في مبحث الاستعارة بينها وبين التشبيه المصحح فيه بالأداة .

قال : الصورة الأولى : ما يقع موقع المبتدأ والخبر المفردين كقولك : زيد الأسد ، والأسد زيد ، وزيد أسد ، وقد يأتي على جهة الفاعل كقولك : « جاءنى الأسد » ، « كلمنى الأسد » .

الصورة الرابعة : ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى : « **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** »^(٣) .

وهذا ليس من التشبيه المضرر الأداة ولا من الاستعارة ، وفي الآية وجوه ذكرها المفسرون ، ليس منها التشبيه ولا الاستعارة^(٤) . ونختتم كلامنا على هذا المبحث بكلام للعلوي يدل على أن الرجل يخبط خطط عشواء في هذه الصورة من صور التشبيه .

(١) السابق ٢٠٨/١ .

(٢) الطرار ٢٦٤/١ .

(٣) سورة الحشر : الآية ٩

(٤) ينظر « الكشاف » ٤/٥٠٤ ، و« حاشية الشهاب » ٨/١٧٩ ، وينظر « الطرار » ١/٣١٢ ، وما بعدها .

يقول : التشبيه المضمر الأداة هو في الظاهر يعد من باب الاستعارة ، لكن التشبيه مضمر فيه ، ويتفاوت درجة في ظهور الأداة وإضمارها ، وفي حصول المشبه به ، وعدم حصوله ، فمنها ما هو ظاهر متيسر تقديره على سهولة ، ومنها ما يتعدّر تقدير المشبه به ومنها ما هو متوسط بين الدرجتين ^(١) .

* * *

• ما في «المثل السائر» من مباحث التشبيه فهو في «الطراز» :

لقد نسخ العلوى كل ما تناوله ابن الأثير من مباحث التشبيه التي احتوى عليها «المثل السائر» ، ثم ضمّنها كتاب «الطراز» ، ثم زاد عليها ما شاء الله زيادته من «نهاية الإيجار» للإمام الرازى ، و«المصباح» لبلدر الدين بن مالك ، وغيرهما .

بذا ابن الأثير حدّيثه عن التشبيه بتقسيمه إلى قسمين : مظهر ، ومضمر ، وقسم المضمر إلى خمسة أقسام ^(٢) ، فجاء العلوى فقسم التشبيه ، نفس هذا التقسيم ، ولكنه فعل ذلك في التقسيم الرابع من تقسيمات التشبيه ^(٣) .

وذكر ابن الأثير أن التشبيه يجمع صفات ثلاث : المبالغة ، والبيان ، والإيجار ، فأخذ العلوى ذلك ، ووضعه في التقى الثالث : في بيان ثمرة التشبيه وفائدةه ^(٤) ، وقد أطلق على الثلاثة كلمة «المقاصد» ^(٥) . وعاد ابن الأثير فقسم التشبيه إلى أربعة أقسام : تشبيه معنى بمعنى ، وصورة بصورة ، ومعنى بصورة ، وصورة بمعنى ، ثم قسم هذه الأربع إلى أربعة أقسام آخر : تشبيه مفرد بمفرد ، ومركب بمركب ، ومفرد بمركب ، ومركب بمفرد ، فأخذ العلوى هذه التقسيمات ولم يخرج كلامه عنها عما قاله ابن الأثير ^(٦) .

وقد ختم ابن الأثير حدّديثه عن التشبيه بالكلام على أمرين :

(١) ينظر «الطراز» (٣١٦/١) ، وما بعدها ، والمثل السائر (١١٥/٢) ، وما بعدها .

(٢) ينظر «المثل السائر» (١١٥/٢) . (٣) ينظر «الطراز» (٣١١/١) .

(٤) ينظر «المثل السائر» (١٢٢/٢) ، و«الطراز» (٢٧٣/١) .

(٥) ينظر «المثل السائر» (١٢٧/٢) ، و«الطراز» (٢٨٥/١) .

أحدهما : المعيب من التشبيه ، فجاء العلوى ذكر ذلك في التقسيم .

الثاني : من تقسيمات التشبيه .

قال ابن الأثير : وإذا ذكرنا أقسام التشبيه ، وبيننا المحمود منها الذى ينبغي اقتداء
أثره ، واتباع مذهبـه ، فلتبعه بضـده ، ما يـنـبغـى اجـتـنـابـه ، والإـضـرـابـعـه (١) .

فجاء العلوى فقال : التقسيم الثانى باعتبار حكمـه إلـى قـبـيـحـ وـحـسـنـ ، ثـمـ قـسـمـ
التشـبـيهـ القـبـيـحـ قـسـمـيـنـ : القـبـيـحـ مـنـ التـشـبـيهـ الـمـظـهـرـ الـأـدـاـةـ ، وـالـقـبـيـحـ مـنـ التـشـبـيهـ الـمـضـمـرـ
الـأـدـاـةـ (٢) .

والثانى الذى ختم به ابن الأثير كلامـه عـلـى مـبـحـثـ التـشـبـيهـ هو : التـشـبـيهـ الـمـعـكـوسـ ،
وـهـوـ مـاـ سـمـاهـ : «ـ الطـرـدـ وـالـعـكـسـ »ـ وـأـكـثـرـ مـاـ قـالـهـ فـيـ مـاـخـوذـ مـنـ اـبـنـ جـنـىـ الـذـىـ سـعـاهـ
«ـ غـلـبـةـ الـفـرـوعـ عـلـىـ الـأـصـوـلـ »ـ (٣)ـ ، فـجـاءـ العـلـوـىـ فـتـكـلـمـ عـلـىـ هـذـاـ التـرـوـعـ مـنـ التـشـبـيهـ
فـيـ التـقـسـيمـ الثـالـثـ ، قـالـ : التـقـسـيمـ الثـالـثـ : باـعـتـارـ صـورـتـهـ وـتـالـيـفـهـ إـلـىـ الطـرـدـ
وـالـعـكـسـ ، (٤)ـ .

وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

* * *

(١) يـنـظـرـ «ـ المـلـلـ السـائـرـ »ـ (١٥١/٢)ـ . (٢) يـنـظـرـ «ـ الطـرـازـ »ـ (٢٩٦/١)ـ .

(٣) يـنـظـرـ «ـ المـلـلـ السـائـرـ »ـ (١٥٦/٢)ـ ، وـ«ـ الـخـصـائـصـ »ـ (٣٠٨/١)ـ .

(٤) يـنـظـرـ «ـ الطـرـازـ »ـ (٣٠٤/١)ـ .

الكتنائية والتعريف

• مفهوم الكتنائية عند ابن الأثير :

لم يعتد البلاغيون الذين أتوا بعد ابن الأثير بما ذكره في تعريف الكتنائية ، ولذلك لم يشر إليه أحد منهم ، وذلك في حديثهم عن المذاهب في حقيقة الكتنائية ، وما غضهم الطرف عن هذا التعريف إلا لأنه لا يمس جوهر الكتنائية وحقيقةتها ، ولا يقترب من مفهومها الأدبي والبلاغي الذي تتميز به عن مباحث علم البيان الأخرى كالمجار والاستعارة .

وقد ذكر ابن الأثير حدين للكتنائية ، ردهما وحكم عليهما بالفساد ، أحدهما بعض علماء البيان ، والآخر لعلماءأصول الفقه .

والذى يهمنا هو التعريف الثالث ، وهو تعريفه للكتنائية الذى اختاره وارتضاه ، وذلك لأن هذا التعريف تناوله العلوى بالنقى ، وإن كان قد عاب وانتقد أيضاً التعريفين الأولين وغيرهما .

* * *

عرض ابن الأثير الكتنائية بأنها : « كل لفظة دلت على معنى يجور حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز » ، والدليل على ذلك أن الكتنائية فى أصل الوضع : أن تتكلم بشئ وتريد غيره ، يقال : كنت بكتنا عن كذا ، فهى تدل على ما تكلمت به ، وعلى ما أردته فى غيره ... فتحقق حينئذ أن الكتنائية أن تتكلم بالحقيقة ، وأنت تريد المجاز .

واعلم أن الكتنائية مشتقة من الستر ، يقال : كنت الشئ إذا سترته ، وأجرى هذا الحكم فى الألفاظ التى يستر فيها المجاز بالحقيقة ، فتكون دالة على الساتر وعلى المستور معًا ، الا ترى إلى قوله تعالى : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ »^(١) فإنه إن حمل

(١) سورة النساء : الآية ٤٣

على الجماع كان كنایة ، لانه ستر الجماع بلفظ اللمس الذى حقيقته مصافحة الجسد الجسد ، وإن حمل على الملامة التى هي مصافحة الجسد الجسد كان حقيقة ، ولم يكن كنایة ، وكلامها يتم به المعنى ^(١) .

* * *

• نقد العلوى لهذا التعريف :

لا يرضى العلوى إلا بما يقوله هو ، ولذلك حكم على أربع تعريفات سابقة بالفساد ، وخامسها كان تعريف ابن الأثير هذا ، ولم يسلم هو الآخر من الفساد ، وليته يقول شيئاً صحيحاً نافعاً ، ويقدم لنا فوائد في نقده لهذه التعريفات وبيان وجه فسادها .

وكل تعريف عنده سوى تعريفه هو فاسد ، وقد أتى ابن الأثير بتعريف فاسد لأنه عالم بأصول الكتابة ، أما الحدود ومعرفة ما يجب أن يتتوفر فيها من شروط فهو معزز عنها .

قال : « ولم يدر أن العلم بصناعة الحدود معزز عن علم الكتابة ، فهو « من حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء » .

والصواب هو العكس فالعلم بصناعة الحدود مجال [إظهاره إنما يكون في علوم أخرى كعلم أصول الفقه ، والكلام ، والمنطق ، وغيرها من العلوم العقلية ، أما علوم اللغة والأدب ، والبلاغة والنقد فهي معزز عن علم بصناعة الحدود ، والعلوى لم يفرق بين علم أصول الفقه الذي يجيد معرفته ، وعلوم الأدب واللغة والبلاغة ، التي لا يصلح فيها كثير مما يصلح في علم أصول الفقه ، والكلام ، من الدقة والصرامة ، في استعمال الحدود وما شابهها ، فالعلوى إذا الذي يصح أن يقال له : « حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء » .

* * *

(١) ينظر « المثل السائر » ٥٢/٣ .

ولننظر الآن في نقد العلوى لتعريف ابن الأثير السابق للكناية ، وماذا قال فيه .

قال : التعريف الخامس ما قاله ابن الأثير عن نفسه وهو : « كل لفظ (١) دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ». وهذا نحو قوله تعالى : « نِسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ » (٢) فإن لفظ الحرف دال على معناه بالحقيقة ، لكنه استعمل في مجراه هنا ، وهو الجماع في المأني المخصوص الصالح للزرع ، فلما كان دالاً على حقيقته ومجاره لا جرم كان كناية . فهذا ملخص كلامه مع خذف كثير من فضلاته (٣) .

توقف هنا قليلاً مع هذا الكلام الذي ذكره ، ثم نواصل فنذكر ما قاله في نقد هذا التعريف وبيان وجه فساده .

فنقول : قول العلوى : « فهذا ملخص كلامه مع حذف كثير من فضلاته » قول غير صحيح ، فهو لم يلخص شيئاً من الكلام الكثير الذي قاله ابن الأثير في شرح تعريفه للكناية ، ولم يذكر العلوى إلا التعريف فقط . أما المثال الذي أتى به وهو قوله تعالى : « نِسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ » فلم يذكره ابن الأثير خلال شرح هذا التعريف ، ولا في مبحث الكناية .

إنما مثل به لتشبيه المفرد بالفرد ، وهو يتحدث عن أقسام التشبيه ، قال : ومن محسن التشبيهات قوله تعالى : « نِسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ » وهذا يكاد ينطليه تناسبه عن درجة المجاز إلى الحقيقة ، والحرث : هو الأرض التي تحرث للزرع ، وكذلك الرحم يزرع فيه الولد ازدراعاً كما يزرع البذر في الأرض (٤) .

والعلوى نفسه قد مثل بهذه الآية لتشبيه المضرر الأداة الذي هو من قبيل تشبيه المفرد بالفرد .

(١) في « المثل السائر » : « لفظة » . (٢) سورة البقرة : الآية ٢٢٣ .

(٣) « الطرار » (٣٧٢/١) .

(٤) « المثل السائر » (١٣٢/٢) .

قال : وقوله تعالى : « نِسَاءُكُمْ حَرَثْ لَكُمْ » من الاستعارات البدعة أيضاً^(١).

ثم مثل بها مرة أخرى للتشبيهات الواردة في آي القرآن الكريم^(٢).

إذاً العلوى قد نسب إلى ابن الأثير قوله لم يقله . ولا يتوقع من ابن الأثير أن يقول هذا الفناء الذي ذكره العلوى ، لأن أحداً من أهل العلم لم يقل بأن هذا المثال فيه كناية ، وإنما قالوا إن فيه تشبيهاً بليغاً ، فهو من وادي « زيد أسد »^(٣).

* * *

• التعريف فاسد لأوجه ثلاثة :

قال العلوى عقب كلامه السابق : وهو فاسد لأوجه ثلاثة :

أما أولاً : فلان ظاهر كلامه (معنى) يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز ، يدل على أن المحمول معنى واحد على جهة الحقيقة ، والمجاز ، وهذا خطأ ، فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون حقيقة ومجازاً ، لاجتماع النفي والإثبات فيه ، لأنه يصير حقيقة ليس حقيقة ، وهو باطل ، بل الحق في الكتابة أنهما معنيان ، أحدهما: حقيقة ، والأخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحد ، لأن قولنا : « فلان كثير رماد القدر » هو باصله دل على كثرة الرماد ، وبمجازه على كرم الموصوف لكترة ضيفاته ، فقد أساء في هذا الإطلاق^(٤).

* * *

هذا تعسف في النقد ، وتجن وتحامل من العلوى على ابن الأثير ، وما أساء صاحب « المثل السائر » كما توهם العلوى ، وإنما هو الذي أساء ، فقد حمل كلام ابن الأثير على غير ما يحتمله ، ونسب إليه ما لم يرده ، وما قاله في شرح تعريفه وفي غيره ينفع هذا الذي توهمه العلوى ، ويذهب به أدراج الرياح .

(١) « الطراز » (٢٢١/١). (٢) السابق (٢٢٨/١).

(٣) ينظر « الكشاف » (٢٦٦/١) ، و« حاشية الشهاب » (٢/٣٠٨) ، و« البلاغة القرآنية » (ص ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٢).

(٤) « الطراز » (٢٧٢/١).

وما يدل على أن الرجل غير متيقن ولا قاطع بأن ابن الأثير يقصد بكلمة « معنى » معنى واحداً ، أنه كرر كلمة « ظاهر كلامه » مرتين ، حيث قال : « فلان ظاهر كلامه معنى ... » ، و « ظاهر كلامه أنه معنى واحد » .

وكيف تتأتى الكناية في المعنى الواحد ؟ نعم اللفظ المكتنى به واحد ، ولكن له معنيان : المعنى الظاهر الذي دل عليه اللفظ بحسب اللغة ، وهذا يطلق عليه المعنى المكتنى به ، والأخر المراد الذي هو لازم المعنى المكتنى به ، وهو المعنى الكنايى المراد ، أو المعنى المكتنى عنه .

وقلنا ذلك لأن الكناية مصدر وهو يتضمن شيئاً اثنين : مكتنى به ، ومكتنى عنه . والرجل لم يقرأ كلام عبد القاهر عن المعنى ومعنى المعنى ، وهذا خاص بالمجار والكناية والتثليل ^(١) .

والعلوى لا يدرى شيئاً عن حقيقة وطبيعة هذا الأسلوب الأدبي المتثار ، ولم يدرى أن العلاقة فيه بين المعنين : المكتنى به والمكتنى عنه هي علاقة الملزمية ، وهذا يتضمن لازماً ولزموماً ، اللازم عند عبد القاهر والسكاكي هو المكتنى به ، والملزم هو المكتنى عنه .

وعند الخطيب العكس .

ولم يذكر البلاغيون في تعريف الكناية لفظ « معنيين » وإنما ذكروا كلمة « معنى » كما فعل ابن الأثير .

قال الخطيب : الكناية : « لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ » ^(٢) .

وقال عبد القاهر قبله : والمراد بالكناية ها هنا : أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعنى فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورده في الوجود ، فيؤمن به إليه ويجعله دليلاً عليه ^(٣) .

(١) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص ٢٦٢) . (٢) ينظر « الإيضاح » (٤٥٦/٢) .

(٣) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص ٦٦) .

وعبر السكاكي عن المعنى المكتنى عنه بكلمة « الشىء » ، وعن المكتنى به بكلمة « ما يلزم » وذلك في تعريفه للكناية حيث قال : الكناية : ترك التصرير بذكر الشىء إلى ذكر ما يلزم له لينتقل من المذكور إلى المتروك ^(١) .

ولذا نذهب بعيداً ، وفي كلام ابن الأثير في شرح تعريف الكناية الذي لم يذكره العلوى ، واتى بدلته بنص قوله راعياً أن هذا ما مثل به ابن الأثير للكناية ، ما يدل دلالة أن هذا الذي توهنه العلوى لم يرده ، وقد مر بعض ذلك عند ذكرى لتعريف ابن الأثير ، ومع ذلك فإننى أذكر بعض ما قاله في شرح هذا التعريف ، وما قاله في مثال من أمثلتها ، ليتبين لنا أن هذا الذي توهنه العلوى لا أساس له .

قال ابن الأثير عقب تعريفه للكناية مباشرة : والدليل على ذلك أن الكناية في أصل الوضع : أن تتكلم بشىء وتريد غيره .

هذا المعنى اللغوى للكناية كرد ذكره أكثر من مرة ، وهو واضح الدلالة أن هناك معنين في أسلوب الكناية أحدهما : ما تذكره ولا تزيد معناه اللغوى الظاهر ، وهو ما يسمى المكتنى به ، والأخر المعنى الكناوى المراد . وإذا كانت الكناية في اللغة معناها : « الستر » فما الساتر وما المستور فيها ؟

الجواب : الساتر هو المكتنى به ، والمستور هو المكتنى عنه ، فهو بطبيعتها تقتضى معنين ، كما هو الحال في « المجاز » ، و« التورية » ، و« التمثيل » . ويقول ابن الأثير ما هو أوضح مما تقدم : « لأن أصل الوضع أن تتكلم بشىء وأنت تريد غيره ، فيكون الذي تكلمت به دالاً على ما تكلمت به وعلى غيره » .

ويقول : فإن قيل : فما الدليل على اشتقاق الكناية من كنيت الشىء إذا سترته ومن الكنية ؟

قلت في الجواب : أما اشتقاقها من كنيت الشىء إذا سترته ، فإن المستور فيها هو المجاز ، لأن الحقيقة تفهم أولاً ، ويتسارع إليها الفهم قبل المجاز ، لأن دلالة اللفظ عليها وضعية ، وأما المجاز فإنه يفهم بعد فهم الحقيقة ، وإنما يفهم بالنظر والفكرة ،

(١) ينظر « المفتاح » (ص ١٨٩) .

وغير السكاكي عن المعنى المكتنى عنه بكلمة « الشئ » ، وعن المكتنى به بكلمة « ما يلزمه » وذلك في تعريفه للكناية حيث قال : الكناية : ترك التصريح بذكر الشئ إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك ^(١) .

ولذا نذهب بعيداً ، وفي كلام ابن الأثير في شرح تعريف الكناية الذي لم يذكره العلوى ، وأنى بذلك بنص قرآن راعينا أن هذا ما مثل به ابن الأثير للكناية ، ما يدل دلالة أن هذا الذي توهنه العلوى لم يرده ، وقد مر بعض ذلك عند ذكرى لتعريف ابن الأثير ، ومع ذلك فإننى أذكر بعض ما قاله في شرح هذا التعريف ، وما قاله في مثال من أمثلتها ، ليتبين لنا أن هذا الذي توهنه العلوى لا أساس له .

قال ابن الأثير عقب تعريفه للكناية مباشرة : والدليل على ذلك أن الكناية في أصل الوضع : أن تتكلم بشئ وتريد غيره .

هذا المعنى اللغوى للكناية كرد ذكره أكثر من مرة ، وهو واضح الدلالة أن هناك معنين في أسلوب الكناية أحدهما : ما تذكره ولا تريده معناه اللغوى الظاهر ، وهو ما يسمى المكتنى به ، والأخر المعنى الكناوى المراد . وإذا كانت الكناية في اللغة معناها : « الستر » فما الساتر وما المستور فيها ؟

الجواب : الساتر هو المكتنى به ، والمستور هو المكتنى عنه ، فهو بطبيعتها تقتضى معنين ، كما هو الحال في « المجار » ، و« التورية » ، و« التمثيل » ويقول ابن الأثير ما هو أوضح مما نقدم : « لأن أصل الوضع أن تتكلم بشئ وإن كنت تريد غيره ، فيكون الذى تكلمت به دالاً على ما تكلمت به وعلى غيره » .

ويقول : فإن قيل : فما الدليل على اشتراق الكناية من كنيت الشئ إذا سترته ومن الكنية ؟

قلت في الجواب : أما اشتراقها من كنيت الشئ إذا سترته ، فإن المستور فيها هو المجار ، لأن الحقيقة تفهم أولاً ، ويتسارع إليها الفهم قبل المجار ، لأن دلالة اللفظ عليها وضعية ، وأما المجار فإنه يفهم بعد فهم الحقيقة ، وإنما يفهم بالنظر والتفكير ،

(١) ينظر « المفتاح » (ص ١٨٩) .

يقول سعد الدين التفتاراني وهو من الذين يرون أن هذا التركيب مجاز بالاستعارة: ليس «أسد» في نحو «زيد أسد» مستعملاً فيما وضع له ، بل هو مستعمل في معنى «الشجاع» فيكون مجازاً واستعارة ، كما في «رأيتأسداً يرمي» بقرينة حمله على «زيد» ، ولا دليل لهم على أن أداة التشبيه هنا محدوفة وأن التقدير : «زيد كالأسد» ... فزيده مجاز عن «الرجل الشجاع» وصحة حمله على «زيد» ظاهرة . وتحقيق ذلك : أنا إذا قلنا في نحو «رأيتأسداً يرمي» إنأسداً استعارة فلا تعني أنه استعارة عن «زيد» إذ لا ملارمة بينهما ، ولا دلالة عليه ، وإنما تعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة ، فقولنا : «زيد أسد» أصله : «زيد رجل شجاع كالأسد» فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه ، فيكون استعارة ^(١) . أما من لا يرى أن هذا التركيب استعارة وهو ابن الأثير فإنه يقول : وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتजاذبها جانباً حقيقة ومجاز ، ويتجوز حمله على كليهما معاً ..

وأما التشبيه فليس كذلك ، ولا غيره من أقسام المجاز ، لأنه لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة ، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، الا نرى أنا إذا قلنا : «زيد أسد» لا يصح إلا على المجاز خاصة ، وذلك أنا شبها زيداً بالأسد في شجاعته ، ولو حملناه على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، لأن «زيداً» ليس بالحيوان ذا الأربع ^(٢) ، والذنب والوير والأنىاب والمخالب ^(٣) .

* * *

وعن الأمر الثالث الذي أفسد تعريف ابن الأثير للكناية يقول العلوى : وأما ثالثاً : فلان قوله : «بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز» يدخل فيه التشبيه ، فإنه لا بد من اعتبار أمر جامع ، بخلاف الكناية فإنها لا تفتقر إلى ذكر الجامع ، فاعتبار قيد الوصف الجامع ، يدخلها في التشبيه ويخرجها عن حقيقتها .

ومن العجب أنه قد عاب على من ذكر في حد الكناية ذكر الجامع ، كما

(١) ينظر «المطول» (ص ٣٥٨ ، ٣٥٩) .

(٢) لعل الصواب : ذي الأربع .

(٣) ينظر «الثل السائز» (٣/٥١ ، ٥٢) .

حكاہ عن بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه ، ومع ذلك فإنه قد اعتبره في
حده^(١) .

* * *

هذا كلام من لا يفهم حقيقة أسلوب الكناية ، ومن يرى أن الجامع - والمراد به
في التشبيه : وجه الشبه - خاص بالتشبيه لا يتتجاوزه إلى الكناية . وهذا فهم غير
سليم .

نعم الجامع في التشبيه - وهو وجه الشبه - ركن من أركانه الأربعـة ، ولكنه أيضـاً
ليس مقصوراً على التشبيه ، بل هو موجود أيضاً في الاستعارة ، وهو الجامع بين
المستعار والمستعار له ، ويسمى « العلاقة » ، موجود أيضاً فيما سوى الاستعارة من
أنواع المجاز .

وكذلك هو موجود في الكناية ، ويسمى « علاقة الملازمة ، أو المزوم » بين المكتنى
به والمكتنى عنه .

فليس الأمر كما توهם العلوى أن الجامع خاص بالتشبيه لا يتتجاوزه إلى غيره .
وقوله : « بخلاف الكناية ، فإنها لا تقتصر إلى ذكر الجامع » كلام غريب عجيب .
وصدق من قال : لو سكت من لا يدرى استراح الناس .

اما قوله : « ومن العجب أنه قد عاب على من ذكر في حد الكناية ذكر
الجامع » إلخ .

فهو كلام غير صحيح ، فإن ابن الأثير لم يبطل هذا التعريف من أجل ذكر كلمة
« الوصف الجامع فيه » فقط بل ويدرك كلمة « على غير الوضع الحقيقى » وهذا نص
كلام ابن الأثير : « أما الكناية فقد حدث بحد ، فقيل : هي اللفظ الدال على
الشيء ، على غير الوضع الحقيقى ، بوصف جامع بين الكناية والمكتنى عنه ، كاللمس والجماع ، فإن الجماع اسم موضوع حقيقى ، واللمس كناية عنه ، وبينهما
الوصف الجامع ، إذ الجماع لمس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع اللغوى .

(١) ينظر « الطرار » (٣٧٣/١).

وهذا الحد فاسد ، لأنه يجوز أن يكون حد التشبيه ، فإن التشبيه : هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي الجامع بين المشبه والمشبه به وصفة من الأوصاف . إلا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد » وذلك الوصف هو الشجاعة ^(١) .

ولو أن العلوى كان نقده الأخير منصبًا على خلط ابن الأثير بين « العلاقة » ، و«الجامع » لكان نقدًا وجيهًا ومحبلاً ، لأن العلاقة أعم من أن تكون وصفًا مشتركًا . والعلوى كان قد أصاب في نقاده لو قال لابن الأثير : إن العلاقة في الكتابية علاقة التلازم ، وكلامك على هذا الوصف الجامع لا يدل على أنك تريده بهذه العلاقة ، ولو أنك كنت تريدها لتسامحنا معك في إطلاق الوصف الجامع عليها .

ولكن العلوى لم يفعل ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، ونحو في نقاده منحى آخر لا يقصده ابن الأثير بكلمة « الوصف الجامع » ، ثم إنه كان عليه أن يأتي بشاهد من شواهد ابن الأثير للكتابية أبان فيه عن مقصدته بهذا القيد ، حتى يكون كلام العلوى دعوى ومعها دليلاً ، ولكنه لم يفعل ، لأنه يعلم أن ابن الأثير لا يريد بكلمة « بوصف جامع » هذا الذي زعمه وادعاه ، ونحن نذكر ما لم يذكره العلوى ، موضعين ما يعنيه ابن الأثير بقيد « بوصف جامع » .

فتقول : ذكر ابن الأثير أنه لا مفر من وجود وصف جامع بين المكتنى عنه والمكتنى به لنلا يلحق بالكتابية ما ليس منها ، فقوله تعالى : « إِنَّ هَذَا أُخْرِي لَهُ تِسْعَ وَتَسْعُونَ نَعْجَةً وَلَى نَعْجَةً وَاحِدَةً » ^(٢) ، كنى فيه بالمرأة عن النعجة ، والوصف الجامع بينهما هو التأنيث وال ولادة ، ولو لا ذلك لقيل في مثل هذا الوضع : إن أخرى له تسعة وتسعون كبشًا ولئ كبش واحد ، وقيل : هذه كتابية عن النساء ^(٣) .

ويجب أن نفرق بين العلاقة التي هي واسطة ضرورية في كل تعبير لا يقصد فيه

(١) « المثل المسائر » (٥٠/٣) . (٢) سورة ص : الآية ٢٣ .

(٣) « المثل المسائر » (٥٣/٢) بتصرف .

إلى المعنى المباشر ، وبين الجامع الذي هو الوصف المشترك ، لأن العلاقة أعم من أن تكون وصفاً مشتركاً ، فالعلاقات في الكتابة علاقات لزومية عقلية أو عرفية أو بيانية ، أو ما شئت من أنواع العلاقات ^(١) .

• مفهوم الكنية عند العلوى :

لا يعني الرد على العلوى فيما أبطل به تعريف ابن الأثير للكنaya ، ووصفه له بالفساد ، الرضا والقبول له ، كلا ، وإنما أردنا فقط إحقاق الحق ، وإبطال الباطل ، وبيان أن العلوى فى نقهء لهذا التعريف كان متحاملاً ، متجليناً متعرضاً ، وقد اخطأ فى كل ما قاله فى نقهء ، أما لو أن العلوى وجه نقهء وجهة أخرى ، ورأينا أنه مصيبة فى هذا النقد وفي ذلك الحكم الذى حكم به على التعريف ، لسلمنا له ما قاله وقلنا : قد أصاب الرجل ، ونعم ما قال .

والحقيقة أن تعريف ابن الأثير والعلوي للكنائس لا يقارن بتعريف قدامه بن جعفر الذي أخذه عبد القاهر وعرف به الكنائس ، ولا بتعريف السكاكى والخطيب لها .

وبعد كشف الأخطاء التي وقع فيها العلوى فى نقهء تعريف ابن الأثير للكنایة ، نأخذ فى بيان التأثر والتآثر المتبادل بين الرجلين ، حيث إن العلوى بعد أن أبطل تعريف ابن الأثير للكنایة وحكم عليه بالفساد لم يقدر على تجاوز هذا التعريف الفاسد إلى تعريف آخر صحيح مستقيم خال من تلك العيوب الموجودة في تعريف ابن الأثير ، بل أخذ العلوى تعريف ابن الأثير وصاغه صياغة أخرى مغايرة لصياغة ابن الأثير له ، لكن جوهر التعريفين واحد ، وإنما الخلاف في الشكل والصورة فقط ، وهذا هو موضوع التأثر والتآثر .

قال العلوي : فالمختار عندها في بيان ماهية الكتابة أن يقال : « هي ، اللفظ

(١) ينظر « التصوير البشري » (ص ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤) .

الدال على معنين مختلفين ، حقيقة ومجار ، من غير واسطة ، لا على جهة التصريح * .

ولنفتر هذه القيود ، فقولنا : اللفظ الدال ، يحترز به عن التعريف ، فإنه ليس مدلو لا عليه باللفظ ، وإنما هو مفهوم من جهة الإشارة والفحوى .

وقولنا : على معنين ، يحترز به عما يدل على معنى واحد ، فإنه ليس كنایة ، وقولنا : مختلفين ، يخرج عنه التواطئ ، فإن دلالته على أمور متماثلة ، وقولنا : حقيقة ومجار ، يحترز به عن اللفظ المشترك ، فإن دلالته على ما يدل عليه من المعانى على جهة الحقيقة لا غير .

وقولنا : من غير واسطة ، يحترز به عن التشبيه ، فإنه لا بد فيه من أداة التشبيه ، إما ظاهرة كقولك : « زيد كالأسد » وإنما مضميرة كقولك : « زيد البحر » .

وقولنا : على جهة التصريح ، يحترز به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحةها ، إما من غير قرينة ، كدلالة الأسد على الحيوان ، وإنما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع ، نكلاهما مفهوم من جهة التصريح ، بخلاف الكنایة ، فإن الجماع ليس صريحة من قوله تعالى : « فاتوا حَرَنْكُمْ » (١) وإنما هو مفهوم على جهة التبع كما دلت عليه بحقيقةها . وهذا هو الحد الصالح لتحرير ماهية الكنایة (٢) .

* * *

● نقد هذا التعريف :

مضمون هذا التعريف هو نفس مضمون تعريف ابن الأثير السابق للكنایة ، وإن كان تعريف العلوى محرر العبارة ، لذا فإن الاختلاف بين التعريفين في اللفظ فقط ، أما جوهر التعريفين فهو واحد .

فقد استبدل العلوى كلمة « معنين » بكلمة « معنى » في تعريف ابن الأثير ، وقد

(٢) ينظر « الطراز » ٣٧٣ / ١ ، ٣٧٤ .

(١) سورة البقرة . الآية ٢٢٣ .

ذكرنا أن اعتراضه على كلمة «معنى» في تعريف ابن الأثير كان اعتراضًا في غير موضعه، وما قاله فيه غير صحيح، فإذا هو ما صنع شيئاً.

وقوله : « حقيقة ومجاز » هو نفس قول ابن الأثير : « يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز » أو « يتजاذبه جانبي حقيقة ومجاز » .

ولم يزد العلوى على تعريف ابن الأثير إلا أن حذف منه موضع نقه الأخير وهو
بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز^٤. ووضع بدلـه ما هو أسوء منه وهو «من غير
واسطة على جهة التصریح»^٥.

وانظر إلى التحكم والتعسف ، وسوء الفهم من العلوى لسائل البلاغة ، وذلك في ذكره محترزى هذين القيدين وهما : من غير واسطة ، وعلى جهة التصریح .

يقول في القيد الأول : إنه أتى به للاحترار عن التشبيه ، وحقيقة التشبيه مغايرة لحقيقة الكنية ، ولا تلتبس إحداهما بالأخرى ، لأن دلالة التشبيه دلالة وضعية ، ودلالة الكنية والمجاز دلالة عقلية ، فلا يتصور دخول التشبيه في حد الكنية ، ولا الكنية في حد التشبيه ، والحدود إنما يؤتى بها للاحترار عن الأشياء التي يتصور دخولها في حد المعرف ، ولا يتصور أحد دخول إحداهما في الآخر ، لأنهما حقيقةان مختلفتان ، فالتشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه لفظاً يذكر فيه وتقديرأ .

ولو أن الخطيب الفزوي رأى أن الكناية يمكن أن تدخل في تعريف التشبيه لو لم يذكر فيه قيداً يخرجها لكان قد ذكر هذا القيد ، ولكنه احترر في تعريفه عما يتصور دخوله في التشبيه ، وهو : الاستعارة التحقيقية ، والمكناية ، والتجريد ، لبناء الأولين على التشبيه ، والتشبيه أصل لهما ، ولكون الأخير منه ما هو متضمن للتشبيه نحو « لقيت بزید أسدًا » أو « لقيني منه أسد » .

قال الخطيب في تعريف التشيه : « هو الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى ، لا على وجه الاستعارة التحقيقية ، ولا الاستعارة بالكتابية ، ولا التجريد »⁽¹⁾ .

(١) ينظر « الإيضاح » (٣٢٨/٢)، و« المطول » (ص ٣١، ٣١٠، ٣١١).

كذلك لو تخيل الخطيب مجرد تخيل أن التشبيه والاستعارة يمكن أن يدخلان في حد الكناية لكان قد احتزز عندهما ، ولكنه قال في تعريفها : « لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حيتند » ^(١) .

وأين قولنا « محمد كثير الرماد » من قولنا : « محمد كالبحر » ، ومن قولنا : « رأيت بحراً يفترف الناس من علمه » ؟ ، هذه أساليب كناية ، وتشبيه ، واستعارة ، مدلولها واحد ، ولكن طرق الدلالة مختلفة .

والعلوي معدور ، لأن المفاهيم البلاغية في ذهنه مشوشه مضطربة ، والمحاجز والحدود الفاصلة بين فون البلاغة لا يدرى عنها شيئاً . دلالة الاستعارة ، والكناية يا أمير المؤمنين إنما هي دلالة لزوم لا دلالة تصريح .

وانظر إلى قوله عن أدلة التشبيه : « ... وإنما مضمرة ، كقولك : زيد البحر » ! هذا هو التشبيه الذي يطلق عليه العلوى تبعاً لابن الأثير مصطلح : مضمر الأدلة ، وقد سبق أن ذكرنا أنه كرر الكلام عنه في مواضع يتعدد حصرها في الاستعارة والتشبيه ، وكل مرة يعرض لذكره يؤكّد أنه استعارة وليس بتشبيه ، وهنا يدخله في التشبيه ويطلق عليه كلمة التشبيه ، ويجعله قسيماً للتشبيه المظهر الأدلة .

واعجب بما ذكره في القيد الأول ، ما ذكره في الثاني ، حيث قال : إنه أتى بقييد « على جهة التصريح » للاحترار به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحةها ...

ولم يوضح لنا هذا الذي تدل عليه ، ولا هذا الصريح وجهل الرجل أن الاستعارة نوع من المجاز ، وأن المجاز لا يفصله شيء عن الكناية إلا القرينة ، حيث إن القرينة المجاز مانعة ، وقرينة الكناية غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى الكنايى المراد ، ومشاركة الكناية المجاز في أن كلاً منها من قبل دلالة الالتزام والتضمين اللتين تشملهما الدلالة العقلية ، وأن كلاً منها يراد به لازم ما وضع له ، وأن الانتقال في المجاز والكناية ، إنما هو من الملازم إلى اللازم .

(١) « الإيساح » (٤٥٦/٢) ، و« المطول » (ص ٧٤) .

قال الخطيب : ثم اللفظ المراد به لارم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز ، وإلا فهو كناية^(١) .

والاستعارة نوع من أنواع المجاز ، فما يقال عن الأخير يقال عنها . وقوله الأعجب من كل ما تقدم : ... يحرر به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحها ، إما من غير قرينة ، كدلالة الأسد على الحيوان ، وإنما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع^(٢) . لا يقول هذا الكلام الردي البعيد عن الصواب طالب ناشئ في دراسة علوم البلاغة ، لأن الاستعارة نوع من أنواع المجاز - كما ذكرنا - والمجاز شرط صحته القرينة ، فكل تعبير مجازي لا بد فيه من القرينة ، وهذا الرجل يقول : إما من غير قرينة كدلالة الأسد على الحيوان .

وكيف تكون استعارة بدون قرينة ؟ إن هذا لشيء عجاب .

* * *

● القيدان مأخوذان من المثل السائِر :

أخذ العلوي هذين القيدين وهما : « من غير واسطة » ، و« لا على جهة التصريح » من كلام ابن الأثير في « المثل السائِر » .

وقد ذكر أحدهما في تعليقه على حده علماء أصول الفقه للكناية وهو : « إنها اللفظ المحتمل » حيث قال :

« والذى عندى فى ذلك أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانبًا حقيقة ومجاز ، وجار حملها على الجانبين معًا ... وأما التشبيه فليس كذلك ولا غيره من أقسام المجاز ، لأنه لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة ، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى »^(٢) .

وقد سبق ذكر هذا الكلام كاملاً في الرد على الوجه الثاني الذي أبطل به العلوي تعريف ابن الأثير للكناية .

(١) ينظر « الإيضاح » (٢/٣٢٦ ، ٣٢٧) ، و« المطول » (ص ٤٠٧) .

(٢) ينظر « المثل السائِر » (٣/٥١) .

وذكر الآخر خلال حديثه عن الفرق بين الكنية ، والاستعارة حيث قال : ويفرق بينهما من وجه آخر ، وهو أن الاستعارة لفظها صريح ، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه ، والكنية ضد الصريح ، لأنها عدول عن ظاهر اللفظ ^(١) .

وهذا كلام فاسد لا وجه له ، لأن الاستعارة مجازاً ، وهو يقول بهذا ، والمجاز خلاف الظاهر ، فإذا قال قائل : « جاءنى أسد » مع أن الأسد الحقيقي لم يجيء إليه ، فإن لم يرد ظاهر اللفظ ، بل أراد الرجل الشجاع ، الذي يشبه الأسد الحقيقي ، ونص على ذلك قرينة ، فالكلام استعارة ، وإن أراد ظاهر ولم ينصب قرينة على خلافه فهو كذب ، ولو كانت الاستعارة تدل على المعنى المراد بظاهر لفظها لما كانت مجازاً ، لأن المجاز لا يدل بظاهره على المعنى المراد ، لأن خلاف الأصل ، فلا بد له من قرينة ، ولا يفهم من عند إطلاقه المعنى المجاز إلا بواسطة القرينة .

ولو أن الاستعارة تدل على المعنى المراد بتصريح لفظها لما كانت مجازاً ، لأن الذي يدل على ذلك هو الحقيقة .

وكيف يكون ذلك والمجاز وكذلك الكنية دلالتهما على المعنى المجاز والكنائي دلالة التزام ؟ فإن قامت قرينة على عدم ارادة ما وضع له فهو مجاز ، وإلا فهو كناية .

ومع أن كلام ابن الأثير المتقدم ذكره فاسد لا يعتد به ، فإن كلام العلوي الذي أخذ منه ما قاله أدخل في الفساد منه .

وكلام ابن الأثير هذا ينافق ما قاله قبل ذلك في بيان المعنى اللغوي ، للفظ «الكنية» ، وقد ذكر فيه الفرق بين الحقيقة والمجاز .

قال : الشتباقي الكنية من كنيت الشيء إذا سترته ، فإن المستور فيها هو المجاز ، لأن الحقيقة تفهم أولاً ويتسارع إليها الفهم قبل المجاز ، لأن دلالة اللفظ عليها وضعية ، وأما المجاز فإنه يفهم بعد فهم الحقيقة ، وإنما يفهم بالنظر والفكرة ، ولهذا

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٥).

يحتاج إلى دليل ، لأنه عدول عن ظاهر اللفظ ، فالحقيقة أظهر والمجاز أخفى ،
وهو مستور بالحقيقة ^(١) .

فقد وصف المجاز هنا بما وصف به الكناية هناك ، وهو أن كلاً منها عدول عن
ظاهر اللفظ ، وزاد في وصف المجاز هنا ما لم يذكره في كلامه السابق .
اقرأ الكلامين وقارن بينهما ، وسترى ما رأينا من وصف كلامه الأول بالفساد .

* * *

• العلوى يرد على القائلين بأن الكناية حقيقة بكلام ابن الأثير :
يرى الإمام فخر الدين الرازي رأى الإمام عبد القاهر في أن الكناية حقيقة وليس
مجازاً .

قال : الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيده بمعناها معنى ثانياً ، هو المقصود ،
وإذا كانت تفيده المقصود بمعنى اللفظ ووجب أن يكون معناه معتبراً ، وإذا كان معتبراً
فما نقلت اللفظ عن موضعها ، فلا يكون مجازاً ، مثاله إذا قلت : « فلان كثير
الرماد » فأنت تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلاً على كونه جواداً . فأنت قد
استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، ولكن غرضك في إفادته كونه كثير الرماد
معنى ثانياً يلزم الأول ، وهو الجواد .

وإذا وجب في الكناية اعتبار معانيها الأصلية لم تكن مجازاً أصلاً ^(٢) . ذكر
العلوى ملخص هذا الكلام ، ثم وصفه بالفساد قائلاً : وهو فاسد لأمرین :

أما أولاً : فلان حقيقة المجاز : ما دل على معنى خلاف ما دل عليه باصل
وضعه ، في قوله تعالى : « أَوْ لَامْسَتْ النِّسَاءَ » فإن الحقيقة في الملامسة هي ممارسة
الجسد للجسد ، ودلالة الممارسة على الجماع ليس باصل الوضع ، وهذه هي فائدة
المجاز ^(٣) .

* * *

(١) ينظر « المثل السائر » (٥٤/٣).

(٢) « نهاية الإيجاز » (ص ٢٧٢) ، وينظر « دلائل الإعجاز » (ص ٦٦) ، و« الطراز »
(٣٧٥/١) .

(٣) « الطراز » (ص ٣٧٥) .

لم ينافش العلوى الرارى فيما ذكره ، ولم يبطل شيئاً مما قاله ، وإنما أتى لإثبات كون الكناية مجازاً بكلام مأخوذ بنصه من كلام ابن الأثير^(١) ، ولم أجد أحداً من الذين قالوا بأن الكناية مجاز استدل بما استدل به العلوى ، اللهم إلا إذا استثنينا ابن الأثير ، كما سيأتي الكلام على ذلك . ويواصل العلوى كلامه ذاكراً الأمر الثاني الذى من أجله حكم على ما قاله الإمام الرارى بالفساد فيقول : وأما ثانياً : فلأن الكناية قد دلت على معناها اللغوى الذى وضعت من أجله ، فيبعد ذلك لا يخلو حالها ، إما أن تدل على معنى مخالف لما دلت عليه بالوضع أم لا ، فإن لم تدل فلا معنى للكناية ، وإن دلت عليه وجوب القول بكونه مجازاً ، لما كان مخالفًا لما دلت عليه بالوضع .

والعجب من ابن الخطيب حيث أنكر كون الكناية مجازاً ، واعترف بكون الاستعارة مجازاً ، وهما سيان في أن كل واحد منها دال على معنى يخالف ما دل عليه باصل وضعه^(٢) .

وهذا أيضاً مأخوذ مما ذكره ابن الأثير في قوله تعالى : « أو لامستن النساء »^(٣) .

أما تعجب العلوى من الإمام الرارى فهو تعجب الجهل من العلم ، الا يدرى هذا الرجل أن القول بأن الكناية حقيقة ، او هي واسطة بين الحقيقة والمجاز هو قول جمهور البلاطين ، ورأى كبار آئمة البلاغة ، كالإمام عبد القاهر والسكاكى والقزويني ومن تابعهم من البلاطين ، وأن هذين الرأيين في الكناية هما أشهر ما قيل في حقيقة الكناية ؟ ومن أين يدرى وهو لم يطالع من كتب البلاغة بدءاً ببديع ابن المعتز وانتهاء بإيضاح القزويني وتلخيصه إلا كتاباً أربعة ؟ .

ولا يقول بأن الاستعارة والكناية سيان من له أدنى معرفة بهذين الفنين .

ولكن العلوى الكل عنده مجاز ، التشبيه مجاز ، والكناية مجاز .

(١) ينظر ما قاله في قوله تعالى : « أو لامستن النساء » (٥١/٣ ، ٥٣ ، ٥٤) ، وينظر أيضاً ما قاله في اشتغالها من « الكنية » (ص ٥٤) .

(٢) « الطراز » (١/٣٧٦) . (٣) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٣ ، ٥٤) .

ولقد تعجب العلوى تعجبًا آخر لا يقل غرابة عن تعجبه هنا من قاله بان الكناية حقيقة وليس مجازاً ، وهو تعجبه من الذى انكر كون التشبيه مجازاً مع قوله بان الكناية مجاز .

قال : وقع النزاع فى التشبيه هل يعد من أودية المجار أم لا ؟ فالذى عليه النظار من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء البيان أنه غير معدود في المجار ، وهو رأى الشيخ ناصر بن أبي المكارم المطرزى فى شرحه للحديريات ، وعن ابن الأثير أنه معدود من جملة المجار ، ويكون الانتصار له على المطرزى بأمررين :

أما أولاً : فلأنه عد الكناية من أودية المجار ، والتشبيه أقرب منها إليه ^(١) ، وأما ثانياً : فلان مضمر الأداة من التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذا ذكر لا وجه لإنكار التشبيه أن يكون معدود من أودية المجار .

والعجب منه فى قبول الكناية وعدها من المجارات ، وإنكار ما ذكرناه من التشبيه ، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصلى فى اللغة ^(٢) والطالب الناشئ فى دراسة علوم البلاغة يعلم أن الاستعارة لا بد لها من قرينة مانعة من إرادة المعنى资料ى مع المعنى الكثائى المراد .

وتسوية العلوى بين الاستعارة والكناية فى أن كلاً منها مجاز ينافق ما قاله قبل ذلك فى القيد الأخير من قيود تعريفه للكناية ، والذى رعم أنه أتى به للاحترام عن « الاستعارة » لأن الاستعارة دلالتها صريحة ، والكناية دلالتها بالتبغ ، كما قال ، وقد سبق مناقشة ذلك .

وقد وقع العلوى فى تناقض آخر لأن تعريفه للكناية بأنها : « اللفظ الدال على معنيين مختلفين : حقيقة ومجاز ... » يدل على أن الكناية يجوز حملها على جانبى الحقيقة والمجار ، وذلك بخلاف المجار الذى يستحيل حمله على جانب الحقيقة لوجود القريئة المانعة .

(١) قف عند هذه الجملة ، وابحث عن أقوال آئمة البلاغة فى التشبيه والكناية . هل أحد منهم قال هذا ؟ ثم ضم إلى هذه الجملة ما جاء بعد ذلك فى تعجبه .

(٢) « الطرار » (١ / ٢٦٠ ، ٢٦١) .

وها هو ذا يقول : إن الكناية مجاز وليس بحقيقة ، وينكر على من قال بخلاف ذلك ويتعجب من قوله .

وسيأتي له تناقض ثالث وذلك عندما قال بما قال به ابن الأثير من أن الكناية جزء من الاستعارة ، والاستعارة مجاز ، وهو يقول بقول ابن الأثير أيضاً : إن الكناية يجوز حملها على جانبي الحقيقة والمجاز .

* * *

● حقيقة الكناية عند ابن الأثير :

وقفنا على ما قاله العلوى في حقيقة الكناية ، وأثبتنا أن كلامه فيها ينافق بعضه بعضاً ، فهل خلا كلام من تأثر به العلوى في دراسة الكناية ، وخاصة القول بأنها مجاز لا حقيقة من التناقض الذى شاب كلام العلوى على ذلك ؟

الجواب : أن كلام ابن الأثير أيضاً عن حقيقة الكناية وهل هي مجاز ، أم حقيقة ، أم لا مجاز ولا حقيقة ؟ لا يفضل كلام العلوى ، ويدفع بعضه بعضاً ، وما يقرره في موضع ينقصه ويقول بضده في موضع آخر .

فقد ذكر ابن الأثير أن الكناية غير المجاز ، وأن فرقاً جوهرياً بينهما ، لأن الكناية يجوز حملها على جانبي الحقيقة والمجاز ، وذلك بخلاف المجاز الذى يستحيل حمله على جانب الحقيقة لوجود القرينة المانعة .

قال : كل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتจำกبها جانباً حقيقة ومجاز ، ويجوز حمله على كليهما معاً ، وأما التشبيه فليس كذلك ولا غيره من أقسام المجاز ، لأنه لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة ، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، الا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » لا يصح إلا على المجاز خاصة ، وذلك أنا شبهنا زيداً بالأسد في شجاعته ، ولو حملناه على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، لأن زيداً ليس بالحيوان ، ذا الأربع والذنب والوبر والأنىاب والمخالب (١) .

(١) « المثل السائر » (٥١/٣) .

ثم رجع فذكر أن الكناية جزء من الاستعارة - والاستعارة مجاز - وأن نسبتها إلى الاستعارة نسبة الخاص إلى العام .

قال : وأما الكناية فهي جزء من الاستعارة ، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوى المكنى عنه ، ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال : كل كناية استعارة ، وليس كل استعارة كناية ^(١) .

والاستعارة عنده جزء من المجاز ، قال : وقد تقدم القول في باب الاستعارة إنها جزء من المجاز ، وعلى ذلك تكون نسبة الكناية إلى المجاز نسبة جزء الجزء وخاصة ^(٢) .

ثم رجع مرة أخرى فقال : إن الكناية قسم من أقسام المجاز ، قال في قوله تعالى : ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءَ مَاءً فَسَأَلَتْ أُودِيَّةٌ بِقَدْرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَادًا رَأَيْهَا﴾ ^(٣) : كنى بالماء عن العلم ، وبالاودية عن القلوب وبالزيد عن الضلال .

وهذه الآية قد ذكرها أبو حامد الغزالى - رحمة الله - في كتابه الموسوم بإحياء علوم الدين ، وفي كتابه الموسوم بالجواهر ، والأربعين ، فاشارة بها إلى أن في القرآن الكريم إشارات وإيماءات لا تنكشف إلا بعد الموت ، وهذا يدل على أن الغزالى رحمة الله تعالى لم يكن يعلم أن هذه الآية من باب الكنيات التي لفظها يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز .

وقد رأيت جماعة من أئمة الفقه لا يتحققون أمر الكناية ، وإذا سئلوا عنها عبروا عنها بالمجاز ، وليس الأمر كذلك ، وبينهما وصف جامع لهذه الآية ، وما جرى مجريها ، فإنه يجوز حمل الماء على المطر النازل من السماء وعلى العلم ، وكذلك حمل الاودية على مهابط الأرض وعلى القلوب ، وهكذا يجوز حمل الزبد على العشاء الرابي الذي تقدّفه السيول ، وعلى الضلال .

وليس في أقسام المجاز شيء يجوز حمله على الطرفين معًا سوى الكناية وبلغني عن الفراء النحوى أنه ذكر في تفسير آية وزعم أنها كناية ، وهي قوله تعالى : ﴿وَقَدْ

(١) «المثل السائر»، (٢، ٣) سورة الرعد : الآية ١٧ .

(٢) «المثل السائر»، (٣/٥٥) .

مَكْرُوْهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُوْهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوْهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ » (١) ،
قال : إن الجبال كناية عن أمر رسول الله ﷺ وما جاء به من الآيات .

وهذه الآية من باب الاستعارة لا من باب الكناية ، لأن الكناية لا تكون إلا فيما جاز حمله على جانب المعجاز والحقيقة ، والجبال هنا لا يصح بها المعنى إلا إذا حملت على جانب المعجاز خاصة ، لأن مكر أولئك لم يكن لتزول منه جبال الأرض ، فإن ذلك محال (٢) ، وهذا فيه ما ترى .

وربما كان خلط ابن الأثير بين العلاقة والجامع في تعريف الكناية هو الذي أوقعه فيما أوقعه ، كما ترى في صدر حديثه عن الآية الأولى

* * *

• الكناية والاستعارة :

بلغ علمي أن أحد من البلاغيين لم يذهب إلى أن الكناية جزء من الاستعارة ، بل لم يذهب إلى أن هناك علاقة بين الفنين ، لأن العلاقة في الاستعارة بين المعنى المفهومي والمعنى المجاز الذي استعمل فيه اللفظ : علاقة المشابهة ، والعلاقة في الكناية بين المكنى به والمكتنى عنه علاقة اللزوم ، وكم بين العلقتين ؟ .

حتى الذين قالوا : إن الكناية مجاز وليس بحقيقة لم يقولوا : إنها مجاز ، بالاستعارة ، بل مجاز علاقته العلاقة الكائنة في كل مجاز وهي اللزوم ، لا المشابهة .

وبدل أن يعتقد العلوى ما ذهب إليه ابن الأثير من أن الكناية جزء من الاستعارة قائلًا بأعلى صوته : إنهم حقيقةان مختلفتان ، لا يتصور أن إحداهما جزء من الأخرى ، نعم لك أن تقول : إن الكناية مجاز ، ولكن ليس مجازاً بالاستعارة ، بل هي نوع آخر من أنواع المجاز ، لأن العلاقة في الاستعارة بجميع أنواعها علاقة المشابهة ، وليس العلاقة في الكناية بين المكتنى به والمكتنى عنه المشابهة .

(١) سورة إبراهيم : الآية ٤٦

(٢) « المثل السائر » ٦٣/٣ .

ولم ترك وانت تحمل شواهد الكناية قد ذكرت كلمة « المشابهة » أو « المشبه » أو « المشبه به » ، وغير ذلك من الالفاظ الجاربة في مبحث الاستعارة كالاستعار والمستعار له ، وإنما كنت أحياناً تذكر كلمة « دليل » ، و« لازم له » ، و« يلزم » و« رادف » الم تمثل للكناية بقولهم : « فلان طويل النجاد » ، ثم قلت في شرح هذه الكناية : « أي طويل القامة ، فطول النجاد رادف لطول القامة لازم له » (١) ؟ ، ولم تقل لا مشبه ولا مشبه به ، ولا مشابهة .

بدل أن يعتقد العلوى هذا الذي قاله ابن الأثير ، سرق ما قاله في علاقة الكناية بالاستعارة ونسبة إلى نفسه ، وأخذ يفرق بينهما ، ويشعر من يقرأ كلامه والبيرة العالية فيه أنه من بنات أفكاره ، وأنه قد أحاط علمًا بما لم يحط به غيره ، واكتشف حقيقة علمية ما خطرت على بال البلاغيين ، وما هو في الحقيقة إلا ناطق بلسان ابن الأثير وم Rudd لكتابه قال : والحق الذي لا غبار على وجهه (٢) أن الكناية مخالفة للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من أودية المجاز ، والتفرقة بينهما تقع من أوجه ثلاثة :

أولها : من جهة العموم والخصوص ، فإن الاستعارة عامة والكناية خاصة ، وللهذا فإن كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية استعارة .

وثانيها : أن الكناية يت捷ذبها أصلان : حقيقة ومجاز ، وتكون دالة عليهمما معًا عند الإطلاق ، بخلاف الاستعارة .

وثالثها : هو أن لفظ الاستعارة صريح ، ودلالتها على ما تدل عليه من جهة الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن دلالتها على معناه المجاز ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد افترقا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفة لحقيقة الأخرى (٣) .

وهذا ما خواز من كلام ابن الأثير حيث قال : الكناية جزء من الاستعارة ، ونسبتها

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٨ ، ٦٠) .

(٢) انظر إلى بلاغة هذا التعبير يجعل الحق ذا وجه لا غبار عليه .

(٣) ينظر « الطرار » (١/٣٧٩ ، ٣٧٨) .

إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال : كل كناية استعارة ، وليس كل استعارة كناية .

ويفرق بينهما من وجه آخر ، وهو أن الاستعارة لفظها صريح ، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه ، والكناية ضد الصريح ، لأنها عدول عن ظاهر اللفظ .

وهذه ثلاثة فروق : أحدها المخصوص والعموم ، والأخر الصريح ، والأخر الحمل على جانب الحقيقة والمجار (١) .

ما في كلام كل منها واضح ليس بحاجة إلى تعليق ، ولا يسع الإنسان عندما يقرأ هذا الكلام وما شابهه إلا أن يقول : رحم الله تعالى الإمام عبد القاهر ، والسكاكى والخطيب والسعد والزمخشرى ، ومن سار على دربهم من البلاغيين ، ولن تعليق على قول العلوى في آخر كلامه : إن حقيقة أحدهما - أى الكناية والاستعارة - مخالفة لحقيقة الآخر ، فأقول : كيف يكون ذلك والاستعارة عامة والكناية خاصة ، وكل استعارة كناية ، وليس كل كناية استعارة ؟ وأقول هذا لمن لم نناقضاته لا يحصيها العد ؟

والعلوى الذى هاج وماج وأقام الدنيا وأقعدها - بالباطل لا بالحق - عندما ذكر ابن الأثير فى تعريفه للاستعارة قيد « مع طى المقول إليه » ، وأبطل تعريف ابن الأثير من أجل هذا القيد ، يقول قبل كلامه السابق مبيناً علاقة الكناية بالاستعارة ، وكيف أن كلاً منها من باب المجار :

« إن الاستعارة من باب المجار ، فكذلك الكناية ، لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، فهكذا أحال الكناية ، فإنها لا تكون إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطويًا فيه » (٢) .

وانظر إلى الكلمتين المتضادتين وتجاورهما معاً وهما « طى وذكر » ، قوله : « ذكر المكنى عنه مطويًا فيه » ، مطوى في ماذا ؟ مع أن عبارة ابن الأثير حيث قال : « إن

(١) « المثل السائر » (٣٧٧/١١) بتصرف .

(٢) « العزار » (٥٥/٣).

الكتابية لا تكون إلا بحيث يطوى المكتن عنده ، واضحة لا لبس فيها . والله الأمر من قبل ومن بعد .

* * *

• الفرق بين الكتابة والمجاز عند البلاغيين :

نظر البلاغيون إلى طبيعة الدلالة في أسلوب المجاز ، وطبيعته في أسلوب الكتابة ، فوجدوا بين الضربين اختلافاً جوهرياً في طريقة صياغة الفكرة والعبارة عنها ، ولذلك فرقوا بينهما ، وجعلوهما بابين مختلفين .

وقد فرق بينهما السكاكي بأمررين :

قال : والفرق بين المجاز والكتابية يظهر من وجهين :

أحدهما : أن الكتابة لا تناهى إرادة الحقيقة بلفظها ، فلا يمتنع في قوله : « فلان طويل النجاد » أن تزيد طول نجاده من غير ارتکاب تأول مع إرادة طول قامته ، والمجاز ينافي ذلك ، فلا يصح في نحو « رعينا الغيث » أن تزيد معنى « الغيث » ، وفي نحو قوله : « في الحمام أسد » أن تزيد معنى الأسد من غير تأويل ، واتى والمجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت ؟ وملزوم معاندة الشيء معاندة لذلك الشيء .

والثاني : أن مبني الكتابة على الانتقال من اللارم إلى الملزوم ، ومبني المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللارم ^(١) .

وقد اقتصر الخطيب على أن مناط الفرق بين المجاز والكتابية هو القرينة ، قال : فالفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه ، أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لارمه ، فإن المجاز ينافي ذلك ^(٢) .

دلالة هذا الكلام واضحة في أن الفرق بين المجاز والكتابية فرق جوهري كما

(١) « المفتاح » (ص ١٩) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٤٥٦/٢) ، و« المطول » (ص ٤٠٧) .

ذكرها ، حيث إن المجاز لا يصلح فيه إرادة المعنى الحقيقي وذلك من أجل القرينة المانعة من ذلك بخلاف الكناية فإنه يصح فيها إرادة المعنى الموضوع له ، لأن قريتها مجوزة لإرادة المعنى الحقيقي لا مانعة ، كما هو الحال في المجاز .

وقد كثر كلام البلاغيين في كون الكناية حقيقة ، أم مجاز ، أم هي واسطة بين الحقيقة والمجاز .

وقد لخص السيوطي - رحمه الله - ذلك في قوله : اختلف في كونها حقيقة أو منجذب ، وفي ذلك أربعة مذاهب .

أخذلها : أنها حقيقة ، قال ابن عبد السلام : وهو الظاهر ، لأنها استعملت فيما وضعت له ، وأريد بها الدلالة على غيره .
الثاني : أنها مجاز .

الثالث : أنها لا حقيقة ولا مجاز ، وإليه ذهب صاحب التلخيص ، لنعه في المجاز أن يريد المعنى الحقيقي مع المجازي ، وتجميزه ذلك فيها .

الرابع : وهو اختيار الشيخ تقى الدين السبكي - أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز ، فإن استعملت اللفظ في معناه مرادًا منه لازم المعنى أيضًا فهو حقيقة ، وإن لم يرد المعنى بل عبر بالملزوم عن اللازم ، فهو مجاز ، لاستعماله في غير ما وضع له .

والحاصل : أن الحقيقة منها : أن يستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غير ما وضع له ، والمجاز منها ، أن يريد به غير موضوعه استعمالاً وإفاده ^(١) . أما عن مفهوم الكناية ومعناه الاصطلاحي ، فقد ذكر العلامة الصبان في ذلك أربعة مذاهب :

أخذلها : أن الكناية هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للاحظة علاقة مع جواز إرادته معه .

وهذا هو مذهب الخطيب القائل بأنها لا حقيقة ولا مجاز ، بل هي واسطة بينهما .

(١) « الإنقاذ » (٣/١٣٩).

وثنائيها : أنها اللفظ المستعمل فيما وضع له ، لكن لا ليكون مقصوداً بالذات ، بل لينتقل منه إلى لارمه المقصود بالذات لا بينهما من العلاقة . وهذا هو مذهب السكاكي الذي يرى بأن الكناية حقيقة .

وثالثها : أن الكناية مجاز ، ومن قال بذلك فقد أراد بالمجاز : « الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له » كما يستفاد من بعض حواشى « المطول » فلا مخالفة بينه وبين الطريق الأول في الحقيقة ، لأن المجاز المعنى في الطريق الأول : المجاز بالمعنى المتعارف ، والمجاز المثبت على هذا الطريق : المجاز لا بالمعنى المتعارف ، بل ما يعمه وغيره ، فالخلاف إنما هو في التسمية .

وبقى في الكناية مذهب رابع ذهب إليه تقي الدين السبكي ، وهي أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز ^(١) .

وهو ما أشار إليه السيوطي في آخر كلامه المتقدم ذكره ^(٢) .

ومع هذا الاختلاف في حقيقة الكناية ، فإن هناك - كما ذكرنا - فرقاً جوهرياً بين دلالة المجاز ودلالة الكناية ، فالمجاز لا يصلح فيه إرادة المعنى الحقيقي ، فلا يصح أن يراد بالأسد الحيوان المفترس ، ولا بالبحر الذي هو ضد البر ، في قول التبني :

فلم أر قبلي من مشى البحر نحوه ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد
وذلك بخلاف الكناية فإنه يصح - كما قال السكاكي والخطيب - في قوله :
«فلانة نزوم الضحى» ، و«فلان كثير الرماد» أن تريد معناهما الحقيقين ، أى النوم
في وقت الضحى ، وكثرة الرماد من غير تاويل ^(٣) .

* * *

(١) ينظر « حاشية الإنباري على الرسالة البيانية » (ص ٨٧ - ١٠٣) .

(٢) ينظر « عروس الأفراح » (٢٨٣/٣) .

(٣) ينظر « المفتاح » (ص ١٩) ، و« الإيضاح » (٤٥٦/٢) ، و« المطول » (ص ٤٧) ، و« التصوير البياني » (ص ٢٩٢) .

● مفهوم التعریض بين ابن الأثیر والعلوی :

قال الإمام الزمخشري في تفسير قوله تعالى : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذَكُرُونَ وَتَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا »^(۱) : « فيما عرضتم به » هو أن يقول لها : إنك بجميلة أو صالحة أو نافقة ، ومن غرضي أن أزوج ، وعسى الله أن يسر لى امرأة صالحة ، وغير ذلك من الكلام الموجه أنه يريد نكاحها ، حتى تخبس نفسها عليه إن رغبت فيه ، ولا يصرح بالنكاح ، فلا يقول : إنني أريد أن انكحك ، أو أتزوجك ، أو أخطبك ، فإن قلت : أى فرق بين الكنایة والتعریض ؟ قلت : « الکنایة أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له » كقولك : طویل النجاد والحمائل لطول القامة ، وكثير الرماد للمضياف .

والتعريض : « أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره » كما يقول المحتاج للمحتاج إليه : جئت لأسلم عليك ، ولأنظر إلى وجهك الكريم ، ولذلك قالوا :

* وحسبك بالتسليم من تقاضيا *

وكانه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ، ويسمى « التلویح » ، لأنه يلوح منه ما يريد ،^(۲)

هذا التعريف المحكم الدقيق من الزمخشري للتعریض لم يستطع أحد من العلماء المدققين بعده أن يغير فيه كلمة واحدة ، وكل ما قالوه في تعريف التعريض بعده مستتبط منه وناظر إليه ، فقد قالوا في تعريفه : « إنه إمالة الكلام إلى عرض أي جانب - يدل على المقصود »^(۳) .

وهذا التعريف مأخذ بنصه من قوله : « وَكَانَهُ إِمَالَةُ الْكَلَامِ إِلَى عُرْضٍ يَدْلُلُ عَلَى الغَرْضِ » .

(۱) سورة البقرة : الآية ۲۲۵

(۲) « الكشاف » (۱/ ۲۸۲ ، ۲۸۳) .

(۳) ينظر « البلاعة القرآنية » (ص ۴۱۷) ، و« المختصر على التلخيص » (۴/ ۲۶۸) ، و« حاشية السيد الشريف على المطول » (من ۴۱۴) .

ولم يكن في وسع العلامة الصبان أن يأتي بتعريف آخر مغاير له ، بل صاغه بعبارة أخرى فقال : قيل : التعريض : هو اللفظ المستعمل في الموضوع له مع الإشارة إلى غيره من السياق ^(١) .

وأكثر التعريفات المشهورة للتعريض مستمدّة منه - كما ذكرنا - ، ومن ذلك تعريف ابن الأثير الذي لم يسلم من نقد العلوى ووسمه بالفساد .

قال : التعريض : هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ولا المجاري ^(٢) ، المغايرة في اللفظ فقط كما ترى ، لكن الحال واحد ، ومن ذلك تعريف التقى السبكي في كتابه : « الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض » حيث قال بعد أن بين معنى الكناية : وأما التعريض فهو لفظ استعمل في معناه للتلويع بغيره . نحو : « **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا** » ^(٣) ، نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخلدة آلة ، كانه غضب أن تعبد الصغار معه ، تلويعاً لعابدها بأنها لا تصلح أن تكون آلة ، لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل ، والإله لا يكون عاجزاً ، فهو حقيقة أبداً ^(٤) .

وعرفه ابنه الثاج السبكي في « جمع الجواب » بقوله : التعريض ما سبق لأجل موصوف غير مذكور ^(٥) .

وعرفه العلامة السعد في حاشيته على الكشاف بقوله : التعريض : أن تذكر شيئاً مقصود في الجملة بلفظه الحقيقي أو المجاري أو الكنائي لتدل بذلك الشيء على شيء آخر لم يذكر في الكلام . مثل أن يذكر المجرى للتسليم بلفظه ليدل على التراضي وطلب العطاء ^(٦) .

(١) « حاشية الإنبار على الرسالة البيانية » (ص ١٦٤) .

(٢) « المثل السائر » (٥٦/٢) .

(٣) « الإتقان » (١٦٤/٣) ، و « حاشية السيد الشريف على المطول » (ص ٤١٣) .

(٤) « الإتقان » (١٦٤/٣) ، و « الرسالة البيانية » (ص ١٦٥) .

(٥) « الإتقان » (١٦٤/٣) .

(٦) « الرسالة البيانية » (ص ١٦٤) .

وقد أقر هذا التعريف وارتضاه العلامة الشهاب الحفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي^(١).

وعرفه الشيخ الدسوقي في حاشيته على مختصر السعد بقوله : التعريف : أن يفهم من المفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال المفظ فيه أصلًا^(٢).

* * *

نظر العلوى في تعريف الزمخشرى للتعريف ، وأخذ منه تعريفه الذى سنتشير إليه بعد قليل ، كما أخذ غيره من أهل العلم تعريفاتهم للتعريف منه ، كما سبق ذكره ، ولكن العلوى وقف موقف التجاهل لتعريف الزمخشرى ولم يشر إليه بكلمة واحدة ، متوجهًا أن ما سيقوله فى تعريف التعريف خير منه ، وأن تعريفه لا يرقى إليه لا تعريف الزمخشرى ولا تعريف ابن الأثير المأمور منه ، علمًا بأن العلوى قد صرخ فى مقدمة « الطرار » أن الباعث له على تاليف كتابه هو تفسير الكشاف ، وأول من عرف التعريف تعريفًا جامعًا هو الزمخشرى ، ولم نر العلوى فى مباحث كتابه كلها قد وجه نقداً واحداً للزمخشرى لا فى الحدود ، ولا فى غيرها من مسائل البلاغة .

ويحتمل أنه لم يتعرض لتعريف الزمخشرى للتعريف بالنقد لأنه لم يوجد فيه موضعًا للنقد ، وهو لا يقف إلا عند التعريفات التى يستطيع أن يناقشها ، ثم يحكم عليها بالفساد ، ولا يرتضى فى الحدود إلا بما يقوله هو ، أما غيره من أهل العلم ، فلا معرفة لهم بصناعة الحدود ، وقد تقدمت مقولته لابن الأثير فى تعريفه للكناية .

وهذا ما حصل فى مبحث « التعريف » حيث ذكر العلوى تعريفين له :

أحدهما : لابن الأثير ، وقد ناقشه فيه ، ثم حكم عليه بالفساد كعادته التى لا تختلف ، ولأنه لا يجيد إلا صناعة الحدود ، فإنه لا ينافق أحدًا فى مسألة علمية إلا نادرًا .

(١) ينظر « حاشية الشهاب » (٣٢٢/٢).

(٢) ينظر « شروح التلخيص » (٤/٢٦٨).

ثم بعد أن أسقط تعريف ابن الأثير ، أو توه سقوطه ، أتى بتعريفه المختار
المرضى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وليته قد ناقش ابن الأثير مناقشة لغوية بلاغية في هذا الحد ، ثم حكم عليه
بالفساد لخروجه عن قواعد اللغة والبلاغة ، ولأنه أتى فيه بأمور تنكرها اللغة
والبلاغة ، لو فعل العلوى ذلك لكان شيئاً مفيداً ، وحمدنا هذا الصنيع منه ، ولكنه
لم يفعل ، بل انكره وأبطله وحكم عليه بالفساد ، لأنه أتى فيه بكلمة «المفهوم» ،
وهو لا يعرف المفهوم بمعناه اللغوي ، وإنما يعرف المفهوم بمعناه الأصoli ، وهو
مفهوم الموافقة والمخالفة في علم أصول الفقه .

فالمناقش وهو العلوى أصoli ، متكلم على مذهب المعتزلة ، يستخدم مقاييس
النطق والأصول والكلام لإسقاط التعاريف ووسمها بالفساد ، وتلك التعاريف لم
تعرف بها مسائل أصولية أو كلامية ، بل مسائل بلاغية ، والذي يناقشه العلوى وهو
ابن الأثير أديب وكاتب وناقد وبلغى ، ولا شأن له بمفهوم الموافقة ولا المخالفة ،
بل أعتقد أن ابن الأثير عندما وضع تعريفه للتعریض لم يخطر بباله إطلاقاً كلمة
المفهوم بمعناها الأصoli ، وإنما قصد معناها اللغوي ، وهو : فحوى الكلام وما
يفهم منه ، وأن المقصود من «مفهوم الكلام» ما يفهم منه من المعنى ، وما يدل
عليه من جهة التلويح والإشارة والسيار كما يقول ابن الأثير نفسه .

وهذه الكلمة التي انكرها العلوى - لأنه لا يعرف إلا مفهوم الموافقة والمخالفة -
كثيرة الدور في الكلام وعلى السنة أهل العلم ، ويعنون بها ما ذكرناه ، وقد فسر بها
العلامة السعد كلمة « بالفحوى » في قول الخطيب في اختلاف طرق القصر : « وهذه
الطرق تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع - أى التقديم - بالفحوى » .

قال السعد : (بالفحوى) أى بمعنى الكلام يعني أنه إذا تأمل من له الذوق
السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر ، وإن لم يعرف أنه في
اصطلاح البلغاء كذلك (١) .

* * *

(١) « المطول » (ص ٢١٤) .

● تعريف ابن الأثير فاسد لأمررين :

قال العلوى : التعريف الأول ذكره ابن الأثير ، وحاصل ما قاله : « إن اللفظ الدال على الشىء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقى ولا المجارى » ف قوله : « اللفظ الدال على الشىء » عام فى جميع ما يدل عليه باللفظ من جهة الصن والظاهر والحقيقة والمجار .

وقوله : « من طريق المفهوم » ، يخرج جميع ما ذكرناه ، فإن دلالتها من جهة اللفظ ، لا من جهة مفهومها .

وقوله : « لا بالوضع الحقيقى ولا المجارى تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح ، وليس يحترز به عن شىء آخر ، ولو حذفه بجاف .

هذا ملخص كلامه ، مع فضل بيان منافى القيود ، ولم يذكره فى كتابه (١) .

* * *

ليس فى « المثل السائر » شىء مما ذكره فى تفسيره وبيان ما اشتمل عليه التعريف من قيود ، وما قاله العلوى فهو شىء أتى به من عند نفسه ، ولا إشارة إليه فى « المثل »، بل ما فيه عكس ما قاله ، وخاصة فى قيد « من طريق المفهوم » .

ولذلك فإن قوله : « هذا ملخص كلامه » غير صحيح ، حيث أنه لم يلخص شيئاً مما قاله ابن الأثير فى شرح تعريفه للتعریف .

ودليلنا على ذلك هو نص كلام ابن الأثير فى شرح هذا التعريف . قال رحمة الله: فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفة بغير طلب : والله إنى لمحاج ، وليس في يدي شىء ، وأنا عريان ، والبرد آذانى ، فإن هذا وأشباهه تعریضه بالطلب ، وليس هذا اللفظ موضوعاً فى مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجراً ، وإنما دل عليه من طريق المفهوم ، بخلاف دلالة « اللمس » على الجماع (٢) .

(١) « الطراز » (١/٣٨٠ - ٣٨١) .

(٢) يشير إلى ما كرد التمثيل به للكتابية ، وهو قوله تعالى : « أونلامستن النساء » .

وعليه ورد التعريض في خطبة النكاح ، كقولك للمرأة : إنك خالية وإنى لعزب ، فإن مثل هذا لا يدل على طلب النكاح حقيقة ولا مجازاً .

والتعريض أخفى من الكنابية ، لأن دلالة الكنابية لفظية وضعية من جهة المجار ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم ، لا بالوضع الحقيقى ، ولا المجارى .

إنما سمي التعريض تعريضاً لأن المعنى فيه يفهم من عرضه ، أي من جانبه ، وعرض كل شيء جانبه .

واعلم أن الكنابية تشمل اللفظ المفرد والمركب معاً ، فتاتى على هذا تارة ، وعلى هذا أخرى ، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ، ولا يأتى باللفظ المفرد أبداً .

والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجار ، وإنما يفهم من جهة التلويع والإشارة ، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب (١) .

* * *

عدل العلوي عن ذكر كلام ابن الأثير هذا إلى ما قاله في شرحه مما لم يرد له ذكر في «المثل السائر» كما ذكرنا ، لأنه لو ذكره بنصه أو ملخصاً لم يكن هناك وجہ لنقد التعريف والحكم عليه بالفساد ، ولو فعل لظهور في صوته التجني التحامل المتعسف في نقه ، حيث أن تعريف ابن الأثير مضمونه ومعناه مأخوذ من تعريف الزمخشري ، وما قاله في شرح وبيانه كثير منه أيضاً مأخوذ بنصه - كما ترى - من كلام صاحب الكشاف .

وما ذكره ابن الأثير في بيان ما يعني بكلمة «المفهوم» هو ما قاله الزمخشري والبلاغيون جميعاً . وانظر إلى قوله : « وإنما يفهم من جهة التلويع والإشارة » وقول الزمخشري : « وكانه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ، ويسمى «التلويح» لأنه يلوح منه ما يريد ، فإنك ستجد تطابقاً كاملاً بينهما .

(١) «المثل السائر» (٣/٥٦ ، ٥٧) .

إذا نظرت أيضاً إلى تعريف العلوى الذى ارتضاه وتعريف ابن الأثير وما قاله فى شرحه ، فإنك لن تجد فرقاً جوهرياً بين التعريفين ، والاختلاف بينهما فى العبارة فقط ، وستتبين أن مصدر التعريفين واحد هو تعريف الزمخشري . بل كل التعريفات التى تقدم ذكرها مضموماً إليها تعريف العلوى لا اختلاف بينهما إلا فى اللفظ فقط ، وأصحابها قد شرحوا وبيتوا مرادهم بها بما لا يخرج عما قاله صاحب « المثل السائر ».

بعد هذا الذى عقينا به على ما زعمه العلوى أنه تفسير من ابن الأثير لتعريفه للتعريف نقول :

إن العلوى لم يكن موضوعياً في نقهء لتعريف ابن الأثير ولا أمنياً في تفسيره لقيود تعريفه ، ولم يكن أيضاً منصفاً في هذا النقهء ، بل كان متوجنّياً عليه ومتحاولاً ، ومتعرضاً في نقهء ، عندما حكم على هذا التعريف بالفساد ، من أجل أمور توهمها العلوى ولا وجود لها إلا في رأسه هو ، ولم تخطر ببال ابن الأثير عندما وضع هذا التعريف .

* * *

ويواصل العلوى كلامه على تعريف ابن الأثير فيقول :

وهذا التعريف فاسد لأمرین :

أما أولاً : فلان المفهوم منقسم إلى ما يكون مفهوم الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، فاما مفهوم الموافقة ، فهو قوله تعالى : « لا تضحووا بالعوراء » فإنه يدخل فيه العميان .

واما مفهوم المخالفة فقوله عليه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعم إلا مثلًا بمثل » فما لا يكون مطعوماً لا يجري فيه الربا على زعم الشافعى ، فدل على أن ما عدا المطعوم بخلافه .

وكل واحد من هذين المفهومين ماخوذ من جهة اللغة ، ودالة عليها الألفاظ .
والتعريف ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرر عليه كلامه ، فهذه مناقضة ظاهرة ،

لأن قوله « من طريق المفهوم » يدل على كونه لغويًا ، وتصريحة بأن التعریض يفهم من قصد التكلم لا من طريق اللفظ ينقض ذلك .

وأما ثانياً : فلأن قوله : « لا بالوضع الحقيقى ولا المجازى » فضلة لا يحتاج إليها ، لأن ما قبله من التبؤ أغنى عنه ، ومن حق ما يكون حداً أن لا يكون فضلة^(١) .

ويكفى ما قلنا في هذا الكلام المتهافت الذي لا يستأهل المداد الذي كتب به .

* * *

• التعریض عند العلوی :

أما تعريف العلوی للتعریض فهو : « المعنى الخاصل عند اللفظ لا به » ، ويشرح هذا التعريف قائلاً : « الخاصل عند اللفظ » عام يدخل تحته لفظ الحقيقة ، وما يندرج تحتها ، ولفظ المجاز وما يندرج تحته وقوله : « لا به » يخرج منه جميع ما ذكرناه ، لأن الحقيقة وما يندرج تحتها ، والمجاز وما يندرج تحته ، كلها مستوية في دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند اللفظ ، ويدخل تحته التعريف فإنها حاصل بغير اللفظ وهو القرينة .

وإن شئت قلت : في حده : « هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون دلالة اللفظة »^(٢) .

تعريف ابن الأثير والعلوی للتعریض وإن كان كلامهما ماخوذ من تعريف الزمخشري له ، فإن تعريف العلوی لا يمتاز عن تعريف ابن الأثير إلا بشيء واحد فحسب وهو « الإيجاز » وهو شيء مستحسن ومرغوب فيه في كل شيء ، وخاصة في الحدود ، فإن الجيد منها ما كان مشتملاً على هذه الفضيلة ، هذه الكلمة حق لا بد منها ، حتى لا تكون ظالمين للرجل .

بعد هذا نقول : ذكر العلوی في كلامه الذي شرح به تعريفه كلمة « القرينة »

ـ (٢) « الطرار » (٣٨٢ / ١) .

ـ (١) ينظر « الطرار » (٣٨١ / ١) .

مرتين ، وذكرها قبل ذلك في اعترافه على تعريف ابن الأثير حيث قال : « إن دلالة التعريف إنما هي من جهة القرينة ، وليس من جهة المفهوم كما رعى ابن الأثير ، لأن دلالة المفهوم لغوية » .

وقال في دلالة اللفظ على ما يدل عليه من المعنى : « إن التعريف ليس يفهم من جهة اللفظ ، ولكنه مدلول عليه بالقرينة ، خلافاً لما رعى ابن الأثير من كونه مفهوماً من طريق المفهوم » .

لفظ « القرينة » هذا الذي كرر العلوى ذكره مرات عديدة مقابلاً للمفهوم عند ابن الأثير ماذا يريد به ؟ والعلوى قطعاً لا يريد بها معناها عند البلاغيين ؟

فذهبت إلى الأصوليين فوجدتهم يقولون في معناها : القرينة : هي ما لا يبقى معها احتمال ، وتسكن النفس عنده ، مثل سكونها إلى الخبر المتواتر أو قريباً منه ^(١) . لكن هذا المعنى للقرينة بعيد عما يريد العلوى بها في « التعريف » . فأخذت في البحث في مبحث التعريف لعل العلوى يكون قد بين مراده منها ، فوجدته قد ذكر ذلك في بيان موقع الاعتراض ، حيث يقول : « وإنما دلالته كانت من جهة القرينة ، والتلويع ، والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب » ^(٢) .

ويقول وهو يتحدث عن الفرق بين التعريف والكتابية : الكتابة مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق المجار ، بخلاف التعريف ، فإنما دلالته من جهة القرينة والإشارة ^(٣) .

التلويع والإشارة ، واللفظ المركب كلاماً مما فسر به ابن الأثير ما يريد بكلمة « المفهوم » الذي أبطل العلوى تعريفه من أجله ، وهو هو ذا يقول به .

ومن عجيب أمر هذا الرجل - وكل أمره عجب - أن كل ما ذكره في بيان موقع التعريف مأخوذ من « المثل السائر » .

(١) « البحر المحيط » للزركش (٤/٢٦٦) . (٢) ينظر « الطرار » (١/٣٩٧) .

(٣) « الطرار » (١/٣٩٨) .

قال : « واعلم أن موقعه إنما يكون في الجمل المتراوحة ، والألقاظ المركبة ، ولا يرد في الكلم المفردة بحال » (١) .

وكلام ابن الأثير : « وأما التعريف فإنه يختص باللفظ المركب ، ولا يأتي في اللفظ المفرد البة » (٢) .

وما ذكره العلوى في مبحث التفرقة بين الكناية والتعريف حيث فرق بينهما بأمور ثلاثة - مأخذ ايفياً من « المثل السائر » إلا أن ابن الأثير قد ذكر هذه الأمور مفرقة في ثنایا كلامه على الكناية والتعريف ، فما كان من العلوى إلا أن جمعها في سبحث واحد (٣) .

وهل هذا كل ما أخذ العلوى من « المثل السائر » ؟ كلا ، بل أخذ كل ما فيه مما قاله ابن الأثير في « الكناية » ، و« التعريف » ولم يبق منه شيئاً ، ثم اتجه بعد ذلك إلى « نهاية الإيجاز » ، و« المصباح » ، فأخذ منها ما أكمل به مبحث « الكناية والتعريف » ، وكذلك أخذ من الكشاف ما ذكره من أمثلة وهو يتحدث عن تعريف التعريف (٤) .

و سنشير إلى ذلك في المبحث التالي .

* * *

• العلوى يرفض ويسرق :

رفض العلوى تعريف ابن الأثير للكناية ، والتعريف وحكم عليها معاً بالفساد ، ولم يرتضى إلا ما عرفه هو بهما ، ولم يصنع هذا مع ابن الأثير فحسب ، بل رد ايفياً تعريف عبد القاهر الجرجانى للكناية ، وحكم عليه بأنه فاسد لأمور ثلاثة ، وسأذكر الأمر الثالث فقط ، لتبين مدى جهل هذا الرجل بمسائل البلاغة وضيق حالته معرفته مقاصد البلاغيين ومرامى كلامهم .

(١) ينظر « الطرار » (١/٣٩٦) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٧) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨) ، و « الطرار » (١/٣٩٧) .

(٤) ينظر « الطرار » (١/٣٨٥) .

قال : وأما ثالثاً : فلان ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة في نحو قوله : « رأيت الأسد » ، و« لقيت البحر » فإنك فيه قد تركت اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيت بتاليهما ، وأومنت بهما إليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحد ، كان باطلأ ، لأنه لم يند خصوصية الكناية على انفرادها ، وقد من الشيخان أبو المكارم صاحب « التبيان » والمطرزى على ما قاله الشيخ عبد القاهر ، ولم يعترضه بما ذكرناه من الإفساد ^(١) كلامه هو الفاسد ، وخاصة قوله : « تركت اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم » فالرجل لا يدرى المستعار له في المثالين ، ولذلك قال : الموضوع له الشجاعة والكرم .

وأبطل أيضاً تعريف بدر الدين بن مالك للكناية الذي هو تعريف أبي يعقوب السكاكي ، ولم يعرض الخطيب ولا غيره من البلاغيين المحققين على هذا التعريف ، وإنما كان اعتراف الخطيب على ما فرق به السكاكي بين المجاز والكناية من أن الانتقال في المجاز من المزوم إلى اللارم ، وفي الكناية من اللارم إلى المزوم ^(٢) .

* *

بعد هذا الاستطراد نعود إلى الموضوع الذي أردنا الحديث عنه فنقول : الذي لم يأخذه العلوى من « المثل السائر » هو نص تعريف الكناية والتعریض ، أما ما قيل في شرح هذين التعريفين المخصوص بهما من العلوى ، و Shawāhid al-khnāyah wal-tarībiṣ ، فقد أخذها كلها ولم يبق شيئاً منها .

بدأ العلوى حديثه عن التعریض بذكر مثالين له . أولهما : مأخذ من الكشاف في قوله تعالى : « وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ » ^(٣) . والثاني : مأخذ ما قاله ابن الأثير توضيحاً للتعریف الذي رفضه العلوى وحكم عليه بالفساد ^(٤) .

(١) ينظر « الطراز » (١/٣٦٦) ، و« دلائل الإعجاز » (ص ٦٦) .

(٢) ينظر « الطراز » (١/٣٦٧) ، و« المصباح » (ص ١٤٦) ، و« المفتاح » (ص ١٨٩، ١٩٠) ، و« الإيضاح » (٢/٤٥٦، ٤٥٧) .

(٣) ينظر « الطراز » (١/٣٨٥) ، و« الكشاف » (١/٢٨٢) .

(٤) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٦) ، و« الطراز » (١/٣٨٥) .

أما الشواهد التي ذكرها للتعریض فبعضها ايضاً مأخوذه من الكشاف وبعضها من «المثل السائر»^(١).

هذا ما يخص شواهد التعریض من القرآن، أما شواهده من السنة النبوية فقد أخذ المثال الوحيد الذي استوعب كلامه فيه أكثر من صفحة من «المثل السائر»^(٢).

وما أورده العلوي من تعریضات البلاغة والشعراء فما مخوذ بتمامه أيضاً من «المثل السائر»^(٣).

أما أمثلة الكنایة فقد ذكر لها ابن الأثير أمثلة كثيرة من القرآن، ولكن شاهدين من هذه الشواهد أطرب ابن الأثير في الكلام عنهم، واستغرق كلامه صفحة ونصف الصفحة وهما قوله تعالى: «أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتًا فَكَرَهْتُمُوهُ»^(٤)، والأخر قوله تعالى: «أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا مَأْتَى فَسَأَلَتْ أُولَئِكَهُنَّ بِقَدْرِهَا فَاحْتَمَلُ السَّيْلُ زِبْدًا رَأَبِّيَا»^(٥) أخذ العلوي هاتين الآيتين وأفاض في الحديث عنهما في أكثر من سبع صفحات، ولكل ما قاله فيما أصله في «المثل السائر»^(٦).

أما ما ذكره ابن الأثير من الکتابيات الواردة في الأخبار النبوية^(٧)، والواردة عن البلاغة والشعراء^(٨)، فقد أخذها كلها ولم يترك منها شيئاً.

* * *

(١) ينظر «الکشاف» (١٢٤/٣)، (٢/٣٨٨)، و«المثل السائر» (٧٢/٣)، و«الطرار» (٣٨٦/١).

(٢) ينظر «المثل السائر» (٧٤/٣)، و«الطرار» (٣٨٨/١).

(٣) ينظر «المثل السائر» (٧٣/٣)، (٧٤)، (٤٩)، (٥٥)، (٥٦)، و«الطرار» (١/٣٩٠ - ٣٩٤).

(٤) سورة الحجرات : الآية ١٢. (٥) سورة الرعد : الآية ١٧.

(٦) ينظر «المثل السائر» (٦٢/٣)، (٦٣)، و«الطرار» (١/٤٠٦ - ٤٠٧).

(٧) ينظر «المثل السائر» (٦٤/٣)، (٦٦)، و«الطرار» (١/٤١١ - ٤١٢).

(٨) ينظر «المثل السائر» (٦٥/٣ - ٧٠)، و«الطرار» (١/٤٢١ - ٤٢٢).

• أقسام الكنية :

قسم البلاغيون الكنية باعتبار المعنى الكنائي المراد ثلاثة أقسام :
كنية عن صفة ، وكنية عن نسبة ، وكنية عن موصوف ، ثم قسموا الكنية عن
صفة قسمين : قريبة و بعيدة ، وقسموا القرية قسمين : واضحة وخفية .
وقسموا الكنية عن نسبة قسمين : كنية عن نسبة في الإثبات ، وكنية عن نسبة في
النفي .

وقسمها هذا التقسيم أيضاً أحد أصحاب الكتب الأربعه التي اعتمد عليها العلوى
في تأليف كتابه « الطرار » وهو بدر الدين بن مالك ، في كتابه « المصباح » ، ولكن
العلوى لم يأخذ بهذا التقسيم ، وقسمها تقسيماً آخر ، ولم يأخذ من بدر الدين
ابن مالك هذا التقسيم المشهور للKennia منذ عبد القاهر وإن كان - رحمة الله - لم
يذكر الكنية عن موصوف وإنما أخذ منه فقط شواهد القسم الثاني عنده وهو تقسيمها
إلى قريبة و بعيدة .

بعد هذه المقدمة أقول :

بعد أن أتي العلوى على كل شواهد الكنية والتعريف ونقلها بكلامها من صاحب
التعريفين الفاسدين للكنية والتعريف ، رأى ابن الأثير يقول في شرح تعريفه الفاسد
للتعريف ، واعلم أن الكنية تشمل اللفظ الفرد والمركب معاً . فتاتني على هذا تارة
وعلى هذا أخرى ، وأما التعريف فإنه يختص باللفظ المركب ولا يأتي في اللفظ
المفرد البة ^(١) .

فجعل القسم الأول من أقسام الكنية الثلاثة عنده خاصاً بتقسيمها باعتبار ذاتها إلى
مفردة ومركبة ، فاما المفردة فهي ما كانت الكنية حاصلة في اللفظ المفردة ، ثم مثل
لها بآية كريمة ذكرها ابن الأثير في بيان القيد الأخير من تعريف الكنية ، وهو
« بوصف جامع بين الحقيقة والمجار » ، وهذه الآية هي قوله تعالى : « إِنَّ هَذَا أَخْيَ

(١) « المثل السائر » ٥٧/٣ .

جَ وَتَسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ » (١) ، ثم أتبعها بقوله تعالى : « أَوْ هُنَّ النِّسَاءُ » (٢) ، قوله : « وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لِتَرْوَلَ مِنْهُ الْجِبَالُ » (٣) ، وقد تقدم منا كلام على هذه الآيات الثلاث .

المجه العلوى بعد أن فرغ من نسخ شواهد ابن الأثير للكناية والتعريف إلى آخرى آتيا بما فيها من شواهد لهذا القسم (٤) .

القسم الثانى وهو تقسيمها باعتبار حالها إلى قريبة وبعيدة ، فقد ولى جهة كتاب « المصباح » فأخذ منه ما ذكره بدر الدين بن مالك ، في الكناية عن وإن كان العلوى لم يذكر إطلاقاً كلمة الصفة ولا الموصوف ولا النسبة ، ولك من شواهد لهذا القسم الثانى فهو من الكتاب المذكور (٥) .

القسم الثالث والأخير فهو تقسيمها باعتبار حكمها إلى حسنة وقبحة ، وكان فيه وفي شواهد ما ذكره ابن الأثير تحت عنوان « ما يقبح ذكره من » (٦) .

والله أعلم .

* * *

« المثل السائر » (٣/٥٢ ، ٥٣) . (١) « المثل السائر » (٣/٥٤ ، ٥٥) .

« المثل السائر » (٣/٦٣) . (٢) « المثل السائر » (٣/٣٣) .

ينتظر « المصباح » (١٤٨ - ١٥١) .

ينتظر « المثل السائر » (٣/٧٠) ، و « الطرار » (١/٤٣٢) .

الباب الثالث

من مباحث النقد

المبادئ والافتتاحات

ف ابن المعتز هذا القرن « حسن الابتداء » وأراد به ابتداءات القصائد ، وفي
سمية تبيه على تحسين المطالع ، وأورد في هذا الباب قول النابغة :

كلينى لهم يا أميمة ناصب وليل أقصيه بطن الكراكب

ابن أبي الأصبع : لقد أحسن ابن المعتز الاختيار ، فإنني أظنه نظر بين هذا
وأبين ابتداء أمرى القيس في معلقته حيث قال :

قفنا نبك من ذكري حبيب ومتزل بسقوط اللوى بين الدخول فحومل

أن ابتداء أمرى القيس على تقدمه وكثرة معانى ابتداءاته متفاوت القسمين

سماه أبو هلال العسكري وأسامة بن منقذ وحازم القرطاجي : « المبادئ »^(٢) ،
بن رشيق « المبدأ » وقال : إن الشعر قفل أوله مفتاح ، وينبغى للشاعر أن
يبدأ شعره ، فإنه أول ما يقع السمع منه ، وبه يستدل على ما عنده في أول
^(٣) .

أه الخطيب « الابتداء » قال : ينبغي للمتكلّم أن يتألق في ثلاثة مواضع من
حتى تكون أعدب لفظاً ، وأحسن سبكًا ، وأصبح معنى . الأول :
لأنه أول ما يقع السمع ، فإن كان كما ذكرنا قبل السامع على الكلام ،
جميعه ، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه ، وإن كان في غاية
^(٤) .

تمريير التحبير « ص ١٦٨ » ، و « خزانة الأدب » (١٩/١) ، و « العدة » (٣٨٩/١) ،
تين « ص ٤٥٢ » .

الصناعتين « ص ٤٥١ » ، و « البديع في نقد الشعر » (ص ٢٨٥) ، و « منهاج البلغاء »
^(٥) .

العدة « (٣٨٩/١) . (٤) الإيضاح « (٥٩١/٢) .

أما براءة الاستهلال فهي : ابتداء المتكلم يعني ما يريد تكميله وإن وقع في أثناء القصيدة ^(١) . قال الحموي : وقد فرغ المتأخرون - منه - أى من حسن الابتداء - ومنه براءة الاستهلال في النظم والنشر ، وفيها ريادة على حسن الابتداء ، فإنهم شرطوا في براءة الاستهلال ، أن يكون مطلع القصيدة دالاً على ما بنيت عليه ، مشعرًا بغرض الناظم ، من غير تصريح بل بإشارة لطيفة ^(٢) .

وعد الخطيب براءة الاستهلال من حسن الابتداء ، قال : وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود ، ويسمى براءة الاستهلال ^(٣) ، كقول أبي تمام يهنى المعتصم بالله بفتح عموريه ، وكان أهل التجيم دعموا أنها لا تفتح في ذلك الوقت :

السيف أصدق أبناء من الكتب في حده الحمد بين الجد واللعب
بيض الصنائع لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب ^(٤)

* * *

• المبادئ والافتتاحات بين ابن الأثير والعلوي :

قال أحد الدارسين : وقد سمي العلوى المبادىء والمطالع : « المبادىء والافتتاحات » ^(٥) . وهذا غير صحيح ، فالذى سماها بذلك هو ابن الأثير حيث قال : النوع الثاني والعشرون : في المبادىء والافتتاحات . ثم قال : هذا النوع هو أحد الأركان الخمسة البلاغية المشار إليها فى الفصل التاسع من مقدمة الكتاب ^(٦) . وقال أيضًا : وحقيقة هذا النوع أن يجعل مطلع الكلام من الشعر أو الرسائل دالاً على المعنى المقصود من هذا الكلام إن كان فتحًا ففتحًا ، وإن كان هناء فهناء ، أو كان عزاء فعزاء ، وكذلك يجري الحكم فى غير ذلك من المعانى .

(١) « تحرير التعبير » (ص ١٦٨) . (٢) « خزانة الأدب » (١/٣٠) .

(٣) « الإيضاح » (٢/٥٩٤) .

(٤) « شروح التلخيص » (٤/٥٣٣) ، و « المطول » (ص ٤٧٨) .

(٥) « معجم المصطلحات البلاغية وتطورها » للدكتور / أحمد مطلوب (٣/١٨٠) .

(٦) « المثل السائر » (١/٩٦) .

وفائدته : أن يُعرف من مبدأ الكلام ما المراد به ، ولم هذا النوع ^(١) .

* *

هذا الفن هو الفصل الثاني من الباب الثالث ، الذي عنون له الخطاب بقوله : «الباب الثالث : في مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعانى المركبة» ورغم أن الباب الذى قبله كان عن الكلام فى الأمور الإفرادية ، أما هذا الباب فهو فى الكلام على الأمور المركبة ، وقد بناء على ستة فصول :

الأول : في الإطناب ، والثانى : في المبادى والافتتاحات ، والثالث : في الاستدراجات ، والرابع : في الامتحان ، والخامس : في الإرصاد ، والسادس : في التخلص والاقتضاب ^(٢) .

ويريد العلوى بأحوال التأليف التى يجب مراعاتها : أحوال النظم .

وعنوان البایین مأخوذ من «التبیان» للزمکانی ، حيث قال : الرکن الأول : في الدلالات الإفرادية ... الرکن الثانی : في مراعاة أحوال التأليف ، وقد قدم الزمکانی للرکن الثانی بمقدمة هي تلخيص لما قاله عبد القاهر فى باب النظم من وجوب مراعاة معانى النحو وأصوله وفروعه ، وكذلك قدم العلوى للباب الثالث ، وإن كان محتوى البایین مختلف ^(٣) .

وليس المبادى والافتتاحات ، ولا الاستدراجات ، ولا الإرصاد ، ولا التخلص والاقتضاب من أحوال النظم والتأليف ، وكذلك الامتحان ، وهو الاسم الذى ابتدعه العلوى للاقتصاد والإفراط والتغريط .

ولم يدرس البلاغيون المبادى والافتتاحات ، ولا التخلص والاقتضاب فى علم من علوم البلاغة الثلاثة ، بل درسوها فى خاتمة العلوم الثلاثة عقب الكلام على السرقات الشعرية ، أما الامتحان فالمقصود به المبالغة ، وقد درسوها فى علم البديع ، وكذلك الإرصاد ، والاثنان من المحسنات البدوية المعنية .

* *

(١) السابق (٩٦/٣) .

(٢) ينظر «الطرار» (٢٢١/٢) ، وما بعدها .

(٣) ينظر التبیان (ص ٨٩) .

نظر العلوى فى كلام ابن الأثير عن هذا الفن فعبر عن مضمونه بعبارته هو ، ثم جعل الافتتاح الحسن طرقا ، والقبح طرقا آخر ، ثم قال : فهذا طرفا نذكر ما يتعلق بكل واحد منها :

الطرف الأول : فى ذكر الافتتاحات الرائعة ، ولنورد فيها أمثلة أربعة (١) . هذه الأمثلة الأربع : المثال الأول : من كتاب الله تعالى ، والثانى : من السنة النبوية ، والثالث : من كلام الإمام على بن أبي طالب - رضى الله عنه - ، والرابع : من كلام البلغاء والمقصود بهم هنا الشعراء ، وأكثر شواهد هذه الأمثلة كانت من « المثل السائر » وردد العلوى ما قاله ابن الأثير فيها ما عدا المثال الثالث وهو كلام الإمام على كرم الله وجهه .

والشاهد الأول من القرآن الكريم ليس موجودا في « المثل السائر » ولذلك كثر خطوه فى الكلام عنه ، وهذا ما سنقتصر كلامنا عليه ، أما شواهد الأمثلة الأخرى ، سواء كانت للطرف الأول أو الثانى فكلها مأخوذة من « المثل السائر » وكلام العلوى عنها لا جديد فيها ، وإنما هو ترديد - كما ذكرنا ... لما قاله ابن الأثير فيها .

* * *

المثال الأول من كتاب الله تعالى ، وقد ذكر العلوى فى هذا المثال ثلاث آيات من القرآن الكريم :

أولها قوله تعالى : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقْدَمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرَ وَيُتْمِمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا * وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيزًا » (٢) .

وبعد أن قدم لهذا النص الكريم قبل ذكره ، اخذ بعد ذلك فى بيان روعة هذا الافتتاح وحسنـه ، فقال : فانظر إلى هذه الآية ما أعجب ملأمتها لهذه الحالة ، وأشد تصريحها بالمقصود من أول ولها ، فصلـت الآية بذكر الفتح (٣) إظهاراً للمنة ،

(١) ينظر « الطرار » ٢٦٦ / ٢٦٧ . (٢) سورة الفتح : الآيات ١ - ٣ .

(٣) ذكر العلوى كلمة « الفتح » عدة مرات ، ولكنه لم بين المراد بهذا الفتح ، فهو فتح الحديبية ، أم فتح مكة ؟ وهو مختلف فيه ، وإن كان الجمـهور على أنه فتح الحديبية .

ثم أردفه بذكر المغفرة إعظاماً لحاله ، ثم وجه التعليل بالمغفرة إلى الفتح ، أيذاناً بأنه إنما استحق الغفران من أجل ما استحق على العناية في الفتح ^(١) ، ومكافدة شدائده ^(٢) . ثم خرج عن الموضوع الذي هو بقصد الحديث عنه إلى مناقشة العلماء الذين يرون غير ما يرى ، مع أن المقام لا يساعد على ذلك .

المهم أن العلوى - كما هو واضح في كلامه هذا - يرى أن « اللام » في قوله تعالى : **﴿لِيغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾** لتعليق المغفرة بالفتح ، فالفتح علة للمغفرة . والمسألة موضع خلاف ، لا في المعلل له فهو المغفرة أم الفتح ؟ ، ولكن أيضاً في « اللام » نفسها ، أي لام التعليل أم لام العاقبة ؟

ومع ذلك فإن العلوى خرج - كما قلنا - بما يتكلم فيها وهو حسن الافتتاح بقوله تعالى : **﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾** إلى مناقشة أهل العلم في المعلل له باللام ، وفي حقيقة اللام ، فقال : فاما ^(٣) الزمخشري فقد قال في تفسيره : إنه ليس وارداً على جهة التعليل على أحد وجهيه ^(٤) ، وإنما هو وارد على جهة التعديل لما أنعم الله عليه من غفران ذنبه ، وإنما نعمته عليه والهدى والنصر .

فاما من قال إن « اللام » للعقاب كالتي في قوله تعالى : **﴿فَالْتَّقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وَحَزَنًا﴾** ^(٥) فإنما كان ذلك من أجل ضيق العطن ، وعدم الوطأة ، ورسوخ القدم في علوم البيان ، وبعدهم عن الإحاطة بحقائق التشبيه والاستعارة ، فلا جرم عولوا على هذه التأويلات الركيكة ، والمعانى الباردة ^(٦) .

* * *

(١) لاحظ ضعف التعبير ورداهته وخاصة (على العناية في الفتح) .

(٢) ينظر الطراز (٢٦٧/٢ ، ٢٦٨) .

(٣) لا محل هنا للحرف « أما » لأنها للتفصيل ولم يتقدم ما يستدعي تفصيله .

(٤) لم يذكر وجه التعليل ، وإنما ذكر أحدهما ، وهو كون الفتح علة للمغفرة ، أما الوجه الآخر فهو كون المغفرة علة للفتح .

(٥) الطراز (٢٦٨/٢) .

(٦) سورة القصص : الآية ٨

ما نسبة العلوى إلى الزمخشري غير صحيح ، ولم يقل ما زعم أنه قد قاله . قال رحمة الله : فإن قلت : كيف جعل فتح مكة علة للمغفرة ؟ قلت : لم يجعل علة للمغفرة ، ولكن لاجتماع ما عدد من الأمور الأربع ، وهي : المغفرة ، وإنعام النعمة ، وهداية الصراط المستقيم ، والنصر العزيز . . . ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهاد للعدو - سبباً للغفران والثواب ^(١) .

هذا الكلام صريح في أنه - رحمة الله - يرى أن فتح مكة ليس علة للمغفرة الذنوب وحدها ، بل للأمور الأربع ، فاللام للتعميل ، ثم قال بعد ذلك : « ويجوز أن يكون فتح مكة وحده سبباً للغفران والثواب » ، وبذلك يكون قد جود الأمرين جميعاً ^(٢) .

ويوضح قول الزمخشري الأول ، كلام الإمام فخر الدين الرازي حيث قال : قوله : « **لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ** » يبين عن كون الفتح سبباً للمغفرة ، والفتح لا يصلح سبباً للمغفرة ، فما الجواب عنه ؟ نقول : الجواب عنه من وجوه :

الأول : ما قيل : إن الفتح لم يجعل سبباً للمغفرة وحدها ، بل هو سبب لاجتماع الأمور المذكورة وهي : المغفرة ، وإنعام النعمة ، وهداية ، والنصرة ^(٣) .

ثم يجيء بعد ذلك وصفه لمن قال إن « اللام » للعقاب مثل اللام في آية سورة القصص ، بتلك الأوصاف غير المذهبية ، والتي تنم عن سوء الأدب ، ولا تليق برجل محسوب على أهل العلم ، ويدعى أمير المؤمنين ، والطامة الكبرى ربهم بالجهل بعلم البيان ، وعدم إحاطتهم بحقائق التشبيه والاستعارة .

وهو الذي لا رسوخ لقدمه في علم البيان ، ولا إحاطة له بحقائق التشبيه والاستعارة ، ولكن كما يقال : « رمتني بدعائهما وانسلت » ، وإذا لم تستح فافعل ما شئت .

(١) ينظر « الكشف » (٤/٤٣٢) .

(٢) ينظر تحقيق ذلك في « حاشية الشهاب » (٨/٥٦ ، ٥٥) .

(٣) ينظر « التفسير الكبير » (٢/٧٨) .

وليس العلوى غير محيط بعلم البيان وسائل التشبيه ، والاستعارة فحسب كما ثبّتنا في الفصول المتقدمة ، بل وما هو ذا غير محيط بأقوال المفسرين ، بل وغير أمين في نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وهذا ما أردنا إثباته في اختيار بحث كلامه في هذه الآية ، والرّوقف على ما قاله فيها ، لثبت أن الرجل ليس جاهلاً بوسائل علوم البلاغة فحسب ، بل ويعلم التفسير أيضاً .

* * *

وجمهور العلماء يرون أن « اللام » في قوله تعالى : « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ » لام التعليل ، لا لام العاقبة .

قال أبو جعفر النحاس : « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ » لام كي ، والمعنى : لأن^(١) . وقال السمين : « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ » متعلق بفتحنا ، وهي لام العلة^(٢) ، وقال ابن عطية : (ليغفر) هي لام كي ، لكنها تخالفها في المعنى ، والمراد هنا أن الله فتح مكة لكي يجعل ذلك أمارة وعلامة لغفرانه لك ، فكانها لام صيرورة^(٣) .

والتحقيق أن فتح مكة ليس علة لمغفرة الذنب ، كما ذهب إلى ذلك العلوى ، والإمام الزمخشري ، بل العكس هو الصحيح ، أي مغفرة الذنب علة لفتح مكة .

قال الإمام البيضاوي : « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ » علة للفتح من حيث أنه عن جهاد الكفار^(٤) .

وقد اعرض السمين الحلبي على ما قاله الزمخشري ، قال - بعد أن حکى كلامه السابق ذكره - : « وهذا الذي قاله مخالف لظاهر الآية ، فإن اللام داخلة على المغفرة ، فتكون المغفرة علة للفتح ، والفتح معلل بها ، فكان ينبغي أن يقول : كيف جعل فتح مكة معللاً بالمغفرة ؟ ثم يقول : (يجعل معللاً)^(٥) .

* * *

(١) « الدر المصور » (٩/١٧٠) .

(٢) « إعراب القرآن » (٤/١٩٦) .

(٣) « ينظر » حاشية الشهاب » (٨/٥٥) .

(٤) « المحرر الوجيز » (١٥/٨٧) .

(٥) « الدر المصور » (٩/١٧٠) .

ثم إن الذين يرون أن هذه « اللام » هي لام العاقبة ليسوا كما وصفهم العلوى ، بل هم عكس ما وصفهم به ، من أعلم الناس بعلوم البيان ، ومن أكثرهم إحاطة بالمجاز والتشبيه ، بل لم نعرفحقيقة المجاز والتشبيه ، وروائع مباحث البلاغة إلا عن طريقهم ، وهم « الأشاعرة » ، قال الالوسي : مذهب الأشاعرة القائلين بأن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض : أن مثل هذه اللام للعاقبة ، أو لتشبيه مدخولها بالعلة الغائبة في ترتيبها ، وترتيب المفقرة على الفتح ... ^(١) .

والعلوي معتزلي ، والمعروف ما بين المعتزلة والأشاعرة ، ولذلك قال ما قال :

وكذلك الحال في اللام في آية القصص ، جمهور العلماء يرون أنها لام التعليل ، لا لام العاقبة ، كما ذهب إلى ذلك العلوى .

قال الزمخشري : اللام في « ليكون » هي لام كي التي معناها التعليل ، كقولك : « جنتك لتكرمني » سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتفات أن يكون لهم عدواً وحزناً ، ولكن المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة تقاطفهم له ، وثمرته ، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله ، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجى ، والتاذب الذي هو ثمرة الضرب في قوله : « ضربته ليتأذب » .

وتحريره : أن هذه « اللام » حكمها حكم الأسد ، حيث استعيرت لما يشبه التعليل ، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد ^(٢) .

وقال السمين : قوله : (ليكون) في اللام الوجهان المشهوران : العلية المجازية بمعنى : أن ذلك لما كان نتيجة فعلهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله ، أو الصيرورة ^(٣) .

وقال النحاس : نصب (ليكون) بلام كي ، وربما أشكل هذا على من يجهل

(١) ينظر « روح المعانى » (٨٩/٢٦) ، و « حاشية الشهاب » (٥٥/٨) .

(٢) « الكثاف » (٣٩٤/٢) ، وينظر « حاشية الشهاب » (٦٤/٧) ، و « البحر المحيط » (١٠٥/٧) ، و « البيان في إعراب القرآن » (١٠١٦/٢) .

(٣) « الدر المصور » (٦٥١/٨) .

اللغة ويكون ضعيفاً في العربية فقال : ليست بلام كى ولقبها بما لا يعرف الخلاف من
التحوين أصله ، وهذا كثير في كلام العرب ، يقال جمع فلان المال ليهلكه ،
وجمعه لحشه ، وجمعه ليعاقب عليه ، لما كان جمعه إيه قد أداه إلى ذلك كان منزلة
من جمعه له ، كما قال :

* فللموت ما تلد الوالدة * ^(١)

أما ابن هشام فقد قال - وهو يعدد معانى اللام - : السابع عشر : الصيرورة ،
وتسمى لام العاقبة ، ولام المال ، نحو (فالقططه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً)
وقوله :

فللموت تغدو الوالدات سخالها كما لخراب الدور تبني المساكن
وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشري : والتحقيق أنها لام
العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ^(٢) .

* * *

ويواصل العلوى حديثه عن آية سورة الفتح ، فيذكر كلاماً لضعيته وركاكته كانه
كلام أحد العوام ، لا كلام رجل أصولى ، والأصوليون مشهورون بدقة التعبير
 وإحكام الصياغة ، ولكن العلوى بخلاف هذا ، وانظر إلى كلامه عن سبب التعبير
بالماضى « فتحنا » دون المضارع « نفتح » وذلك في قوله : « وإنما جاء بالفظ الماضى -
إنا فتحنا لك - وبالغة فيه وتوكيداً ، وكأنه لشدة تحفته وثبوته كأنه قد مضى وتقضى ،
فأشبه الماضى في تقريره ^(٣) .

كلام طويل ، وأسلوب ركيك ، ولا مبالغة في الفتح ولا تشديد فيه ، وأن هذا
من أصله المأخذ منه ، وهو قول الزمخشري :
« وجيء به على لفظ الماضى على عادة رب العزة سبحانه في أخباره ، لأنها في

(١) إعراب القرآن ٢٢٩/٣ .

(٢) ينظر « معنى الليب » (ص ٢٣٥ ، ٢٣٦) الطرار ٢٦٩/٤ .

تحققها وتيقنتها بمنزلة الكائنة الموجودة . وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر ما لا يخفى ^(١) .

وأضاف ابن المنير إلى تلك الفخامة « الالتفات » فقال : « ومن الفخامة : الالتفات من التكلم إلى الغيبة » . من التكلم في « إِنَّا فَتَحْنَا » إلى الغيبة في « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ » .

وللعلامة الشهاب في ذلك مبحث نفيس وكلام في غاية الحسن ، قلما يوجد لغيره ^(٢) .

وما افضنا في الحديث عن هذه الآية الكريمة ، وأطلنا ذيول الكلام عنها ، إلا لتنبئ بالدليل أن العلوى لم يكن ضعيفاً في مسائل البلاغة فحسب ، بل كان ضعيفاً أيضاً في علم التفسير .

واهـ أعلم .

* * *

(١) « الكشاف » (٤ / ٢٢٢) .
(٢) ينظر حاشية الشهاب (٨ / ٥٣ ، ٥٤) .

التخلص والاقتضاب

هذه ترجمة ابن الأثير لهذا الفن ، قال : « النوع الثالث والعشرون : في التخلص والاقتضاب » ^(١) ، وقد جعله الركن الثالث من أركان الكتاب ، في « الفصل التاسع في أركان الكتابة » : وأما الأركان التي لا بد من إيداعها في كل كتاب بلاغي ذي شأن فخمسة الركن الثالث : أن يكون خروج الكاتب من معنى إلى معنى برابطة ، لتكون رقاب المعاني آخذة بعضها ببعض ، ولا تكون مقتضبة . ولذلك باب مفرد أيضاً يسمى بباب « التخلص والاقتضاب » ، وهذا الركن أيضاً يشترك فيه الشاعر والكاتب ^(٢) .

أما العلوى فقد عقد لهذا الفن فصلاً خاصاً به هو الفصل السادس والأخير من فصول الباب الثالث وهو : « مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعانى المركبة » . وقد تكلمنا عن ذلك عند الحديث عن « المبادئ والافتتاحات » التي شغلت الفصل الثاني من هذا الباب نفسه ، وقلنا إن العلوى قد وضع الشيء في غير موضعه ، ولو أنه قد وضع هذين الفتنيين في « علم البديع » لهان الخطيب ، أما أن يذكرهما في باب خاص بدراسة النظم وبيان معانى النحو فهذا يدل على أن الرجل لا دراية له بشئ ، فهو لا علم له بالباحثة التي ينبغي أن تدرس في علم المعانى ، ولا بتلك التي ينبغي أن تدرس في علم البديع ، كما حصل أن جعل المعاذهلية اللغوية ، والمتافرة بين الألفاظ فتين من فنون الفصاحة اللغوية من علم البديع .

* * *

ومن عجائب الإمام العلوى - وعجباته كثيرة - أنه قد عاد فدرس هذا الفن مرة أخرى في الفصاحة المعنية من علم البديع تحت عنوان « حسن التخلص » .

(١) ينظر « المثل السائر » (١٢١/٣) ، وما بعدها .

(٢) المصدر السابق (٩٦/١ ، ٩٧) .

قال : « الصنف الثالث والثلاثون : حسن التخلص » اعلم أنا قد ذكرنا من قبل « حسن المبادئ والافتتاحات » ورمزنا فيه إلى قول بالغ ، من قبل : « حسن المبادئ والافتتاحات » ، ورمزنا فيه إلى قول بالغ ، يطلع على نكت جمة ، ولطائف عجيبة^(١) .

وقد سبق الكلام على ما أشار إليه ، وما رأينا له قوله بالغا ، ولا نكت جمة ، ولا لطائف عجيبة ، وما رأينا له إلا الخطأ ، وقلة المعرفة ، والجرأة على التهجم على العلماء ، وسوء الأدب في المناقشة وما هو ذا يذكر أحد قسمى هذا الباب وهو « حسن التخلص » مرة أخرى ، واضعما له في علم آخر وهو « علم البديع » ولم يشر في فاتحة حديثه عنه أنه - قد سبق ذكره ، كما أشار إلى « المبادئ والافتتاحات » وفي حديثه عن « حسن التخلص » في علم البديع ولـى جهة إلى كتاب « المصباح » لبدر الدين بن مالك ، فنقل عنه كل ما ذكره في هذا الفن ، مع زيادة شاهدين اثنين ، على شواهد و قد صنع في « حسن التخلص » مع ابن مالك ، ما صنعته هنا في « التخلص والاقتضاب » مع ابن الأثير .

لكن إن كان العلوى هنا توسيع في الحديث عنه واطلب ، وصال وجال ، ونسخ صورة طبق الأصل ما ذكره ابن الأثير فيه ، حتى استوعب حديثه عن التخلص فقط ، ما يقارب سبع عشرة صفحة ، فإنه هناك في « حسن التخلص » قد أوجز ، لا لشيء إلا لأن ابن مالك أوجز الحديث عنه .

* * *

● التخلص في القرآن :

بدأ ابن الأثير حديثه عن « التخلص » والاقتضاب » بذكر حد كل منها ، ثم ثنى بالكلام على شواهد التخلص ، ثم ختم هذا البحث بالكلام على شواهد الاقتضاب . وفي خلال حديث عن شواهد التخلص من الشعر رد على « الغانمي » الذي انكر وجود التخلص في القرآن .

(١) ينظر « الطراز » ١٧٩/٣.

قال ابن الأثير : وقال أبو العلا محمد بن غانم المعروف بالغامى : إن كتاب الله خال من التخلص . وهذا القول فاسد ، لأن حقيقة التخلص إنما هي : الخروج من كلام إلى كلام آخر غيره بطبيعة تلائم بين الكلام الذي خرج منه ، والكلام الذي خرج إليه ، وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة كالمخروج من الوعظ والتذكير والإذنار والبشارية بالجنة ، إلى أمر ونهى ووعيد ووعيد ، ومن محكم إلى مشابه ، ومن صفة النبي مرسلاً وملك متزلاً ، إلى ذم شيطان مرید ، وجبار عنيد بلطائف دقيقة ومعان أخذ بعضها برقباب بعض ^(١) .

أما العلوى فقد بدأ حديثه عن « التخلص والاقتضاب » بما جرى بين ابن الأثير والغامى ، ومن يقرأ كلام العلوى يظن أنه قد اطلع على مقوله الغامى هذه في مصدرها الأول الذى ذكرت فيه ، كما يظن أيضاً أن العلوى هو الذى يرد على الغامى ، وليس مردداً لما رد به ابن الأثير عليه ، وهذا وهم ، والحقيقة غير هذا

قال العلوى : وكل واحد منها يرد في مثبور الكلام ومنظمه ، لأن معناهما حاصل فيهما ، فاما الاقتضاب فلا يظهر خلاف في وروده في القرآن الكريم ، وإنما الخلاف في ورود التخلص في القرآن ، وحکى عن أبي العلاء ^(٢) محمد الغامى أنه انكر وروده في التنزيل ، وزعم أن كتاب الله تعالى خال عنه ، وهو فاسد ، فإن كتاب الله تعالى لا مراد من أودية البلاغة إلا وهو أخذ منه بتصنيب ^(٣) .

* * *

• مفهوم التخلص وشواهده :

نبدأ بتعريف العلوى للتخلص ، ثم نتمنى ذكر تعريف ابن الأثير ، قاصدين بذلك بيان الفرق الشاسع بين الأصل والصورة ، لأن حقائق الأشياء لا تبين إلا بأصدادها.

قال العلوى : ومعنىه في السنة علماء البيان : أن يسرد الناظم والنائز كلامهما في

. (٢) أبو العلا ، لا أبو العلاء .

(١) « المثل السائر » ١٢٨/٢ :

. (٣) « الطرار » ٢/٣٣٠ .

مقصد من المقاصد غير قاصلد (١) إلى بانفراده ، « ولكن سبب إليه » ، « فيه » إلى كلام هذا المقصود ، بينه وبين الأول علقة ومتناسبة .

وهذا نحو أن يكون الشاعر « مستطلعاً » لقصيده بالغزل ، حتى إذا خرج إلى المدح بحيث يكون الكلام آخذًا بعضه برقب بعض ، كانه أفرغ واحد .

والتخلص في التثرا أسهل منه في النظم ، لأن الناظم يراعي القافية والو في ذلك صعوبة بخلاف النثر ، فإنه لا يراعي قافية ولا يحافظ على ورن مطلق العنوان ، يضم قدمه حيث شاء ، فمن أجل ذلك كان أشق على على النثر لما ذكرناه (٢) .

اقرأ هذا الكلام المهلل النسج ، الركيك الأسلوب ، الذي هو أقرب العوام منه إلى كلام أهل العلم ، ثم اقرأ عقبه مباشرة أصله المأخوذ منه في « المثل السائر » ، لأن الرجل ليس بصادق في قوله : « السنة علماء » هو لسان ابن الأثير ، ولكن جمعه ، وأضافه إلى علماء البيان للتمويه على وإخفاء الآخذ والسرقة .

قال ابن الأثير : أما التخلص : « فهو أن يأخذ مؤلف الكلام في المعانى ، فيبينا هو فيه إذ آخذ في معنى آخر غيره ، وجعل الأول سبيلاً إليه » حده ثم شرحه بقوله : « فيكون بعضه آخذًا برقب بعض ، من غير أن يقد ويستأنف كلامًا آخر ، بل يكون جميع كلامه كائناً أفرغ إفراطًا وذلك مما حذق الشاعر وقوه تصرفة من أجل أن نطاق الكلام يضيق عليه ، ويكون منه وللقافية ، فلا تواتيه الألفاظ على حسب إرادته ، وأما النثر فإنه مطلق الع حيث شاء ، فلذلك يشق التخلص على الشاعر أكثر مما يشق على النثر » (٣) وقد عرفه الخطيب والتفتازاني بأوجز وأدق من هذا .

(١) الصواب : غير قاصدين إليه ، أي الناظم والنثر .

(٢) « الطراز » ٣٣٠ / ٢ (١٢١ / ٣) .

قال الخطيب : التخلص : « الانتقال والخروج مما شبّب الكلام به - أى ابتدئ وافتتح - من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما ». ثم شرح هذا التعريف بقوله : لأن السامع لا يكون مترقباً للانتقال من التشبيب إلى المقصود كيف يكون ؟ فإذا كان حسناً متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغاء ما بعده ، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس ^(١) .

أما التفتاراني فقد عرفه بقوله : التخلص : هو الانتقال مما افتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة ^(٢) .

* * *

أما شواهد التخلص التي ذكرها العلوى في « الطرار » فهي شواهد ابن الأثير في « المثل السائر » .

* * *

أما شواهد التخلص التي ذكرها العلوى في « الطرار » فهي شواهد ابن الأثير في « المثل السائر » .

فأول شاهد استشهد به لهذا الفن من القرآن هو قوله تعالى : « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ بِإِبْرَاهِيمَ » إلى قوله : « فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ^(٣) .

ثم أخذ في شرح أنواع التخلص التي اشتمل عليها هذا النص الطويل الذي جاء في أربع وثلاثين آية .

وقد أخذ العلوى هذا النص الكريم من « المثل السائر » وبعد أن قدم له قال :

« وقد اشتمل على تخلصات عشرة منتظمة نوضحها بعونه الله تعالى » .

وخطى حدثه عن هذه التخلصات العشرة مساحة ما يقرب من تسعة صفحات ،

(١) « الإيضاح » (٥٩٦/٢) . (٢) « المطول » (ص ٢٤٧٩) .

(٣) سورة الشعراء : الآيات ٦٩ - ١٠٢ .

ولم يضف شيئاً على ما قاله ابن الأثير ، سوى الإسهاب في الشرح ، والتعبير عن المعنى الذي يكتفى فيه بجمل معدودة بعشرات الجمل^(١) .

ثم انتقل بعد أن فرغ منه إلى التمثيل للتخلص من الحديث النبوى ، وكلام الإمام على كرم الله وجهه ، وكلام الشعراء ، وهذه عادته في التمثيل والاستشهاد : القرآن ، فالستة ، فكلام أمير المؤمنين ، ثم يختتم بالشعر .

وكان ابن الأثير قد بدأ الاستشهاد للتخلص من الشعر بذكر أبي تمام اللذين قالهما في توجيهه إلى عبد الله بن طاهر :

يقول في قومي صحيبي وقد أخذتْ
منا السُّرِّي وخطا المَهْرِيَّةِ الْقُوْدِ
أمَطَلَّعَ الشَّمْسِ تَبْغِيْ أَنْ تَؤْمَنَّ بِنَا ؟
فقلتْ : كلا ، ولكن مطلع الجود

وقال في التعليق عليهما : وهذا البستان من بديع ما يأتي في هذا الباب
ونادره^(٢) .

وقال الأمدي : « وهذا ما لا نهاية لحسنها »^(٣) .

وقد بدأ الخطيب أيضاً بهما وقال : فمن التخلصات المختارة قول أبي تمام : « يقول في قومي صحيبي » البستان^(٤) .

ولكن ما أعجب الناس ووصفوه بالنهاية في الحسن لم يعجب العلوى . فبدأ استشهاده بالشعر ببستان اقتطعهما من أربع أبيات ذكرها ابن الأثير لأبي الطيب المتنبي ، وهذا البستان هما :

خَلِيلِي إِنِّي لَا أَرِي غَيْرَ شَاعِرٍ فَلِمَّا مِنْهُمُ الدَّعْوَى وَمِنْ الْقَصَائِدِ
فَلَا تَعْجَبا إِنَّ السَّيِّفَ كَثِيرٌ وَلَكِنْ سَبِّفَ الدُّولَةِ الْيَوْمَ وَاحِدٌ^(٥)

* * *

(١) ينظر « العطرار » ٣٣١/٢ (٣٤٠) ، و« المثل السائر » ١٢٨/٣ (١٣١) .

(٢) « المثل السائر » ١٢٢/٣ (٢٣١) .

(٣) ينظر « الموارنة » ٥٩٦/٢ (٤٤٠) .

(٤) « الإيصاح » ٥٩٦/٢ (٤٤٠) .

(٥) ينظر « العطرار » ٣٤٥/٢ (٣٤٥) ، و« المثل السائر » ١٢٥/٣ (١٣٥) .

• الاقتضاب :

الاقتضاب في اللغة : الاقطاع والارتجال ، أي الإتيان بالشيء استثنائًا بفترة ، مصدر : اقتضبه يعني اقطعه ، أطلق على الإتيان بالكلام بعد آخر بلا ربط ومتاسبة ، لانقطاع الأول عن الثاني .

وقال أبو هلال العسكري : وقال الرومي : البلاغة : حسن الاقتضاب عند البداعة والغزارة عند الإطالة .

وقال أبو هلال : الاقتضاب : أخذ القليل من الكثير وأصله من قولهم : اقتضب
الفنون ، إذا اقتطعته من شجرته ، وفيه معنى السرعة ^(١) .

وقد ذكر العلوى تعريف « الاقتضاب » الاصطلاحى قائلاً : وهو تقىض التخلص ، وذلك أن يقطع الشاعر كلامه الذى هو بصدده ، ثم يستأنف كلاماً آخر غيره من مدح أو هجاء ، أو غير ذلك من أفنين الكلام ، لا يكون بين الأول والثانى ملامة ولا مناسبة ^(٢) وأصل هذا التعريف هو ما قاله ابن الأثير ، وإن كان تعريفه أوضح وأكمل ، قال : « هو قطع الكلام ، واستئناف كلام آخر غيره بلا علاقه تكون بينه وبينه » ^(٣) .

* * *

العلوى يقول : « هو أن يقطع الشاعر كلامه » وابن الأثير لم يذكر كلمة الشاعر ولا الناثر بل قال : « هو قطع الكلام » أي : أي كلام كان شعراً أم نثراً . وهذا هو الصواب ، وعليه جرى البلاغيون الذين تعرضوا للاقتضاب وتعريفه ، فلم يقتصره على نوع من الكلام دون آخر .

قال الخطيب : « وقد يتقلل من الفن الذى ثبب الكلام به إلى ما لا يلائمه . ويسمى ذلك : الاقتضاب ، وهو مذهب العرب الأولى ومن يليهم من المخضرمين » ^(٤) .

(٢) « الطوار » (٤٦/٢٤٧) .

(١) « الصناعتين » (٤٥/٤٦) .

(٤) « الإيضاح » (٥٩٧/٢) .

(٣) « المثل السائر » (١٣٩/٣) .

وقال الطيبى فى تعريفه : « هو الخروج إلى كلام لا علاقه بينه وبين ما خرج منه . وهذا مذهب العرب (١) . »

فهو ليس خاصاً بالشعر ، كما يشعر بذلك تعريف العلوى ، بل يأتي في الشعر ، وفي القرآن أيضاً .

والعجب من أمر العلوى أنه بعد أن ذكر تعريف « الاقتضاب » وقال إنه مذهب الشعراء المتقدمين من العرب إلخ ، قال : ولنذكر أمثلة الاقتضاب ، فمن كتاب الله تعالى « وَادْكُرْ عِبَادَتَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ » الآيات .

فهو في تعريفه جعله خاصاً بالشعر ، ثم بعد ذلك ، ذكر له أمثلة من القرآن الكريم ، ومن كلام النبي ﷺ ، وكلام الإمام علي - رضي الله عنه -

* * *

● الاقتضاب القريب من التخلص :

قال ابن الأثير بعد أن ذكر معنى « الاقتضاب » : « فمن ذلك ما يقرب من التخلص ، وهو : « فضل الخطاب » ، والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنه : « أما بعد » ، لأن المتكلم يفتح كلامه في أمر ذي شأن بذكر الله وتحميه ، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض المسوق إليه فلصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : « أما بعد » .

ومن الفصل الذي هو أحسن من الوصل لفظة « هذا » ، وهي علاقه وكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر غيره ، كقوله تعالى : « وَادْكُرْ عِبَادَتَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ » إنما أخلصناهم بخالصته ذكرى الدار * وإنهم عندنا لمنَ الْمُصْنَطَفِينَ الْأَخْيَارِ * وَادْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسْعَ وَذَا الْكَفْلِ ، وَكُلُّ مِنَ الْأَخْيَارِ * هذا ذكر ، وإنَ للْمُتَقِينَ لَهُسْنَ مَآبَ * جَنَّاتٍ عَدَنَ مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابَ » (٢) ... ومن ذلك فصل الخطاب الذي هو أطف موقعاً من التخلص » (٣) .

(١) « التبيان » (ص ٤٦٣) . (٢) سورة ص ، الآيات : ٤٥ - ٥٠ .

(٣) ينظر « المثل السائر » (١٤٠ ، ١٣٩/٣) .

نقل العلوى هذا الكلام بنصه ^(١) ، ولكن لم يعلق على عبارة ابن الأثير « ومن ذلك ما يقرب من التخلص وهو فصل الخطاب » مبيناً لم كان قريباً من التخلص ولم يكن تخلصاً ؟ وأنى يكون هذا وهو يرى أن مهمته منحصرة في نسخ ما في « المثل السائر » لا التعليق على ما لم يكن لابن الأثير كلام فيه ^٢ .

ولكن شراح التلخيصين يبينوا ذلك ، فعندما ذكر الخطيب كلام ابن الأثير هذا قائلاً : « ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص ، كقول القائل بعد حمد الله : « أما بعد » قيل : وهو فصل الخطاب » ^(٣) .

علق الشراح على ذلك قائلاً : قوله : (ما يقرب من التخلص) أي : اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي ، في كونه يخالفه شيء من المناسبة .

ولم يجعل هذا القسم تخلصاً قريباً من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابداء والمقصود ، والتخلص مبناه على ذلك ^(٤) .

* * *

وقد مثل ابن الأثير للاقتضاب بنصوص كثيرة من الشعر ، اختار منها العلوى نصين : أحدهما للبحترى ، والأخر لأبي نواس . أما البحترى فيقول عنه الإمام الياقلانى ، وهو بصدق نقد قصيده التي مطلعها :

أهلاً بذلكم الخيال المُقبلِ فعل الذي نهواه او لم يفعلِ

فاما قوله :

وأَغْرَى فِي الزَّمَنِ الْبَهِيمَ مُحَجَّلٌ
كَالْهِيْكَلِ الْبَنِيْ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْحَسْنِ جَاءَ كَصُورَةً فِي هِيَكَلٍ
فَالْبَلِيْتُ الْأَوَّلُ لَمْ يَقْنُقْ لَهُ فِي خَرْوَجِ حَسْنٍ ، بَلْ هُوَ مَقْطُوْعٌ عَمَّا سَلَفَ مِنَ الْكَلَامِ .

(١) ينظر « الطرار » (٣٤٨/٢) .

(٢) ينظر « التلخيص » (ص ٤٣٤) .

(٣) ينظر « شروح التلخيص » (٤/٥٣٩ ، ٥٤٠) ، و« المطول » (ص ٤٨١) ، و« البيان » للطبيين (ص ٤٦٣) ، وما بعدهما .

وعامة خروجه نحو هذا ، وهو غير بارع في هذا الباب ، وهذا ملجم معيب منه . . . وإنما يقع له الخروج الحسن في مواضع يسيرة ، وأبو تمام أشد تبعاً لتحسين المفروج منه ^(١) .

ونص البحترى الذى استشهد به ابن الأثير للاقضاب ، وأخذه العلوى مع تعليقه عليه هو قوله يمدح الفتح بن خاقان بعد انخساف الجسر به فى قصيده التى مطلعها :

متى لاح برق أو بدا طللْ قفرْ جرى مستهل لا بكى ولا نزَرْ

وبعده :

فتى لا يزالُ الدهرَ بين رباءه ايادِ له ييضُّ واقنیةُ حضرَ

فيينا هو في غزلها حتى قال :

لعمُرُكَ ما الدنيا بنا قصبةِ الجداً إذا بقى الفتح به خاقانَ والقطرُ

فخرج إلى المدح من غير أن يكون هناك له سبب من الأسباب ^(٢) .

أما نص أبي نواس فهو قوله في قصيده التونية التى مطلعها :

يا كثيرَ النوحِ في الدُّمِنِ لا عليها بل على السكنِ

فضمنها غزلاً كثيراً ، ثم قال بعد ذلك :

تضحك الدنيا إلى ملك قام بالآثار والسكنِ

سنَ للناسِ الندي فندوا فكان محلَ لم يكن

قال ابن الأثير : وأكثر مدائح أبي نواس مقتضبة هكذا ، والتخلص غير ممكن في كل الأحوال ، وهو من مستصعبات علم البيان ^(٣) .

والله أعلم .

* * *

(١) ينظر « إعجاز القرآن » (ص ٢٢٧) ، و« التبيان » للطبي (ص ٤٦٣) .

(٢) « المثل السائر » (١٤٢/٣) ، و« الطرار » (٣٥٢/٢) ، (٣٥٣) .

(٣) « المثل السائر » (١٤١/٣) ، و« الطرار » (٣٥٣/٢) .

المعاظلة اللفظية

المعاظلة لغة : التداخل والتركيب . والمعاظل : تداخل الشيء في بعض ، والمعاظلة أيضاً : ركوب الشيء بعضه بعضاً . يقال : تعاظلت الإبل بالأعنق ، إذا لفت بعضها ببعض ، وتعاظلت الكلاب معاظلة وعظالاً : لزم بعضها بعضها في السفاد . وتعاظلوا عليه : اجتمعوا ، وقيل : تراكبوا عليه ليضربوه . ومن أيام العرب المعروفة يوم العظالي ، بضم العين وفتحها ، وهو يوم بين يكر وتميم ، سمي بذلك لركوب الثلاثة فيه والإثنان الدابة الواحدة ، وقيل سمي يوم العظالي لأنَّه تعازل فيه على الرئاسة سطام بن قيس وهانئ بن قبيصة ، ومفروق بن عمرو والخوزان .

وهذا الاسم عظالي - ماخوذ من التعاظل ، وهو دخول الشيء بعضه في بعض وتشابكه .

وقال الزمخشري : تعاظلت الكلاب والجراد : تراكتب عند السفاد والبيض ، وهي متعاظلات وعظالى . قال :

يا أم عمرو أبشرى بالبشرى موت ذريع وجراد عظلى (١)

وتعلق في الاصطلاح على تراكب الكلام وتداخله ، وهي التعقيد اللفظي عند البالغين ، روى « عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال لى عمر : أنشدنا لأشعر شعراتكم . قلت : من هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : زهير . قلت : وكان كذلك ، قال : كان لا يتعاظل بين الكلام ، ولا يتبع مُوحشيه ، ولا يدح الرجل إلا بما فيه » (٢) .

(١) « الجمهرة » ، و« أساس البلاغة » ، و« القاموس المحيط » ، و« اللسان » (عظل) .

(٢) « طبقات الشعراء » للجمحي (ص ٤٤) ، و« العدة » (٢٠٩/١) .

ويدخل في معنى المعاظلة كذلك : التعقيد ، وموالاة الكلام بعضه فوق بعض ، لأن كل شيء ركب شيئاً فقد عاذه ، ويدخل في معناها أيضاً جعل بعض أبيات الشعر مفتقرًا في بيان معناه إلى بعض .

وقد وردت كلمة معاظلة في شعر بعض الشعراء منهم أبو العميد^(١) :

أقمت أوجاج الشعر حتى تركته قداح ثقافى نابل وابن نابل
فدونكماء لا يستثمر القوى ضعيف ولا مستغل فى متعاظل
قصائد أشباء كان متونها متون أنابيب الوشيخ العوامل

فالمعنى اللغوي التي عليها مدار المعاظلة تتلخص في التراكب والتدخل والتعقيد والقول المكرر . وقد انتقلت هذه المعانى إلى المجال الاصطلاحي وخاصة إلى الشعر^(٢) ، وأصبحت مصطلحًا من مصطلحات الشعر والنقد ، وقد حصر قدامة «المعاظلة في مجال اللفظ» وجعلها عيّناً من عيوبه ، كما سيأتي الكلام على ذلك .

* * *

● المعاظلة عند ابن الأثير :

بني ابن الأثير كتابه «المثل السائر» على مقدمة ومقالات : المقالة الأولى في الصناعة اللغوية ، وقد قسمها قسمين : الأول في اللغة المفردة ، والثانية في الألفاظ المركبة ، وقد قسم هذا القسم إلى ثمانية أنواع ، جاءت المعاظلة اللغوية في النوع السابع ، وقد قسم المعاظلة قسمين : لغوية ، ومعنوية ، وقد ذكر المعنوية في باب «التقديم والتأخير» من المقالة الثانية . ودرس هنا في النوع السابع المعاظلة اللغوية ، وقد قسم المعاظلة اللغوية إلى خمسة أقسام ، سيأتي الحديث عنها مفصلاً بإذن الله تعالى .

(١) اسم أبي العميد : عبد الله بن خالد ، وهو مولى لبني العباس ، توفي سنة ٢٤٠ هـ .
(الموضع ص ١٧).

(٢) ينظر «المصطلح الندلي في نقد الشعر» (ص ٣١١ وما بعدها) .

والمعاظلة ينوعيها عند ابن الأثير معيبة ومذمومة ، وهي من عيوب الكلام عنده ، قال مبيناً معناها في اللغة : وحقيقة ما خودة من قولهم : « تعاظلت الجرادتان » إذا ركبت إحداهما الأخرى ، فسمى الكلام المترافق في الفاظه أو في معانيه « المعاظلة» ماخوداً من ذلك ، وهو اسم لائق بسمها ^(١) .

وختم كلامه على المعاظلة المعنية بقوله : إن المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المشار إليه ، إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى ، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به .

واعلم أن هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة ، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان ، وهذا عار عن هذا الوصف ^(٢) .

وعلى ذلك جميع البلاغيين والنقاد ، الجميع قد عد « المعاظلة » من عيوب الكلام .

ومع أن كلام ابن الأثير عن أقسام المعاظلة اللغوية الخمسة كلام من يعييها ويذمها ، ويعتبرها عيباً من العيوب المخلة بفصاحة الكلام ، كما فعل البلاغيون بعده ، فإن العلوى خالف جميع النقاد والبلغيين فعدها فناً من فنون البديع اللغوي ، ذلك العلم الذي يبحث في وجوه تحسين الكلام بعد مطابقته لمقتضى الحال ، ووضوح الدلالة على المعنى المراد . وهذا ما مستكلم عنه تحت عنوان : « العلوى بعد المعاظلة نوعاً من البديع اللغوي » .

* * *

• العلوى يعد « المعاظلة » نوعاً من البديع اللغوي :

الباب الرابع من أبواب كتاب « الطرار » جعله العلوى خاصاً بدراسة البديع بنوعيه اللغوي والمعنوى .

قال : الباب الرابع من فن المقاصد في ذكر أنواع علم البديع وبيان أقسامه ^(٣) ،

(١) « المثال السائر » (٢٠٥/١) . (٢) « المثل السائر » (٢٣٢/٢) .

(٣) « الطرار » (٣٥٣/٢) .

بعد ذلك قسم «البديع» تقسيم بدر الدين بن مالك له في كتابه «المصباح». قال: علم البديع ينقسم إلى ما يكون متعلقاً بالفصاحة اللغظية، وإلى ما يكون متعلقاً بالفصاحة المعنية^(١).

ثم عاد في الخاتمة التي ختم بها الكلام على أصناف البديع فقسمه إلى ثلاثة أقسام.

قال: التبيه الثاني في ذكر أقسامه . . . وهو في التقسيم منقسم إلى أضرب ثلاثة :

الضرب الأول منها : ما يكون راجعاً إلى الفصاحة اللغظية (وهذا هو المراد بعلم البيان)^(٢).

الضرب الثاني : ما يكون راجعاً إلى الفصاحة المعنية ، (وهذا هو المراد بعلوم المعيان)^(٣).

الضرب الثالث : ما يكون بمعزل عن الفصاحة اللغظية والفصاحة المعنية على الأوصوص ، ولكنه يتزلل متزللة التمة والتكميلة لهما ، ويكون تحسيناً لهما وتزييناً لواقعهما^(٤).

وقد جعل العلوى المعاذلة الصنف الثالث عشر من أصناف الفصاحة اللغظية ، أى أنه عد «المعاذلة» محسناً بديعياً من المحسنات البدوية اللغظية كالجنس والسبع والموازنة ولزوم ما لا يلزم الخ .

قال: «الصنف الثالث عشر : في المعاذلة» اعلم أن المعاذلة قد تكون وصفاً عارضاً للمعنى ، وقد تكون من عوارض الألفاظ ، فاما تعلقها بالمعنى فستذكره عند

(١) ينظر «الطرار» (٢٥٤/٢)، و«المصباح» (ص ١٦١).

(٢) علم البيان عند العلوى قسم من أقسام البديع ، وهو البديع اللغظي .

(٣) علوم المعيان لا علم المعيان هو المراد بالبديع المعنى عند العلوى .

(٤) ينظر «الطرار» (٣/٢٠٧ - ٢٠٩).

ذكرنا « الاحاجى المعنوية » فذكرها هناك اخض من غيره ، ولكننا إنما نذكر هنا ما يختص بالمعاظلة اللغوية ، وهى من عوارض الترکيب والتاليف فى الكلام ^(١) .

ولم يصنف أحد من القادة والبلغيين « المعاظلة » في فنون البديع ، لا اللغوى ولا المعنوى . وأين البديع فيها ؟ وأين الفصاحة اللغوية فيها ، وهى عيب من عيوب الفصاحة بإجماع أهل العلم ؟ ومن نقل منه العلوى هذا التقسيم وهو بدر الدين بن مالك قال قبله مباشرة : وأما الفصاحة اللغوية : فإن تكون الكلمة سالمة عن عربية أصلية ^(٢) التناقر والابتذال ، دائرة على الألسن ^(٣) .

* * *

وأرى أن السبب الذى أوقع العلوى فيما وقع هو أنه ينقل بدونوعى وب بصيرة ونظر فيما ينقله ، همه كله فى أن يعلا صفحات كتابه بأى شئ ، كان نافعاً أو ضاراً ، طيباً أو خبيئاً ، غشاً أو سميئاً ، هذا لا يهم ، المهم هو ملء صفحات هذا الكتاب الذى وضع له اسماء غير لائق بسماه وهو « الطراز » المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز « فليس متضمناً لسائل البلاغة ، وفنونها فحسب ، بل أسرارها ولطائفها ودقائقها .

فالرجل وجد ابن الأثير يذكر في القسم الثاني من الصناعة اللغوية وهو « الألفاظ المركبة » السجع ، والتصريح ، والتجنيس ، والترصيح ، ولزوم ما لا يلزم ، والموارنة ، وكلها من المحسنات البدعية اللغوية ، فتوهم أن المعاظلة ، والتناقر ، نوعان من أنواع البديع اللغوى ، علمًا أن ابن الأثير لم يذكر كلمة بديع ، ولا تحسين ، ولا شئ يشبه ذلك . فلذلك وضعهما في أصناف الفصاحة اللغوية .

والدليل على ذلك أنه قد نقل كل تلك الفنون التي عدناها ، وجعلها من أصناف الفصاحة اللغوية ، فتوهم أن المعاظلة والتناقر أيضاً مثل تلك الأنواع التي تقدم حديث ابن الأثير عنها .

(١) « الطراز » (٥٠ / ٣) .

(٢) في « المصباح » غريبة على القياس « والتصويب من « مفتاح العلوم » (ص ١٩٦) .

(٣) بنظر « المصباح » (ص ١٦١) .

وهناك سبب آخر كان له دوره فيما صنع العلوى من عدة المعاazoleة والمنافرة في الألفاظ من أنواع الفصاحة اللغوية ، هذا السبب هو : عدم تصور العلوى لحقيقة «البديع» الذى هو أحد علوم البلاغة الثلاثة ، وعدم إدراكه لمعنى هذا المصطلح عند البلاغيين وكلامه عنه ، وعن أقسامه كلام مقلد فحسب ، لا كلام عالم وفاجر معنى هذا المصطلح ، وموضوعه ، وبحثه ، ووضعه بالنسبة لأخويه : علم المعانى ، وعلم البيان .

ويؤيد هذا الذى قلناه تعريفه لعلم البديع الذى لم أر أحداً عرفه به ، لا من البلاغيين التقدمين الذى كان مدلول «البديع» عندهم واسعاً ، ولا من البلاغيين المتأخرین الذين حضروا في التحسين اللغوى والمعنوى ، وجعلوه ذيلاً تابعاً لعلمى المعانى والبيان .

قال العلوى في تعريفه : وأما في مصطلح علماء البلاغة فهو عبارة عن «الكلام المؤلف على جهة الإسناد المجازى من حيث الاستعارة» .

وقوله : «في مصطلح علماء البلاغة» غير صحيح ، بل في مصطلحه هو وانظر إلى شرحه لقيود هذا التعريف .

وقولنا : (المجازى) يحترز به عن الحقائق فإنه لا مدخل لعلم البديع فيما كان جارياً عن جهة الحقيقة ، وإنما موضعه المجارات البليغة . وقولنا : (من جهة الاستعارة) يحترز به عن أكثر أنواع المجارات ، فإنه لا مدخل للبديع فيها ، وهذا نحو مجذوب الزيادة ، ومجذوب النقصان ، وغير ذلك من المجارات ، فالمجاز اعم من البديع ، ولهذا فإن كل بديع فهو مجذوب ، وليس كل مجذوب بديعاً ، بل هو مخصوص بمجذوب الاستعارة دون غيرها من سائر المجارات ، وهكذا القول في التشبيه المظهر الأداة ، فإنه لا يدخله البديع ، لأنه ليس من جملة المجاز فيقال بأنه داخل في علم البديع ^(١) .

ويقول في ذكر الموضع التي يصح دخول البديع فيها : وجملة المداخل التي

(١) ينظر «الطراز» ٢٠٦، ٢٠٧، ٣/٢٠٦.

يختص بها شروط أربعة : . . . الشرط الثالث : أن يكون وارداً في المجاز ، فلا يعقل البديع إلا إذا كان الكلام في رتبة المجاز . . . الشرط الرابع : أن يكون المجاز حاصلاً في الاستعارة من بين أودية المجاز ، والكتابية ، والتمثيل المفسر الأداة^(١) .

هذا هو مفهوم « البديع » عند العلوى الذي لم نره عند أول من جعل هذه الكلمة عنواناً لكتابه وهو عبد الله بن المعتز ، فإنه قد أطلق « البديع » على الاستعارة ، والتجنيس ، والمطابقة ، ورد أحجار الكلام على ما تقدمها ، والمذهب الكلامي .

ولا عند مؤسس علم البلاغة وهو عبد القاهر الجرجاني ، الذي أطلق اسم البديع على التشبيه ، والاستعارة والتمثيل ، وعلى سائر أقسام البديع ذكر منها التجنيس ، والخشوع المفيد وغيره ، والطبقان ، والمجاز اللغوي ، والعقلى ، وحسن التعليل .

ومن العجيب أن يقول أحد الباحثين المعاصرین : « وتعريف البديع لدى اليمى يعتبر رجوعاً بالبديع إلى حياته الأولى بعد أن سفك السكاكى دمه ، وأزال الخطيب اثره ، وأصبح من بعدهما اسماً للتلاء بالآلفاظ »^(٢) .

و مما لا يُقْضى منه العجب أن العلوى ذكر هذا المفهوم للبديع بعد أن فرغ وما لا يُقْضى من الحديث عن أصنافه اللغوية التي بلغت عشرين صنفاً ، والمعنوية التي أوصلها إلى خمس وثلاثين صنفاً ، وكلها بنوعيها مأخوذة من « المثل السائِر » ، و«المصباح » ولا شيء في تلك الأصناف من الاستعارة التي قصر البديع عليها . وبذلك يكون العلوى قد هدم وأسقط كل ما قاله في تلك الأصناف .

* * *

وهناك سبب ثالث كان له دوزه في جعل العلوى يعد « المعاطلة » ، و« المنافرة في الآلفاظ » من أصناف البديع اللغطي ، ذلك السبب هو : ضعف ثقافة الرجل الأدبية والبلاغية والنقدية ، وعدم وقوفه على عيون كتب التراث المؤلفة في النقد والأدب والبلاغة ، فالكتب المؤلفة في هذه العلوم الثلاثة بدءاً من « البيان والتبيين »

(١) المصدر السابق (٣/٢١٠ - ٢١٢) .

(٢) الصورة البديعية بين النظرية والتطبيق (ص ٢٤) . (القسم الأول) للدكتور / حفنى محمد شرف .

للمجاهد ، وانتهاء بما ألف في البلاغة في القرن الثامن الهجري ، لم يطبع العلوى من هذا التراث الفضخم الكثير العدد المتنوع المعرفة المتداولة ستة قرون إلا على أربعة كتب فقط .

فهو لم يقف على « نقد الشعر » الذي عاب صاحبه المعاظلة ، وجعلها عيباً من عيوب اللفظ ^(١) . ولم يقف أيضاً على « الموارنة » للأمدي الذي عاب بعض شعر أبي تمام لما فيه من المعاظلة الخالصة في سوء نسج شعره ، وتعقيده لفظه ، ووحش القاطعه ^(٢) ، كذلك لم يطالع العلوى الصناعتين الذي عقد صاحبه باباً خاصاً سماه: البيان عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك ، وخلاف ذلك ^(٣) .

* * *

كذلك لم يقرأ العلوى ما قاله ابن سنان الخفاجي في مبحث « وضع الألفاظ موضعها اللائق بها » ^(٤) ، ولا ما كتبه عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » وأسرار البلاغة عن فساد النظم ، والتعقيد ^(٥) ، ولا ما قاله البلاغيون بعده في مبحث « الفصاحة » ^(٦) .

* * *

• اختلف في معنى المعاظلة على قولين :

بدأ العلوى حديث عن « المعاظلة » بذكر ما قاله ابن الأثير من الاختلاف في معناها ، وقدم أحد القولين على الآخر كما هو عادته ، مع أن ما آخره هو القول المشهور في معنى « المعاظلة » وما قدمه هو رأى قدامه ، وقد رد أهل العلم .

قال العلوى : وقد اختلف في معناها على قولين : فالقول الأول منها يحكي ^(٧)

(١) ينظر « نقد الشعر » (ص ١٧٦) .

(٢) ينظر « الموارنة » (ص ٢٩٣/١) ، وما بعدها .

(٣) ينظر « الصناعتين » (ص ١٦٧) ، وما بعدها ، و« العمدة » (ص ١٣/٢) .

(٤) ينظر « سر الفصاحة » (ص ١٤٨) ، وما بعدها .

(٥) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص ٨٣) ، وأسرار البلاغة » (ص ٢٠ ، ٧٣ ، ١٤٢) .

(٦) ينظر « مفتاح العلوم » (ص ١٩٦) ، « الإيضاح » (ص ٧٥/١) ، وما بعدها .

(٧) هكذا بصيغة المبني للمجهول ، وهو يعلم أن المأكى ابن الأثير .

عن قدامة بن جعفر الكاتب ، قال : المعاظلة في الكلام : هو إدخالك فيه ما ليس من جنسه ، وإلزامه إياه ^(١) ، ومثله يقول أوس بن حجر :

وَذَاتُ هِذِمْ عَارِ نُواشِرُهَا تُصْمِتُ بِالْمَاءِ تَوَلِّا جِدْعَا

فسمى الصبي : « توليا » والتولب : ولد الحمار . وهذا لا وجه له لأمرین : اما اولاً : فلانه يلزم أن تكون الاستعارة معاظلة ، وهو فاسد .

واما ثانياً : فلانه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاظلة ، فبطل ما قاله .

القول الثاني : أن المعاظلة : هي تركيب الكلام وترادف الفاظه على جهة التكرير ^(٢) .

* * *

وبكل أن نتناول هذا الكلام النازل بالتقدى الذى حرف فيه العلوى الكلم عن مواضعه ، أشير إلى أنه قد أخذ بعض كلام ابن الأثير الذى حكاه عن قدامة ، وترك بعضه الآخر ، وما تركه هو أهم ما فيه ، ثم بنى بعد ذلك حكمه على هذا الذى أخذه ، فجاء حكمه فاسداً غير صحيح .

قال ابن الأثير : وقد اختلف علماء البيان في حقيقة المعاظلة ، فقال قدامة بن جعفر الكاتب : التعاظل في الكلام : هو أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ^(٣) .

ولم يرجع ابن الأثير فيما قاله إلى « نقد الشعر » وإنما دفع إلى « سر الفصاحة » قال ابن سنان : قال أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر - رضي الله عنه - زهير بتجنبها : أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، قال : وما أعزف ذلك إلا فاحش الاستعارة ^(٤) .

(١) « إلزامه إياه » لم يرد ذلك لا في كلام قدامة ، ولا ابن الأثير .

(٢) « الطرار » ^{(٣) / ٥٠ ، ٥١} . (٣) « المثل السار » ^{٦ / ١١} .

(٤) « سر الفصاحة » ^(ص ١٤٩) .

أما نص كلام قدامة في «نقد الشعر» فهو : وسالت أحمد بن يحيى عن المعاظلة، فقال : مداخلة الشيء في الشيء . وإذا كان الأمر كذلك ، فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من بعض ، أو في ما كان من جنسه وما هو غير لائق به . وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل أوس بن حجر :

و ذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولباً جدعاً

فسمى الصبي : تولبا ، وهو ولد الحمار .

ومثل قول الآخر :

وما رقاد الولدان حتى رأيته على البكير يمرين الساق وحافر

فسمى رجل الإنسان : حافرا .

فإن ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح لا يغفر فيه (١) .

وقد حذف العلوي أهم جملة في كلام ابن الأثير ، وهي موضع النقد الذي وجه إلى «قدامة» ، وهي : « ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة » وهذا التصرف من العلوي يجعل ما حكم به على ما قاله « قدامة » بالفساد هو البسباد بعينه . وذلك قوله : لأنه يلزم أن تكون « الاستعارة » معاظلة ، وهو فاسد » . لأن قدامة لا يريد مطلق الاستعارة وأنها كلها موصوفة بالفساد . هذا أمر لا يتصور عاقل أن يقول به « قدامة » ولا غيره ، بل قال : « المعاظلة : هي الاستعارة الفاحشة فقط ! » .

وبيت أوس بن حجر الذي مثل به للاستعارة الفاحشة ، وكذلك بيت جيها ، الأسدى « وما رقاد الولدان » يؤكد أن مراده فاحش الاستعارة ، لا الاستعارة مطلقاً . وهي المسماة « الاستعارة اللفظية » ، و « غير المقيدة » ، والتي عقد لها عبد القاهر فصلاً طويلاً في « أسرار البلاغة » (٢) وقد جعلها السكاكي من المجاز المرسل غير المفيد ، وهو ما استعمل في أعم ما هو موضوع له ، كالمرسن في قول العجاج :

(١) « نقد الشعر » (ص ١٧٦ ، ١٧٧) .

(٢) بقوله « أسرار البلاغة » (ص ٣٠) ، مما يعادلها .

* وفاحشاً ومرسناً مسرجاً *

وجعل الشيخ عبد القاهر الخالى عن الفائدة ما استعمل فى شيء بقىده ، مع كونه موضوعاً للذك الشيء بقىده آخر - من غير قصد التشبيه ^(١) .

وفاحش الاستعارة يدخل في مصطلح التعقىد المعنوى ولو أن العلوى هيئ له أن يطلع على « نقد الشعر » لوقف على أن « قدامة » أعقب كلامه السابق بقوله : وقد استعمل كثير من الشعراء الفحول المجيدين أشياء من الاستعارة ليس فيها شناعة كهذه ، وفيها لهم معاذير ، إذ كان مخرجها مخرج التشبيه ، فمن ذلك قول امرى القيس :

فقلت له لما نعطي بصلبه وأردف أعياراً وناء بكلكليل

فكانه أراد أن هذا الليل في تطاوله كالذى يتمطى بصلبه ، لا أن له صلباً ، وهذا مخرج لفظه ، إذا توغل ^(٢) .

* * *

* فهم خاطئ للاستطراد والاعتراض :

وقول العلوى : وأما ثانياً : فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاوظلة ^(٣) ، فبطل ما قاله ، كلام فاسد لا وجه له ، وهو الباطل . لأن عبارة « قدامة » واضحة لا لبس فيها ، وهى : « ان يدخل بعضه فى ما ليس من جنسه ، وما هو غير لائق به » وجملة الاعتراض ليست أجنبية ولا دخيلة بين الكلامين اللذين دخلت بينهما ، بل لا بد أن تكون مناسبة وملازمة لما قبلها ولما بعدها ، وإلا لما أفادت النكتة التي قصدت من وراء المجرى بها . والنكتة العامة للاعتراض هي إفادة التوكيد والتسليد ، أو التحسين ، وكيف تكون الجملة الاعتراضية مفيدة للتوكيد ، أو التحسين ، وهي أجنبية دخيلة ؟ ثم إن « قدامة »

(١) ينظر « المفتاح » (ص ١٧٢) ، و« الإيضاح » (٤٠٥/٢) .

(٢) ينظر نقد الشعر » (ص ١٧٧) ، وما بعدها .

(٣) أسلوب ركيك ، وأداة الحصر « إنما » لا موضع لها هنا .

يقول: « وما هو غير لائق به » وهل جملة الاعتراض غير لائقه بما قبلها وما بعدها ؟ كذلك « الاستطراد » ليس كلمة دخيلة ، وكذلك الاعتراض ، فكلامها لا يكون في الكلمة المفردة ، وإنما في الكلام المفيد ، ووصف الاعتراض بأنه دخيل في الكلام غلط فاحش ، أما أولاً ، فلان الاستطراد ليس مثيلاً للاعتراض في أنه يكون بين كلامين متلازمين لفظاً أو معنى ، بل هو كما عرفه الخطيب : « الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به ، لم يقصد بذلك الأول التوصل إلى ذكر الثاني » كقول الحماسى :

إنا لقومٌ ما نرى القتلَ سبَّةٌ إذا ما رأته عامرٌ سلولٌ^(١)

واما ثانياً : فلانه ليس اجنبياً ولا دخيلاً ، بل هو كما جاء في تعريف الخطيب له ، لا بد أن يكون المعنى الثاني المتصل إليه متصلةً بالأول وله به علاقة وثيقة .

* * *

وقول العلوى : « القول الثاني : أن المعاظلة : هي تركيب الكلام ، وترادف الفاظه على جهة التكرير » فاسد لفظاً ومعنى .

اما فساد اللفظ فجاء من استبداله كلمة « تركيب » بكلمة « التراكب » الواردة في كلام ابن الأثير ، وفي كلام كل من تعرض لمعنى المعاظلة .

وبينهما فرق كبير من جهة المعنى « فالتركيب » تفاعل ، وهو يكون من اثنين فأكثر ، كالتفاوت والتضارب ، والمراد بـ التركيب الكلام : ركوب بعضه ببعضًا ، ومداخلة الكلام بعضه في بعض .

اما كلمة « تركيب » فلا تفيء هذا المعنى المعيب ، لأنها تستعمل في تاليف ونظم وصياغة الكلام . يقولون : التركيب ، ويعنون به الجملة المفيدة ، المركبة تركيب إسناد من فعل واسم ، أو اسم واسم .

وكذلك كلمة « ترداد الفاظه » يريد العلوى بالترادف هنا : التتابع ، أي : وتنابع الفاظه وتراویها ، وتنابع الالفاظ بمعنى أن يتبع بعضها ببعضًا ، ليس على إطلاقه

(١) « الإصلاح » ٤٩٥/٢١

عيّاً، ولا يصح أن يدخل في تعريف المعاazلة ، إلا إذا ترتب على ذلك تناافر بين الكلمات ، وثقل على اللسان ، وصعوبة في النطق بها .

أما قوله : « على جهة التكرير » فقد أخذ ذلك من قول ابن الأثير : « القسم الثاني من المعاازلة اللفظية تختص بتكرير الحروف » ، وهو قسم من أقسام المعاازلة ، لا يصح تعريف المعاازلة به ، لأن ترداد الألفاظ على جهة التكرير لا يكون معاازلة إلا إذا ترتب على ذلك ثقل وصعوبة في النطق بهذا الكلام ، كما ذكرنا .

* * *

• أضرب المعاازلة :

قسم ابن الأثير المعاازلة اللفظية إلى خمسة أقسام ، ومثل لكل قسم بعده أمثلة ، ولم يكن للعلوي جهد يذكر في الحديث على أضرب المعاازلة ، ولم يخرج كلامه في هذه الأضرب عن كلام ابن الأثير فيها ، وإذا حاول فإنه يقع في الخطأ .

قال العلوي متحدلاً عن الضرب الأول من أضرب المعاازلة :

وتنحصر المعاازلة في خمسة أضرب :

الضرب الأول : في المعاازلة بتكرير الأحرف المفردة^(١) :

عند ابن الأثير . القسم الثاني من المعاازلة اللفظية : تختص بتكرير الحروف . وقد مثل لها بعده أمثلة من الشعر والثر^(٢) ، اقتصر العلوي على ذكر مثالين من الشعر ومثال من الثر ، أحدهما هذا البيت الذي مثل به البلاغيون لتناافر الكلمات وهو :

وَقِبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانِ قَفْرٍ وَلَيْسَ قَرْبَ قَبْرٍ حَرْبٍ^(٣)

(١) « الطرار » (٥١/٢).

(٢) ينظر « المثل السائر » (٣٠٦/١ - ٣٠٩).

(٣) ينظر « البيان والتبيين » (٦٥/١) ، و« سر الفصاحة » (ص ٨٨) ، و« العمدة » (٤٤٧/١) ، و« إعجاز القرآن » (ص ٢٦٩) ، و« دلائل الإعجاز » (ص ٥٧) ، و« الإيضاح » (٧٥) ، و« التلخيص » (ص ٢٦).

والثاني قول الجريري :

واذْوَرَ مَنْ كَسَانَ لَهُ رَايْرَاً وَعَافَ عَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ (١)

أما المثال التالى فهو « جنى جنات وجنات الحبيب » .

قال الشيخ أحمد مصطفى المراغى : وقال بعض الوعاظ فى كلام أورده : (حتى جنات وجنات جنات الحبيب) فلما سمعه بعض الحاضرين صاح ، وقال : سمعت جيمًا فى جيم فصحت (٢) .

* * *

الضرب الثاني : فى بيان المعاظلة فى الألفاظ المفردة .

هو القسم الأول من أقسام المعاظلة اللغوية عند ابن الأثير ، وقد ترجم له بقوله : الأول منها : يختص بأدوات الكلام . وما ذكره هو الصواب ، لأنه يريد بالأدوات : الحروف ، أما الألفاظ المفردة فهي شاملة للأسماء والأفعال والحراف ، ولا يطلق على الأسماء والأفعال كلمة « أدوات » وقد استشهد العلوى لهذا الضرب بما ایتى شهادة له ابن الأثير ، ولم يأت من عنده إلا بشاهد واحد ، ففتح الله به عليه .

من ذلك قوله المتى :

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوج لها منها عليها شواهد

لم يزد العلوى أن علق عليه بقوله : إنه من قبيل السبك وسوء التاليف (٣) .
وقال ابن الأثير : « لها منها عليها » من الثقيل الثقيل الثقيل (٤) . وقال أبو هلال العسكري : وينبغى أن تتجنب إعادة حروف الصلات والرباطات فى موضع واحد إذا كتبت مثل قول القائل : « منه له عليه ، أو عليه فيه ، أو به له منه » وأخفها : « له عليه » فسبيله أن تداويه حتى تزيله بان تفصل ما بين الحرفين ، مثل أن تقول :

(١) « عروس الأفراح » (١٠٠/١) ، و « شرح مقامات الجريري » للشريشى (١٧٣/٣) .
(المقامة الفلسفية) .

(٢) ينظر « الطراز » (٥٤/٣) .

(٣) « علوم البلاغة » (ص ٢٦) .

(٤) « المثل السائر » (٣٠٨/١) .

« أقمت به شهيداً عليه » ولا أعرف أحداً كان يتبع العيوب فياتيها غير مكترت إلا المتبني ، فإنه ضمن شعره جميع عيوب الكلام ما أعدمه شيئاً منها حتى تخطى إلى هذا النوع فقال : « سبوج لها منها عليها شواهد » فأتي من الاستكراء ما لا يطار غرابه ^(١) .

أما البيت الذي فتح الله به على العلوي فهو ما جاء في قوله :

وهكذا ورد في قول المتبني ، وإن كان بالضرب الأول أشبه :

وَقُلْقَلْتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قُلْقَلَ الْحَسْنَا قُلْقَلْ عِيْسِيٍّ كَلْهَنْ قُلْقَلْ

فالقفاف لما تكررت كانت بمنزلة مشى البغل يتقدم وهو يخطو إلى الوراء ^(٢) . بل هو من الضرب الأول ، وليس شبيهاً به ، ولا يصح الاستشهاد به لهذا الضرب ، فإن هذا الضرب خاص بتكرار الأدوات ، وفي البيت تكرار للكلمات أوجد تناقضاً قبيحاً ، وقد استشهد به البلاغيون على ذلك ^(٣) . قال ابن سنان : وأما قول أبي الطيب :

فَقُلْقَلْتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قُلْقَلَ الْحَسْنَا قُلْقَلْ عِيْسِيٍّ كَلْهَنْ قُلْقَلْ

فقد اتفق أن كسر في البيت الأول لفظة مكررة الحروف ، فجمع القبح باسره في صيغة اللفظة نفسها ، ثم في إعادةتها وتكرارها ، واتبع ذلك بغثاثة في البيت الثاني ، وتكرار « تفت » فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين في القبح ^(٤) ، وكلامه الأخير يشير به إلى البيت الثاني وهو :

غَثَاثَةَ عِيشَى أَنْ تَفَتَّ كَرَامَتِي وَلَيْسَ بِغَثَتْ أَنْ تَفَتَّ الْمَأْكُلُ

وقد ذهب الإمام الراحدى إلى عكس ما ذهب إليه ابن سنان ، فلم ير في تاليف هذا البيت ما يعاب به .

(١) « الصناعتين » (ص ١٦٦) ، وينظر « سرح الفصاحة » (ص ٩٥) ، و « الإيضاح » (٧٥/١).

(٢) « الطرار » (٥٤/٣).

(٣) ينظر « الصناعتين » (ص ٣٤٥) ، و « العمدة » (٥٧١/١).

(٤) « سرح الفصاحة » (ص ٩٣ ، ٩٤) ، وينظر « الوساطة » (ص ٨٣).

قال : وعاب الصاحب إسماعيل به عباد أبي الطيب بهذا البيت ، فقال : ماله
قلقل الله أحتفاء ، وهذه القافية الباردة .

ولا يلزم في هذا عيب فقد جرت عادة الشعراء بمثل هذا . سمعت الشيخ
أبا منصور الشعالي - رحمة الله - يقول : قال لي أبو نصر المرزبان : ثلاثة من
رؤساء العشراء شلشل أحدهم ، وسلسل الثاني ، وقلقل الثالث ، أما الذي شلشل
فالأشنى وهو من رؤساء شعراء الجاهلية قال :

وقد غدوتُ إلى الحانوتِ يتبعني شاوِ مشَل شلول شُلُشُلْ شَوِلْ

واما الذي سلسل فمسلم بن الوليد وهو من رؤساء المحدثين وهو الذي قال :

سُلْت وسُلْت ثم سَلَّ سليلها فائى سلَّ سليلها مسلولاً

واما الذي قلقل فهو المتنبي وهو من رؤساء العصريين وهو الذي يقول :

فقلقلت بالهم الذي قلقل الحشا قلقل عيسٌ كلهمن قلقل

فبلبل أنت أيضاً . فقللت أخشى أن أكون رابع الشعراء ، أعني قول من قال :

الشعراء فاعلمنْ أربعـة فشاعرٌ يتجرى ولا يعبرى معه

وشاعرٌ ينشد وسط المعـة وشاعرٌ من حقه أن تسمعـه

وشاعرٌ من حقه أن تصفـعـه

فقال : بل لا تكون رابع الشعراء . قال : ثم قلت بعد حين من الدهـر :

وإذا البـلـبـلـ أـفـصـحـتـ بـلـغـاتـهـ فـانـفـ الـبـلـبـلـ باـحـسـاءـ بـلـبـلـ

وفي هذا ما يبطل إنكار ابن عباد على أبي الطيب (١) .

* * *

الضرب الثالث : في بيان المعااظلة بالصيغ المفردة من غير الأدوات .

هذا هو القسم الثاني من أقسام المعااظلة اللفظية عند ابن الأثير ، وقد ترجم له

(١) شرح ديوان المتنبي ، ١١ / ٥٠ ، ٥١ .

يقوله : القسم الثالث من المعاشرة اللفظية : أن ترد الفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضاً ^(١).

وهذا خير مما قاله العلوى ، لأن الصيغة المفردة تشمل الأسماء والأفعال ، وهذا القسم مختص بصيغة الفعل دون الاسم .

ويحدثنا العلوى عن هذا الضرب من المعاشرة فيقول : وهذا نحو توارد الصيغة التماثلة من الأوامر الفعلية ^(٢) ، وهي في ذلك على وجهين : أحدهما : أن ترد مجردة عن العطف ، ومثاله قول أبي الطيب :

أقل أفل أقطع أحمل عل سل أعد زدهش بش تفضل أذن سرصل
فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة ، وفيها ما ترى من الثقل على «السموع» ^(٣) من أجل تكريرها على هذا الوجه ، وقد تضمن سياقها « تركيبياً » ^(٤) ، وتدخلاً مكروراً ^(٥) .

قال الواحدى : وأصل هذه الطريقة من قول امرئ القيس :

أساد وجاد وساد وراد وذاد وقاد وعاد وأفضل

ومثله لأبي العَمِيل :

يا من يؤمل أن تكون خصالة كخصال عبد الله أنشت واسمع

اصدق وعُفت وبِر واصبر واحتمل واحلم ودار وكاف وابدل واسجع ^(٦)

(١) ينظر « المثل السائر » (٣١١/١).

(٢) الأوامر جمع أمر ، وهي لا تكون إلا فعلية ، أما الأمر الذي يعني الشأن فإنه يجمع على أمور .

(٣) المسموع ، اسم مفعول - هو تلك الصيغة المتكررة ، وثقلها إنما هو على آداة السمع وهي الأذن .

(٤) الصواب : « تراكيباً » وقد تقدم الكلام على خطأ التعبير بهذه الكلمة .

(٥) ينظر الطرار (٥٥/٣) ، و« المثل السائر » (٣١٢/١).

(٦) شرح ديوان المتنبي (٤٩٤/٢) ، وينظر « العمدة » (٦١٤/١ ، ٦١٥) .

وليس بيت المتبني على طريقة بيت امرئ القيس او بيت أبي العميد كما قال الواحدى ، لأن بيت امرئ القيس صيغة الفعل فيه ماض ، وصيغة الأمر في بيت أبي العميد الثاني توصلت بينها الواو العاطفة ، وليس الأمر كذلك في بيت المتبني . وقد استشهد ابن أبي الإصبع ببيت المتبني لحسن بديعى معنوى يسمى « التفويف »، وهو ما جاء منه بالجملة القصيرة (١) .

وقد استشهد به أيضاً ابن رشيق على « التقسيم » (٢) .

أما البيت الثاني الذى ذكره العلوى شاهداً لهذا الضرب فهو قول عبد السلام بن رُغبان المعروف بديك الجن وهو :

أَحَلْ وَأَمْرْ وَضْرْ وَانْفَعْ وَلَنْ وَاحْ شَنْ وَأَبْرْ ثُمَّ اتَّدَبْ لِلْمَعَالِى

قال العلوى : فهذا كالأول فى التكرير ، خلا أن هذا ليس فى الكراهة كالوجه الأول فى الثقل ، وما ذاك إلا من أجل توسط الواو ، فالبسه خفة ورقه (٣) .

* * *

وقول ابن الأثير : « الا ترى أنه لما عطف ما هنا بالواو ولم تترافق الألفاظ كترافقها فى بيت أبي الطيب المتقدم ذكره ؟ » يدل على أن فى كلا النوعين - ما عطفت فيه صيغة الأفعال بالواو وما لم تعطف - معاظلة ، الا أن المعاظلة مع العطف بالواو أخلف ، ولن يست فى الثقل على النطق مثل ما لم تتوسط الواو العاطفة .

ولكن غيره من البلاغيين على خلاف ذلك ، فإن ابن رشيق لم يفرق بين النوعين ، ومثل بهما للتقسيم ، وهو فن من فنون البديع المعنوى ، وابن أبي الإصبع وبدر الدين بن مالك قد مثلا ببيت المتبني للتقويف وهو فن بديعى معنوى أيضاً ، وكذلك ابن حجة الحموى (٤) .

(١) ينظر « تحرير التحبير » (ص ٢٦١) ، و « المصباح » (ص ١٨) .

(٢) ينظر « العمدة » (٦١٤/١ ، ٦١٥) .

(٣) « الطرار » (٥٦/٣) ، و « المثل السافر » (٣١٢/١) .

(٤) ينظر « نهرانة الأدب » (٢٤٧/١) .

كذلك لم نر القاضى الجرجانى والواحدى قد عابا هذا البيت الذى وصفه ابن الأثير بـ **بتراتب الألفاظ وتدخلها** .

وقال الفزويى : وأما ما يسميه بعض الناس « التفويف » وهو : أن يؤتى فى الكلام بمعان متعلقة فى جمل مستوية المقادير أو متقاربتها . فبعضه من مراعاة النظير، وبعضه من المطابقة ^(١) .

وقد مثل له بعده أمثلة بيت ديك الجن المتقدم ذكره .

* * *

وقول العلوى فى أول كلامه على هذا الضرب : « وهذا نحو توارد الصيغة المتماثلة من الأوامر الفعلية » ليس فى « المثل السائر » ، لأن ابن الأثير لم يقييد الأفعال التى يتبع بعضها بعضاً بأن تكون أفعال أمر ، بل قال : « ان ترد الفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضاً ، فمنها ما يختلف بين ماضى ومستقبل ، ومنها ما لا يختلف ، فالاول كقول القاضى الارجاني :

بالنار فرقت الحوادثُ بيتنا وبها ندرتُ أعود أقتل روحى
فقوله : (« ندرت ، أعود ، أقتل » من المعاذلة) ^(٢) .

وما قاله ابن الأثير هو الصواب ، حتى يشمل ذلك الضرب بيت امرئ القيس ،
وبيت الارجاني هذا .

وأظن أن العلوى قد توهם أن إطلاق صيغة الفعل دون تقييدها بكلمة « الأمر » قد يشمل آيات من القرآن الكريم ، وردت فيها أفعال متتابعة من قبيل الماضى والمستقبل ، وليس ذلك صحيحًا ، لأنها وردت معطوفة على بعضها ومتعددة ، وما هنا ليس كذلك .

(١) ينظر « الإيضاح » (٤٩١/٢ ، ٤٩٢) .

(٢) « المثل السائر » (٣١١/١ ، ٣١٢) ، و« البيان » للطيبين (ص ٥١٢) .

قال تعالى : « فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَيِّلٍ وَقَاتَلُوا وَقُتُلُوا » (١) ، وكذلك صيغ الأمر نحو قوله تعالى : « يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ » (٢) .

كل ذلك .. وغيره كثير في القرآن - لا يشمله ما ذكره ابن الأثير في هذا الضرب ، كان ينبغي أن يذكر ابن الأثير قيدها بخرج نحو هذا وهو : « ألا تكون متعددة » لأن تدعيها إلى مفعول يخرجها من دائرة التكرار ، حيث إن المفاسيل متعددة ومختلفة ، كما رأينا في الآيتين السابقتين ، وكما في قوله تعالى : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْوَا الزَّكَاةَ » (٣) .

ولكن مع هذا يبقى كلام ابن الأثير مشوشًا وغير محرر ، ويكون ما ذهب إليه البلاغيون من عدم جعل هذا الضرب من « المعاظلة » بل إما من « التقويف » أو « التقسيم » ، أو كما قال الخطيب من « مراعاة النظير » ، أو « المطابقة » هو الأقوى والأرجح - وإلا فماذا يقول ابن الأثير في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَأَبِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (٤) . فقد تكرر فعل الأمر في هذه الآية أربع مرات ، ولم يأت متعددياً إلى مفعول إلا في الاخير فقط ، فهل نقول : إن هذه الالفاظ متراكبة متداخلة ، فهي من المعاظلة ، ولكن عطفها بالواو جعلها أقرب حالاً وأخف معاظلة مما لم يأت معطوفاً بالواو ؟ هذا ما لا يكون ولا يقول به مسلم .

ولو أن ابن الأثير قصر هذا الضرب على صيغ الأمر المتتابعة التي لم تتوسط الواو بينها عاطفة بعضها على بعض كي يتبنى لكان الأمر مقبولاً ، ولسلم له بما قاله فيه.

* * *

(٢) سورة لقمان : الآية ١٧

(١) سورة آل عمران : الآية ١٩٥

(٤) سورة آل عمران : الآية ٥ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٥ .

الضرب الرابع : في بيان المعاazلة بالصفات المتعددة :

وهذا الضرب هو القسم الخامس عند ابن الأثير ، قال : القسم الخامس من المعاازلة : أن ترد صفات متعددة على نحو واحد .

ولم يزد العلوي شيئاً على ما قاله ابن الأثير في هذا الضرب ، وإنما نسخ ما في «المثل السائر» ثم وضعه في كتابه «الطرار»^(١) .

* * *

الضرب الخامس : في بيان المعاازلة بالإضافة المتعددة :

وهو القسم الرابع عند ابن الأثير حيث قال : القسم الرابع من المعاازلة : وهو الذي يتضمن مضادات كثيرة^(٢) .

قال العلوي : ومثاله قوله : «لبد ، سرج ، فرس ، غلام ، دابة ، زيد» وما هذا حاله ينفل على الأذن في سمعه ، وتنفر النفوس عن تاليقه ، ونحو قول من قال من الشعراء^(٣) :

حمامه جرّعى حَوْمَةَ الجَنْدِلِ اسْمَعَي فَأَنْتَ بِهِ رَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ^(٤)
والمثال المؤلف الذي أتى به العلوي مثالاً فاسداً ، لا إضافة فيه على هذه الصورة ،
والذي أفسده وجعله غير صالح لأن يكون مثالاً لتابع الإضافات هو زيادة لفظة
«دابة» .

قال ابن الأثير : كقولهم : «سرج فرس غلام زيد» وهذه أشد قبحاً وأنفل على اللسان .

* * *

(١) ينظر «الطرار» (٥٦/٣) ، (٥٧) ، و«المثل السائر» (٣١٣/١) .

(٢) ينظر «المثل السائر» (٣١٣/١) ، و«الطرار» (٣١٣/٢) ، (٥٨) .

(٣) نص ابن الأثير على قائل هذا البيت ، قال : وعليه ورد قول ابن باatk في مفتح تصييدة له .

(٤) «الطرار» (٥٨/٣) .

• رأى البلاغيين في كثرة التكرار وتتابع الإضافات :

بعد أن فرغ الخطيب القزويني من الكلام على فصاحة الكلام وبيان العيوب الثلاثة المخللة بفصاحتها وهي : تنافر الكلمات ، وضعف التأليف ، والتعقيد اللغظي والمعنى قال : وقيل : فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر ، ومن كثرة التكرار ، وتتابع الإضافات ، كقول أبي الطيب ^(١) .

* سبوج لها منها عليها شواهد *

وفي قول ابن بابك :

* حمامَة جَرَعَنِ حَوْمَة الجَنْدُلِ اسْجَعَنِ *

وفيه نظر ، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى التقليل فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم وإلا فلا تخل بالفصاحة . وقد قال النبي ﷺ : « الكرييم ابن الكرييم ابن الكرييم : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » ^(٢) .

فإن أوجد كل من تتابع الإضافات ، وكثرة التكرار ^(٣) ثقلاً وبشاعة فذاك ، وإن فلا جهة لإنخلالهما بالفصاحة ، وقد وقعت كثرة الإضافات في التنزيل كقوله تعالى : « مِثْل دَأْب قَوْمٍ نُوحٍ » ^(٤) وقوله تعالى : « ذَكْرٌ رَحْمَتٌ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَّاً » ^(٥) ، وقوله : « وَنَفَسٍ وَمَا سَوَاهَا * فَآلَهُمَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا » ^(٦) ، ^(٧) .

وقال الإمام عبد القاهر : قال ابن المعتز :

يا مِسْكَةَ الْعَطَارِ وَخَالَ وَجْهَ النَّهَارِ

(١) سبق ذكر البيت كاملاً في الفرب الباقي ، وهو التنافر .

(٢) « الإيضاح » ٧٨/١ .

(٣) هو ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، وكثيرته يكون ذلك فوق الواحد .

(٤) سورة غافر : الآية ٣١ . (٥) سورة مريم : الآية ٢

(٦) سورة الشمس : الآيات ٧ ، ٨

(٧) ينظر « المطول » (ص ٢٣) ، و« شروح التلخيص » (١١٢/١) ، وما بعدها .

وكانت الملاحة في الإضافة بعد الإضافة ، لا في استعارة لفظ « الحال » إذ معلوم أنه لو قال : « يا حالا في وجه النهار » أو « يا من هو حال في وجه النهار » لم يكن شيئا .

ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه . قال الصاحب : إياك والإضافات المتداخلة ، فإن ذلك لا يحسن ... ولا شبهة في ثقلة ذلك في الأكثر ، ولكنه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح .

وما حسن فيه قول ابن المعتر :

وظلت تدبر الراح أيدي حاذر عنaci دنانير الوجوه ملاح^(١)

والله أعلم .

* * *

(١) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص ٤٠٤) ، وما بعدها ، و« الإيضاح » (٧٩ ، ٧٨/١) .

المنافرة بين الألفاظ

عد العلوى « التنافر بين الألفاظ » نوعاً من أنواع البديع اللغظى ، وترجم له بقوله : « الصنف الرابع عشر : فى بيان المنافرة بين الألفاظ ومراعاة حسن مواقعها ». وهو النوع الثامن من القسم الثانى من الصناعة اللغظية عند ابن الأثير ، وخاتمة الأنواع الثمانية لهذا القسم ، وقد ترجم له بقوله : « النوع الثامن : فى المنافرة بين الألفاظ فى السبك » (١) ، فابدله العلوى بهذا العنوان الكثير الألفاظ ، والذى قد اشتمل على خطأ فاحش من أخطاء العلوى التى تفوق العد والحصر . وما ذاك إلا لأنه كمحاطب الليل كل ما يصادفه فى طريقه يضعه فى جرابه ، بدون وعي ولا تمييز .

* * *

• ليس التنافر من البديع اللغظى ، ولا مما يجب مراعاة حسن مواقعه : العنوان الذى عنون به العلوى لهذا العيب من العيوب المخلة بفصاحة الكلام وبلامغته قد اشتمل على خطيبة كبيرة تفوق خطيبته الأخرى ، وهى عده « العاظلة » و« التنافر » نوعين من أنواع البديع اللغظى . وهذه الخطيبة هي ما عبر عنها بقوله : « ومراعاة حسن مواقعها » فهو يرى أن « التنافر » بين الألفاظ له موقع حسنة يجب مراعاتها فى الكلام ! وأى حسن في المنافرة بين الألفاظ ؟ . وأى بديع وتحسين منها للكلام الواقعة فيه ؟ إن هذا لشيء عجائب . فهو لم يقتصر على القول بأن المنافسة ليست عيباً من عيوب الكلام ، بل إنها من البديع ، تكسب الكلام الواقعة فيه حسناً وتزييناً ، ولها موقع تحسين فيها ، يجب مراعاتها . ولم يقل بهذا القول التشريع أحد من النقاد والبلغيين ، لا المتقدمين منهم ولا المتأخرین ، بل قالوا بعكس هذا ، وهو أنها عيب وخلل في الكلام المتضمن بها يذهب بفصاحتها وبلامغتها ، ويوصف الكلام الواقعة فيه بالقبح وعدم الفصاحة .

(١) ينظر « المثل السائر » (٣١٥/١).

وتصدها وهو « التلاؤم » هو الموصوف بالحسن والبلاغة ، وقد جعله الإمام أبو الحسن الرمانى أحد أقسام البلاغة العشرة ، حيث قال : « التلاؤم نقىض التناقض ، والتلاؤم : تعديل الحروف في الناليف » ^(١) .

وقال ابن رشيق في باب « النظم » : قال أبو عثمان الجاحظ : أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء ، سهل المخارج ، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً واحداً ، وسبك سبكاً واحداً ، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان .

وإذا كان الكلام على هذا الأسلوب الذي ذكره الجاحظ لذ سماعه ، وخف محمله ، وقرب فهمه ، وعذب النطق به ، وتخلى في قلب سامعه ، فإذا كان متناقضاً متبيناً ، عسر حفظه ، وثقل على اللسان النطق به ، ومجته المسافع ، فلم يستقر فيها منه شيء .

وأنشد الجاحظ قال : أنشدني أبو العاصي ، قال : أنشدني خلف :
وبعضُ قريضِ القومِ اولادُ علةٍ يكُدَّ لسانَ الناطقِ المُتَحْفَظِ
وأنشد عنه عن أبي البيداء الرياحى :

وشعْرٌ كَبَرَ الْكَبْشِ فَرَقَ بَيْنَ لِسَانٍ وَعَيْنٍ فِي الْقَرِيبِ دَخِيلٍ ^(٢)

وما ذكرناه في أسباب وضع العلوى مبحث « المعاظلة اللغوية » في قسم البديع اللغطي ، يقال هنا في سبب وضعه مبحث « المنافة بين الألفاظ » في هذا القسم من البديع . ولكنه هنا زاد الطين بلة ، بتوله : « ومراعاة حسن مواقعها » . والأمر الله من قبل ومن بعد . وحسينا الله ونعم الوكيل .

* * *

● معنى المنافة ، والفرق بينها وبين المعاظلة :

بدأ العلوى حديثه عن « المنافة بين الألفاظ » ببيان معانها ، والفرق بينها وبين المعاظلة التي سبق الكلام عنها ، فقال : والفرق بين هذا الصنف والذى قبله هو أن « المعاظلة » آئلة إلىبعد عن تراكب الألفاظ وترادفها ، كما فعلنا أمثلته . وهذا

(١) ينظر « النكت في إعجاز القرآن » (ص ٩٤) .

(٢) العدد ١ (٤٤١) ، وينظر « البيان والتبيين » (٦٧/١) .

النوع ليس فيه تراكب ولا تداخل ، وإنما حاصلة هو أن إيراد اللفظة غير لائق بموضعها الذي وردت فيه ، فتورث في الكلام تنافراً ... فحاصل الأمر في المنافرة: أن معناها وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له^(١).

هذا الكلام طويل الذيل ، ردِّي الصياغة ، عبر عنه ابن الأثير بجمل معدودة ، مع دقة الصياغة ونصاعتها ، قال : وحقيقة هذا النوع الذي هو المنافرة : أن يذكر لفظ أو الفاظ ، يكون غيرها مما هو في معناها أولى بالذكر .

وعلى هذا فإن الفرق بينه وبين المعاطلة : أن المعاطلة : هي التراكب والتداخل ، إما في الألفاظ ، أو في المعنى ، على ما أشرت إليه .

وهذا النوع لا تراكب فيه ، وإنما هو إيراد الفاظ غير لائق بموضعها الذي ترد فيه^(٢).

* * *

وقد أخطأ العلوى في قوله : « إن المعاطلة آئلة إلى البعد عن تراكب الألفاظ وتداخلها ، وعكس ذلك هو الصحيح ، لأن معنى « آئلة » : متيبة وراجعة وصائرة إلى البعد ... إلخ . وذلك لأن « آئلة » اسم فاعل مؤنث من آل الأمر إلى كذا ينول : إذا انتهى إليه ورجع ، والمال : المرجع^(٣) . فيصير المعنى : إن المعاطلة : راجعة وصائرة ومتيبة إلى البعد عن تراكب الألفاظ وترادفها . وهذا معنى فاسد ، عكسه - كما ذكرنا - هو الصحيح أي : المعاطلة آئلة إلى تراكب الألفاظ وتداخلها ، والذي أفسد كلامه هو ذكر الكلمة « البعد » .

وقول العلوى : « معنى المنافرة : وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له » مانحوذ من قول ابن الأثير : « إيراد الفاظ غير لائق بموضعها الذي ترد فيها » .

وقول ابن الأثير من حيث الصياغة ، ودقة العبارة ، خير من قول العلوى ، لأن العلوى عبر عن « المنافرة » بالكلام ، أي هي كلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب

(١) ينظر « العرار » ٥٨/٣ ، ٥٩ . (٢) « المثل السائر » ٣١٦/١ .

(٣) « معجم مقاييس اللغة » ١٥٩/١ (أول) ، « القاموس المحيط » ٢٤٤ (ال) .

له، وليست المنافرة كلاماً بل هي أمر معنوي ، ووصف قائم باللفظة ، أو الألفاظ ، ولا يصح أن يعبر عنها بالكلام . ولذلك قال البلاغيون في تعريف التنافر في الكلام: هو وصف في الكلمات مجتمعة يوجب ثقلها على اللسان وصعوبة النطق بها .

* * *

ثم إن قول العلوي : « غير ملائم » وقول ابن الأثير : « غير لائقة بموضعها الذي ترد فيه » يوهم ظاهره أن هذه اللفظة ، أو الألفاظ المتنافرة ، لو أنها وقعت في كلام آخر يكون لائقاً بوقوعها فيه ، ما كان في الكلام تنافر . وهذا لا يكون .

وكنا نود من ابن الأثير والعلوي لو أنهما ذكرا لنا مثل هذا التعريف الاصطلاحي للمنافرة معناها في اللغة ، حتى نتبين العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاхи .

والحق : أن المعنى الاصطلاحي الذي ذكراه لهذا المصطلح وهو « المنافرة » لا علاقة بينه وبين المعنى اللغوي لهذا اللفظ .

قال ابن فارس : النون والفاء والراء : أصل صحيح يدل على تجاف وتباعد . منه نفَرَ الدابةَ وغَيرَهَا نفَاراً ، وذلك تجانيه وتباعده عن مكانه ومقره . ونفر جلدَه : ورم ، وهو من نثار الشيء عن الشيء وتجافيته عنه ، لأن الجلد ينثر عن اللحم للداء الحادث بينهما (١) .

وغير ابن الأثير من البلاغيين بدءاً من « الرمانى » في مبحث « التلاؤم » ، وانتهاء بالقزويني ، اختاروا مصطلح « التنافر » مصدر الفعل « تنافر » يقال بين حروف هذه الكلمة « تنافر » أو بين كلماتها « تنافر » أي تجاف وتباعد وعدم تناسب والتباين ..

أما « المنافرة » فهي مصدر الفعل « نافر » قال ابن فارس : المنافرة : المحاكمة إلى القاضي بين اثنين ، وفعل هذا المصدر وهو نافر يقتضي مشاركة بين اثنين مثل المقاتلة والمشاركة ، وهذا غير متحقق في هذه اللفظة إلا على بعد وتكلف .

ودراسة ابن الأثير للمنافرة بين الألفاظ ، معايرة تماماً لدراسة البلاغيين لها ،

(١) « معجم مقاييس اللغة » (٥/٤٥٩) (نفر) .

فهي عنده غير منحصرة ، بل تشمل مخالفة القياس اللغوي ، والغرابة ، وهما عيبان من العيوب المخلة بفصاحة الكلمة المفردة ، والتعقيد ، والتناحر في الكلمة والكلام .
اما دراسة البلاغيين للتناحر في الكلمة المفردة وفي الكلام فشى « مغاير لما سلكه ابن الأثير في حديثه عن « المنافرة » .

* * *

• وجوه المنافرة بين الألفاظ :

يحدثنا العلوى عن هذه الوجوه قائلاً : ثم هي في وقوعها في الكلام على وجهين :

الأول : أن يكون التناحر واقعاً في كلمة واحدة ، كقول أبي الطيب (١) :
ولا يبرم الأمر الذي هو حالٍ ولا يحلل الأمر الذي هو يبرم
فكلمة « حالٍ » نافية عن الفهم ، وأما معناها فمستقيم ، ولو أبدلها بلفظة « ناقض » فقال :

فلا يبرم الأمر الذي هو ناقض ولا ينقض الأمر الذي هو يبرم
ل كانت صحيحة غير نافرة ، فظهور بما قررناه : « أن التناحر عنها إنما كان من أجل
صيغتها ، وهو تفكك الإدغام الذى كان فيها لا غير » (٢) . وهذا ماخوذ من « المثل
السائِر » (٣) .

* * *

وتفسير العلوى هنا للمنافرة غير تفسيره المتقدم لها ، وهذا التفسير قد أوضح عنه بقوله : « فكلمة حالٍ نافية الفهم » أي أن المنافرة هي النبوءة عن الفهم ، وليس الأمر كذلك ، لأنها قريبة من الفهم ، وهذا مع خطنه ينافق قوله بعد ذلك : « وأما معناها فمستقيم » فكيف يكون مستقيماً ، ونافية عن الفهم !؟ .

(١) ينظر « ديوان الثنبي بشرح الواحدى » (١٧٩/١) .

(٢) ينظر « الطهار » (٥٩/٣) ، ٦ . (٣) ينظر « المثل السائِر » (٣١٦/١) .

وقد أخطأ العلوى فى ذلك لأنه تجاوز قول ابن الأثير .

وانظر إلى قول العلوى الموضوع بين فوسين : « ظهر بما قررناه أن التفار عنها . . . » ، وقبلها قوله : « . . . غير نافرة » والضمير في « نافرة » للكلمة وهى « حالل » وفي « عنها » من قوله : « التفار عنها » للقارى أو السامع ، و« التفار » اسم ، والمصدر « الفور » ، والكلام كله متهافت .

وقد مثل البلاغيون بهذا البيت وما شابهه لعيوب المخلة بفصاحة الكلمة المفردة يسمى « مخالفة القياس اللغوى » أو « مخالفة الوضع » ، وليس عندهم من قبيل التناقض .

ومثل بيت المتنبي قول أبي النجم العجلى :

الحمد لله على الأجل اعطى فلم يدخل ولم يدخل

وسيبويه يجيز ذلك للضرورة الشعرية ، وذكر أن الشعراء إذا اضطروا إلى إظهار المدغم ، وإخراجه عن الأصل فعلوا ذلك ، وأنشد لقونب بن أم صاحب :

مهلاً أعادل قد جربت من خلقى آنى أجود لأقرام وإن ضئنوا
والمستعمل : « ضئنوا » . أما فى التتر فلا يجيز هذا ^(١) .

والبلاغيون على خلاف ذلك فلا يجيزونه لا شرعاً ولا ثثراً ، ويحكمون على كل كلام حصل فيه هذا بأنه غير فصيح .

* *

أما عن الوجه الثاني من وجهي.النافرة فيحدثنا عنه العلوى قائلاً :

الثاني : أن توجد في الألفاظ المتعددة كقول أبي الطيب ^(٢) :

(١) ينظر « النكت » في كتاب « سيبويه للأعلام الشتمعري (١٣٨/١) ، (٩٧٠/٢) ، و« تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب » للأعلام أيضاً (من ٦٣ ، ٥٢٥) .

(٢) « شرح ديوان المتنبي (٢٨١/١) ، و « راء » مقلوب من « رأى » كما قالوا : « ناء » ، و « نائ » ، ومعنى البيت : لا أحد اسمع منك إلا إنسان رأك فعرفك فلم يسألك أن تهب له نفسك .

لَا خَلَقْتُ أَكْرَمَ مِنْكَ إِلَّا عَارِفٌ
بِكَ رَأَيْتَ نَفْسَكَ لَمْ يَقُلْ لَكَ هَاتِهَا
فَإِنْ عَجِزَ هَذَا الْبَيْتَ نَافِرٌ عَنْ مَوْضِعِهِ (١)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ أَيْضًا (٢) :

وَمَا بِلَدُ الْإِنْسَانِ غَيْرُ الْمُوَافِقِ
وَلَا أَهْلُهُ الْأَدْنَوْنَ غَيْرُ الْأَصَادِقِ (٣)
أَيْلَقَ الْعُلُوِّ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ مِبْيَنًا مَوْضِعِ التَّنَافِرِ فِيهِ ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لَأَنَّ الْبَيْتَ
لَيْسَ فِي « الْمُثْلِ السَّائِرِ » ، وَلَذَا فَلَا تَعْلِيقٌ عَلَيْهِ ، وَمِنْ أَيْنَ يَاتِي بِذَلِكَ ؟ وَالْحَقُّ :
أَنَّ الْبَيْتَ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ لِفَظًا وَمَعْنَى ، وَلَا يَوْجِدُ فِيهِ تَنَافِرٌ بَيْتٌ . قَالَ الْوَاحِدِيُّ :
هَذَا حَثٌ عَلَى السَّفَرِ وَالتَّغَرِيبِ ، يَقُولُ : لَيْسَ بِلَدُ الْإِنْسَانِ إِلَّا مَا يَوْافِقُهُ ، وَلَا أَفَارِبُهُ
إِلَّا أَصْدَقَاهُ .

وَالْمَعْنَى : أَنَّ كُلَّ مَكَانٍ وَافْقَهُ وَطَابَ بِهِ عِيشَةٌ فَهُوَ بَلَدُهُ ، وَكُلُّ قَوْمٍ صَادَقُوهُ ،
وَاصْفَوْلَهُ الْحَجَةُ فَهُمْ رَهْطُهُ الْأَدْنَوْنُ .

فَالْبَيْتُ بَنِيَ أَبْيَاتِ الْمَعْانِي الْحَسْنَةِ الْجَيْدَةِ ، وَلِعَلِّ الَّذِي جَعَلَ الْعُلُوِّ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ
هَذَا الْبَابِ هُوَ رَوَايَتُهُ الْخَاطِئَةُ لِهَذَا الْبَيْتِ وَالَّتِي لَا يَقْبِلُهَا ذُو لَبٍ وَهِيَ : « وَمَا بِلَدُ
الْإِنْسَانِ » وَهُوَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَعْتَلُ أَبَدًا ، وَلَا يَصْحُ أَنْ يَكُونَ قَانِهِ الْمُتَبَّنِي وَلَا غَيْرُهُ
لِفَسَادِ الْبَيْتِ لِفَظًا وَمَعْنَى .

وَاللهُ أَعْلَمُ .

* * *

(١) لِعَلِّ الصَّوَابِ « فِي الْمُثْلِ السَّائِرِ (١/٣٢٠) : « مَوْضِعُهُ أَيْضًا .

(٢) شِرْحُ دِيَوَادِ الْمُتَبَّنِي « (٢/٥٦٢) .

(٣) الطَّرَازُ « (٣/٦١) .

السرقات الشعرية

جعل العلوى « السرقات الشعرية » نوعاً من أنواع البديع المعنوى ، وبها ختم العلوى حديثه عن القسم الثاني من قسمى « علم البديع » وهو : الفصاحة المعنوية . قال : « الصنف الخامس والثلاثون : فى إيراد نبذة من السرقات الشعرية » (١) . والسرقات الشعرية - كما يرى الناقد الكبير القاضى الجرجانى - باب لا ينهض به إلا الناقد البصير ، والأديب الفطن ، والعالم المبرز ، وليس كل من تعرّض له أدركه ، ولا كل من أدركه استوفاه واستكمله ، ولا يكون الناقد والأديب مصيّباً في دراسته ، ومحيطاً باسراره و دقائقه ، إلا إذا استطاع أن يميز بين أصنافه وأقسامه ، ويحيط علماً برتبه ومنظاره ، فيفصل بين السرق والغضب ، وبين الإغارة ، والاختلاس ، ويفرق بين المعنى المشترك الذى لا يجوز ادعاء السرقة فيه ، والمبتذل الذى ليس أحد أولى به ، وبين المختص الذى حاره المبتدىء فملكه ، وأحياء السارق فاقتطعه ، فصار المعتدى مختلساً سارقاً ، والمشارك له محظياً تابعاً ، ويعرف الناظر الذى يجوز أن يقال فيه : أخذ ونقل ، والكلمة التى يصح أن يقال فيها : هي لفلان دون فلان (٢) .

* * *

والعلوى ليس ناقداً ، ولا أدبياً ، حتى ينهض بهذه الأمور التي أشار إليها القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى ، ولا أقول : ليس ناقداً بصيراً ، ولا أدبياً فطناً ، بل هو فى كل دراسته لسائلات البلاغة عن يصح أن يقال فيهم ما قاله الإمام عبد القاهر الجرجانى - رحمة الله تعالى - : « إذا تعاطى الشيء غير أهله ، وتولى الأمر غير البصير به ، أعرض الداء ، واشتد البلاء » (٣) .

ولو أردنا أن نضرب عشرات الأمثلة على صدق ذلك ، بل المئات لفعلنا ، ولكن

(١) « الطرار » (١٨٨/٢) . (٢) « الوساطة » (ص ١٨٣) .

(٣) « دلائل الإعجاز » (ص ٤٨٢) .

حتى لا يكون هذا الحكم مرسلاً لا يعتد به - مع أن هذه الدراسة تحتوى على الكثير والكثير - أضرب له مثلاً واحداً فقط يؤكد صحة ما قلته ، وينفى عنا أن تكون قد ظلمتنا الرجل . في بحث « التذليل » الذى جعله العلوى الصنف الثالث عشر من أصناف الفصاحة المعنية ^(١) عقد موازنة نقدية بين قول الشاعر وهو ابن نباتة السعدى :

لَمْ يُقِّ جُودُكَ لِي شَيْئًا أَوْمَلَهُ تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيَا بِلَا أَمْلٍ

وقول أبي الطيب المتنبي :

تَمْسِي الْأَمَانِيُّ صَرْعِيْ دُونَ مَبْلَغِيْ فَمَا يَقُولُ لَشَيْءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي

قال العلوى : ومن الأمثلة فى ذلك ما قاله بعض الشعراء فى مدحه : « لم يبق جودك لى شيئاً أومله » البيت . فقوله : « تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل » مؤكداً لما دلت عليه الجملة الأولى بظاهرها ، وهو قوله : « لم يبق جودك لى شيئاً أومله » .

وقد أخذه المتنبي وزاد عليه فى قوله من قصيدة يدح بها سيف الدولة ^(٢) :

تَمْسِي الْأَمَانِيُّ صَرْعِيْ دُونَ مَبْلَغِيْ الْبَيْتِ .

وهو أعظم من الأول فى المدح ، وادخل فى « الأدب » مع المدح ، حيث جعله من قبيل من لا يتعنى شيئاً أصلاً ^(٣) .

وقد أتى العلوى فى هذه الموازنة بين البيتين بأمور ثلاثة غير مرضية ولا مقبولة فى مجال الموازنة والنقد .

أحدها : أنه لم يذكر أسم الشاعر الذى زعم أن المتنبي أخذ منه بيته ، وذلك

(١) ينظر « الطرار » ١١١/٣ ، وما بعدها .

(٢) القصيدة التى منها هذا البيت ليست فى المدح ، وإنما قالها يعتذر إلى سيف الدولة ما تخاصمه به فى قصidته الميبة التى مطلعها :

واحسر قلبه من قلبه شريم ومن بجسمى وحالى عنده سقم

معطر « شرح ديوان المتنبي » للواحدى ٤٨١/٢ ، ٤٩١ .

(٣) ينظر « الطرار » ١١٢/٣ ، ١١٣ .

لنعرف أيهما السابق المأخوذ منه ، وأيهمما اللاحق الأخذ ، ولا يتسامح في ذلك إلا إذا كان المأخوذ منه مشهوراً ومعروفاً بأنه أقدم من الأخذ وأنه سابق له .

وهنا في هذه الموارنة لابد من النص على اسم الشاعر المأخوذ منه لأنه معاصر للمتنبي وليس مشهوراً ولا معروفاً أنه أقدم منه ، بل الأمر ، بعكس هذا .

والعلوي لم يفعل ذلك مع أن ابن الأثير قد ذكر اسم هذا الشاعر في باب «السرقات الشعرية » ونقل العلوى عن ابن الأثير أن هذا الشاعر أخذ بيته من بيت للمتنبي ^(١) ، كما أن بدر الدين بن مالك الذي نقل عنه العلوى هذا الكلام الذي حرره وأفسده ، قد نص أيضاً على اسم هذا الشاعر ، وأنه هو الذي أخذ بيته من بيت المتنبي ، وكذلك نص على اسمه ابن أبي الإصبع الذي نقل عنه بدوره ابن مالك ما قاله في البيتين .

ذلك الشاعر هو : ابن نباتة السعدي ، عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد ابن نباتة بن حميد بن نباتة بن الحاج التميمي السعدي ، أبو نصر ، المولود سنة ٣٢٧ هـ ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ .

وقد كان معاصرًا للمتنبي (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ) ، وعاش بعده أكثر من خمسين عاماً ، فكيف يكون المتنبي قد أخذ بيته وزاد عليه ، بل العكس هو الصحيح . وقد مر شبيه بهذا في مبحث الاستعارة عندما توهם العلوى أن الأمدي (٣٧٠ هـ) قد انكر على ابن سنان الخفاجي (٤٢٢ - ٤٦٦ هـ) ، ما قاله من أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ^(٢) .

وثانيها : أن العلوى قال : « وقد أخذه المتنبي وزاد عليه ... » .

والصواب - كما أشرنا - أن ابن نباتة السعدي هو الذي نظر في بيت المتنبي وأخذ بيته منه وزاد عليه .

وثالثها : قول العلوى : « وهذا أعظم من الأول في المدح ، وأدخل في الأدب مع المدح ... » .

(١) ينظر « المثل السان » (٢٩٢/٣) ، و« الطراز » (١٩٧/٣) .

(٢) ينظر « الطراز » (٢١٢/١) .

والصواب هو العكس ، فييت ابن نباتة السعدي أعظم من بيت المتنبي في المدح ، وأدخل في الأدب مع المدوح . وهذا ما قاله من وازن بين البيتين ، ولكن العلوى أخطأ في النقل عن بدر الدين بن مالك ، وتوهم أن ابن مالك قد فضل بيت المتنبي على بيت ابن نباتة حين قال : « قوله ابن نباتة السعدي : « لم يبق جودك لى شيئاً أؤمله » نظر فيه إلى قول المتنبي : « تمسى الأمانى صراغى دون مبلغه » وقد أربى عليه فى المدح والأدب مع المدوح ، حيث لم يجعله فى حيز من يتمنى شيئاً »^(١) .

فابن مالك يقول : « نظر فيه إلى قول المتنبي » والعلوى يقول : « وقد أخذه المتنبي وزاد عليه » .

وكلام بدر الدين بن مالك في هذه الموازنة النقدية بين البيتين ملخص من كلام ابن أبي الإصبع في نقده الحسن الجيد الذي قرره على بيت أبي الطيب وبيت ابن نباتة . وقد رضى الخطيب القزويني ما قاله ابن أبي الإصبع وابن مالك في تفضيل بيت ابن نباتة على بيت المتنبي^(٢) .

ولم يقرأ العلوى مأخذ ابن الأثير على كلمة « لى » في بيت المتنبي ، وذلك في مبحث « اللفظة المفردة » من الصناعة اللغطية^(٣) ، والعلوى لا يقرأ ، وإنما ينقل وينسخ فقط ، وكل ما يجده في طريقه يأخذنه ، فهو كحاطب ليل ، كما ذكرنا .

* * *

• هل من جديد للعلوى في مبحث السرقات ؟ :

كلا ، لم يأت العلوى بشيء جديد ، ولو كان يسيراً في دراسته للسرقات الشعرية ، من خلاله يمكن أن يقول إنه قد أضاف ما يعتقد به ، ومن أين يأتي بهذا الشيء الجديد وفقد الشيء لا يعطيه ؟ وإنما كانت دراسته على نمط دراسة الكتب

(١) ينظر « المصباح » (ص ٢١٨) ، و « تحرير التجاير » (ص ٣٩٠ ، ٣٨٩) ، و « بديع القرآن » (ص ١٥٧) .

(٢) ينظر « الإنضاج » (٣٠٩/٢) ، و « خزانة الأدب » للعموبي (٢٤٤/١) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (١٦٨/١) .

البلاغية المتأخرة ، بل أسوأ براحتل ، فقد تناول هذا الموضوع تناولاً جامداً لا روح فيه ولا حياة . ونقل أنواع السرقات الشعرية الخمسة التي درسها في هذا الباب من «المثل السائر» ونسخها نسخاً فجاءت صورة طبق الأصل لما في الكتاب المذكور .

وابن الأثير الذي عول عليه العلوى في دراسة السرقات الشعرية ، يقوم منهجه في دراستها على التقسيمات الكثيرة ، والفروع المتعددة ، وليس في هذا المنهج في الواقع أى جديد ، إلا في أشياء عابرة ، بل هو مجرد تقسيم وتفرع لكل ما سبق النقاد إلى تقريره ، فالمادة العلمية متفرقة في كتب البلاغة والنقد السابقة عليه ، وإن كان له فضل فهو جمعها في باب مستقل ، وهذا عمل يحمد عليه .

والعلوى لم يرجع إلى أى مصدر من المصادر التي تعرضت لدراسة هذا الباب ، لا لشيء إلا لأنه لا يعرفها ، ليس في هذا البحث فحسب ، بل في كل مباحث كتابه ، وإنما يعرف من الكتب التي درست «السرقات الشعرية» «المثل السائر» ، فلذلك كان مرجعه الوحيد في دراسة هذا الباب .

ولو أن العلوى قد قدر له أن يطلع على «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» لتبيّن أن عبد القاهر قد قال الكلمة الأخيرة في مشكلة السرقات الشعرية ، التي أخذت تتحول بعده من مشكلة نقدية إلى باب ثابت من أبواب البديع في كتب البلاغة ، وجميع المؤلفات التي كتبت بعده أخذت تعول عليه بطريقة قاعدة جامدة ، وأصبح الحديث في السرقات تكراراً لا يمل منه أصحاب البلاغة المتأخرة^(١) .

وهذا يتضح تمام الانفصاح لمن يقرأ باب «السرقات الشعرية» في «المثل السائر» ، وتحرير التعبير ، والإيضاح ، والتلخيص ، والتبيان للطبيع ، والطراز ، وخزانة الأدب ، وغيرها^(٢) .

* * *

(١) ينظر مشكلة السرقات في النقد العربي للدكتور محمد مصطفى هدارة (ص ١٣٧) ، وما بعدها .

(٢) ينظر «المثل السائر» (٢١٨/٣) ، و«تحرير التعبير» (ص ٤٧٥) ، و«الإيضاح» (٥٥٧/٢) ، و«التلخيص» (ص ٤٠٨) ، و«التبيان» (ص ٤٣٧) ، و«خزانة الأدب» للحموى (٣٧٣/٢) .

• مفهوم السرقة الشعرية عند العلوى :

نعرف أن الفقهاء قد وضعوا تعريفاً لسرقة المال التي توجب الحد على السارق إذا بلغ المقدار المحدد لإقامة الحد عليه ، فقالوا : السرقة : أخذ مال الغير على وجه الخفية والاستئثار^(١) . ومنه استراق السمع ومسارقة النظر إذا كان « يستخفى بذلك »^(١) . ولكن لا نعرف أحداً من النقاد والبلاغيين قد ذكر تعريفاً جاماً مانعاً للسرقات الشعرية ، يجمع أقسامها المتعددة ، ويمنع دخول ما ليس بسرقة في هذا الباب ، وإنما ذكروا الأمور التي تقع فيها السرقة ، والأشياء التي توصف بهذا الوصف ، وغير ذلك مما هو مذكور في تبهم .

ولكن العلوى - متأثراً بثقافته الأصولية والفقهية والكلامية - أبى إلا أن يتعامل مع السرقات الشعرية ، كما يتعامل مع باب من أبواب الفقه ، أو مسألة من مسائل علم أصول الفقه ، وهو رجل يجيد صناعة الحدود ، فوضع لها تعريفاً يميزها عن غيرها من أنواع البديع ، وقد تحدث عن هذا التعريف بعبارة ساذجة ، لا شيء فيها من الصواب ، وهكذا حال العلوى إذا انفرد بالحديث عن مسألة علمية ، لم يكن لأصحاب الكتب الأربعية كلام فيها .

قال العلوى معرفاً وشارحاً : أعلم أن معنى السرقة في الأشعار : « هي أن يسبق بعض الشعراء إلى تقدير معنى من المعانى واستبطاطه ، ثم يأتي بعده شاعر آخر ، يأخذ ذلك المعنى ، ويكسوه عبارة أخرى »^(٢) .

ثم يختلف حال الأخذ ، فتارة يكون جيداً مليحًا ، وتارة يكون ردئاً قبيحاً ، على قدر جودة الذكاء والفطنة والفصاحة بين الشاعرين ، كما سترره ونظره أمثلته^(٢) .

إذا تجاورنا بما جاء في العبارتين « أن يسبق بعض الشعراء » و « ثم يأتي بعده

(١) « الفقه الاسلامي » ، ادله « الدليل » ، وهـة الزـلـمـي (٩٢/٦) .

(٢) « دلـلـ الـفـقـهـ » ، ١٨٨/٣ ، ١٨٩ .

شاعر آخر^١ حيث إن الخلل فيهما واضح بينَ ، فإننا نقول : لنا على هذا المعنى
الذى ذكره العلوى للسرقة الشعرية ملاحظتان :

إحداهما : على كلمة « معنى من المعنى » ما حقيقة هذا المعنى ؟ فهو مبتدأ ،
مشترك متداول بين الناس ، لا يختص به أحد دون آخر ؟ أم هو معنى خاص بديع
مخترع ، يختص به شاعر دون آخر ؟

العلوى لم يحدد لنا حقيقة هذا المعنى الذى وقعت فيه السرقة ، بل ذكره مطلقاً
غير مقيد ، وهذا الإطلاق يفهم منه العموم ، أي : أيَّ معنى كان يسبق إليه شاعر
ما ، فإذا أتى آخر بعده وأخذه ، فهذا الأخذ سرقة عند العلوى ، لأنَّه لم يقف على
كلام القاضى الجرجانى السابق ذكره والذى حدد فيه المعنى الذى تقع فيه السرقة ،
ولا على غيره من كلام أهل العلم ، ولم يقل بذلك أحد منهم ، بل ذكرها وأكدوا
أنَّ السرق إنما هو في البديع المخترع الذى يختص به الشاعر ، لا في المعنى
المشتركة ، التى هي جارية في عادات الناس ، ومستعملة في أمثالهم ومعاوراتهم .
يقول الأمدى : وإنما السرق يكون في البديع الذى ليس للناس فيه اشتراك^(١) . أي
في المعنى المخترعة التي يختص بها شاعر ، لا في المعنى المشتركة بين الناس .

وإلى ذلك ذهب القاضى الجرجانى ، فهو يرى أن لا سرقة في المعنى المشتركة
المتداولة ، المتقررة في النفوس ، المتصورة للعقل ، التي يشترك فيها الناطق
والابكم ، والفصيح والأعجم ، والشاعر والمفحم^(٢) .

وإلى مثل ذلك أيضاً ذهب أبو هلال العسكري وابن رشيق القيروانى^(٣) .

وقال عبد القاهر : الحكم على الشاعر أن أخذ أو سرق ، يوجب أن نتكلم أولاً
على المعنى ، وهى تنقسم قسمين :
العقلى : و مجراه فى الشعر والكتابة والخطابة مجرى الأدلة التى تستبطها العقلاه ،

(١) ينظر « الموارنة » ١٢٣/١ - ١٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٦٣ ، ٣٧٠ .

(٢) ينظر « الوساطة » (ص ١٨٣) .

(٣) ينظر « الصناعتين » (ص ٢٠٢ ، ٢٣٥) ، و« العدة » ١٠٣٨/٢) .

وأكثره متزع من القرآن ، وحديث رسول الله ﷺ ، وكلام الصحابة ، وأثار السلف ، والأمثال القديمة ، والحكم الموروثة .

قوله تعالى : **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَمُ﴾** قوله النبي ﷺ :

« من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » ، قوله النبي :

وَكُلُّ امْرٍ يُولِي الْجَمِيلَ مُحِبٌّ **وَكُلُّ مَكَانٍ يُبْتَلِي الْعَزَّ طَيْبٌ**

وكذا قوله :

لَا يَسْلِمُ الْشَّرْفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى **حَتَّى يَرَقَّ عَلَى جَوَابِهِ السَّدْمُ**

وكذلك قوله :

إذا أنت أكرمتَ الكريِّمَ ملِكَتَهِ وإن أنت أكرمتَ اللَّهَ تَمَرَّدَ
ووضعَ النَّدَى فِي موضعِ السِّيفِ بِالْعُلَى مضر، كوضع السيف في موضع الندى
التخييلي : وهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق ، وإن ما ثبته ثابت ، وما نفاه
منفي ، وهو مفتض المذهب ، لا يكاد يحصر ، ولا يحاط به تقسيماً ، وهو على
طبقات ودرجات ، فمنه المصنوع الذي استعين عليه بالرفق ، حتى أعطى شيئاً من
الحق والصدق ، بالاحتجاج والقياس ، كقول أبي قحافة :

لَا تُنَكِّرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنِيِّ **فَالسَّلِيلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِيِّ**

وأقوى منه أن يظن حقاً وصدىً ، وهو على التخييل ، كقول مسلم بن الوليد :

الشَّيْبُ كُرْهٌ وَكَرْهٌ أَنْ يُفَارِقَنِي **أَغْرِبْ بَشَّيْهٌ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَوْدُودٌ** ^(١)

وهذا التقسيم من عبد القاهر للمعنى إلى : عقلى ، وتخيلي ، وهو تقسيم المتقدمين المعانى إلى : معنى عام مشترك ، ومعنى خاص ، ولكن عبد القاهر فضل تحديد وتمييز أحدهما من الآخر ، وما أحسب أن أحداً فعل ذلك قبل عبد القاهر ، وقال عبد القاهر مثل ما قاله المتقدمون في نفي السرقة عن « المعنى العقلى » وإثبات أنها لا تكون إلا في المعنى التخييلي .

(١) سقط ، أ. ، الملاعة ، (مس ٢٦٣) ، وما بعدها .

وإن كان عبد القاهر مينفي السرقة عن هذا المعنى أيضاً عندما يعود فيتناول في فصل آخر تقسيم المعنى إلى مشترك وخاص ، ولا يثبت السرقة للمعنى الثاني إلا إذا كان ذلك على وجه خاص ^(١) .

ولماذا نذهب بعيداً إلى مؤلفات لم يطالعها العلوى ، بل ربما لا يكون قد سمع عنها ؟ وهذا ابن الأثير الذى أخذ منه العلوى هذا المبحث قد نص على ذلك صراحة حيث قال : إن من المعانى ما يتساوى الشعراء فيه ، ولا يطلق عليه اسم الابتداع لأول قبل آخر ، لأن الخواطر تأدى به من غير حاجة إلى اتباع الآخر الأول ، كقولهم فى الغزل :

عفت الديار وما عفت آثارُهُنَّ من القلوب

ومثل ذلك لا يطلق على الآخر فيه اسم السرقة من الأول ، وإنما يطلق اسم السرقة فى معنى المخصوص كقول أبي قحافة :

لا تنكرُوا ضربِي لِهِ مِنْ دُونِهِ مثلاً شروداً فِي النَّدَى وَالْبَاسِ
فَاللَّهُ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَى لَنُورِهِ مثلاً مِنَ الشَّكَاهَةِ وَالْبَرَاسِ

فإن هذا معنى مخصوص ابتدعه أبو قحافة ^(٢) .

* * *

• واللاحظة الثانية : أن قول العلوى : « ويكسوه عبارة أخرى » غير صحيح ، فقد يكون الماخوذ المعنى واللفظ معاً ، أو المعنى وأكثر اللفظ ، وهذا النوع من السرقة يسمى « النسخ » ، وقد يكون الماخوذ بعض المعنى ، لا المعنى كله ، وهذا هو المسمى بـ « السلخ » ، وهو أضرب كثيرة منه أخذ المعنى ويسير من اللفظ ، وغير ذلك من أضرب هذا النوع ، قوله السابق لا يشمل إلا ضربين من « السلخ » ، وهما : أن يؤخذ المعنى فيكتسى عبارة أحسن من الأولى ، والأخر ضده ، وهو أن يؤخذ المعنى فيكتسى عبارة أقبح من الأولى .

(١) ينظر « أسرار البلاغة » (ص ٣٣٨ وما بعدها) ، و« دلائل الإعجاز » (ص ٤٨٩ ، وما بعدها) ، ومن (٥٠٩ - ٥٠٧) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢١٩/٣) ، وما بعدها .

فأنواع الأخذ كثيرة ، لا يتأتى حصرها فيأخذ المعنى وكسوته عبارة أخرى ، كما ذهب إلى ذلك العلوى في تعريفه السرقات الشعرية .

* *

● أتعد السرقات الشعرية من علم البديع ؟ :

أثار العلوى بعد أن فرغ من حديثه السابق عن معنى السرقة الشعرية ، موضوعاً مهماً ، وهو اعتبار السرقات الشعرية ، نوعاً من أنواع علم البديع ، فقال متسائلاً : هل تعد السرقة الشعرية من علم البديع أم لا ؟

وقد أجاب عن تساوله هذا ، فذكر أن للمسألة وجهين :

أحدهما : أنها معدودة فيه ، لأن كل واحد من السابق واللاحق ، إنما يتصرف في تاليف الكلام ونظمه ، وتردیده بين الفصيح والأفصح والأقبح والاحسن ، وهذه هي فائدة علم البديع ، وخلاصة جوهره .

وثانيهما : أنها غير معدودة في علم البديع ، لأن معنى السرقة هو الأخذ ، ومجرد الأخذ لا يكون متعلقاً بحوال الكلام ، ولا بشيء من صفاته ، فلأجل هذا لم تكن معدودة في علم البديع .

وال الأول أقرب ، وهو عدها من جملة أصنافه .

والبرهان القاطع على ما ذكرناه ، هو أن علم البديع ^(١) أمر عارض للتاليف الألفاظ وصوغها ، وتتنزيلها على هيئة تعجب الناظر ، وتشوق القلب والخاطر ، وهذا موجود في السرقات الشعرية . . . لأننا إذا عدتنا الطياف ، والتجنيس ، والترصيع ، والتصريح ، من علوم البديع ^(٢) . مع أنها إنما اختصت بما اختصت به

(١) الصواب : هو أن البديع .

(٢) البديع ليس علماً ، وإنما هو علم واحد . وهذا - وغيره كثير - يؤيد ما ذهبنا إليه في مبحث « المعاطلة » أنه لا دراية له بمفهوم البديع ، لا قبل أن يصير علماً من علوم البلاغة ، ولا بعد أن صار كذلك .

من التأليف ، وتنزيلها على تلك الهيئات من لسان واحد ، فكيف حالها إذا كانت مختصة بما ذكرناه من لسانين على هيئتين مختلفتين ^(١) .

* * *

هذا الدفاع المجيد من العلوى عن فكرة اعتبار السرقات من علم البديع ، يوهم أنه قد استوعب ذكر كل أنواع البديع ، فلم يبق إلا السرقات ، والواقع غير هذا ، فإنه أغفل كثيراً من الأنواع الجيدة من البديع اللغظى والمعنى ، وأتى بدلها بأمور لا تمت إلى البديع بصلة ، وقد أهملها البلاغيون لقلة جدواها .

ثم إن السرقات الشعرية كيف تدخل في علم البديع ، وتكون نوعاً من أنواع البديع المعنى ، وقد وضع العلوى تعريفاً لعلم البديع قصره فيه على المجاز بالاستعارة فحسب ، حتى التشبيه وأنواع المجاز الأخرى ضن العاوى بإطلاق كلمة البديع عليها وحرمها من شرف الانتساب إليه ؟ وهذا المفهوم للبديع عند العلوى لم يعرفه المتقدمون ولا المتأخرؤن من البلاغيين .

ولا باس من ذكره مرة أخرى لتتفق على أن الرجل يهرب بما لا يعرف ، وما يقرره في موضع يأتى بما ينافقه في موضع آخر .

قال العلوى : « وأما في مصطلح علماء البلاغة فهو - أى علم البديع - عباراً عن الكلام المؤلف على جهة الإسناد المجازى من حيث الاستعارة » ^(٢) .
وتجاور عما قلناه في هذا الأخير ، وتناقشه فيما ذكره في هذا البحث فحسب -
فتقول :

لا أدرى كيف خفى عن العلوى وغيره من سلك السرقات الشعرية في « البديع »، أن هناك أنواعاً من السرقات ليس فيها تحسين للكلام البتة ، بل إنها تشوّه الكلام الحسن وتذهب بحسنه ، وذلك مثل « النسخ » فهل يعد من البديع ، مع أنه سرقة محضة لا تحسين ولا تزيين فيها ؟ كما أن الأخذ لم يصنع شيئاً فيما أخذه .

(١) بظر « الطراز » ١٨٩/٣ ، ١٩٠ .

(٢) « اجمع ٦/٢ ، وما بعدما) ، وما ذكرناه عن هذا التعريف في بحث « المعاظلة اللغظية » .

هذا سؤال تجنب العلوى أن يجيب عنه ، لأنه يضعف قضية أهل البديع ، وهي عد السرقات الشعرية جزءاً من عملهم ^(١) .

وليس « النسخ » وحده الذى يضعف حجة من يعد السرقات الشعرية من البديع ، بل هناك بعض أقسام « السلخ » لا يمكن عدتها من البديع ، وهوأخذ المعنى ويسير من اللفظ ، قال ابن الأثير : « وذلك من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق » ^(٢) .

وهذا الضرب من « السلخ » أهمله العلوى ، ولم ينقله مع ما نقله من « المثل السائر » لأنه يضعف ما احتاج به على دعواه ، بل يبطلها من أساسها ، ولكنه قد نسى أنه قد ذكر ما يبطل ما قاله ويدرك به ، وهو ما ذكره وهو يفسر معنى أن « المسخ » حيث قال : « ... فتارة تكون صورة الشعر حسنة فتنتقل إلى صورة قبيحة ، وهذا هو الأصل في « المسخ » وتارة تكون الصورة قبيحة فتنتقل إلى صورة حسنة » ^(٣) .

ونوجه سؤالاً إلى العلوى هو : البديع لا يختص بنوع من الكلام دون آخر ، بل يكون في جميع ضروب الكلام ، الشعر منه والثر ، والسرقات الشعرية مختصة بالشعر دون نوع آخر من الكلام هو الثر .

فكيف تعد من البديع ، مثلها مثل الطباق ، والمشاكلة ، والتوردية ... إلخ ؟ وهذا هو أحد وجهين علل بهما ابن عقوب المغربي صنيع الخطيب في جعله « السرقات الشعرية » ملحقة بالبديع لا فناً من صميم فنونه ، وسيأتي كلامه هذا .

* * *

« إن عبد القاهر حين بين أن السرقات ليست محصورة بين المعنى واللفظ ولا ثالث ، وأنها مشكلة تتعلق بتاليف العبارة ونسق الكلام وتركيبه ، والتصوير الذي

(١) ينظر « مشكلة السرقات » (ص ١١٤ ، ١١٥) .

(٢) « المثل السائر » (٢٣٨/٢) .

(٣) « الطراز » (١٩٦/٣) ، و « المثل السائر » (٢٩٠/٣) .

يجعل للمعنى مزية على المعنى الآخر ، فتح للبديعين المجال للادعاء بأن مشكلة السرقات إنما هي خاصة بعملهم .

ويحيى بن حمزة العلوى يدافع فى هذا المقام عن تلك الفكرة ويجعل للمسألة وجهين :

أحدهما يرفضه الناقد الذكى (فليست السرقات أخذًا محضًا ونسخًا لا جدال فيه) فلا يبقى إلا الوجه الآخر الذى يأخذ به البديعون ، ولكنهم فى الواقع ينسون أن السرقات ليست مشكلة صياغة وتبابن فى أوجه البديع فحسب ، ولكنها أيضًا تطور المعنى من عصر لآخر ، ومن شاعر لآخر ، مما يخرج عن نطاق علم البديع ^(٣) .

* * *

الخطيب القزوينى (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) الذى كان العلوى معاصرًا له لم يجعل كون السرقات الشعرية من البديع ، أو ليست من البديع قضية ، كما صنع العلوى ، ولكنه مع اعترافه بأن بعض أهل العلم قد ذكر السرقات الشعرية فى علم البديع ، فإنه جعل الكلام على السرقات الشعرية وبعض الفنون النقدية ملحقة بعلم البديع وخاتمة له .

قال فى آخر مبحث المحسنات اللغوية : هذا ما تيسر جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث ، وبقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصطفى وهو قسمان :

أحدهما : ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعًا إلى تحسين الكلام ، أو لعدمفائدة فى ذكره ، لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب ، والثانى : ما لا يأس بذكره لاشتماله على فائدة ، مع عدم دخوله فيما سبق ، مثل القول فى «السرقات الشعرية » وما يتصل بها ^(٤) .

وقد أحسن الخطيب صنعته فى عد «السرقات الشعرية » ملحقة من ملحقات علم البديع ، لا فنا من فنونه كما فعل العلوى .

(١) « مشكلة السرقات » (ص ١٦٥ / ٢) .

(٢) « الإيضاح » (٥٥٦ / ٢) .

وقد ذكر ابن يعقوب المغربي السبب في عدم جعل الخطيب «السرقات الشعرية»^١ باباً من أبواب البديع فقال - وأحسن القول - :
إنما جمع هذه الأشياء^(١) في الخاتمة ولم يجعل كل واحد منها باباً على حدة
لوجهين :

أحدهما : أن كلا منها ليس أمراً يعم كل كلام ، ويغلب مكان جريانه في كل
موطن .

أما في السرقات الشعرية ظاهر خروج التر ، وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها
بالأخذ عن الغير .

والوجه الثاني : أن الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول ، فلم
يجعل باباً لقلة الاهتمام بشأنها ويسراها باعتبار غيرها ، وإن كان الناس يهتمون
بامورها .

اما في «السرقات» فلما علم من أن الابداع ارفع وأصعب من الاتباع ، وإن كان
فيه تغيير ما ، وكذا فيما يتصل بها^(٢) .

* * *

• أنواع السرقات الشعرية :

لخص العلوى في حديثه عن السرقات الشعرية ما ذكره ابن الأثير فيها ، ولم
يخرج حديثه عنها عما قاله الأخير ، إلا في أشياء قليلة ليست ذات قيمة كبيرة ، وهي
عليه ، لا له .

قال العلوى : اعلم أن السرقات الشعرية - وإن كثرت شجونها ، واحتلت
فتوتها - لا تنفك أصولها عن خمسة أنواع ، نفصلها بعونه الله تعالى ، ونشير إلى
جملتها^(٣) .

قسم ابن الأثير السرقات الشعرية ثلاثة أقسام هي : «النسخ» ، والسلخ ،
والمسخ .

(١) هي : السرقات الشعرية ، والابداء ، والتخلص والانتهاء .

(٢) ينطر ، موهب النساج ، (٤٧٥/٤) .

(٣) «الطراز» ، (٣/١٩) .

أما النوعان الآخران اللذان ذكرهما العلوى فقد أشار إليهما ابن الأثير بقوله : وها هنا قسمان آخران أخللت بذكرهما في الكتاب الذي ألفته ، فأخذهما أخذ المعنى مع الزيادة عليه ، والآخر عكس المعنى إلى ضده ، وهذا القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسخ ^(١) .

عبارة ابن الأثير صريحة بأن هذين القسمين ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسخ ، وأنه قد أخل بذكرهما في هذا الكتاب الذي ذكر فيه الأقسام الثلاثة الأول .

ومع ذلك فإن العلوى قد أخذ الضرب الرابع من « السلخ » وهو « عكس المعنى » فجعله النوع الرابع من السرقات ، وأخذ أيضاً الضرب السادس من « السلخ » وهو « أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر » فجعله النوع الخامس ، وبه كملت أنواع السرقات الشعرية ولنا عودة إلى ذلك عندما نأخذ في الحديث عن هذين النوعين .

ولنأخذ الآن في ذكر تلك الأنواع الخمسة التي تعرض لها العلوى ، مقارنين ما ذكره عنها بما ذكره ابن الأثير ، ثم نرى ما أحسن فيه العلوى وما أساء ، ونرى أيضاً التي العلوى في حديثه عن هذه الأنواع الخمسة بشيء لم يأت به ابن الأثير ، آن أنه نسخ ما في « المثل السائر » ثم ضمته كتابه « الطرار » ^(٢) بروى ^(٣) القصيدة ، وقد مثل له يقول امرئ القيس :

وقوْفَا بِهَا صَحْبِي عَلَىٰ مَطِيهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسِي وَتَجْمِيلْ

قال العلوى : أخذ هذا البيت طرفة بن العبد واسترقه ^(٤) وأجراه على منواله الأول فقال :

وقوْفَا بِهَا صَحْبِي عَلَىٰ مَطِيهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسِي وَتَجْلِدْ

فانظر إلى هذه الموافقة في الألفاظ المعانى من غير مخالفة هناك إلا فيما ذكره من

(١) « المثل السائر » ٢٢٢/٣ .

(٢) لا يقال : خالقه بكلدا ، بل يقال : خالقه في كلدا .

(٣) الصراب : « وسرقة » و « سرق ما ذكره » . حيث إن هناك فرقاً كبيراً بين السرقة والاستراق ، ينظر في ذلك « مفردات الفاظ القرآن » (ص ٤٠٨) (سرق) ومعاجم اللغة .

حرف الروى ، فالاولى لامية ، والاخرى دالية ، ثم ذكر العلوى مثلاً اخر لهذا الوجه ، قال : وكما قال الفرزدق في مهاجة جرير :

اعدل احساباً لثاماً حماتها باحسابنا انى الى الله راجع

فاجابه جرير واسترق^(١) ما ذكره باحسن ما يكون واعجبه ، قال :

اعدل احساباً كراماً حماتها باحسابكم انى الى الله راجع^(٢)

* *

قول العلوى : « ولا يخالفه إلا بروى القصيدة » وقوله : « ... من غير مخالفة هناك إلا فيما ذكره من حرف الروى » ليس بصواب ، والصواب « القافية » لا « الروى » كما ذكر أبو هلال وابن رشيق ، لأن الروى هو : الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال : قصيدة رائية أو دالية ، ويلزم في آخر كل بيت منها . والاختلاف بين بيته امرئ القيس وطرفه ليس في الحرف الأخير فقط ، بل فيه وفيما سبقه أيضاً حيث قال الأول : وتجمل ، وقال الآخر : وتجلد ، وبهذا يكون الاختلاف قد وقع بين كلمتين لا بين حرفين ، أى في « القافية » ، وهي الكلمة الأخيرة في البيت^(٣) .

بعد ذلك أقول :

ما قاله العلوى في هذا الوجه من وجهي النسخ ، وما مثل به له ، مانحوذ من «المثل السائر»^(٤) ، وقد أخذ ابن الأثير ما ذكره في هذا الضرب من ضربى النسخ من « الصناعتين » حيث ذكر أبو هلال ذلك في الفصل الثاني .

* *

(١) الصواب « وسرقه » ، و« سرق ما ذكره » ، حيث إن هناك فرقاً كبيراً بين السرقة والاسترقاق . ينظر في ذلك مفردات الفاظ القرآن (من ٤٠٨) (سرق) . ومعجم اللغة .

(٢) ينظر « الطرار » (١٩٠، ١٩١) .

(٣) منظر الاختلاف في القافية بين الحليل بن أحمد والأخفش في « الواقف » (ص ١٩٩، ٢٠٠) .

(٤) ينظر « المثل السائر » (٢٢٠/٣) .

• النوع الأول : النسخ :

قال العلوي مبيناً معنى «النسخ» في اللغة : واشتقاده^(١) من قولهم : نسخت الكتاب ، إذا نقلت ما فيه إلى غيره ، وذلك لأن أحد الشاعرين يأخذ معنى صاحبه وينقله إلى تأليف آخر^(٢) .

* * *

وقد أخطأ العلوي في قوله : «وذلك لأن أحد الشاعرين يأخذ معنى صاحبه وينقله إلى تأليف آخر» ، لأن «النسخ» ليس هوأخذ المعنى فقط ، بل هوأخذ المعنى واللفظ جمیعاً ، أو أخذ المعنى وأكثر اللفظ .

قال ابن الأثير : أما النسخ فإنه لا يكون إلا فيأخذ المعنى واللفظ جمیعاً ، أو فيأخذ المعنى وأكثر اللفظ ، لأنه مأخوذ من نسخ الكتاب^(٣) .

فكيف يكون مأخوذًا من نسخ الكتاب ، ثم يقال بعد ذلك إن أحد الشاعرين يأخذ معنى صاحبه ، وينقله إلى تأليف آخر ؟ فهذا الكلام يدل على أن أحد الشاعرين يكتفى بأخذ المعنى ثم يعيد صياغته في عبارة أخرى ، وهذا ليس بصواب ، ولا يدل عليه كلمة «النسخ»^(٤) .

وسينقض العلوي ما قاله هنا في معنى «النسخ» عندما يأخذ في الكلام على ضرورة هذا النوع من السرقات .

* * *

• العلوي يستحسن ما ليس بحسن :

العلوي إضافة إلى أنه ليس بلاغيًا ولا ناقدًا ، فهو أيضًا ليس من العلماء بالشعر ، والدليل على ذلك ما سيأتي في كلامه على الوجه الأول من وجهي «النسخ» .

(١) المدقون من أهل العلم يعبرون بكلمة «الأخذ» أو يقولون : من قولهم ، دون ذكر الكلمة «الاشتقاق» ، ومن هؤلاء ابن الأثير فإنه قال : النسخ : مأخوذ من نسخ الكتاب . ولذلك قالوا : الأخذ أعم من الاشتقاد ، فإنه يكون من المصدر والفعل والحرف وغير ذلك ، بخلاف الاشتقاد فإنه مختص بال مصدر على الرأي الراجح ، وبال فعل على الرأي الثاني ، ولذلك يقال : إن دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاد . (حاشية الشيخ الإنباري على الرسالة السابعة ص ٦٩) . وينظر «أسرار العربية» (ص ١٧١) .

(٢) «الطراز» (١٩٠/٣) . (٣) «المثل السائر» (٣/٢٣٠) .

(٤) ينظر «مفردات الفاظ القرآن» (ص ٨٠) ، «معجم مقاييس اللغة» (٤٢٥/٥) ، و«المصاحف المثيرة» (ص ٢٣٠) . (نسخ) .

فقد ذكر أن النسخ على وجهين :

أحدهما : ان يأخذ الشاعر لفظ الشاعر الأول ومعناه ولا يخالفه إلا الباب السادس وهو « قبح الأخذ »^(١).

وقد عاب أبو هلال هذا الأخذ وذمه ، وعنوان هذا الفصل يدل على ذلك ، وكذلك الخطيب حيث قال : إن كان الماخوذ كله من غير تغيير لفظه فهو مذموم مردود ، لأن سرقة محضة ، ويسمى نسخاً واتحاولاً . ثم قال : وفي هذا المعنى ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة أو أكثر بما يرادفها ، كقول أمي القيس : « ... وتميل » وقول طرقه : « ... وتبجل »^(٢) . ومع ذلك فإن العلوى يدلي إعجابه واستحسانه لهذا النوع من السرقة فيقول : فانظر إلى هذه الألفاظ في الألفاظ والمعاني ١.

« فاجابه جرير واسترق ما ذكره بأحسن ما يكون وأعجبه » .

والعلوى فقيه وأصولى ، يعلم أن سرقة المال حرام ، وكبيرة من الكبائر ، وحد السرقة قطع اليد ، ومع ذلك فهو يبيح السرقة في الشعر ، بل ييدي استحسانه وإعجابه بها ، ولا غرابة في هذا ، فقد أباح لنفسه قبل ذلك سرقة ما في كتب أهل العلم ، ونقلها إلى كتابه المبارك .

* * *

أما عن الوجه الثاني من وجهي « النسخ » فيقول العلوى :

الوجه الثاني : هو الذي يأخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ ، مثاله ما قاله بعضهم يدخل معيداً صاحب الغناء :

أجاد طويس والسريري بعده وما قصبات السبق إلا لعبد
ثم قيل بعد ذلك^(٣) :

محاسن أوصاف المغنين جمة وما قصبات السبق إلا لعبد

(١) ينظر « الصناعتين » (ص ٢٣٥ ، ٢٣٦) ، و « العدة » (١٠٣٨/٢) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٥٥٨/٢) .

(٣) القائل هو أبو ثمام ، وقد نص على ذلك ابن الأثير وغيره .

فاورد المعنى بعينه مع أكثر اللفظ الأول (١) ، فهذا وأمثاله يورد في أمثلة النسخ (٢) ، وهذا الكلام مأخوذ أيضاً من «المثل السائر» (٣).
ولم يكن ابن الأثير مصيّباً بتمثيله لهذا الوجه بيت ابن تمام ، لأن ابن تمام قد أخذ لفظ المتقدم ومعناه جميماً ، وهذا ما يوجد في الشطر الثاني الذي تضمن أسلوب القصد وهو :

* وما قصبات السبق إلا لعبد *

وهذا الشطر هو موضع الأخذ لا البيت كله ، حتى نقول إنه : قد أخذ معناه وأكثر لفظه . فهو إذا يصلح مثالاً للوجه الأول من وجهي النسخ .

وقد ذكر ابن وكيع التنسى هذين البيتين في القسم العاشر من أقسام المذموم من السرقات ، قال : القسم العاشر : أخذ اللفظ المدعى هو ومعناه معًا . ثم قال : هذا القسم أقبح أقسام السرقات ، وأدناها ، وأشنعها (٤) .

وهكذا أصبح الخطيب حيث عدَّ ابن تمام سارقاً للمعنى واللفظ معًا (٥) .
وكنا نأمل أن يستدرك العلوى على ابن الأثير ما استدركه عليه الخطيب . ولكن أى يكون هذا ؟ ومن يطلب من العلوى مثل هذا فقد طلب ممتنعاً .
وذاك له إذا العقاء صارت مُريبة وشبَّ ابن الخصي

* * *

(١) الصواب : مع أكثر لفظ الأول . (٢) الطرار ، ١٩١/٣ ، ١٩٢ .

(٣) ينظر (٢٢٣/٢) .

(٤) ينظر المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره (ص ٣٨ ، وص ٢) .

(٥) ينظر « الإيضاح » ٥٥٨/٢ ، ٥٦٠ .

• النوع الثاني : السلغ :

بدأ العلوى حديثه عن « السلغ » ببيان معناه الاصطلاحى ، ثم ثنى بذكر معناه فى اللغة ، ثم ثلث بذكر أوجهه الثلاثة .

قال : وهو أخذ بعض المعنى ، ولا تعویل فيه على إيراد اللفظ ^(١) .

هذا هو تعريف ابن الأثير للسلغ حيث قال : وأما السلغ فهو أخذ بعض المعنى ، ماخوذًا ذلك من سلغ الجلد الذى هو بعض الجسم المسلح ^(٢) ، وقد أخذ العلوى صور هذا الكلام وجعله تعريفاً اصطلاحياً للسلغ ، وأخذ عجزه لبيان معناه فى اللغة .

* * *

ولم يقيد النقاد والبلاغيون « السلغ » بما قيده به ابن الأثير ، وهو أن يكون الماخوذ بعض المعنى ، ولم أر من نص منهم على ذلك ، بل أطلقوا كلمة المعنى فقالوا : السلغ : هو أن يؤخذ المعنى وحده .

قال الخطيب - وهو يتحدث عن أقسام السرقة الظاهرة - : وإن كان الماخوذ المعنى وحده سمي إماماً وسلحتاً ^(٣) .

وابن الأثير الذى عرف السلغ بأنه : « أخذ بعض المعنى » لم يذكر فى حديثه عن ضربه كلمة « بعض المعنى » إلا في الضرب الخامس من السلغ ^(٤) ، أما الأضرب العشرة الأخرى فلم يذكر فى تعريفها كلمة « بعض المعنى » بل ذكر كلمة « المعنى » مطلقاً ^(٥) .

وقول العلوى : « ولا تعویل فيه على إيراد اللفظ » يشير إليه المعنى اللغوى لكلمة « السلغ » ، وإن كان ابن الأثير قد ذكر أن السلغ قد يكون أخذًا للمعنى مع بسیر من اللفظ ، وهو الضرب الثالث ، وقد حكم عليه بأنه من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق ^(٦) . وقد ذكر العلوى هذا الضرب وهو الوجه الثانى من أوجه السلغ عنده . وما ذهب إليه ابن الأثير والعلوى فى تعريف « السلغ » بأنه أخذ بعض المعنى ، ينقضه ويدفعه ما قالاه فى الوجه الأولى والثانى .

قال العلوى : الوجه الأول : أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير .

(١) الطراز ، المثل السائر ، ١٩٢/٣ .

(٢) ينظر ، الإبضاح ، المثل السائر ، ٥٦٥/٢ .

(٣) المصادر السابـ، ٢٣٤/٣ .

(٤) المصادر السابـ، ٢٢٨/٣ .

وقال ابن الأثير : أن يوخل المعنى ويستخرج منه ما يشبهه ولا يكون هو إيه وعن الوجه الثاني قال العلوى : أن تكون السرقة بأخذ المعنى وشيء يسير من اللفظ . وهذا لفظ ابن الأثير في الضرب الثالث . والمراد بالمعنى في الوجهين : المعنى كله لا بعده ، كما يدل على ذلك شواهدما ، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً بإذن الله تعالى .

* * *

أما عن بيان معنى السلخ لغة فيقول العلوى : واشتقاقه من سلخ أديم الشاة ، وهو أخذ بعض جسم المسلوخ ^(١) .

وهذا ما نخوذ من عبارة ابن الأثير السابق ذكرها ، وهي : ... مأخوذاً ذلك من سلخ الجلد الذى هو بعض الجسم المسلوخ ^(٢) . وعبارة ابن الأثير صحيحة ، ولكن العلوى أخذها وأفسدتها ، لأن قوله : « وهو أخذ بعض جسم المسلوخ » لا أصل له في اللغة ، وما ذكره إلا لإنفاء أخذه ، وتأييد ما ذهب إليه في ذكر المعنى الاصطلاحي وهو « أخذ بعض المعنى » .

واللغة تقول : سلخ ، كنصر ، ومنع : كشط وزرع . والمسلوخ : شاة سلخت جلدها ، والسلخ : إخراج الشيء عن جلده . والأصل : سلخت جلد الشاة سلخاً ، فالسلخ ليس أخذ بعض جسم المسلوخ - كما ذهب إليه العلوى - بل هو زرع جلد الحيوان . يقال : سلخته فانسلخ ، وعنه استعير : سلخت درعه : نزعتها ^(٣) .

ويقول سعد الدين التفتاراني : السلخ : كشط الجلد عن الشاة ونحوها ، فكانها كشط عن المعنى جلداً وببسه جلداً آخر ، فإن اللفظ للمعنى بمثابة اللباس ^(٤) .

وهذا من السعد بيان للمعنى اللغوى ، وللعلاقة بين المعينين : اللغوى والاصطلاحي . وكلام ابن يعقوب المغربي اشتمل على المعينين أيضاً حيث قال : لأن سلخ المعنى عن اللفظ الأول كسلخ الشاة عن الجلد وكشطها عنه ، وذلك أن اللفظ

(١) « الطرار » (١٩٢/٣).

(٢) « معجم مقاييس اللغة » (٣/٩٤) ، « مفردات الفاظ القرآن » (ص ٤١٩) ، و« القاموس المحيط » (ص ٣٢٣) (سلخ) .

(٣) « شروح التلخيص » (٤/٤٩٢) .

يتومم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة الاشتغال عليه بالدلالة ، فأخذ المعنى عنه ككشط الجلد عن صاحبه ^(١) .

وكل الالفاظ التي احتوتها عبارة العلوى السابقة وهي : أخذ ، وبعض ، وجسم ، والمسلوخ ، ساقطة ، لم يذكرها أحد من اللغويين في معنى « السلخ » .

• أوجه السلخ :

هي منسوحة طبق الأصل من « المثل السائر » ولم يأت العلوى فيها بشيء ولو بسير يضاف إليه .

إذا كان ابن الأثير قد ذكر للسلخ أحد عشر ضرباً ، فإن العلوى انتصر على ذكر ثلاثة منها .

قال : ويرد على أوجه كثيرة ^(٢) ، وأنحاء متعددة ، ولكننا نقتصر على إبراد المهم منها ، فهي كافية ، وبالله التوفيق .

ثم إنه يأتي على أوجه ثلاثة ^(٣) .

يعرف بأنه يرد على وجوه كثيرة ، ثم يقول : ثم إنه يأتي على أوجه ثلاثة وكان ينبغي أن يقول : ولكننا نقتصر على إبراد المهم منها ، وهي ثلاثة أوجه ، فهي كافية ، وبالله التوفيق .

* * *

الوجه الأول : أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير ، من غير إبراد لفظ ما سرق منه ، وهذا من أدق السرقات مسلكاً وأحسنها صورة ، وأعجبها مساماً ^(٤) .

وهذا الوجه هو الضرب الأول من ضروب السلخ عند ابن الأثير ، وقد أخذ العلوى منه كل ما ذكره في هذا الوجه ، أي ليس له شيء مما ذكره فيه سوى

(١) المصدر السابق ، الجزء والصفحة .

(٢) إذا كانت كثيرة ، فالصواب أن يقال : ويرد على وجوه كثيرة .

(٣) « الطراز » (١٩٢/٣) .

(٤) ينظر السابق نفس الجزء والصفحة .

التطويل والخشو الذي لا حاجة إليه ، مما تراه واضحاً في كلامه ، وخاصة إذا
قارنته بكلام الماخوذ منه ^(١) .

وقد أكتفى العلوى بذكر مثال واحد لهذا الوجه ، من الأمثلة الكثيرة التي مثل بها ابن الأثير .

* * *

الوجه الثاني : أن تكون السرقة بأخذ المعنى وشيء يسير من اللفظ . وهذا الوجه هو الضرب الثالث عند ابن الأثير ، وقد أخذ العلوى عنه التعريف ، والأمثلة كلها ، ولكنه لم يذكر وصف ابن الأثير له بأنه : من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق ، وكأنه لا يرى ما رأى ابن الأثير ، والله في خلقه شتون .

كما أنه أغفل أيضاً تعليين ابن الأثير على هذا الضرب عقب ذكر شواهد ^(٢) وقد ذكر العلوى في تعليقه على الشاهد الذي ستدركه ما يدل على إعجابه بهذا النوع من السرقة .

قال : فمن ذلك ما قاله حسان بن ثابت يصف ^(٣) الرسول ﷺ ويمدحه :

ما إن مدحت محمداً بمقاتلي لكن مدحت مقاتلي التي بمحمد
فأخذه أبو قاتم فاكمل معناه « واسترق » شيئاً من لفظه على القلة ، قال :
ولم أمرتك تفخيمًا لشاعري ولكن مدحت بك المديحة
فانظر إلى تكرييرهما لفظ المدح في البيتين من غير زيادة ^(٤) .

* * *

الوجه الثالث : أن يؤخذ بعض المعنى .

وقد أخذ العلوى من ابن الأثير تعريفه لهذا الوجه ، ومثاله الوحيد ، ولا شيء للعلوي ^(٥) .

وهذا الوجه هو الضرب الخامس من السلع عند ابن الأثير ^(٦) .

* * *

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/٢٣٤) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٣/٢٢٨ - ٢٤٤) .

(٣) لا معنى لكلمة « يصف » وقد تابع العلوى ابن الأثير في نسبة هذا البيت لحسان ، وليس هو قائله ، ولا وجود له في ديوانه .

(٤) « الطرار » (٣/١٩٣ ، ١٩٤) . (٥) ينظر « الطرار » (٣/١٩٥) .

(٦) ينظر « المثل السائر » (٣/٢٤٦ ، ٢٤٧) .

• النوع الثالث : المسوخ :

ذكر ابن الأثير تعريفين للمسوخ أحدهما : ذكره في مقدمة السرقات وهو بقصد تقسيمها إلى أقسامها الخمسة ، قال : المسوخ : إحالة المعنى إلى ما هو دونه ، مأخذ ذلك من مسوخ الأدميين قردة ^(١) .

وهذا التعريف هو الذي ارتضاه واختاره العلوي ، وهو تعريف فاسد غير صحيح ، لأن « المسوخ » حاصل في النظم والصورة ، لا في المعنى .

وقد ناقض ابن الأثير نفسه وأبطل تعريفه هذا للمسوخ بقوله في بيت أبي الطيب :
فتي لا يرى أن ما مابان ^(٢) منك لضارب باقتسل مما بان منك لعائب
الذى أخذه من بيت أبي تمام :
فتي لا يرى أن الفريضة مقتل ولكن يرى أن العيوب مقاتل

فلأنه قال : فهو وإن لم يشوه المعنى فقد شوه الصورة ، ومثاله في ذلك كمن أودع شملاً ، وأعطي الورد جعلًا ، وهذا من أرذل السرقات ^(٣) .

وبقوله : إن قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة هو أن يؤخذ المعنى الواحد فيكسى عبارتين : إحداهما قبيحة ، والآخر حسنة ، فإن الحسن والقبح إنما يرجع إلى التعبير لا إلى المعنى نفسه ^(٤) .

والتعريف الثاني ذكره ابن الأثير عند حديثه عن « المسوخ » حيث قال : وأما المسوخ فهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة ، والقسمة تقتضى أن يقرن إليه ضلبه وهو : قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة ^(٥) .

هذا هو التعريف الصحيح المستقيم الذي يؤيده معنى كلمة « المسوخ » في اللغة فإنه

(١) « المثل السائر » ٢٢٢/٣ .

(٢) « ما » الأولى نافية ، والثانية بمعنى الذي وقد أشار إلى هذا الأخذ الإمام الواحدى .
يراجع شرح ديوان المتنبي ٣٣٣/١ .

(٣) « المثل السائر » ٣٤/٣ .

(٤) « المصدر السابق » ٢٩١/٣ .

(٥) المصدر السابق ٢٩٠/٣ .

يقال : مسخ الشيء ، كمنع : حوك صورته إلى أخرى أقبح . ومسخ الله قدّاً فهو مسخ ومسيخ ، ومسخ الله مسخاً : حوك صورته التي كان عليها إلى غيرها . ومسخ الله : شوه خلقه من صورة حسنة إلى قبيحة . فالمسخ في اللغة : تبديل صورة بما هو أقبح منها ^(١) .

فالمسخ على هذا خاص بالصورة ، أي بالنظم والالفاظ ، فهو تشويه للصورة لا للمعنى ، وإن كان تشويه الصورة يتبعه تشويه المعنى .

ولكن العلوي - متابعاً ابن الأثير في تعريفه الأول للمسخ - جعله خاصاً بالمعنى حيث قال في تعريفه : المـسـخـ إـحـالـةـ الـمـعـنـىـ إـلـىـ مـاـ هـوـ دـوـنـهـ ^(٢) .

وقد ناقض العلوي نفسه في حديثه عن شواهد هذا النوع ، كما فعل ابن الأثير ، إذا جعل القبح والتشويه واقعاً على الصورة لا على المعنى ، وكذلك قوله الذي نقله عن ابن الأثير - وقد تقدم ذكره - وهو : فتارة تكون الصورة حسنة فتنتقل إلى صورة قبيحة - وهذا هو الأصل في المـسـخـ - وتارة تكون الصورة قبيحة ، فتنتقل إلى صورة حسنة .

* * *

أما حديثه عن أقسام المـسـخـ وشواهدـهـ فلم يخرج عما قاله ابن الأثير إلا في الوجه الثاني ، الذي سنتصرع كلامنا عليه ^(٣) .

الوجه الثاني من وجهي المـسـخـ عند العلوي عكس الوجه الأول . قال : وهو أن ينقل من صورة قبيحة إلى صورة حسنة ، وهو محدود في السرقات ، وإن كان بعضهم لا يعده منها ^(٤) .

(١) « معجم مقاييس اللغة » (٥/٣٢٣)، و« القاموس المحيط » (ص ٣٣٢)، و« المصباح » (ص ٢١٩). (مسخ).

(٢) « الطرار » (١٩١/٣).

(٣) ينظر الوجه الأول في « المثل السائر » (١٩١/٣)، و« الطرار » (١٩٦/٣).

(٤) « الطرار » (١٩٧/٣).

العلوي لم يرجع في بحث « السرقات الشعرية » إلى كتاب آخر غير « المثل السائر »، قوله : « وهو معدود في السرقات » . . . إن الخ يدل على أن جمهور النقاد والبالغين يعدونه من السرقات ، أما الذي لا يعده منها فهم عدد قليل .

وهو كلام غير صحيح ، فلم يعد هذا الوجه من السرقات أحد من النقاد والبالغين ، وكنا نود من العلوى لو ذكر لنا اسم واحد فقط من هؤلاء الذين عدوا هذا الوجه من السرقات .

فابن الأثير الذى يأخذ منه العلوى ذكر أن هذا الوجه من السلاخ لا يعد سرقة ، ولم يذكر في ذلك خلافاً ، قال : وأما قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة ، فهو لا يسمى سرقة ، بل يسمى إصلاحاً وتهذيباً^(١) أبو هلال العسكري - الذي لو أطلع العلوى على كلامه ما قال هذا الذى ذكره - يقول : إن من أخذ معنى بلفظه كان له سارقاً ، ومن أخذه بعض لفظه كان له سائراً ، ومن أخذه فكساه لفظاً من عنده أجود من لفظ كان هو أولى به من تقدمه ، وقالوا : إن أبا عدراً هذا الكلام من سبك لفظه على معناه ، ومن أخذ معنى بلفظه فليس له فيه نصيب^(٢) .

وتعليق العلوى على شواهد هذا الوجه الذى أبدى فيه إعجابه بالماخوذ ، وتفوقه في الحسن على الماخوذ منه - متابعاً ابن الأثير في ذلك - ينافق وصفه إياه بالسرقة ، ويدل على صحة ما ذهب إليه ابن الأثير وقبله أبو هلال ، أن هذا الأخذ لا يعد سرقة ، وأن ما ذكره العلوى حكم أصدره من عند نفسه دون رجوع في ذلك إلى أحد من أهل العلم .

* * *

وقد ذكر العلوى شواهد ثلاثة لهذا الوجه من المسيح ، كلها مأخوذة من « المثل السائر »^(٣) . وسنكتفى بالإشارة إلى الأول منها .

قال العلوى : وهذا كقول المتنبى^(٤) :

(١) « المثل السائر » (٢٩٢/٣) .

(٢) ينظر « الصناعتين » (ص ٢٠٣) .

(٤) ينظر (٣/٢٩٢) ، (٤/٤) .

(٣) شرح ديوان المتنبى » (١/٢٣٠) .

لو كان ما تعطىهم من قبل أن تعطى لهم لم يعرفوا التأملا
وقد أخذه ابن نباتة السعدي فأجاد فيه كل الإجاده ، قال :

لم يق جودك لي شيئاً أزمله تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل (١)

* * *

● تعقيب :

إذا وارنا بين كلام العلوي في هذا النوع من الأخذ السمعي بالمسخ ، وكلام الخطيب القزويني عنه ، فإننا نجد الفرق شاسعاً ، فالعلوي يكون مصيباً في كلامه إذا كان مقتفياً أثر ابن الأثير ومتحدثاً بلسانه ، ومردداً ما يقوله ، فإذا انحرف عنه ولو شيئاً يسيراً ، كان الخطأ غالباً فيما يقوله . قال الخطيب - وهو يتحدث عن المسخ - : وإن كان مع تغيير لنظمه ، أو كان المأخذ بعض اللفظ سمي إغارة ومسخاً .

فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة - كحسن السبك ، أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معنى - فهو مدوح مقبول ، كقول بشار :
من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفار بالطبيات الفاتك اللهج
وقول سلم الخاسر :

من راقب الناس مات غماً وفار باللهة الجسور
فبيت سلم أجود سبكاً ، وأخصراً .

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم مردود ، كقول أبي تمام :
هيئات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بهائه لبخيل

وقول أبي الطيب :

أعدى الزمان سخاوه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلاً

(١) الطرار ١٩٧/٣ (١٩٨) .

فإن مصraig أبي تمام أحسن سبّاكاً من مصraig أبي الطيب .

وإن كان مثله فالخطب فيه أهون ، وصاحب الثاني أبعد من المذمة ، والفضل
لصاحب الأول ، كقول بشار :

يا قوم أذن لبعض الحى عاشقة والأذن تعشق قبل العين أحياناً

وقول ابن الشحنة الموصلى :

وإني امـرـرـأـ أـحـبـتـكـمـ لـكـارـمـ سـمعـتـ بـهـاـ ،ـ وـالـأـذـنـ كـالـعـيـنـ تـعـشـقـ (١)
لـوـ فـتـشـنـاـ وـنـقـبـنـاـ فـيـ كـلـ مـاـ قـالـهـ الـعـلـوـىـ فـيـ السـرـقـاتـ مـاـ وـجـدـنـاـ شـيـئـاـ مـثـلـ هـذـاـ .

* * *

(١) ينظر « الإيضاح » (٢/٥٦١ - ٥٦٥) ، و « الصناعتين » (ص ٢٢٠) ، و « المثل السائر » (٣/٢٥٨) .

• النوع الرابع : عكس المعنى :

ذكرنا في مقدمة الحديث عن أنواع السرقات الشعرية أن ابن الأثير قد قسمها خمسة أقسام : النسخ ، والسلخ ، والنسخ ، وقسمان آخران ، قال عنهما : واعلم أن علماء البيان قد تكلموا في السرقات الشعرية فأكثروا وكانت الفت فيها كتاباً (١) ، وقسمتها ثلاثة أقسام : نسخاً وسلخاً ونسخاً (٢) . ثم قال بعد ذلك مفصحاً عن هذين القسمين : وهذا هنا قسمان آخران اخللت بذكرهما في الكتاب الذي الفتة (١) ، فأخذهما : أخذ المعنى مع الزيادة عليه ، والأخر عكس المعنى إلى ضده . وهذان القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ، ولا نسخ (٣) .

وقد نظر العلوى في ضروب «السلخ» الأحد عشر فرأى أنه قد غفل فجعل هذين النوعين من قبيل «السلخ» ، وأن أحدهما وهو : «عكس المعنى إلى ضده» هو الضرب الرابع من «السلخ» . قال ابن الأثير : الضرب الرابع من السلخ : «وهو أن يؤخذ المعنى فيعكس» ، وذلك يكاد يخرجه حسنة عن حد السرقة (٤) .

وأما ثالثي النوعين وهو : «أخذ المعنى مع الزيادة عليه» فهو الضرب السادس ، قال ابن الأثير : الضرب السادس من السلخ : «وهو أن يؤخذ المعنى فيزداد عليه معنى آخر» (٥) .

ولقد غفل ابن الأثير فجعل هذين النوعين ضربين من ضروب السلخ ، وهو قد

(١) استدل الدكتور على العماري في بحثه «المثل السائر يسرق الجامع الكبير» بهاتين العبارتين على أن «الجامع الكبير» ليس من تأليف ضياء الدين ، بل من تأليف أخيه عز الدين صاحب «الكامل» ولو كان من تأليفه لتوه به . ويبيان صاحب «الجامع» ذكر هذين النوعين ، ولو كان كتاب «الجامع» من تأليف ضياء الدين لما قال : «أخللت» بل كان يقول : ذكرتهما في كتاب «الجامع» . ينظر البحث المذكور (ص ٢٨ ، ٢٩) . والاستاذ الفاضل لو تأمل في ضروب السلخ الأحد عشر لتبيّن أن ابن الأثير قد غفل فلا ذكر هذين النوعين في ضروب السلخ ، والصورة التي وردت بها في «المثل» أوضح بكثير مما هي عليه في «الجامع» وينظر «الجامع الكبير» (ص ٢٤٤ ، ٢٤٧) .

(٢) «المثل السائر» (٢٢٢/٣) .

(٣) «المثل السائر» (٢٤٩/٣) .

(٤) «المثل السائر» (٢٢٩/٣) .

(٥) «المثل السائر» (٢٤٤/٣) .

أراد أن يكوننا قسمين للنسخ والسلخ والمسخ ، لا ضربين من «السلخ» ولكن هل كان العلوى مصيباً في جعل هذين الضربين نوعين من أنواع السرقات الشعرية ، قسمين للثلاثة الآخر ، لا ضربين من ضروب أحدهما وهو السلخ ؟

الجواب : كان مصيباً في جعل «عكس المعنى إلى ضده» نوعاً مستقلاً من أنواع السرقات الشعرية ، وليس ضرباً من ضروب السلخ ، كما صنع ابن الأثير غالباً ، وذلك لأن حد «السلخ» وهو «أخذ المعنى وحده» لا ينطبق عليه ولا يشتمله ، لأنه ليس أخذًا للمعنى ، بل هو قلب وعكس له إلى ضده .

ولذلك جعله القزويني الضرب الثاني من ضربى الأخذ وهو الأخذ غير الظاهر ، وأطلق عليه لقب «القلب» قال - رحمه الله - : ومنه - أى ومن الأخذ غير الظاهر - : القلب ، وهو : أن يكون معنى الثاني تقىض معنى الأول ، سمي بذلك لقلب المعنى إلى تقىضه ، كقول أبي الشيص :

أجد الملامة في هواك لذيذة حبًا لذكرك فليلمني اللوم

وقول أبي الطيب :

الحسبي وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه (١)

أما أخذ المعنى والزيادة عليه ، فلم يكن العلوى مصيباً في جعله نوعاً مستقلاً من أنواع السرقات الشعرية ، قسماً للنسخ والمسخ والسلخ ، لأنه أحد ضروب السلخ ، وينطبق عليه هذه السابق ذكره .

ومثل ابن الأثير الخطيب ، فقد جعله أيضاً ضرباً من ضروب «السلخ» قال : «إإن كان مع تغيير لنظمه ، أو كان المأمور بعض اللفظ سمعى إغارة ومسخاً . فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة - كحسن السبك ، أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معنى - فهو مدوح مقبول » .

(١) «الإيضاح» (٥٧٢/٢)، و«ينظر الصناعتين» (ص ٢٣٢، ٢٣٣)، و«الجامع الكبير» (ص ٢٤٧)، و«المثل السائر» (٣/٢٤٥).

قول الخطيب : « أو زيادة معنى » أردت ، ومثل له بقول الآخر :
خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسُرْقَةِ القنا واليُفْسِدُ عيناً وحاجباً
وقول ابن نباتة بعده :

خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم عيوناً لها وقع السيف حواجب
قال : فيبيت ابن نباتة أبلغ ، لاختصاصه بزيادة معنى ، وهو الإشارة إلى
انهزامهم ، ومن الناس من جعلهم متساوين (١) .

* * *

وكلام العلوى على هذا النوع وهو « عكس المعنى إلى ضده » وشواهده التي
مثل له بها كله مأخذ ما قاله ابن الأثير في الضرب الرابع من ضروب « السلخ »
(٢)

قال العلوى : النوع الرابع : عكس المعنى . وما هذا حاله فهو بالغ في « المجد »
كل مبلغ ، ومن « لطافته ورشاقته » يكاد يخرجه عن حد السرقة (٣) .
لا مجد ولا لطافة ولا رشاقة ، وخير من هذا الكلام - وخاصة عبارته الأخيرة
الركيكة وهي : « من لطافته ورشاقته يكاد يخرجه » - ما قاله ابن الأثير
الذى غير عبارته ، قال : وذلك حسن يكاد يخرجه حتى عن حد السرقة .

وقد مثل له العلوى بأمثلة كثيرة ، نكتفى بذلك المثالين الآخرين منها :

قال : ومن ذلك ما قاله أبو الشيط في الغرام بمحبوه :
أجد الملامة في هواك لذيله حبًا لذكرك فليلمني اللوم
فأخلنه أبو الطيب المتنبي ، وعكس ما قاله عكسًا لائقًا ، قال فيه :
الحبه وأحب فيه ملامه إن الملامة فيه من أعدائه

(١) ينظر « الإيضاح » (٥٦١ / ٥٦٢) ، و« التلخيص » (٤١٥) ، و« شروح التلخيص »
(٤٩٢ / ٤) ، و« الصناعتين » (ص ٢٠٧) ، و« الجامع الكبير » (ص ٢٤٤ ، وما بعدها) .
(٢) ينظر « المثل السائر » (٣ / ٢٤٤) .

وما هذا حاله فإنه من السرقات الخفية كما أشرنا إليه .

« وقد قال بعض الحذاق » : إن ما هذا حاله بأن يسمى ابتداعاً أحق من أن يسمى سرقة (١) .

* *

• ملاحظتان :

لنا على ما قاله العلوى فى التعليق على البيتين ، وعلى كلامه الأخير عن هذا النوع ملاحظتان : إحداهما : لم يبين لنا العلوى كيف كان معنى بيت المتبنى عكس معنى بيت أبي الشيص ؟

وأنى له هذا ، وابن الأثير لم يبين ذلك ؟

ولعل متعرضاً يقول : لم تطلب هذا من العلوى ، والخطيب الذى سبق كلامه على هذين البيتين لم يفعل ذلك ؟

والجواب : الخطيب ليس ناقلاً لمبحث السرقات من « المثل السائر » أو غيره نقلأً مباشراً ، وصورة طبق الأصل ، حتى نكلمه بأن يبين هذا ، والعلوى على العكس ناقل لهذا المبحث بكامله من « المثل السائر » فكان ينبغي أن يضيف على ما قاله ابن الأثير ، أو على الأقل أن يقول فيما ليس لابن الأثير فيه قول ، أما أن يقف دالياً عند الذى يقوله الأخير ، وإذا خرج مما يقوله فإن الخطأ غالباً يكون من نصيبه ، فهذا ما لم نر أحد من أهل العلم قد سلك طريقه .

فالعلوى كان ينبغي أن يتزل نفسه من ابن الأثير متزلة الشارح لكتابه ، لا أقول دائمًا ، ولكن فيما ليس لابن الأثير فيه شرح ، أو ما هو بحاجة إلى شرح وبيان أكثر مما جاء في « المثل السائر » ، ولكن هذا لم يكن .

وإذا ذهبنا إلى شراح « التلخیص » فإننا لمجد العلامة السعد قد بين وجه ذلك العكس ، فقال : قول أبي الطیب : أحبه ؟ الاستفهام للإنكار ، والإنكار باعتبار

(١) « الطراز » (٣/٢٠٠).

القيد الذى هو الحال ، أعنى قوله : « وأحب فيه ملامة » كما يقال : اتصلت وانت محدث ؟ على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض ، او على حلف مبتدأ اي : وأنا أحب ، ويجوز أن تكون الواو للمعطف ، والإنكار راجع إلى الجمع بين أمرين ، أعنى محبته ومحبة الملامة فيه .

« إن الملامة فيه من أعدائه » وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضاً^(١) لا محبوباً ، وهذا نقىض معنى بيت أبي الشيص ، لكن كل منها باعتبار آخر^(٢) . وثانيتهما : قول العلوى : « وقد قال بعض الحذاق » هذا البعض هو ابن الأثير ، فإنه قال : وهذا من السرقات الخفية جداً ، ولأن يسمى ابتداعاً أولى من أن يسمى سرقة^(٣) .

فالعلوى لا يكتفى بالسرقة ، بل يريد أن يطمس كل أثر يدل على أن ما يسرقه صاحبه ابن الأثير ، حتى الرأى الخاص لابن الأثير لا يرضى العلوى بان ينسبه إليه ، بل ينسبه إلى بعض الحذاق ، متوجهًا أن ذلك سيخفى على أهل العلم .

وهو إذا كان فى كلامه هذا قد أخفى اسم ابن الأثير ونسب قوله إلى بعض الحذاق ، فإنه فى المثال الثانى أخفاه أيضًا ، ونسب شعره القائل له إلى بعض الشعراء ، ولم يصرح باسمه .

قال العلوى : ومن هذا ما قاله : « بعض الشعراء » في صفة الكرام ومدحهم :

لولا الكرامُ وما سنُوه من كرمٍ لم يدر قائلُ شعرٍ كيف يَمْتَدِحُ

وقد سبقه بهذا المعنى أبو تمام ، خلا أن أبي تمام جعله فى الكرم ، وهذا^(٤) جعله فى المدح ، قال أبو تمام فى ذلك فاجاد كل الإجادة :

(١) الصواب : مبغوضاً ، اسم مفعول من « أبغض » .

(٢) ينظر « شروح التلخيص » (٤/٥٠)، و« المطول » (ص ٤٦٩) .

(٣) « المثل السائر » (٣/٢٤٥) .

(٤) الصواب : وذاك ، أي بعض الشعراء .

ولولا خلل سنه الشعرا ما درى بُنَاءُ النَّدَى (١) من أين تؤتى المكارم (٢)
 فالمقصود ببعض الشعراء ابن الأثير ، حيث قال : فمن ذلك قوله :
 « لولا الكرام وما سنوه من كرم » البيت . أخذته من قول أبي تمام :
 « ولولا خلل سنه الشعرا » البيت (٣) .

فهذا الرجل الفقيه الأصولي ، الذي يدعى « أمير المؤمنين » لا يكتفى بأنه قد نسخ
 هذا الباب بكامله - وأبواياً أخرى كثيرة - من « المثل السائر » وضمنه كتابه
 « الطرار »، بل أراد أن يضيف إلى هذا العمل المرذول القبيح عملاً آخر أقبح منه ،
 وهو نسبة كلام وشعر قائله ابن الأثير ، إلى غيره ، تارة ينسبه إلى « بعض
 الحذاق »، وتارة إلى « بعض الشعراء » .

* * *

(١) هذه رواية « الطرار » و« الديوان » ، ورواية « المثل السائر » : « بناء العلا » .

(٢) « الطرار » (٢٠٠ / ٢٣) .

(٣) « المثل السائر » (٢٤٥ / ٣) .

• النوع الخامس :أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر :

لم يخرج العلوى أيضًا في حديثه عن هذا النوع من السرقات عما قاله ابن الأثير^(١).

و سنكتفى بذكر مثال واحد فقط لهذا النوع ، وهو المثال الأخير ، الذي عرضه العلوى بقوله : ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي مدح رجلاً^(٢) بالكرم :

وإن جاد قبلك قوم مضوا فلأنك في الكرام الأول

أخذه بعض الشعراء وزاد عليه ، فأجاد فيما قاله وأصاب فيه ، قال :

أنت في الجمود أول وقضى الله بألا يُرى لك الدهر ثان

فما ذكره من المعنى الجزل والمدح العالى ليس حاصلاً في بيت أبي الطيب^(٣).

* *

ما هذا المعنى الجزل والمدح العالى الذى ليس حاصلاً في بيت أبي الطيب ؟ لا جواب من العلوى ، لأن ابن الأثير لم يعلق على هذين البيتين ، بل قال : « وهذا النوع من السرقات قليل الواقع بالنسبة إلى غيره ».

والحق أنه كثير الواقع ، وقد ذكر له أبو هلال كثيرةً من الشواهد ، وكذلك «الجامع الكبير»^(٤).

* *

(١) ينظر «المثل السادس» (٣/٢٤٦ - ٢٥٤)، و«الطرار» (٣/٢٠١ - ٢٠٣).

(٢) هكذا بصيغة التكير «رجلاً» ، ولا يدرى العلوى من هذا الرجل الذى مدحه المتنبي بهذه القصيدة التي منها هنا البيت ، وهو سيف الدولة الحمدانى ، ومطلع القصيدة : أينفع في الخيمة العُلُّ وتشمل من دهرها يشمل
ديوان المتنبي بشرح الواحدى (٤٤٩/٢).

(٣) «الطرار» (٣/٢٠١).

(٤) ينظر «الصناعتين» (ص ٢٠٧ ، وما بعدها) ، و«الجامع الكبير» (ص ٢٤٤ - ٢٤٦).

قال تعالى : « وَقَعَلْتَ فَعَلْتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ » ^(١) . وفعلة العلوى شبيهة بفعلة موسى - كما يرى فرعون - في الفظاعة والشناعة ، فقد فعل الرجل مع ابن الأثير فعلته التي فعلها في آخر النوع الرابع ، وهى عدم نسبة هذا البيت الأخير لقائله وهو ابن الأثير ، ونسبة متجاملاً تجاهل العارف ، ولكن بدون نكتة - إلى بعض الشعراة ، مع أن ابن الأثير قد صرخ بأنه هو القائل ، حيث قال : وكذلك قال أبو الطيب : « وإن جاد قبك قوم مضوا » البيت . فأخذته أنا وردت عليه فقلت : « أنت في الجحود أول » البيت ^(٢) .

وأله أعلم .

* * *

وبعد

نهايا آخر ما تيسر إيراده في هذه الدراسة ، ولا أدعى فضيلة الإحسان ، ولا السلام من سبق اللسان ، فإن الفاضل من تعدد سقطاته ، وتحصى غلطاته .

وإنما يبلغ الإنسان طاقته ما كل ماشية بالرجل شملان
والله أعلم بالصواب . والحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

* * *

(٢) « المثل السائر » ٢٥٤ / ٣ .

(١) سورة الشعراة : الآية ١٩

فهرس المصادر والمراجع

- * الإتقان في علوم القرآن : الإمام السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ م .
- * أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود شاكر ، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، دار المدى بجدة .
- * أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- * إعجاز القرآن : الإمام أبو بكر الباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف مصر .
- * إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د / زهير غاري راهد ، الطبعة الثانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت .
- * الإيضاح : الخطيب القزويني ، تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجة ، الطبعة الخامسة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .
- * البحر المحيط : أثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف الشهر باي حيان - مكتبة ومطبع النصر الحديثة بالرياض .
- * البرهان في علوم القرآن : الإمام الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار الفكر بيروت .
- * بنية الإيضاح : عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة إحياء الكتب الإسلامية ، بيروت لبنان .
- * البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري : د . / محمد محمد أبو موسى ، طبعة دار الفكر العربي .

- * التبيان في اعراب القرآن : أبو اليقان العكيرى ، تحقيق على محمد البحاوى ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الجليل بيروت .
- * التبيان في علم البيان : عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى ، تحقيق د/ أحمد مطلوب ، و د/ خديجة الحديثى - طبعة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م ، مطبعة العانى بغداد .
- * تحرير التحبير : ابن أبي الأصبع المصرى ، تحقيق د/ حنفى محمد شرف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٣ هـ .
- * تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب : الأعلم الشتمجرى ، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الثانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- * تفسير أبي السعود : الإمام أبو السعود العمادى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- * التصوير البیانی: د/ محمد محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- * تفسير التحرير والتنوير : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر .
- * التفسير الكبير : الإمام فخر الدين الرازى ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربى .
- * التلخيص في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- * ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، تحقيق محمد أحمد خلف الله ، و د / محمد رغولو سلام ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .
- * الجامع الكبير : المسنوب لضياء الدين بن الأثير ، تحقيق د/ مصطفى جواد ، و د/ جميل سعيد ، طبع المجمع العلمي العراقي ١٩٥٦ م - ١٣٧٥ هـ .
- * الجنى الدانى في حروف المعانى : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- * حاشية الإنبار على الرسالة البيانية للصبان ، المطبعة الأميرية بيلاق ١٣١٥ هـ.
- * حاشية الشهاب في تفسير البيضاوي : الشهاب الخناجي ، دار صادر بيروت .
- * الخصائص : أبو الفتح بن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .
- * خصائص التراكيب : د/ محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، مكتبة وهرة .
- * الدر المصور : السمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار القلم دمشق .
- * دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود شاكر ، مكتبة الماجي بالقاهرة .
- * دلالات التراكيب : د/ محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، مكتبة وهرة .
- * ديوان المتنبي : شرح العلامة الواحدى ، دار صادر بيروت .
- * خزانة الأدب : ابن حجة الحموى ، شرح عصام شعيتو ، الطبعة الأولى - ١٩٨٧ م - بيروت .
- * وصف المباني في شرح حروف المعانى : احمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق د/ احمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم دمشق .
- * روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى : العلامة الألوسى - دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- * كتاب البديع : عبد الله بن المعتز ، نشر وتعليق إغناطيوس كراتشوفسكي ، دار المسيرة - بيروت .
- * كتاب البيان في علم المعانى والبديع والبيان : العلامة شرف الدين الطيبى ، تحقيق د/ هادى عطية الهلالى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، عالم الكتب بيروت .

- * كتاب الصناعتين : أبو هلال العسكري ، تحقيق على محمد البعاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- * الكشاف : الإمام الزمخشري ، نشر دار الريان للتراث ، الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- * سر الفصاحة : ابن سنان المخاجي ، تحقيق عبد المتعال الصعيدي ، طبعة محمد على صبيح - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- * شرح ديوان الحماسة : الخطيب البهري ، عالم الكتب بيروت .
- * شرح شعر النبي : لأبي القاسم بن الأفليلى ، تحقيق د/ مصطفى عليان ، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- * شرح قصيدة كعب بن رهير : ابن هشام الانصارى ، تحقيق محمود حسن أبو ناجي ، الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق .
- * شرح المفصل : ابن يعيش النحوى ، عالم الكتب ، بيروت .
- * شروح التلخيص ، الطبعة الأولى - ١٣١٧ هـ ، المطبعة الأميرية بولاق .
- * طبقات الشعراء : محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق جوزف هل ، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية بيروت .
- * الطراز : الإمام يحيى بن حمزة العلوى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- * العمدة في محاسن الشعر وآدابه : ابن رشيق القيروانى ، تحقيق د/ محمد فرقازان ، دار المعرفة ، بيروت .
- * المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الاندلسي ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، طبعة دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
- * المثل السائر في إدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير ، تقديم وتعليق الدكتورين: أحمد الجوفى وبدوى طباعة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة ، الطبعة الثانية .

- * المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
- * المصباح في المعانى والبيان والبدىع : بدر الدين بن مالك ، تحقيق د/ حسنى عبد الجليل يوسف مكتبة الآداب بالقاهرة .
- * المصطلح النقدي في « نقد الشعر » : إدريس الناقورى ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٨٤ م ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع طرابلس ، ليبيا .
- * المطول على التلخيص : سعد الدين الفتخارى ، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠ هـ .
- * مغنى الليب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الانصارى ، تحقيق الدكتورين : مارك المبارك ، ومحمد على حمد الله ، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م دار الفكر ، بيروت .
- * مفتاح العلوم أبو يعقوب السكاكى ، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م ، مصطفى الباينى الحلبي .
- * معجم المصطلحات البلاغية : الدكتور احمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- * مفردات الفاظ القرآن : الراغب الأصفهانى ، تحقيق صفوان داودى ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م . دار القلم دمشق .
- * معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الجليل ، بيروت .
- * الموارنة : الحسن بن بشر الأمدى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الرابعة - ١٩٩٢ م ، دار المعارف بمصر .
- * الموشح : محمد بن عمران المرزيانى ، تحقيق على محمد الجزاوى ، دار الفكر العربي بالقاهرة .
- * مشكلة السرقات في النقد العربي : الدكتور محمد مصطفى هدارة ، الطبعة الثالثة - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، المكتب الإسلامي .

- * نقد الشعر : قدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، الطبعة الثانية ، مكتبة الماخنجي بالقاهرة .
- * النكث في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشت默ى ، تحقيق رهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- * نهاية الإيجار في دراية الإعجار : الإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق د/ بكرى شيخ أمين ، دار العلم للملائين ، الطبعة الأولى - ١٩٨٥ م .
- * همع الهرام في شرح جمجم الجواجم : الإمام السيوطي ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة .
- * الراواني في العروض والقوافي : الخطيب التبريزى ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر ، دمشق سوريا .
- * الوساطة بين المتبنى وخصومه : القاضى على بن عبد العزىز الجرجانى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه بالقاهرة .
- * الفلك الدائر على المثل السائر : ابن أبي الحميد ، تحقيق الدكتورين / أحمد الحوفى ، ويذوى طبانته (ملحق بكتاب « المثل السائر » لابن الأثير) الجزء الرابع .
- * المنصف في نقد الشعر : ابن وكيع التنسى ، تقديم وتعليق د/ محمد رضوان الداية ، دمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار ابن قتيبة .

* * *

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٨	تمهيد
١١	مدخل إلى الدراسة
١٥	الباب الأول : من مباحث البلاغة « المعانى »
١٧	الأحرف الحارة ودلالتها اللغوية والبلاغية
١٩	ثلاثة شواهد لأحرف الجر
٢٤	التقديم والتأخير
٢٥	صور التقديم والتأخير
٢٥	تقديم المفعول على الفعل
٢٦	ثلاث وقفات مع العلوى
٣١	ابن الأثير هو القائل
٣٤	تقديم الخبر على المبدا
٣٨	تقديم الطرف وتأخيره في الإباتات
٤٠	تقديم الحال على صاحبها لا يفيد التخصيص
٤٣	التقديم في الاستثناء لا يفيد التخصيص
٤٦	كلام غريب للشيخ بهاء الدين السبكي
٥٠	التفسير بعد الإبهام

الصفحة	الموضوع
٥٢	ما يرد م بهما من غير تفسير
٦٠	قوة اللفظ لقوة المعنى
٦١	المثال الأول في الأسماء
٦٢	فاعل وفقيه بين ابن الأثير والعلوي
٦٤	مقوله ابن الأثير وما احتاج به
٦٦	ليس « عليماً » اسم فاعل من (عَلَمَ)
٦٧	السبكي يصف هذا القول بالغرابة
٦٩	المثال الثاني : في الأفعال
٧٣	المثال الثالث : في الحروف
٧٤	توكيد الضمائر
٧٤	هذا كلام من لا يدرى
٧٦	وجوه توكيد الضميرين
٧٦	تأكيد المتفصل بالمتفصل
٧٨	تأكيد المتصل بالمتصل
٨٠	تأكيد المتصل بالمتفصل
٨٢	الإظهار في موضع الإضمار
٨٦	الإطناب
٨٩	المبحث الأول : في ماهية الإطناب والتفرقة بينه وبين التطويل
٩٠	محترزات التعريف
٩٤	تصور قاسد لعلاقة التكثير والتوكيد بالإطناب

الصفحة	الموضوع
٩٧	الفرق بين الإطناب والتطويل
٩٩	فيما قاله ابن الأثير نظر
١٠٤	المبحث الثاني : في ذكر أقسام الإطناب
١٠٥	الإطناب الوارد على جهة الحقيقة
١٠٨	آيتها الحافة وآية النجم
١١١	الاعتراض
١١١	الخشو والاعتراض
١١٤	حد الاعتراض بين ابن الأثير والعلوي
١١٦	الاعتراض لا يكون باللفظ المفرد
١١٨	السكاكي والاعتراض باللفظ المفرد
١٢١	القسم جملة وليس لفظاً مفرداً
١٢٢	ماذا يريدان بالمركب
١٢٤	الاعتراض الجائز وغير الجائز نحوياً
١٢٦	الاعتراض البلاغي المقيد للتوكيد
١٢٧	مواقف ومخاطر
١٣٠	الاعتراض غير المقيد للتوكيد
١٣٢	خلط بين المعازلة والاعتراض
١٣٦	الباب الثاني : من مباحث البلاغة «بيان»
١٣٨	الاستعارة
١٣٩	مقدمة في الفرق بين التشبيه والاستعارة

الصفحة	الموضوع
١٤١	الفرق بين التشبيه والاستعارة عند ابن الأثير
١٤٣	حد الاستعارة عند ابن الأثير
١٤٦	العلوي يرد هذا التعريف ويحكم عليه بالفساد
١٥١	العلوي يقول بما أنكره على ابن الأثير
١٥٤	خطأ العلوي في مفهوم ومصطلح الاستعارة المرشحة
١٦٠	من أوهام العلوي
١٦٢	التشبيه
١٦٣	ليس التشبيه المضرر الأداة مجازاً باتفاق علماء البيان
١٦٦	لم يقل هذا ابن الأثير
١٧٠	التشبيه المضرر الأداة بين ابن الأثير والعلوي
١٧٧	ما في المثل السائر من مباحث التشبيه فهو في الطرار
١٧٩	الكتنائية والتعريف
١٧٩	مفهوم الكتนาية عند ابن الأثير
١٨٠	نقد العلوي لهذا التعريف
١٨٢	التعريف فاسد لا وجه ثلاثة :
١٨٩	مفهوم الكتناية عند العلوي
١٩٠	نقد هذا التعريف
١٩٣	القيدان مأخوذهان من المثل السائر
١٩٥	العلوي يرد على القائلين بأن الكتناية مجاز بكلام ابن الأثير
١٩٨	حقيقة: الكتناية عند ابن الأثير

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	الكنية والاستعارة
٢٠٣	الفرق بين الكنية والمجار عند البلاغيين
٢٠٦	مفهوم التعريض بين ابن الأثير والعلوي
٢١٠	تعريف ابن الأثير فاسد لأمريرن :
٢١٣	التعريض عند العلوي
٢١٥	العلوي يرفض ويسرق
٢١٨	أقسام الكنية
٢٢١	الباب الثالث : من مباحث النقد :
٢٢٣	المبادئ والافتتاحات
٢٢٤	المبادئ والافتتاحات بين ابن الأثير والعلوي
٢٢٣	التخلص والاقتضاء
٢٣٤	التخلص في القرآن
٣٣٥	مفهوم التخلص وشواهده
٢٣٩	الاقتضاء
٢٤٠	الاقتضاء القريب من التخلص
٢٤٣	المعاظلة اللغوية
٢٤٤	المعاظلة عند ابن الأثير
٢٤٥	العلوي يعد المعاظلة نوعاً من البديع اللغوي
٢٥٠	اختلاف في معنى المعاظلة على قولين :
٢٥٣	فهم خاطئ للاستطراد والاعتراض
٢٥٥	اضرب المعاظلة
٢٦٤	رأى البلاغيين في كثرة التكرار وتتابع الإضافات
٢٦٦	المنافرة بين الألفاظ :

صفحة	الموضوع
٢٦٦	ليس التنافر من البديع اللغظى ، ولا ما يجب مراعاة حسن موقعه ..
٢٦٨	معنى المنافرة والفرق بينها وبين العواطلة ..
٢٧٠	وجوه المنافرة بين الألفاظ ..
٢٧٣	السرقات الشعرية ..
٢٧٦	هل من جديد للعلوى فى مبحث السرقات ؟ ..
٢٧٨	مفهوم السرقة الشعرية عند العلوى ..
٢٧٩	ملاحظتان على معنى السرقة الشعرية ..
٢٨٢	اتعد السرقات الشعرية من علم البديع ؟ ..
٢٨٦	أنواع السرقات الشعرية : ..
٢٨٩	النوع الأول : النسخ ..
٢٨٩	العلوى يستحسن ما ليس بمستحسن ..
٢٩٢	النوع الثاني : السلخ ..
٢٩٤	أوجه السلخ : ..
٢٩٦	النوع الثالث : المنسخ ..
٢٩٩	تعليق ..
٣٠١	النوع الرابع : عكس المعنى ..
٣٠٤	ملاحظتان ..
٣٠٧	النوع الخامس : أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر ..
٣٠٩	فهرس المصادر والمراجع ..
٣١٥	فهرس الموضوعات ..

* * *

رقم الإيداع : ١٩٩٦ / ١٣٩٩٤
الرقم الدولي - 8 - 2318 - 19 - I.S.B.N.977
